شؤون فلسطينية

كانون الثاني/ شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٥ — ١٤٢ - ١٤٣

شؤون فلسطينية — ١٤٢ ١٤٣ — كانون الثاني/ شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٥

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 142-143. January - February 1985

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Centre, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries -Individuals: $40, Institutions $50; Europe: $50; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنـان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان، ١,٥ دينـار في العـراق وليبيـا وتـونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في الذكرى السنوية العشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية

عمل على كافة الجبهات ومن مختلف الاتجاهات

بسم الله الرحمن الرحيم

يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

اخوتي... احبائي ابناء شعبنا العربي الفلسطيني،
يا جماهير امتنا العربية المجيدة،
يا رفاقي في السلاح،
أيها الثوار المجاهدون،
أيها الشرفاء الاحرار في العالم:

على بركة الله، وبعزيمة الشعب والامة، وبارادة الثوار الاحرار، وبدماء الشهداء، وبعمق الوفاء للارض والوطن، تدخل ثورتنا الفلسطينية المسلحة عامها العشرين، واثقة الخطى، مليئة بالايمان والتصميم والاصرار على بلوغ الهدف الوطني الكبير الذي من اجله انطلقت العام **١٩٦٥**، وعلى طريقه قدمت مواكب الشهداء وقوافل الجرحى وآلاف الاسرى والمعتقلين.

لقد قطعت ثورتنا الفلسطينية المباركة اعوامها العشرين الماضية حاملة امانة التواصل العظيم

في نضال الاجيال الفلسطينية العربية، عبر نصف القرن الماضي، وفاتحة لجيلنا الحاضر ولاطفال المستقبل آفاقاً رحبة للنضال ونوافذ واسعة للامل في النصر. واذا كانت تواريخ الشعوب والثورات اعطت لثورة الشعب العربي الفلسطيني شهادات حق، فانها اطول واغنى واصعب ثورة في التاريخ المعاصر.

ان غزارة العطاء وشلال الدم الذي نزفه الجرح الفلسطيني، جعلا من هذه الثورة العملاقة ثورة الانجازات التاريخية الكبرى. وفي الوقت الذي كانت فيه المؤامرة تستهدف شطب الرقم الفلسطيني وقضية الشعب الفلسطيني، تمكنت ثورتنا والتضحيات التي قدمها شعبنا من وضعه في موقعه اللائق به بين الشعوب المناضلة الحية، وتحقق فيها للقضية الفلسطينية العادلة موقعها الرئيسي البارز في قضايا العصر كقضية تحرر واستقلال وطني جديرة بتأييد ودعم شعوب العالم وقواه الحية الفاعلة، وكثورة عملاقة تستعصي على الاعداء ومؤامراتهم. ومن ارضية هذا الانجاز التاريخي الكبير، يستمد شعبنا العربي الفلسطيني وثورته المسلحة حوافز الاستمرار والسير قدماً نحو هدفنا الاسمى، هدف تحرير الوطن الفلسطيني مركز الاستقطاب العربي ومحور جهاد العرب.

اخوتي.. احبائي ابناء شعبنا العربي الفلسطيني،
يا جماهير امتنا المجيدة:

اننا نحتفل بالعيد العشرين لثورتنا، بعد ايام قليلة من انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، التي حملت اسم دورة الشهداء. ولم تأت هذه التسمية جزافاً، بل انها جسدت ادق واعمق المعاني التي انطوت عليها معركة عقد المجلس الوطني، تلك المعركة التي تابعت الجماهير الفلسطينية فصولها، الصعبة والمعقدة، على امتداد اكثر من عام ونصف العام حفلت باحداث وتحدياتٍ كبرى، كان اشدها زخماً وعنفاً معركة الوجود الفلسطيني على الخارطة السياسية. وتجسدت هذه المواجهة في معركة القرار الوطني المستقل، والتي دارت رحاها في مدينة طرابلس اللبنانية البطلة والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والتي بلغت ذروتها المأساوية في التاريخ العربي، حين فرض على هذه المدينة ومخيماتها حصار مزدوج تقاسمه العدو الصهيوني من البحر والجو، وبعض العرب من البر. وبقدر ما كان وقع المأساة مريراً في نفوس الملايين الفلسطينية والعربية وفي وجدان الحلفاء والاصدقاء في العالم اجمع، بقدر ما كان الصمود اللبناني والفلسطيني الحليف عظيماً في جبروته وعناده وشجاعاً في قراره وقتاله، منطلقاً من وعي وطني وثوري عميق لابعاد واهداف هذه المؤامرة التي خطط لها ان تكون استكمالاً للمؤامرة الكبيرة التي واجهناها منذ بدء الغزو الاسرائيلي يوم ١٩٨٢/٦/٤، عبر ملحمة البطولة الخارقة التي سجلناها في مواجهة الاجتياح الصهيوني الشامل للبنان، والتي بلغت اوجها في معركة بيروت وما تلاها من احداث وازمات فرضت على شعبنا فرضاً، كمؤامرة ما سمي بالانشقاق تارة والتمرد تارة اخرى، والتي دبرت وكبرت صورتها عمداً ونفذت بأيد خارجية لم تعد مجهولة لاحد، والتي سعت جميعها نحو هدف رئيسي هو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية واخراجها من ساحة الصراع، تمهيداً لشطب الرقم الفلسطيني وقضية الشعب

الفلسطيني، عبر محاولة القضاء على قواتها العسكرية ومؤسساتها الوطنية، وفي مقدمتها قرارنا الوطني المستقل./

وحين تكون المؤامرة شرسة على هذا النحو، وحين يكون هدفها الواضح والمحدد هو القضاء على م.ت.ف. وتصفية القضية الفلسطينية، بكل ما تعنيه بالنسبة لشعبنا وامتنا العربية، فان ما قدمناه من تضحيات في مواجهة هذه المؤامرة واهدافها يهون امام الهدف الكبير الذي ما ترددنا من اجله في اتخاذ قرار الصمود والمواجهة. ودارت المعركة بكل اعبائها وابعادها وتكاليفها الكثيرة والتضحيات الكبيرة ومعاناتها الاليمة.

فبعد الخروج من طرابلس، كان لابد من ان ننطلق، بكل جهدنا واهتمامنا، نحو ترميم ما تهدم بفعل هذه المؤامرات العاتية، فكانت مهمة ترتيب بيتنا الفلسطيني، وفق تقاليدنا الديمقراطية واخلاقنا الثورية، إحدى اكبر المهمات التي تصدينا لها بقدر عال من الحرص والمسؤولية والمرونة والصبر. واذا كان منطق المؤامرة وادواتها ومن وقف وراءها يغذيها ويمولها ويسلحها ويحميها ويروج لها، ذهب الى حدّ جعل الصراع بالسلاح والدم، ومحاولة اظهاره فلسطينياً ـ فلسطينياً، واعتماد التشكيك والتشويه والتزييف وتلطيخ وجه الثورة المشرق، وسرقة وهج الملحمة في بيروت بالبقع السوداء الدخيلة علينا وعلى تقاليدنا واخلاقنا الثورية، فان منطق الثورة الحقيقي، الذي فرضه الشعب والتزم به الثوار واشرقت به ثورتنا امام العالم المتحضر، حتّم علينا، كقيادة مسؤولة، ان نتخذ قرار البدء بحوار وطني شامل تشارك فيه كل الفصائل والمنظمات الجماهيرية والنقابية ومعها الفعاليات الوطنية الفلسطينية الملتزمة بوحدة منظمة التحرير الفلسطينية واستقلال قرارها الوطني. وجنباً الى جنب مع قرار الحوار الوطني، فتحنا الابواب على مصراعيها لكل جهد شقيق او حليف مخلص يشاركنا الحرص على الوحدة واستقلال القرار. ولقد اقلعت سفينة الحوار الوطني محاطة بالكمائن والالغام، وجُلّها خارج عن ارداتنا الفلسطينية. غير اننا، وهذا من صميم واجبنا ومسؤوليتنا، آثرنا الهدوء والصبر والتحمل مركزين ابصارنا نحو الهدف غير آبهين بالاستفزاز الذي وصل، في مراحل معينة، الى حدود مس المحرمات والمقدسات. في نهاية الامر، وعبر شهور طويلة من الحوار حتى في ادق التفاصيل، توصلنا الى اتفاق عدن ـ الجزائر، وحرصنا على ان يكون هذا الاتفاق بوابة عقد مجلسنا الوطني ونقطة انطلاق اساسية في حوارنا داخل المجلس الذي هو، بالاساس، بيت الشرعية الفلسطينية وصاحب القرارات الرئيسية في حياتنا النضالية. الا ان المتربصين بوحدة المنظمة ومؤسساتها وقرارنا المستقل رأوا في هذا الاتفاق تعارضاً أساسياً مع مخططاتهم واهدافهم. وكان بديهياً ان يمارسوا اشرس واقصى مستويات الضغط والتهديد لحمل بعض اطراف الاتفاق على التراجع عن التزامهم. وكان ان نجحوا بشكل نسبي مع البعض، ولم يتوقفوا عند هذه النقطة، بل انهم تجاوزوها الى ما هو اوسع حين مارسوا نهجاً تحريضياً سافراً اوصلهم الى حد وضع كافة امكانياتهم وكل اوراقهم وعلاقاتهم، لمنع انعقاد المجلس واغلاق كافة الابواب العربية في وجهه.

وهنا، صار واضحاً تماماً، امام الاصدقاء والاعداء، ان استمرار حالة التمييع وعدم الحسم تحمل في ثناياها خطراً مميتاً يهدد منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، مما يؤدي، مع الزمن، الى تلاشي هذا الانجاز الوطني التاريخي واندثاره، تحت وطأة الاحداث المتلاحقة، وترك الشعب الفلسطيني، في ادق مرحلة من مراحل نضاله ووجوده، مكشوف الظهر فاقداً القدرة على اتخاذ قراره

وتحديد خطاه بين ارادة لا تريد وعزيمة لا تستطيع.

ولقد كان شعبنا في ارضنا المحتلة اكثر من استشعر خطورة غياب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها المجلس الوطني، خاصة وان هذا الشعب العظيم المعطاء يواجه، بكل صلابة وتضحية وتصميم، وجود الاحتلال الصهيوني بكل ثقله البغيض فوق ارضنا الفلسطينية. ويتصدى بكل شجاعة وحيوية متجددة لكافة المشاريع الصهيونية البشعة بوجوهها الاستيطانية الخطرة، وما تفرزه هذه المشاريع من عمليات قهر وتعسف وملاحقة وطرد وتهجير تحيط بالانسان الفلسطيني اينما وجد على ارض وطنه، وتطال مؤسساته ومرافقه الحياتية والتعليمية والصحية والثقافية، والمترافقة بمصادرة الاراضي وسرقة المياه، وتهديد المؤسسات.الاسلامية والمسيحية مع حملة تيئيس مدروسة هدفها انهاء روح المقاومة لدى شعبنا العظيم واطفاء جذوة نضاله الوطني العنيد. وفي غمار التصدي اليومي الرائع للاحتلال ولمشاريعه وسياسته القمعية، انطلاقاً من وضوح الرؤية الوطنية لهذا الشعب، ومتانة التزامه بقضيته وثورته، كان هذا الشعب العظيم سباقاً في اتخاذ قرار عقد المجلس الوطني، بل انه قدم الشهداء تعبيراً عن هذا القرار بتكامل قراره هذا مع الاجماع الشعبي الفلسطيني في كل مكان من اماكن اللجوء والتجمع والشتات الفلسطينية. وبذلك اكتملت عناصر مقومات القرار عند القيادة السياسية، وتم عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة يوم **٢٢** تشرين الثاني (نوفمبر) من العام **١٩٨٤**، وبدعوة شجاعة من جلالة الملك حسين وحكومته، وفي كنف ضيافة اخوية حميمة. وفرها شعب الاردن الشقيق في عاصمته عمّان.

اخوتي، احبائي ابناء شعبنا العربي الفلسطيني،
يا جماهير امتنا العربية المجيدة،

لقد كانت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني دورة الشهداء. ولقد كان يوم الانتصار على فصول هذه المؤامرة الامريكية ـ الاسرائيلية، التي تورطت فيها بعض الاطراف العربية ضد الشعب الفلسطيني، وضد ثورته، حدثاً كبيراً، بل وتاريخياً، في مسيرتنا النضالية الصعبة والطويلة، التي بدأت يوم **١٩٨٢/٦/٤**، عندما اعطى الرئيس ريغان اوامره والضوء الاخضر لبيغن وشارون للبدء في هذا الهجوم، واضعاً تحت تصرفهم كل امكانيات الولايات المتحدة لتنفيذ المؤامرة، ثم تابع العملاء المهمة بعد الخروج من بيروت، بعد ان عجز شارون عن تنفيذ وعده بتصفية م. ت. ف.، وجاءت طعنة الشقيق بدلاً من تضميد جراح اطول المواجهات العربية ـ الاسرائيلية، سواء في بيروت او في حرب الاستنزاف الناجحة للمقاومة الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية في الجنوب.

وقد اتيح لممثلي الشعب الفلسطيني ممارسة حقهم المشروع في مناقشة كافة المسائل المتعلقة بشعبنا وقضيتنا وثورتنا اثناء انعقاد الدورة الـ ١٧، في عمان، في ظل مناخ ديمقراطي سليم حرصنا على توفيره في كل مجالسنا الوطنية. ولقد اتيح لاوسع القطاعات الشعبية الفلسطينة والعربية والعالمية متابعة اعمال هذه الدورة. وحق لشعبنا الفلسطيني ان يزهو بمستواه الحضاري المتقدم الذي عبرت عنه اصدق تعبير تلك الممارسة الواعية والمسؤولة للديمقراطية، التي نفخر بتكريسها في غابة البنادق الثورية، التي تعيشها الثورة الفلسطينية، ونعتز بأنها كانت وستبقى ضمانة استمرار لثورتنا ولحمايتها

وحماية وحدتنا وحرية قرارنا، ورمزاً لقدرتنا على مواجهة التحديات الفاشية المحلية والصهيونية العنصرية، ودليلاً على تقدمنا نحو هدفنا الوطني الكبير بثقة وقوة وايمان.

غير ان من واجبي، حيال شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية، ومن موقعي الى جانب اخوتي ورفاقي في قيادة المسيرة الفلسطينية، ان اكون صريحاً في حديثي هذا عن المرحلة الراهنة والمقبلة، والتي عقدنا العزم على مواجهتها، بكل ما فيها من صعوبات وتحديات لا تطال دائرتنا الفلسطينية فحسب، وانما تشمل امتنا العربية بأسرها.

فاذا كان المجلس الوطني يشكل حدثاً تاريخياً في مسيرتنا النضالية، وادى نجاحنا في عقد دورته السابعة عشرة الى تجنيب منظمة التحرير الفلسطينية خطر الضياع والشلل اللذين كانا زاحفين عليها، واثبات هويتنا، وحماية قرارنا الوطني الفلسطيني المستقل من مؤامرة مصادرته او احتوائه او انهائه، ومن ثم اعادة الحياة والنشاط والفاعلية لمؤسساتنا واجهزتنا، فان ذلك لا يعني ان المؤامرة الامريكية ـ الصهيونية قد انتهت، او ان المتآمرين وعملاءهم قد القوا السلاح وكفّوا عن حربهم الضروس ضد شعبنا وقضيتنا وثورتنا. ذلك ان قدرنا، الذي تعايشنا معه وقبلناه عن رضى وطيب خاطر، هو الجهاد والاستمرار في درب الجهاد ضماناً لاستمرار الثورة متصاعدة مع تصاعد فعلها وانجازها. وانطلاقاً من فهمنا العميق لهذه الحقيقة والحتمية التاريخية، وعبر وعينا المصقول بتجربة السنوات الطويلة الماضية، يزداد ايماننا ويقيننا بحقيقة ان اساس قوتنا ووجودنا يكمن في تعزيز قدراتنا وامكانياتنا الذاتية الكامنة في اعماق الملايين الفلسطينية والعربية، والتي انجبت يوم الفاتح من يناير العام ١٩٦٥ انبل ظاهرة في تاريخ امتنا العربية المعاصر، وهي ظاهرة الكفاح المسلح التي اعادت لشعبنا الفلسطيني هويته، وشكلت هذا الرصيد الثوري الهام في تاريخ امتنا العربية، واعادت للقضية الفلسطينية مكانها الحيوي الهام في مقدمة القضايا السياسية على صعيد العالم المعاصر.

فطوبى لهذا الجيل، جيل الثورة الذي يعيش المعاناة ويصنع التاريخ باحرف من نور ونار، على درب الجهاد في الطريق الى فلسطين، الى القدس الشريف بعون الله تعالى.

ان نهج الكفاح المسلح، نهج البندقية الثورية العادلة الذي ارسينا اساسه المتين يوم الانطلاقة المجيدة، وواصلنا وجماهيرنا اعتناقه واغداق العطاء فيه، وتقديم اعز الابناء والاخوة والقادة الشهداء في اتونه الملتهب، كان، وسيبقى، هو النهج الاساسي والخيار الذي لا نكوص عنه ولا فتور في ادائه وحمايته وتوفير الاسباب الكفيلة باستمراره وتصاعده. وإن ما يعزز يقيننا بهذا النهج، ذلك الاداء الرائع والخلاق لثوارنا داخل المناطق المحتلة، منذ الانطلاقة حتى يومنا هذا، وتلك الملاحم المليئة بالاعجاز التي سطرتها سواعد الثوار في الثورة الفلسطينية فوق كل ساحة مواجهة مع العدو الصهيوني وآلته العسكرية الأميركية الحديثة. ورجوعاً الى التقرير الذي اعلنه الصهاينة، فمجمل عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية في الجنوب اللبناني قد بلغت، باعترافه، ٨٩٢ عملية قام بها ابطالنا الفلسطينيون واللبنانيون. هذا بجانب ٣٠٠ عملية قام بها ثوارنا في فلسطين المحتلة، طبقاً لهذا التقرير العسكري المفصل، الذي اعلن في نهاية عامنا الحالي. وحَسْبُ ثورتنا الفلسطينية المسلحة انها القوة العسكرية العربية الوحيدة التي لم تفقد التماس القتالي مع العدو، على مدى العشرين عاماً الماضية، وان قوافل الشهداء لم تتوقف خلال هذه المسيرة الطويلة، ولم يتوقف فيها شلال الدم للحظة

واحدة.

اننا ندرك حجم الصعوبات والمعوقات الموضوعية في وجه كفاحنا المسلح، والتي بلغت حد تنظيم المجازر وملاحقة الثوار في كل مكان، ورفع الحدود والسدود امام البندقية الفلسطينية في محاولة متصلبة لحملنا على القائها، والتخلي عن نهجها الصحيح. ومن مواقع ادراكنا هذا ومعاناتنا الصعبة في مواجهته، فاننا، وهذا هو خيارنا الوطني الثوري، سنواصل العمل منطلقين من ان هذه البنادق هدفها تحرير الارض، وان هذا الهدف السياسي هو الذي يومض شرارة الامل المستمر في شرايين الثورة، ولذلك فهي ثورة البندقية المتكاتفة مع غصن الزيتون لفرضه على ارض السلام، ارض فلسطين، من اجل تذليل كافة الصعوبات والمعوقات.

ومن هنا، كان لابد من العمل على كافة الجبهات ومن مختلف الاتجاهات، ونحن نواجه هذا العدو، بقدراته وبقدرات حلفائه. فمن هنا، لابد من العمل ايضاً، وبكل حرص وبلا كلل، على ساحتنا العربية، وبالرغم من هذا الزمن العربي الرديء، من اجل خلق مناخ صحي يؤمن للثورة قدرات متجددة على الاستمرار والتصاعد، ويؤمن للجماهير العربية فرص تحقيق طموحها بجهد عربي تستخدم فيه طاقات وامكانيات امتنا العربية المادية والسياسية والعسكرية والمالية والبشرية، في حمل ما نصبو اليه جميعاً، لنعيد الحق الى نصابه ونبدد ظلام هذا الزمن العربي الرديء المفروض، ظلماً وتعسفاً، على امتنا العربية العظيمة، لاننا بمبدأ راسخ نقول: لا مكان في هذا العالم لغير الاقوياء امام صراع الجبابرة، ولا مجال لتحقيق الهدف العادل دون حشد عناصر القوة الكفيلة ببلوغه، وان على امتنا العربية ان تفهم، ان السلام العادل يرتكز اساساً على موازين القوى المادية والعسكرية، ولا بقاء لامة تفقد خيارها العسكري في هذا الاتون الملتهب، وامام ضراوة التحديات التاريخية والمصيرية. وبغير ذلك يصبح السلام استسلاماً، وهذا ما لن يكون ولن نقبل به.

ايها الاخوة،

ان موقع ثورتنا وقضيتنا في محيطنا العربي الواسع، والمحيط العالمي الاوسع، يرتب علينا ان ننظر بعمق إلى الواقع الذي نعيش فيه، ونتفاعل معه، فنحن اصحاب قضية كبرى تحتل موقع القلب في وجود وحياة امتنا العربية وتمتد بتفاعلاتها لتشمل العالم باسره. ولم يعد خافياً على احد ان امتنا العربية تعيش مرحلة ابرز سماتها، ويا للاسف، ذلك التمزق المروع الذي يفتقد الى الحدود الدنيا من النضال والتضامن والتنسيق والعمل المشترك. وهذا الواقع المتردي يشكل، بكل اسف، المناخ المناسب الذي تتحرك فيه كافة المخططات الامريكية والصهيونية، الهادفة الى احكام السيطرة على منطقتنا وفرض واقع استسلامي تكون فيه اليد الطولى للعدو الصهيوني وما يرتأيه من صيغ وحلول تصفوية، تحقق اطماعه التوسعية على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

ولقد بات واضحاً للجميع ان السياسة الأميركية المغامرة في المنطقة، التي تعتمد بشكل مباشر على القوة العسكرية الصهيونية والتواطؤ المريب لبعض الاطراف العربية، تسير في خط سيؤدي الى عزل القوى العربية وبث الفرقة في صفوفها واشعال مساحات واسعة من عالمنا العربي بنار الحرب والاستنزاف، اقليمياً وطائفياً، واختلاق قضايا ومشاكل ساخنة لصرف الانظار والجهود عن القضية

القومية الكبرى، قضية فلسطين.

وفي هذا الاطار، نفهم المغزى الكامن وراء مؤامرة كامب ديفيد، التي هدفت لاخراج مصر من حلبة الصراع، ونفهم، ايضاً، مغزى ما يجري على ارض لبنان العربي من مؤامرة التقسيم الطائفي فيه، ونفهم، كذلك، خطورة استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، وما يمكن ان تؤدي اليه من تفاعلات واحتمالات، ومن الاتساع والتصاعد. وكل ذلك يتصل، بشكل مباشر، بمسألة الصراع العربي ـ الصهيوني التي تشكل قضية فلسطين جوهره. ففي هذا المناخ الخطير، كان الغزو الصهيوني ـ الامريكي للبنان في العام ١٩٨٢، وكانت مؤامرة ضرب الثورة الفلسطينية واخراج قواتها الاساسية من لبنان، وترك لبنان نهباً للصفقات المريبة وجعله نموذجاً لبلقنة طائفية بغيضة، ينطلق منها غول الطائفية الكريه ليفرض نفسه على سائر منطقتنا العربية وشعبها الواحد. وفي سياق ذلك كله، تلقي الادارة الأميركية بشباكها على هيئة افكار ومشاريع ومبادرات تحمل عناوين للسلام، وهي، في جوهرها، تكريس لنتائج العدوان، وما تشكل من واقع مأساوي يتنافى مع ابسط حقوق شعوب هذه المنطقة وتطلعاتها المشروعة.

ولم يكن من قبيل المصادفة ان يطرح الرئيس ريغان مبادرته الخطرة وقواتنا ماتزال في عرض البحر، اثناء مغادرتنا بيروت. كما لم يكن من قبيل المصادفة، ان تنشط الادارة الأميركية عبر مبعوثها مورفي، لتمرير صفقة خطيرة جديدة في لبنان، لا تقل خطورة عن صفقة كامب ديفيد، ويحاولون تمريرها الان في جنوب لبنان باتفاق أميركي مع بعض الاطراف العربية، التي تعهدت بارغام شعب لبنان على القبول بها في محادثات الناقورة، بالرغم من وجود بندين فيها ضد منظمة التحرير الفلسطينية متمثلين بضمانة عدم عودة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الى الجنوب اللبناني وحماية امن الحدود الشمالية للكيان الصهيوني من الفدائيين الفلسطينيين. وفي مواجهة هذا الوضع ـ الذي اضطررنا الى تحمل اعبائه منفردين في حرب لبنان مع حلفائنا اللبنانيين، ودفع ثمنه عشرات الالاف من الشهداء والجرحى، لبنانيين وفلسطينيين، ومئات الالوف من المهجرين في الجنوب وبيروت والبقاع وطرابلس ـ في مواجهة هذا الوضع الذي مازالت شواهده ومؤشراته شاخصة امامنا على امتداد وطننا العربي الكبير كان من واجبنا، بل ومن صميم مسؤوليتنا، ان نقرع جرس الانذار امام امتنا العربية، وان نمارس، قدر استطاعتنا، دورنا التاريخي في عالمنا العربي، واضعين نصب اعيننا هدفاً قومياً أساسياً هو اعادة التوازن نحو وضعه الصحيح، في منطقتنا العربية، والعمل وفق سياسة جديدة مدروسة تهيء مناخاً صحيحاً لبلورة تضامن عربي بعيد عن المحاور وتيارات الاستقطاب الضيق، وقائم على أساس حشد كل الطاقات والامكانات العربية لتصب جميعاً نحو اهداف تحرير الاراضي العربية في فلسطين ولبنان والجولان وما تبقى من سيناء، وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

في هذا السياق، نواصل الحوار مع اشقائنا في الاردن بروح ايجابية وقلب مفتوح، على قاعدة الاحترام المتبادل، الذي يهيئه لنا عمق العلاقة الاخوية التي تربط شعبنا الفلسطيني بالشعب الاردني الشقيق. تلك العلاقة اكسبها التاريخ عمقاً قوياً نعتز به، واغنتها المعاناة المشتركة بعوامل النمو والتلاحم، وزادها الاحساس المشترك بمسؤولية انقاذ الاهل في الوطن المحتل قوة ورسوخاً على نحو جعلنا نؤمن، بوعي وبصدق، بأنها علاقة متميزة، تمتلك مقومات موضوعية لتحرك منسق

ومدروس، يشكل لبنة مهمة في صرح بناء عربي منشود، نتطلع، معاً، لبلوغه والنضال من خلاله. ولذلك، كان تركيزنا في هذا الاتجاه، في مجلسنا الوطني، في دورتي الجزائر وعمان.

ولقد لمسنا، عبر حواراتنا المتصلة مع اشقائنا في الاردن وعبر الخطاب الملكي امام المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان، توجهاً مخلصاً ورغبة صادقة من جانب اشقائنا في الاردن لتعاون وثيق وتحرك منسق لمواجهة التحديات الخطيرة والمصيرية داخل وخارج ارضنا المحتلة. ولذلك، قرر مجلسنا الوطني ان تتابع لجنتنا التنفيذية مهمة مواصلة الحوار والتفاعل مع اخواننا في الاردن واخواننا في الدول العربية، ساعين، بمسؤولية وتصميم، نحو العمل الجاد والمسؤول، منطلقين مما اتفق عليه العرب في قمة فاس. وان نهج الحوار المسؤول هذا لكفيل بالتوصل الى صيغة ملائمة، تؤدي الى تحقيق الهدف القومي المشترك؛ وكان للملك حسين دور بارز في حمل هذا المشروع العربي وعرضه على اوسع نطاق دولي.

أيها الاخوة،

وفي اطار تحركنا العربي، الذي حددت خطوطه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، نواصل تطلعنا نحو مصر العربية، بعيداً عن سياسة كامب ديفيد. مصر التاريخ والحضارة والشعب. مصر التي قدمت، عبر انتمائها العربي والاسلامي العريق، آلاف الشهداء على ارض فلسطين وابواب فلسطين، والقت بكل ثقلها لنصرة شعوب الامة العربية في نضالها من اجل الحرية والاستقلال. مصر التي تؤمن بعروبة القدس وفلسطين ايمانها بعروبة القاهرة، تستحق منا عملاً جدياً ومسؤولاً يمكنها من استعادة دورها العربي التاريخي، وبما ينطوي عليه هذا الدور من زخم بشري وعسكري وجغرافي كان، على الدوام، عامل التوازن الرئيسي في معادلة القوى فوق ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني. ومن هنا جاء تأكيد مصر، على لسان رئيسها حسني مبارك، التزامها، وفي مناسبات عدة، بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتزمت، كذلك، بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفض كافة الاجراءات والترتيبات الصهيونية التي تمس عروبة القدس وفلسطين، وضد ما يجري من تقسيم طائفي وبلقنة في لبنان.

أيها الاخوة،

وحين نحدد خطوط تحركنا العربي، فلابد ان يكون للبنان موقعاً خاصاً في اهتماماتنا وجهودنا، لما لهذا البلد العربي ولشعبه الشقيق من مآثر عظيمة ومواقف خالدة تركت آثارها الايجابية البارزة على قضيتنا وثورتنا. وكما كان شعب لبنان متميزاً في عطائه لفلسطين وثورتها، وظل وفياً لمبادئه وانتمائه العربي، وتحمل معنا اعباء اخطر واطول حرب في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، فان للبنان وشعبه ديناً كبيراً في اعناق شعبنا وثورتنا، نسأل الله ان يمنحنا القدرة على سداده والايفاء به على اكمل وجه.

ان من حق لبنان وشعبه العظيم ان نشاركه، وبكل ما نستطيع، اعباء معركتنا المشتركة ضد الاحتلال الصهيوني الجاثم فوق اجزاء عزيزة من ارضه الطيبة، ويحتل اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وفلسطين. واننا لنشعر بقدر من الرضى ونحن نقدم الشهداء الفلسطينيين على ارض لبنان، جنباً الى جنب مع الشهداء اللبنانيين في المقاومة الوطنية اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة الباسلة. ونشعر بالاعتزاز امام عودة التلاحم الكفاحي بين شعبي فلسطين ولبنان، والذي انتصر على مأساة صبرا وشاتيلا، وارتفع فوق المكائد والدسائس، ومحاولات بث العداء والفرقة وصنع من مُعْتَقَلي انصار، القديم والجديد، نموذج اتحاد واصرار مشترك على الصمود والمقاومة ودحر الاحتلال. كما نشعر بالاعتزاز ونحن نمارس التحدي الكبير للعمليات النازية الصهيونية ضد المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني، وضد القرى والمدن اللبنانية كذلك، وقد وصلت الى حد ارتكاب المجازر في هذه المخيمات، جنباً الى جنب مع ارتكابه لنفس المجازر في هذه القرى اللبنانية الشجاعة.

وبقدر ثقتنا واعتزازنا بهذه الظواهر الايجابية الفذة التي يكرسها الشعب اللبناني بقواه الوطنية والاسلامية المناضلة، فنحن نستشعر قلقاً مشروعاً ونحن نراقب مسار المؤامرة الجهنمية الهادفة لتقسيم لبنان، وفرض الصراع الطائفي على شعبه الواحد واقتطاع اجزاء من اراضيه تحت ذريعة الترتيبات الامنية وحماية ما يسمى بالواجهة الشمالية لاسرائيل، وفق سياسة أميركية مفضوحة، تفوح منها رائحة التواطؤ والصفقات الدنيئة. غير ان شعورنا بهذا القلق المشروع على لبنان ووحدة شعبه وارضه وقيادته وعروبته، تقابله ثقتنا القوية بشعب لبنان العظيم وقواه الوطنية والاسلامية المناضلة. فهذا الشعب الذي تمرس في قتال العدو طيلة سنوات النضال الفلسطيني ـ اللبناني المشترك، واسقط بعزيمة وشجاعة مقاتليه اتفاق السابع عشر من ايار، لقادر على متابعة النضال في مواجهة الاحتلال البغيض، وتكريس وحدته الوطنية على اسس راسخة، دفاعاً عن سيادته واستقلاله ووحدة ترابه وشعبه، ودفاعاً عن قضايا امتنا العربية.

أيها الاخوة،

وفي اطلالتنا الشاملة على واقعنا العربي، نتوقف ملياً عند الحرب العراقية ـ الايرانية، التي تقترب من عامها الخامس، والتي ابتلعت، في اتونها الملتهب، ارواح مئات الالوف من ابناء امتنا العربية والاسلامية واستنزفت جزءاً كبيراً من طاقات وموارد وامكانات شعبنا العربي في العراق والشعب الاسلامي في ايران، ومازالت تحمل نذر الاتساع والتصاعد. وكانت رؤيتنا لابعاد هذه الحرب واخطارها على منطقتنا وقضيتنا واضحة، منذ اليوم الاول لاندلاعها. ومن موقعنا العربي والاسلامي، ومن موقع الحرص العظيم على قضيتنا، التي هي قضية العرب والمسلمين الاولى، سارعنا الى المبادرة بالعمل على وقف هذه الحرب وتطويق تفاعلاتها ونتائجها المدمرة. ولقد بذلنا، ومانزال نبذل، جهوداً حثيثة في سياق هذه المهمة الكبرى، سواء على صعيد ثنائي مباشرة او على صعيد المشاركة الفاعلة في كافة لجان الوساطة الاسلامية ودول عدم الانحياز. ورغم العقبات الكبرى التي تواجه جهودنا وجهود شركائنا في لجان الوساطة، التي وصلت الى حدود التجريح

والتيئيس لمجهوداتنا لارغامنا على وقف هذه الجهود، الا اننا لم نفقد الامل في ان نرى ذلك اليوم الذي تستجيب فيه ايران لنداء السلام الموجه اليها من لجان المساعي الحميدة، حتى تضع هذه الحرب اوزارها. ولكي تحُشد كل القوى والامكانيات باتجاه قضية العرب والمسلمين الاولى، قضية فلسطين، ومن اجل تحرير القدس اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين التي ترزح تحت نير الاحتلال الصهيوني البغيض والذي يتآمر عليه الصهاينة لتدميره وبناء ما يسمى بهيكل سليمان مكانه، وهو ما يجاهر به هؤلاء الصهاينة بوقاحة لا مثيل لها، من اجل هذا، نطالب بايقاف هذه الحرب العراقية ـ الايرانية وتوجيه كل الجهود العربية والاسلامية صوب القدس لتحريرها من هذا البلاء الصهيوني الخطير.

«سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه سميع بصير».

هذه صورة واقعنا العربي كما نراها، وكما نفهمها. وهذا هو موقعنا فوق ساحتنا العربية. وهذه هي حركتنا ومساحة فعلنا على خريطة عالمنا العربي الكبير الذي نحن جزء منه، والذي شاءت اقدارنا ان نكون اصحاب قضيته المركزية قضية فلسطين، وطليعة النضال القومي من اجل تحريرها.

وحين اتخذ شعبنا قرار حمل لواء قضيته، وشق طريقه الصعب في واقع عربي شديد القسوة والتعقيد ويحيط به واقع دولي اكثر تعقيداً وصعوبة، وكان، بسبب تمزقنا وفرقتنا العربية، منصرفاً عنا وعن قضيتنا وآلامنا ومعاناتنا، كنا ندرك، ومنذ البداية، حتمية انتزاع هويتنا الوطنية الفلسطينية كشرط اساسي لاعتراف العالم بنا، كشعب يمتلك مقومات الوجود والحياة واصحاب قضية وطنية عادلة جديرة باهتمام وبتأييد شعوب العالم وقواه المحبة للعدل وللسلام.

لقد حقق شعبنا الفلسطيني المكافح، وعبر ثورته المسلحة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، حضوراً فاعلاً ومؤثراً ونشطاً على الساحة الدولية، أثمر هذا الاعتراف الكبير بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وقائدة لنضاله الوطني العادل، وافرز تأييداً كبيراً على مستوى الالتزام بنصرة شعبنا وحقوقه الوطنية العادلة.

انني، من موقعي في قيادة الثورة ورؤيتي لوضعنا الدولي ومما نلمسه من شواهد ووقائع، اقول وبكل ثقة وايمان، ان وضعنا الدولي اصبح اكثر قوة ورسوخاً وتنامياً، بشكل يعتز به شعبنا وثوارنا.

واننا نتوجه بالتحية والشكر للبلدان العربية التي تستضيف قواتنا على اراضيها، ونتوجه بالتحية والتقدير إلى أخوتنا العرب، الذين يدعمون ويساندون نضال شعبنا العادل ويشاركوننا النضال والمصير والامل والمستقبل. كما اننا نعتز بموقعنا في مجموعة الدول الاسلامية، ومجموعة دول عدم الانحياز، ومجموعة الدول الافريقية، والصين الشعبية، ومجموعة الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وكذلك الدول الصديقة الاخرى؛ كما نعتز بعلاقاتهم ودعمهم ومساندتهم لنا. كما اننا نعتز بهذه العلاقة النضالية المستمرة مع كل القوى والشعوب المكافحة، والتي استمرت وتنامت رغم الصعاب التي صادفناها في هذه الفترة الزمنية الماضية، ونحن مصممون على

تطويرها وتعزيزها.

ومن هنا، فاننا نعلن وقوفنا بكل حزم وقوة مع الثوار في ناميبيا، وجنوب افريقيا، وكذلك مع كل الاحرار والشرفاء في أميركا اللاتينية والكاريبي وآسيا. ونحن معهم في صراعهم ونضالهم ضد الفاشية والعنصرية والصهيونية والاستعمار، من موقع الخندق الواحد والنضال المشترك.

واخيراً، تحية اكبار واعزاز، تحية ملؤها المحبة والاخوة، ارسلها الى اهلنا الصامدين والمرابطين في وطننا المحتل، وفي اماكن الشتات واللجوء، ارسلها الى كل رجل، والى كل امرأة، والى كل طفل، والى كل شاب وشابة، واقول لهم: العهد هو العهد، والقسم هو القسم، واننا جميعاً على موعد نلتقي فيه في القدس الشريف حيث سيرفع طفل من اطفال وزهرة من زهرات فلسطين علم الثورة عالياً خفاقاً فوق اسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس.

طوبى لهؤلاء الذين يصنعون الملحمة بالتضحيات والمعاناة والالم، وطوبى لمن يكتبون الاسطورة التاريخية بأحرف من نور ونار. طوبى لمن يعانقون المجد عبر مواكب الشهداء وأنين الجرحى وآلام اسرانا المعتقلين في سجون العدو.

طوبى لهذه الاجيال، وهي تتحدى هذه المؤامرة وتتصدى لجبروتها، وترسم المستقبل بعزة وكرامة وإباء على ارض فلسطين محررة.

طوبى لهذه الاجيال، وهي تعيش هذه الثورة العملاقة، الثورة العنقاء، ثورة طائر الفينيق الذي ينطلق دائماً من الرماد والدم، ويحلق اكثر قوة وعملقة وايماناً في ارجاء المستقبل الفسيح.

المجد كل المجد لشهدائنا الابرار

«واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون».

صدق الله العظيم

وانها لثورة حتى النصر

عشرون سنة من الكفاح المسلح

نحو نظام فلسطيني جديد

صبري جريس

مع حلول الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، تكون قد مرت ٢٠ سنة على انطلاقة العمل الفلسطيني المسلح، على شكل اول عملية فدائية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» داخل الارض الفلسطينية المحتلة مع مطلع العام ١٩٦٥؛ وكذلك تكون قد مرت الفترة نفسها على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك التاريخ ببضعة اشهر. وخلال هذه الفترة غير القصيرة شهد النضال الفلسطيني، بابعاده المختلفة، مدا وجزرا، بين نجاح وفشل وتقدم وتقهقر على اكثر من صعيد وفي اكثر من مجال. ومما لا شك فيه ان هذه الفترة الزاخرة بالاحداث المختلفة، غنية، ايضا، بسلاسل من التجارب المتنوعة كانت من نصيب معظم،ان لم يكن كل من انخرط في النشاط الفلسطيني خلال هذه الحقبة او واكبه. ومما لا شك فيه، ايضا، ان العبر التي يمكن استخلاصها من احداث هذه السنين وانعكاساتها وردود الفعل المختلفة عليها هي بمدى من الجدية والاهمية تجدر معه محاولة تسجيلها ودراستها، علّ ذلك يساهم في انارة الطريق لمتابعة النضال في المستقبل، بطبعاته الجديدة، التي لا يبدو انها ستكون قليلة العدد. وإذا كانت السقطات، او نواحي الفشل في مسيرة النضال الفلسطيني خلال هذه الفترة، غير قليلة العدد وشديدة المرارة في بعض الاحيان، فان هنالك، ايضا، نقاطا مضيئة تتمثل في انجازات لا بأس بها، رغم الثمن الباهظ الذي دفعه الفلسطينيون من دم الشهداء مقابلها.

عودة الى الخريطة السياسية

لعل ابرز الانجازات، التي تمكن العمل الفلسطيني من تحقيقها خلال العشرين سنة الماضية، كان في اعادة مصطلح «فلسطين» الى الخريطة السياسية في العالم، بعد ان كان قد شطب منها. فمع منتصف الستينات، اي قبل انطلاقة العمل الفلسطيني المسلح، كان اسم «فلسطين»، كما هو معروف، قد اختفى تماما من الخريطتين السياسية والجغرافية للعالم. فقد حلت

«اسرائيل» محل «فلسطين» في الجزء الاكبر من البلد، بينما ضمت اجزاؤه الاخرى الى هذه الدولة، او اخضعت لحكم تلك، من الدول العربية المجاورة. وتحولت القضية الفلسطينية الى مجرد قضية لاجئين تبحث في تقارير وكالة الغوث وما يتعلق بها، دون ان يخلو بحثها هذا، من حين الى آخر، حتى من «تقريع» يطلقه ممثل هذه الدولة او تلك، من الدول المساهمة في تمويل الوكالة. اما الشباب الفلسطيني، الذي بقي متمسكا بوطنيته ويحلم بالعمل من اجل قضيته، فقد انقسم على نفسه منضوياً تحت لواء تنظيمات صغيرة عديدة، ليس من السهل احصاء عددها، كانت تناصب بعضها البعض العداء او انعدام الوفاق، على الاقل، من ناحية؛ بنيما تطاردها الانظمة العربية هنا وهناك، كل حسب طريقته ومزاجه، من ناحية ثانية. غير انه لم تمر الا بضع سنوات، تخللتها حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بانعكاساتها المختلفة على المشرق العربي، حتى راحت هذه الصورة المأساوية تضمحل تدريجيا، متغيرة نحو الاحسن. فخلال النصف الثاني من الستينات، كانت معظم القوى الفاعلة الفلسطينية قد انتظمت في عدد من المنظمات الفدائية، واضحة المعالم بشكل او بآخر، انضوت تدريجيا تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وسرعان ما سيطرت عليها. وبدا ذلك كأنه محاولة جادة لانشاء اطار فعال، مليء قلبا وقالبا، لعمل فلسطيني جماعي منظم بهدف خدمة الفلسطينيين والعمل من اجل قضيتهم، باسلوب يتلاءم مع روح العصر والاوضاع العربية والدولية. كذلك لم تمر الا بضع سنوات اخرى حتى تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها تلك، من الحصول على اعتراف عالمي بها، ممثلا في قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة، الصادرة في خريف العام ١٩٧٤، باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وكذلك انتزاع اعتراف عربي مماثل بها في مؤتمر القمة العربي في الرباط، الذي عقد آنذاك ايضا. وبذلك يكون العمل الفلسطيني المتجدد (ونسميه «متجددا» لتمييزه عن العمل الفلسطيني سابقا، خلال فترة الانتداب مثلا) قد تمكن خلال العقد الاول من نشاطه العلني «الرسمي»، ان صح التعبير، اي خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، من اعادة المسألة الفلسطينية الى الخريطة او إلى المفاهيم السياسية العالمية. وهذا انجاز مهم للغاية، اذ لا بد من تحقيق الاعتراف السياسي اولا، كمقدمة لا بد منها لاي اعتراف «جغرافي» يتعلق بأرض ووطن.

واذا كان العقد الاول قد انتهى بما اشرنا اليه، فان العقد الثاني، اي السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤، قد شهد تطورا ايجابيا آخر، لا يقل اهمية عن مسألة الاعتراف السياسي، وان بدا احيانا هامشيا او غير ملموس. ونقصد بذلك اضمحلال او افول نجم الرفض العدمي المرفوض وحلول العقلانية محله في الفكر السياسي الفلسطيني. فقد بدأ هذا العقد، فلسطينيا، بتبني برنامج «النقاط العشر» الداعي الى اقامة «سلطة وطنية» فلسطينية على اي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين، فيما بدا كأنه بداية المسار السياسي العقلاني، وانتهى بالدعوة الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة في فلسطين، من خلال تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط تشارك فيها جميع الاطراف المعنية. واذا كنا نصف هذا الموقف بانه «عقلاني»، فليس لاننا مغرمون بـ «التسوية»، او نكاد «نطق» حبا بدعاتها، بل لاننا، انطلاقا من القول المعروف ان السياسة هي علم الممكن، نعتقد ان الممكن واقعيا (مع وجود اكثر من ٣ ملايين يهودي على ارض فلسطين) وعربيا ودوليا (و «دوليا» هي المهمة، حيث ليس هنالك اي تفهم، في هذا المجال، لاعتبارات مختلفة، للرفض العدمي الفلسطيني) هو تسوية عادلة فقط للقضية الفلسطينية، تقوم حتما على تقديم تنازلات من قبل الفلسطينيين. وهذا، فقط، هو الممكن، لا غيره.

وحتى هذا يبدو انه بحاجة الى جهود وتضحيات اخرى كثيرة، اكرر جهود وتضحيات اخرى كثيرة.

غير انه، من ناحية ثانية، وعلى رغم الانجازات التي حققها العمل الفلسطيني، والسياسات العقلانية التي رافقتها، والسعي الى ايجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، بشكل واسلوب حظيا بتأييد عارم من قبل المجتمع الدولي، عدا بعض الانظمة هنا وهناك، على اهمية بعضها واتساع تأثيره، بدا النشاط الفلسطيني، احيانا، وبعد عشرين سنة من انطلاقته، كأنه ابعد ما يكون عن تحقيق اي من أهدافه. والقول صحيح خصوصا بالنسبة للهدف الرئيسي الراهن المتمثل في السعي الى تحقيق استقلال سياسي فلسطيني، ولو على جزء من ارض الوطن. بل بدا احيانا، في بعض اللحظات الحالكة، كأن الاطر السياسية التي أقيمت بجهد وتعب شديدين، ومن خلال تقديم تضحيات جمة، توشك على الانهيار ممهدة لاعادة القضية الفلسطينية الى النقطة التي بدأت منها قبل عشرين سنة، وكأن كل تلك الجهود والتضحيات قد ذهبت، او توشك ان تذهب سدى.

ولم نصل الى هذه الحالة، بالطبع، صدفة؛ بل ان ذلك نجم عن تقاعس واهمال واخطاء واوهام عديدة ومتشابكة، فعلت فعلها وافرزت الوضع الذي نعيشه حاليا، بعد عمليات خلط اوراق فلسطينية وعربية واسرائيلية ودولية، كادت تعمي البصر وتسد كافة الطرق. والمسؤولية عن مثل هذا الوضع يساهم فيها اكثر من طرف. فليست «طبيعة العدو الصهيوني» و «الامبريالية العالمية» فقط هما اللتان تتسببان في نشوء الاوضاع التي نعيشها حاليا، بل ساهمت في ذلك ايضا، وربما ساعدت عليه، من خلال ردود فعل او عدمها، «طبيعة العرب»، وكذلك ـ وهذا ما يعنينا اساسا هنا ـ «طبيعة الفلسطينيين» او، على وجه التحديد، طبيعة «منظمة التحرير الفلسطينية» ومعظم، ان لم يكن كل العاملين في اطرها من تنظيمات او هيئات او افراد. والقصة طويلة وعريضة، وتحتاج الى حديث غير قصير. ولأهمية مثل هذا الموضوع، لا بد من التكلم بصراحة.

اعداء الاستقلال الفلسطيني

جوبه النشاط الفلسطيني المتجدد، منذ راح يتبلور في حركة فدائية، سرعان ما راحت تتعاطى السياسة ايضا، وان تم ذلك في بداية الامر على طريقتها البدائية الفجة، بمعارضة شديدة من قبل الكيان الصهيوني في فلسطين، رافقتها ايضا معارضة مماثلة، بدت في ظاهرها اخف قليلا، رغم انها كانت احيانا اشد شراسة، من قبل بعض الانظمة العربية. وسرعان ما التقت مصالح الطرفين، حقيقة كانت ام وهمية، في سلسلة من الخطوات والاجراءات المعادية لابسط التطلعات الفلسطينية، وبصورة متواصلة بدا معها، على الصعيد الاستراتيجي، ان صح التعبير، كأن هم الحركة الوطنية الفلسطينية كان دفع المؤامرات عنها الواحدة تلو الاخرى، مقدمة في كل مرة تضحيات جمة، لم تكن ثمة ضرورة لها لو كان الوضع العربي والفلسطيني على غير ما كان عليه.

لقد ركزت الحركة الفلسطينية تواجدها ونشاطها، علنيا كان ام غير ذلك، بصورة بدت طبيعية للغاية، في ما سمي دول الطوق العربية، اي على وجه التحديد الاردن وسوريا ولبنان ومصر، آملة ان تتاح لها ممارسة النشاط هناك وتجميع قواها الى ان تحين لحظة الانطلاق نحو فلسطين، حربا او سلما. الا ان هذا التركيز، بالذات، دفع الى خلق تركيز مضاد، اسرائيلي ـ اميركي، بهدف تقييد النشاط الفلسطيني او تحجيمه، وان امكن القضاء عليه. وعمليا، لم يكن في هذا التركيز

الاسرائيلي، من وجهة النظر الصهيونية، اي تجديد او تحديث، بل انه كان مألوفا للغاية. فمنذ استطاع الكيان الصهيوني في فلسطين ان يتخذ لنفسه طابع دولة سميت اسرائيل، حظيت باعتراف العديد من الدول في العالم، بل وتمكنت، ايضا، من الحصول على اعتراف عربي شبه ضمني بها، ولو تم ذلك فقط من خلال التوقيع على اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، ركز الاسرائيليون جهودهم، ببساطة ووضوح، على تأمين وجودهم السياسي في المنطقة العربية، بواسطة الوصول الى اتفاقات او تفاهم مع الدول العربية المجاورة. وتم ذلك كله من خلال محاولات مستمرة، لا تكلّ ولا تلين، لتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وشطبه. ولقد بدا، خلال الخمسينات والنصف الاول من الستينات، ان هذا الاتجاه قد ضعف او راح يضمحل، بعد ان سيطر جمود مزمن على الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحول الى نوع من الخلاف على الحدود. غير انه ما ان راح الشبح الفلسطيني يفيق من سباته، حتى عادت السياسة الاسرائيلية الى سابق عهدها، واستؤنفت المحاولات للوصول الى اتفاقيات او تفاهم مع الدول العربية المجاورة لاسرائيل، من خلال تجاهل الفلسطينيين وعلى حسابهم. ونظرة سريعة الى مجمل النشاط السياسي الفلسطيني، منذ مطلع السبعينات وحتى اليوم، تظهر ان جله كان منصبا على محاولات درء الاضرار التي قد تتعرض لها القضية الفلسطينية من جراء سياسات «الاشقاء» العرب في دول الطوق، دون نجاح كبير. بل على العكس من ذلك، لقد خسر الفلسطينيون كثيرا ودفعوا ثمنا باهظا نتيجة لسياسات «الاشقاء» العرب في تلك الدول، والتي لولاها ـ ولولا التقصير الفلسطيني الذاتي على اصعدة عدة ـ لكنا الآن في وضع آخر.

لقد امل الفلسطينيون الاستقواء بـ «اشقائهم» في دول الطوق العربية، ولكنهم وجدوا انفسهم، عمليا، بدلا من ذلك، في وضع استقوت فيه اسرائيل عليهم، بعد ان عرفت كيف تستغل طبيعة تلك الانظمة، او الظروف المواتية التي طرأت من حين الى آخر. وكانت نتيجة ذلك ان بقيت الآمال الاسرائيلية بشأن الوصول الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال تجاهل الفلسطينيين، حية وقوية، مما وضع، عمليا، العراقيل امام اي حل عادل لازمة الشرق الاوسط وترك المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، والحق الاذى بالفلسطينيين على المدى القصير، وبالعرب عامة على المدى الطويل.

ولتوضيح ما تم في هذا الصدد، وكذلك لاستخلاص العبر بالنسبة للمستقبل، لا بد من وضع النقاط على الحروف. وان كان العرض مؤلما فمنذ عقد ونيف والنشاط الفلسطيني يتعرض للمؤامرة تلو الاخرى في دول الطوق، او لسياساتها وممارساتها، ويدفع الثمن الباهظ بسبب ذلك. وهذا ما يثلج صدر العدو الصهيوني، ويدفعه الى المزيد من التمسك بمواقفه المتغطرسة المتنكرة للفلسطينيين وحقوقهم. فمع اواخر الستينات واوائل السبعينات، مثلا، تمكنت اسرائيل، بمساعدة «معلميها» من الامبرياليين الامريكيين، من اقناع الاردن بضرورة التخلص من الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا متواجدين فيه (ولم يكن الاردن، على كل حال، بحاجة الى جهد كبير لاقناعه بذلك، بعد ان قاسى الامرين من جراء الممارسات الفدائية الشاذة..)، موهمينه بانه سيحظى بحصة الاسد في اية تسوية سياسية مقبلة، ان تم ذلك. فكانت معارك ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وما تلاها من تصفية الوجود الفدائي الفلسطيني في الاردن. ولكن لم تكن هنالك تسوية، ولا كان من نصيب الاردن شيء. غير انه، على الرغم من ذلك، ثابر الاردن على النهج نفسه، فقدم سنة ١٩٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي فهم من قبل الاسرائيليين على انه اصرار اردني

على احتواء الرقم الفلسطيني، فقوّى لديهم بالتالي اتجاه تجاهل الفلسطينيين ومنظمتهم.

ولقد اصيب هذا الاتجاه الاسرائيلي بنكسة قوية مع الاعتراف العالمي والعربي بمنظمة التحرير الفلسطينية، في خريف العام ١٩٧٤، ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين. بل راحت ترتفع داخل الكيان الصهيوني بعض الاصوات الداعية الى اعادة النظر في الموقف من الفلسطينيين عامة، ومنظمتهم خاصة. غير انه قبل ان يبلغ هذا المسار مداه ويفرز اية تغييرات ملموسة كان «الرئيس المؤمن» انور السادات، في اولى «شطاراته» اياها، يوجه طعنة لهذا الانجاز، ولم يمر على تحقيقه الا بضعة اشهر، بدعوته، في صيف العام ١٩٧٥، الى «اقتسام» تمثيل الفلسطينيين بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن. وسرعان ما عاد الاسرائيليون الى مواقفهم السابقة، بل زادوا من شراستهم بعد ان ادركوا ان في مسألة تمثيل الفلسطينيين من الجدية ما يمكن ان يفسد عليهم الكثير، وقد يسد الطريق الى التفاهم مع العرب. ولذلك، كان لا بد من القضاء على مقولة التمثيل والممثل معا. ومنذ ذلك الوقت، رأينا العجب العجاب من تواطؤ انظمة دول الطوق او بعض قادتها مع العدو الصهيوني، كل حسب تطلعاته وقدراته. ففي سنة ١٩٧٦، وفيما الحرب الاهلية مستعرة في لبنان، في اولى حلقاتها، بعد ان اقحم الفلسطينيون فيها رغما عنهم، توصلت اسرائيل، بواسطة الاميركيين، الى «تفاهم» مع نظام حافظ الاسد في سوريا، غضت بموجبه الطرف عن دخول الجيش السوري الى لبنان؛ وذلك بهدف معلن هو محاولة العمل على انهاء الحرب الاهلية في لبنان، وآخر مبطن هو احتواء منظمة التحرير الفلسطينية واخضاعها للارادة البعثو ـ سورية. ولم يخيب جيش الاسد آمال الاسرائيليين به، فدخل في معارك طاحنة مع القوات الفلسطينية، التي لم «توفره» بدورها؛ وللتاريخ فقط، كان المنشق ابو موسى احد ابطال تلك المعارك، بطل «بحق وحقيق». وللتاريخ ايضا «فقط»، ان اسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل حينذاك، قد وصف تلك المعارك بقوله المأثور: لقد استطاع الجيش السوري ان يقتل خلال يومين عددا من «المخربين»(!) الفلسطينيين يفوق ذلك الذي قتله منهم الجيش الاسرائيلي خلال سنتين!! ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف، على كل حال، المحاولات البعثو ـ سورية للسيطرة على لبنان والفلسطينيين واحتوائهم، وان كانت تخلع ثوبا وتلبس آخر، بين الفينة والاخرى، في ضوء المتاعب او التسهيلات التي كانت من نصيب الوجود السوري هناك، حسب المزاج الطائفي السائد في البلد.

ولا تمر الا سنة ونيف على دخول القوات السورية الى لبنان حتى كان السيد الرئيس انور السادات يقوم بزيارته الشهيرة الى اسرائيل، التي ادت، في نهاية الامر، الى توقيع اتفاق سلم بين الكيان الصهيوني ومصر، كبرى الدول العربية. وبموجب هذا الاتفاق، «باع» السادات عمليا المشرق عامة، والفلسطينيين خاصة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بخصوصية اكثر، تاركا للاسرائيليين حرية العمل في هذه المجالات، لقاء استعادة الاراضي المصرية المحتلة في سيناء، ومزاحمة الاسرائيليين على لعب دوراكبر في كنف السياسة الاميركية. ولقد استفادت اسرائيل من حرية العمل التي منحت لها، باخراج مصر من حلبة الصراع، افادة جمة، فكثفت استيطانها في المناطق الفلسطينية المحتلة، وخصوصا الضفة الغربية، وشددت قبضتها على القدس، وقامت بضم الجولان اليها، وشنت عشرات الغارات الوحشية على اماكن تجمعات الفلسطينيين في لبنان.

وقبل ان يحين موعد تنفيذ المرحلة الاخيرة من اتفاق السلم ذاك بانسحاب اسرائيل من سيناء، مما قد يزيح عن كاهل مصر عبئاً صعباً، ويفتح امامها الطريق للعودة الى لعب دور ما مؤثر على الساحة العربية، كان بشير الجميل، بمباركة والده بيار ومشاركة كميل شمعون وغيرهم من

زعامة «القوات اللبنانية» يعقدون اتفاقا مع اسرائيل هو عبارة عن توجيه «دعوة» للجيش الاسرائيلي للقيام بغزو لبنان و«تحريره» من الفلسطينيين (والسوريين)، على امل تسليمه غنيمة باردة للموارنة!. وكان هذا الاتفاق هو اساس الحرب التي شنتها اسرائيل في صيف العام ١٩٨٢ على الفلسطينيين في لبنان، التي انتهت مع بداية خريف ذلك العام بخروج منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها ومؤسساتها من بيروت. اما بقية المقاتلين الفلسطينيين فقد خرجت مع نهاية العام التالي من طرابلس، بعد حصار فتّحوي ـ منشق وسوري من البر واسرائيلي من البحر.

شيء من الاستراتيجية.. والاقليمية

ان العبرة الرئيسية من هذه الاحداث، التي اكتفينا هنا بوصف ملامحها العامة للغاية دون التفاصيل، المذهلة والمقرفة، واضحة للغاية، وهي ان الانظمة العربية في دول الطوق، التي كان من المفترض ان تكون خير عون في معركة الحفاظ على فلسطين او استرجاعها او حتى تحرير اجزاءمنها، لم تتقاعس او تحجم عن لعب الدور المتوقع منها، فقط، بل انها، في معظم الحالات، فعلت عكس ذلك تماما. واذا اعتبرنا ان العامل الاول الذي ادى الى نكبة العام ١٩٤٨ كامن في تقاعس عرب فلسطين عن القيام بواجبهم، لاسباب لا مجال لبحثها هنا، وسوء تنظيمهم وضيق افق قياداتهم وكذلك ضخامة حجم المؤامرة الدولية التي تعرضوا لها، لامكننا القول ايضا ان العامل الثاني، المكمل، الذي ساعد على وقوع تلك النكبة كامن في ضعف انظمة دول الطوق العربية وتآمر بعض قادتها وتواطؤ الآخرين. ولا يزال هذا الوضع، بشكل او بآخر، قائما حتى اليوم؛ وهو اساس البلية في بقاء العقدة الفلسطينية المزمنة على حالها. فالاداء الفلسطيني تحسن قليلا عما كان عليه عشية النكبة او خلالها او بعدها، ولكنه بقي دون المستوى الضروري المطلوب لاحراز الانجازات المرجوة. اما مواقف دول الطوق، فانها لم تبق حتى على ما كانت عليه، بل ازدادات سوءا، لدرجة اختفت معها حتى ممارسات ومنطلقات التضامن العربي النظري، مهما كان وهميا وفضفاضا، التي كانت سائدة ايام زمان، وحلت محلها، علنا، الاعتبارات والمواقف والسياسات القائمة علنا على اسس اقليمية ضيقة، دون لف او دوران. ويكفينا مثال واحد للدلالة على ذلك: لقد طرد العمل الفلسطيني من الاردن ـ عنوة وبقوة السلاح، ثم طرد من سوريا ـ شبه عنوة وبالتهديد باستعمال السلاح، ثم طرد من لبنان ـ عنوة وبقوة السلاح. وإذا كان هذا لا يكفي، يستطيع كل ذي بصيرة ان يلاحظ ان العمل الفلسطيني، باطره واهدافه العامة، يكاد يكون مسموحا به، ويحظى بالتأييد بشكل او بآخر، في معظم دول العالم، ان لم يكن كلها، عدا دول الطوق، حيث تفرض القيود والرقابة، وغالباً ما يمارس القمع، وعدا، بالطبع، اسرائيل.

لقد وجد العمل الفلسطيني نفسه، بعد نحو ٢٠ سنة من تجدده، مقيدا في دول الطوق او منفيا او مبعدا عنها وحتى لا نسهو فننسى الاسماء، دول الطوق هي: مصر والاردن وسوريا ولبنان. ولاول وهلة، يبدو كأن كارثة كبرى قد اصابت النشاط الفلسطيني بدفعه الى خارج هذه الدول، بعد ان فقد التماس المباشر مع ارض الوطن. الا ان نظرة اكثر عمقا الى الوضع الجديد، خصوصا في ضوء احداث السنوات الاخيرة، او على وجه التحديد منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت في اواخر صيف ١٩٨٢ وحتى اليوم، تظهر ان الحالة العامة ليست بذلك المدى من التعقيد، الذي يمكن ان يدفع الى اليأس او الاحباط. بل ان الوضع احسن من ذلك بكثير. ويمكن

حتى على العكس من ذلك، القول: حسن ان وقع ما قد وقع. اي بلغة اكثر وضوحا، وليس هنالك، عموما، ما يمكن ان يؤسف من اجله نتيجة لخروج المقاومة الفلسطينية، مرحلة بعد اخرى، من كافة دول الطوق؛ بل يبدو ان في ذلك نوعا من البركة. لقد اظهرت تجربة السنوات الثلاث الاخيرة، بما لا يدع مجالا كبيرا للشك، ان المقاومة الفلسطينية قادرة، في الوضع الجديد، على ممارسة النشاط السياسي والاعلامي والتنظيمي بكفاءة ونجاعة وفعالية وكذلك، وهذا هو المهم، بعقلانية تفوق كثيرا تلك التي ميزت نشاطها اثناء تواجدها في دول الطوق. وكل ذلك اضافة الى ميزة حيوية ومهمة للغاية: التمتع بمدى لا بأس به من الاستقلالية في اتخاذ القرارات وانتهاج الممارسات التي ترتأيها. وباعتقادنا ان هذا المستوى من الاداء، مع شيء من التنظيم البسيط، تستطيع حتى الفوضى الفلسطينية الرقي اليه، يمكن ان يستمر في المستقبل ايضا. صحيح ان النشاط يتم في المهاجر، وممزوج بشيء من الغربة، الا انه مع مستوى التقدم الحالي في المواصلات ووسائل الاتصال الحديثة، يكاد البعد يضمحل وتكاد المهاجر المتباعدة «تختزل» لتصبح وحدة واحدة، يستطيع المتواجدون فيها التعاون والعمل والتفاعل مع بعضهم البعض بسهولة نسبية. اما الشعور بالغربة فيعادله، بل ويتغلب عليه الشعور بالحرية والاستقلالية وحتى بنوع من الاطمئنان لم يكن ابدا من نصيبنا ونحن في دول الطوق اياها. بل اننا نذهب الى أبعد من ذلك. وباعتقادنا انه لو بقيت المقاومة الفلسطينية «معششة» في امبراطورية الفاكهاني وملحقاتها (و «الفاكهاني»، لمن لا يعرف او ربما يكون قد نسي، هو اسم ذلك الحي في بيروت الذي تواجدت فيه مكاتب المقاومة الرئيسية في المدينة، في «ايام العز»؛ ويمكن ان تنسج حوله، وحول «تقاليده» وممارساته، الاساطير، سلبا او ايجابا) تشعر بالراحة والاطمئنان و «العظمة» وتهتم بكل امور الدنيا، عدا ربما عن القضايا الحقيقية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لبقي الوضع على ما كان عليه، وبالتالي لما كان قد شعر احد بضرورة اتخاذ الخطوات والقرارات الملحة والضرورية، والتي ينبغي اتخاذها، ولاستمر الجميع في مشاحناتهم الداخلية، وتنظيراتهم، ورفض كافة المشارع ومقترحات الحلول، زعماً بأنها «استسلامية»، وحقيقة لانعدام القدرة على اتخاذ القرارات او الخوف من عواقبها. ونتيجة لذلك، كنا بقينا نتصرف كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال، وندور في الحلقات المفرغة اياها. غير انه مع الوضع الجديد، يبدو ان هذه الممارسات لن تستطيع ان تستمر طويلا، وليس في ذلك الا ما يعود بالفائدة على التصرف الجماعي الفلسطيني، ولو تم ذلك من خلال الشعور بالضيق فقط.

ان وضع التواجد في المهاجر، الذي تعيشه منظمة التحرير الفلسطينية حاليا، مرشح لان يستمر طويلا، على كل حال. ولا بأس في ذلك. بل يبدو، لاعتبارات عديدة، ان هذا الوضع هو الاحسن. لقد آن الاوان لان ندرك، بناء على تجربة واحداث ما يقارب من ٥٠ سنة، انه ليس في المشرق العربي «امة عربية واحدة»، وهي قطعا ليست «ذات رسالة خالدة»؛ بل ان هنالك شعوبا عديدة، افرز مستواها انظمة مختلفة ذات مصالح متناقضة في احيان كثيرة. وهذا هو الواقع الذي تحسم على اساسه معظم، ان لم تكن كل المسائل المتعلقة بالمنطقة. بل يمكننا ان نلاحظ، دون كبير عناء، ان هذه الانظمة تختلف مع بعضها البعض، ثم تتصارع وتعود لتتحالف في تحالفات واهية (فدائما كان عنصرا الشقاق والعداء هما الغالبين)؛ وفي اثناء ذلك تكون قد «تعاونت» مع العدو الصهيوني، عن قصد او غير قصد، وقدمت له خدمات جلى، تماما كما كانت تفعل الممالك والقبائل التي كانت قائمة ايام الصليبيين مثلا. ولم يصل هذا الوضع ايام زمان الى نهايته، او

لم تبدأ نهايته الا مع ظهور صلاح الدين. والى ان يظهر صلاح الدين جديد، سيبقى الوضع الحالي قائما؛ ويجدر بمن يضع المصلحة الفلسطينية نصب عينيه ان يعمل على اساسه.

ان انظمة دول الطوق لم تكن، ولا تزال بعيدة عن ان تكون عونا او حليفا لمن يسعى الى حل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية؛ بل انها في كثير من الحالات قدمت، عن قصد او غير قصد، خدمات جلى لاعداء تلك القضية. ولذلك، لا ينبغي التعامل فلسطينيا مع تلك الانظمة على انها سند او حليف، بل يجدر «تطويقها» باعتبارها مسرح عمليات هدفه حملها، دون لف او دوران، بالتي هي احسن، او اسوأ، على الاعتراف علانية وسرا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقـامة دولته المستقلة، والالتزام بهذا الاعتراف والتصرف على اساسه في سياستها الداخلية والخارجية. وما دام اي من تلك الانظمة لا يلتزم بذلك، فينبغي ان نستمر في «الشغل» عليه حتى يعود الى الصراط المستقيم. وعندما يتم ذلك، نكتفي بان نربت على كتفه، ونحيطه علما بذلك، دون ان نضع، في اي حال من الاحوال، «رقبة» النشاط الفلسطيني بين يدي اي من تلك الانظمة، او اي اثنين منها او جميعها؛ وذلك، مثلا، بنقل مقر نشاطنا الرئيسي او قيادتنا الفعالة او اكثرية عناصرنا او اجهزتنا المهمة الى اي من تلك الدول. واذا حدث واضطررنا للقيام بذلك، لسبب او لآخر، فينبغي ان يكون البديل جاهزا، دائما وابدا، في مكان آخر خارج دول الطوق. وبذلك نحافظ دائما على استقلاليتنا وقدرتنا على الاداء، بنجاعة وفعالية، في حال وقوع اي خلاف او صدام مع تلك الانظمة. والواضح، ان مثل هذا الاتجاه يقضي بالابقاء على «الكيان» الفلسطيني موزعاً في دول عديدة، كما هو الوضع حالياً؛ وهذا ما ينبغي تماما ان يكون. واذا ضاق بنا المقام، لسبب او لآخر، في هذا المهجر او ذاك، فلنا في ذلك التأييد العارم الذي نحظى به لدى عشرات الدول الاجنبية، قبل العربية، على اختلاف انظمة حكمها، والذي لولاه لاصاب اليأس الكثيرين منا في حالات عديدة ودفعهم الى اعادة النظر في مواقفهم، ما يمكننا من ان نجد مهجرا جديدا، اجنبيا كان او عربيا، هنا او هناك، نستطيع ممارسة النشاط منه، حتى يحين موعد الانتقال الى غيره.. والى الوطن اخيرا.

عود على بدء

انطلاقا من اماكن تواجده الحالية، يستطيع العمل الفلسطيني ـ ربما لاول مرة منذ فترة طويلة ـ ممارسة نشاط مستقل، يفترض ان يكون فعالا، تجاه كل واحدة من دول الطوق (وكذلك تجاه اسرائيل)، بما يخدم مصلحة الاستقلال الفلسطيني، آخذا بالاعتبار الاوضاع الخاصة لكل طرف، مما يساعد على تحقيق المزيد من الفعالية. ففيما يتعلق بمصر، اولا، باعتبارها كبرى الدول العربية، لا بد من انتهاج سياسة تساعد على ابراز ايجابيات البلد والافادة منها، دون التغاضي عن سلبيات سياسته. لقد سدد السادات، بتوقيعه على الصلح المنفرد مع اسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيـد، طعنـة نجلاء للتضامن العربي عامة وللفلسطينيين خاصة، وحقق للاسرائيليين بتصرفه ذلك حلما طالما راودهم بتفتيت الجبهة العربية والتعامل مع كل طرف فيها على حدة، تماما كما حدث عند التوقيع على اتفاقات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، مما يضعهم في موقف قوي عامة عند الحديث عن حلول لازمة الشرق الاوسط. لقد استعادت مصر، على كل حال، بواسطة تلك الاتفاقيات اراضيها المحتلة في سيناء، بعد ازالة المستوطنات الصهيونية منها، على

ما لذلك من اهميـة ناجمـة عن تقليص رقعة التوسع الصهيوني وتبديد الاحلام الامبراطورية الاسرائيلية، التي قامت على شعار ان كل مستوطنة صهيونية، هنا او هناك، تقام لتبقى؛ الى ان اتضح ان تلك التي كانت في سيناء قامت ولم تبق. غير انه في مقابل ذلك ارتبطت مصر بوضع من السلم التعاقدي مع اسرائيل، وكذلك، وهذا هو الاكثر اهمية، بمراعات سياسات الفلك الاميركي؛ وهو عالم موبوء بالافكار والممارسات المعادية للقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة.

ومع رحيل السادات، انتهج خلفه الرئيس حسني مبارك سياسةتختلف في بعض نواحيها عن تلك التي اتبعهـا السادات، وإن بقيت الاسس على حالها. فالاندفاع المصطنع نحو اقامة «سلام كامل» مع اسرائيل ومحاولات «تطبيع» العلاقات معها، راحت تخف تدريجيا، بعد مقتل السادات، الى ان اختفت و حل مكانها ما يسميه بعض الاسرائيليين «سلاما باردا»، بينما عادت مصر الى موقفها السابق من القضية الفلسطينية. فقد اختفت من السياسة المصرية الاحاديث والبيـانـات الفضفاضة غير الملزمة عن ضرورة الوصول الى «حل»، مجرد «حل» دون توضيح، يشارك فيه «الفلسطينيون»، او حتى «فلسطينيون»، وحلت محلها دعوة واضحة الى حل يقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا له. وهنالك من الدلائل ما يشير الى ان التزام مصر بهذا الموقف صحيح ولا تشـوبـه شائبـة، وهو الاساس الذي تتحرك استنادا اليه مع كافة الدول المعنية بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك الولايات المتحدة واسرائيل. وليس في هذا الموقف المصري الراهن، عمليا، اي جديد، بل انه، في حقيقة الامر، عودة الى موقف «تاريخي»، ان جاز القول، قديم ميّز مصر من بين باقي الدول العربية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية. فلم تكن مصر «تاريخيا»، يوما ما، في موقف الطامع في ارض فلسطين او السيطرة على شعبها، فلديها من الاراضي والسكان ما يجعلها في غنى عن ذلك ـ «اللي فيها بيكفيها» على حد تعبير احدهم. بل ان مصر دعت عامة الى حل يمكن الشعب الفلسطيني من العيش مستقلا ومطمئنا في وطنه. والحالات التي تخلت فيها مصر عن هذه المواقف هي الشواذ، لا القاعدة.

ان مصر تعلن تمسكها بموقفها الراهن من القضية الفلسطينية على ارضية التزامها بكامب ديفيد، وان كانت قد تراجعت قليلا موضحة انها لا تطلب من العرب الالتزام نفسه. ولكن كامب ديفيـد، بارتباطاته وقيوده الاميركية، قبل الاسرائيلية، لا يساعد على ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ولا يسمح لمصر بلعب دور ايجابي كبير في هذا المجال. الا ان ذلك لا يمنعها من لعب دور ما، ينعكس ايجـابـا في الازمنة العربية الرديئة؛ بمعنى انه اذا كانت مصر غير قادرة على المساهمة في حل حقيقي للقضية الفلسطينية، لسبب او لآخر، فان التزامها باسس حل عادل كاف لان يمنع الآخرين من تصفية القضية الفلسطينية بالتواطؤ فيما بينهم. فقد اثبتت التجربة اكثر من مرة انه ما ان ينزل اللاعب المصري الى حلبة الصراع لتنظيم أو اعادة تنظيم شؤون المنطقة، وان كان مترهل الجسم ومصابا ايضا بزكام شديد، حتى يأخذ الاقليميون والطائفيون، وكذلك الصهيـونيـون، باعادة حساباتهم. وبلغة اخرى، اكثر وضوحا، ان التزام مصر بحل يقوم على اساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كاف، على الاقل، لان يمنع باقي الاطراف في المنطقة من التصرف على غير ذلك. وهذا، للاسف، يشكل في الازمنة الرديئة «انجازا»، يبقي، على الاقل، القضية حية الى ان تحل ظروف افضل. وهذا وحده كاف لان يدفعنا الى انتهاج سياسة واقعية براغماتية تجاه مصر، دون هوس التقوقع في شعارات معاداة كامب ديفيد، تركز

على النواحي والظواهر الايجابية في السياسة المصرية ومحاولة تطويرها نحو الاحسن، وان امكن خلق المزيد منها، وذلك كله على ارضية الالتزام القومي والمصلحة العربية عامة. فلا نستطيع، ببساطة، ان «نكسب» مصر و«نتخلى» عن العرب الآخرين. وباعتقادنا، انه لن يمر وقت طويل حتى تكون مصر قد اكملت دورة الابتعاد عن سياسات كامب ديفيد، مقتنعة بان مصالحها و «اكل عيشها» تكمن في التعاون مع محيطها العربي الطبيعي قبل غيره، ومن ثم الالتزام بقضاياه والتعاون معه، باعتبار انه ليس لدى الصهيونيين ما يمكن ان يقدموه لها حقا، وليس لدى الامريكيين ما لدى العرب. وعندئذ، سنجدها اكثر اندفاعا في تأييد القضية العربية عامة والفلسطينية خاصة، والعمل بحزم على ايجاد حل عادل لها.

ومن مصر الى الاردن، ونسمح لانفسنا هنا ان نصل الى النتيجة قبل عرض الاسباب. والنتيجة هي انه مع منتصف الثمانينات نشأت وتبلورت مجموعة من الظروف الموضوعية والمسارات والتطورات المختلفة التي تساعد، بل تلزم، بقيام تعاون فلسطيني - اردني وثيق، في كافة المجالات، تمهيدا لصياغة ووضع اسس مستقبل مشترك، تحتمه - ببساطة - الضرورات المستجدة. وفي هذا الصدد، لا بد من «بق البحصة» او «البحصات».

ان كل مطلع، ولو لماماً، على مجريات القضية الفلسطينية يدرك ان الترتيبات والاتفاقات التي وضعت بعد الحرب العالمية الاولى، ثم الثانية، ادت في نهاية الامر الى اختفاء فلسطين، بعد احتلال اسرائيل جزءاً منها ثم ضم شرق الاردن جزءاً آخر منها اليه، ليعرف منذ ذلك الوقت باسم «الاردن». وبلغة اخرى، بين اسرائيل والاردن ضاعت فلسطين. ومن هنا جاءت الحساسية التي كانت اسرائيل تبديها من جهة، والاردن من جهة اخرى تجاه اي ظاهرة كيانية فلسطينية، ومحاولات قمع هذه الظواهر من قبل اي من الطرفين، خشية من ان ينهض صاحب الحق ويعود الى المطالبة بحقه.

وبعد احتلال اسرائيل الضفة الغربية، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، جرت محاولات عدة، خلال فترة غير قصيرة، للوصول الى تسوية بين اسرائيل والاردن بشأن الضفة الغربية، وكذلك قطاع غزة؛ وظهر في هذا الصدد ان الاردن ليس من بين غير المعنيين بذلك، بل راح، احيانا، يزاحم منظمة التحرير الفلسطينية حول مسألة تمثيل الفلسطينيين. غير ان كل تلك المحاولات، كما هو معروف، لم تمن بنجاح يذكر؛ ثم راح الاردن، مع مرور الوقت، يقترب تدريجيا من الموقف الفلسطيني، الى ان اعلن اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للفلسطينيين، مطالبا بان يعمل في «شراكة» على قدم المساواة مع الفلسطينيين من اجل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

وباعتقادنا، ان هنالك من الحيثيات والقرائن والدلائل ما يشير الى ان الاردن صادق في موقفه هذا، وان الملك حسين يعني، فعلا، ما يقوله. وسبب ذلك يعود الى اعتبارات وتطورات ومسارات مهمة سببت تغييرا اساسيا ودائما في الموقف الاسرائيلي من الاردن، وشروط الصلح معه، اضافة الى تغييرات مهمة داخل الاردن نفسه. ففيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي من الاردن، لا بد من ان نعيد الى الاذهان ان الصهيونيين منذ راحوا «يشتغلون سياسة» مع منتصف الثلاثينات، بعد ان أُقصيت مجموعة من الوجهاء اليهود من زعامة الحركة الصهيونية وحل محلها اعضاء حزب مباي (وهو ابو حزب العمل الاسرائيلي الحالي) في المراكز الحساسة في الوكالة اليهودية، التي تصرفت آنذاك بمثابة حكومة صهيونية، ركزوا جهودهم، دون فذلكة او «شطارة» زائدة، على حل

القضية الفلسطينية مع الاردن. وقد تمسك الصهيونيون باكثريتهم، عدا عن التصحيحيين اجداد الليكود، بثبات بهذا الموقف، باعتباره الخيار السياسي الواقعي الوحيد المفتوح امامهم. وكان موشي شاريت (شرتوك)، وهو رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية واول وزير خارجية في اسرائيل بعد اقامتها، من كبار مؤيدي هذا الاتجاه في السياسة الصهيونية، لدرجة لقبه بها بعض معارفه باسم «شاريت الهاشمي». وقد تمسك الصهيونيون بخيارهم هذا في اكثر من مناسبة. فعندما اقترحت لجنة بيل البريطانية، سنة ١٩٣٧، تقسيم فلسطين الى دولتين، بين العرب واليهود، وضم الجزء المخصص للعرب الى شرق الاردن، لم يثر الصهيونيون اية اعتراضات تذكر من حيث المبدأ. ولم يكتب لهذا المشروع ان يرى النور في حينه، على كل حال؛ ولكنه نفذ اخيرا، بشكل او بآخر، مع صدور قرار تقسيم فلسطين في الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ وما تلاه من حرب عربية ـ اسرائيلية وقيام اسرائيل، ثم ضم الضفة الغربية الى الاردن. ولم تثر الحكومة الاسرائيلية، في حينه، اية اعتراضات تذكر على قرار الضم هذا ايضا. بل ان اقتراح حزب مبام، الذي كان آنذاك في المعارضة، بادراج الموضوع على جدول اعمال الكنيست، لمناقشته على الاقل، سقط عند التصويت عليه، باكثرية اصوات الائتلاف الحكومي بزعامة بن ـ غوريون، ولم يستغرق النقاش حوله الا بضع صفحات من محاضر الكنيست. وصمت الاسرائيليون، عموما، صمت اهل القبول على اجراءات الضم تلك خلال فترة غير قصيرة.

وبعد احتلالها الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، حاولت اسرائيل العودة الى سياستها السابقة، ولكن هذه المرة من خلال منطق المحتل الذي يطالب بثمن باهظ لقاء تقديم بعض التنازلات من جهته. ولم يكن الاردن، لاسباب مختلفة، في وضع يستطيع معه قبول هذا العرض الاسرائيلي، او غيره من العروض والاقتراحات التي توالت، خصوصا وان الاسرائيليين راحوا يرفعون «الثمن» سنة بعد اخرى؛ فبقي الوضع على ما هو عليه. واستغرقت عمليات الاخذ والرد هذه سنوات عدة، استفاق كل من الاسرائيليين والاردنيين في نهايتها ليجدوا ان تطورات مهمة قد حدثت خلال تلك السنوات، يبدو انهم لم ينتبهوا لها او يقدروها حق قدرها في حينه، تغيرت معها معطيات اساسية عدة، بصورة تلزم كلا من الطرفين باعادة النظر في موقفه.

ففي اسرائيل، اخذ يتبلور، بعد حرب ١٩٦٧، تيار يميني متصلب غذته سياسات الاحتلال والقمع والضم الزاحف للمناطق المحتلة. وراح هذا التيار يتسع سنة بعد اخرى، تماشياً مع المثل المعروف: «الشهية تأتي مع الاكل»، خصوصا بعد ان رفدته قوى اخرى «قومية ـ دينية»، نمت في ظل «تطوير» نظام التعليم الاسرائيلي وسيطرة المتدينين عليه. وبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ونتيجة للانعكاسات التي نجمت عنها وكرد فعل على الاحباط الذي ولدته، راح هذا التيار ينمو ويتعاظم، الى ان وجد متنفساً له في الانتخابات العامة التي جرت في اسرائيل سنة ١٩٧٧، واسفرت عن فوز الليكود، بزعامة مناحيم بيغن، وتسلمه السلطة، لاول مرة في تاريخ اسرائيل. وتم ذلك في وقت كان فيه التيار السياسي العام في اسرائيل يتجه عموما نحو التشدد والتصلب، لدرجة دفعت بعض الظرفاء الى اسباغ لقب «الليكود ب» على حزب العمل الاسرائيلي. ورافق هذا التحول، كما يحدث عادة في مثل هذه الاحوال، ظهور حركات رجعية فاشية واضحة المعالم داخل الكيان الصهيوني، مثل حركتي غوش ايمونيم وهتحياه، ثم منظمات الارهاب اليهودية. وانعكس هذا التغيير في «المزاج» السياسي الاسرائيلي برمته سلبا على الموقف الصهيوني من الاردن، ادى الى افول نجم التيار «الكلاسيكي» اياه الداعي لحل القضية الفلسطينية اردنيا، بعد ان راحت

السياسة الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية تدور بين اقتراحات ضمها من جهة او ابقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، او تنفيذ مشارع الحكم الذاتي او ما شابهها من جهة اخرى. بل ان الامر وصل ببعض الاسرائيليين، وعلى رأسهم شارون، الى الدعوة «لمساعدة» الفلسطينيين على اسقاط النظام الهاشمي في الاردن والحلول محله، بحيث تبقى عندئذ فلسطين غرب النهر برمتها للصهيونيين.

صحيح ان الزعماء الاسرائيليين، معراخيين كانوا او ليكوديين، لا ينفكون يدعون الاردن، من حين الى اخر، الى التفاوض مع اسرائيل، دون شروط مسبقة زعما. ولكن هذه الدعوات ينبغي الا تخدعنا. فالشروط كثيرة للغاية والثمن المطلوب من الاردن دفعه باهظ جدا، ودون مقابل يذكر. فالمشاريع التي تتقدم بها الدوائر الاسرائيلية المختلفة لا تنطوي، مثلا، على اقتراح اعادة الضفة الغربية الى الاردن، وكذلك «تسليمه» قطاع غزة، كما يحلو للبعض ان يعتقد. بل ان الحقيقة غير ذلك تماما، واسرائيل ليست في هذا الصدد. فمعظم مشاريع الحلول، ان لم يكن كلها، تقترح مثلا ترتيبات يكون فيها للفلسطينيين في المناطق المحتلة دور ما، حتى يكون بالامكان «الزامهم» بما وافقوا عليه ان ثارت القضية الفلسطينية مجددا، وذلك بمباركة الفلسطينيين في الخارج او دونها، اذا اقتضى الامر. بل ان البعض، وهم قلة على كل حال، يرى انه اذا لم يكن هنالك مناص، في نهاية الامر، من «التنازل» عن الضفة الغربية وانشاء اي كيان فيها، فمن الافضل في مثل هذه الحالة ان يتم الاتفاق في هذا الصدد مع منظمة التحرير الفلسطينية دون غيرها، حتى يكون ذلك ايضا «ملزما» للفلسطينيين. وايا كانت الخلافات بين اصحاب الآراء هذه، فانهم جميعا متفقون على ان اي حل يمكن ان يتم التوصل اليه، يجب ان ينفذ دون السماح للجيش الاردني، في اي حال من الاحوال، بالعودة الى تلك المناطق المحتلة. وبلغة اخرى، ان «موضة» الضم والالحاق التي كانت رائجة في الخمسينات قد انتهت الى غير رجعة، ولاعتبارات اسرائيلية، قبل ان تكون عربية. وعموما ليس في مثل هذه الاقتراحات ما قد يعود بفائدة كبرى على الاردن، بل انها تضعه في موقف المطلوب منه ان يستجيب لطلبات اسرائيل ويتعاون معها في تنفيذ مخططاتها، لا اكثر، وبشكل يمكن ان يثير غضب الفلسطينيين والعرب، ويجعل امكانية التنفيذ صعبة للغاية، ان لم تكن مستحيلة.

ولا شك ان الاردن مطلّع جيدا على هذه المسارات والتغييرات في الفكر والممارسة الاسرائيليين، ويدرك ابعادها حق قدرها. بل انه مطلع عليها بمدى يفوق ذلك الذي قد يخطر على البال لاول وهلة. فالمتتبع لرد فعل الملك حسين على الاجراءات والمواقف والتصريحات الاسرائيلية المختلفة يلاحظ انها تنم عن معرفة بالشؤون الاسرائيلية، واطلاع واسع على معظم جوانبها. بل يمكن القول ان الملك، بالمقارنة مع الحكام العرب الآخرين، يكاد يكون خبيرا في الشؤون الاسرائيلية. فاي تحرك او مسار اسرائيلي جديد يقف الملك على كنهه ويتمكن من سبر غوره عادة خلال شهرين او ثلاثة على الاكثر، بينما تستغرق العملية نفسها لدى الفلسطينيين، وكذلك لدى كبار قادتهم ومفكريهم وخصوصا «ثوارهم»، ما يقارب من ٣ سنوات، ولدى العرب الآخرين نحو ٥ سنوات. ومن اين لجلالته هذه الخبرة والمعرفة في الشؤون الاسرائيلية؟ لا ندري! من الواضح، بالطبع، ان لدى جلالته مخابرات «عصرية»، ولكن هذه المخابرات، رغم «عصريتها»، تبقى، في نهاية الامر، «عربية»، اي انها، مثل مخابرات آخر زمان العربية، تهتم بما يسمى الحفاظ على الامن الداخلي، وبالتالي مطاردة «الاعداء»(!) الداخليين، وتنسى الخارجيين، الحقيقيين، منهم، بحيث

يشك فيما اذا كانت لديها «عقول» او «ادمغة» تتابع شؤون العدو بالمستوى «العصري» اياه، وتقدم استنتاجاتها لمن يعنيهم الامر. ولذلك، فالارجح هو ان جلالته يحصل على هذه المعلومات من مصادر اخرى بديلة: بينها، كما يبدو، اتصالاته المباشرة ولقاءاته، من حين الى آخر، مع الزعماء الاسرائيليين انفسهم، والتي لا تنقطع، حسب ما تفيد به المصادر الاسرائيلية المختلفة؛ وكذلك النصائح والتقارير التي يحصل عليها من اصدقائه في الغرب، اضافة الى مثابرته على متابعة شؤون اسرائيل شخصيا.

ان بيت القصيد في ذلك كله، على اي حال، هو ان الاردن يدرك جيدا ان الريح الاسرائيلية تهب في غير صالحه، ومن هنا، باعتقادنا، تبلور لديه الاتجاه للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، كنوع من الاستراتيجية لا التكتيك. ويبدو ان هذا الاتجاه ازداد عمقا في الاردن بعد ان اتضح له، كما يقال، ان حالة القضية الفلسطينية المتعبة الى الفلسطينيين انفسهم ومنظمتهم، والتركيز على تنظيم شؤون المنطقة الواقعة الى الشرق من النهر، هو ايضا عمل مفيد.

ان الحالة التي وصلت اليها القضية الفلسطينية، اقليميا وعربيا ودوليا، تحتم على الفلسطينيين والاردنيين التنسيق فيما بينهم تنسيقا وثيقا للغاية، ولو تم ذلك فقط جريا على قول المثل: «التقى الخائب مع تعيس الحظ»، باعتبار ان الفلسطينيين والاردن هما من كبار اللا ـ مستفيدين من استمرار الوضع الحالي. كما ان الخطر الراهن الذي يتهدد القضية الفلسطينية، ممثلا في محاولات هضم المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ صهيونيا، يشكل في حال استكمال وقوعه نقطة الانطلاق لخلق التهديد التالي الموجه للاردن، شرقي النهر. اما بالنسبة للفلسطينيين، فيكفي التذكير ببعض البديهيات: ان العلاقة بين اي كيان او دولة فلسطينية قد تنشأ في المستقبل وبين الاردن هي، اولا وقبل كل شيء، علاقة جغرافية؛ والجغرافيا ليس من السهل تغييرها. وإذا ما انتهرنا بعثي او قومي عربي سابق، او ثابت، او متأذٍ من النظام الاردني، مؤنباً و «جازماً» ـ فهكذا يحلو لاولئك ان يتكلموا عادة ـ ان في هذا المسار ما يساعد الاردن، في نهاية الامر، على «ابتلاع» الفلسطينيين، وذلك تحسسا من العقد الناجمة عن الممارسات السابقة، اوضحنا له ان القضية الفلسطينية قد كبرت واتسعت وتشعبت وتجذرت، فلسطينيا وعربيا ودوليا، لدرجة لم يعد معها الاردن «المسكين» قادرا على «ابتلاعها»؛ واذا ما حاول ذلك، وقبل ان يكمل محاولته، قد يصاب بتخمة تكون قاتلة. اما بالنسبة لمخاوف الاردن نفسه من «الابتلاع»، ويقال ان مثل هذه المخاوف قائمة، فان في تصرف الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة في المقاومة ومن لف لفها، وفي التجارب التي مرت بها، ما يبدد هذه المخاوف. فهذه الحركة اقليمية النزعة للغاية، تركز بشدة على ارض فلسطين، وترفض دائما محاولات جرها الى وطن بديل. كما ان لهذه الحركة والعاملين في اطارها من التجارب مع الاقليمية العربية المضادة، المنتشرة لدى معظم الشعوب العربية، ان لم يكن كلها، ما يجعلها تتمسك بفلسطين اكثر فاكثر، وترفض اي محاولات لخلق بديل لها.

وخلاصة القول، ان الطريق ممهدة لقيام تعاون اردني ـ فلسطيني وثيق، بل ان هذا التعاون هو ضرورة حتمية لمجابهة الاخطار التي تهدد الطرفين.

«التوازن الاستراتيجي».. والتخلف الحضاري

ان الدعوة الى تعاون وتنسيق وثيقين، اردني فلسطيني، تثير عادة «تهما» وتساؤلات واستفسارات، مثل: هل هذا محور جديد؟ وهل يتم ذلك على حساب سوريا؟ ولماذا ينبغي القيام

بذلك، وما الداعي اليه؟ ونجيب انه اذا كانت الدعوة الى قيام تعاون وتنسيق، او حتى «تحالف» اردني ـ فلسطيني، ستفهم على انها تأييد لقيام محور جديد، فلا بأس في ذلك. وإذا كان هذا سيفهم انـه «على حساب» سوريا، مع انه لا ضرورة لان يكون كذلك، فلا بأس في ذلك ايضا. واسمحوا لنا ان نعرض ما لدينا في هذا الصدد.

عند الحديث فلسطينيا عن سوريا، ينبغي ان نميز بين مفهومين: سوريا ككيان سياسي ـ جغـرافي، وسوريا نظام حزب البعث، الحاكم فيها منذ اكثر من ٢٠ سنة. وفيما يتعلق بالمفهوم الثاني، اي سوريا الحزب، ـ والحديث هنا، مقتصر على حزب البعث في سوريا وحدها ـ لا بد من الاشارة، بادىء ذي بدء، الى ان هنالك بعثيين محترمين، «خواجات» و «اكابر» و «اولاد ناس»، بالمفهوم النضالي القومي طبعا، كانوا قد لعبوا في حينه دورا بالغ الاهمية، بل يمكن وصفه بانه «تاريخي»، في تأييدهم وتشجيعهم لحركة المقاومة الفلسطينية المتجددة في بداية طريقها خلال الستينات. وقد كان هذا الدعم والتأييد مهما في حينه الى درجة يشك معها فيما اذا كان بامكان تلك الحركة ان تتغلب على الصعوبات التي واجهتها مع بداية تكوينها، وتنطلق لممارسة مهامها لولا تلك المساعدة والتأييد اللذين قدمهما لها اولئك البعثيون المحترمون، الذين نكن لهم تقديرا عميقا. الا ان اولئك جميعا اختفوا اثر حركة حافظ الاسد «التصحيحية»، سنة ١٩٧٠، التي اوصلت الرجل الى قمة السلطة في دمشق، فرُمي بمعظمهم في سجون النظام الجديد، ومنهم من لا يزال هناك حتى يومنا هذا. ولعل هذه الطريقة الشرسة في التعامل مع رفاق الامس كافية بحد ذاتها للدلالة عن «نوعية» النظام الذي يرأسه حافظ الاسد وطريقة تصرفه وامكانات تعامله مع الغير.

ان نظام حافظ الاسد لم يغير شيئا، على حد علمنا، من اهداف حزب البعث العلنية وتطلعاته ومواقفه عامة، بل انه في بعض الحالات ربما اضاف اليها نحو الاحسن، وجعلها اكثر وضوحا. ولكن عدا عن ذلك، اي عدا عن اطلاق الشعارات الرنانة، فان هذا النظام، لاسباب مختلفة، انتهج عمليا مواقف مغايرة، لا تتفق ابدا مع سياساته المعلنة، بل انها في عديد من الاحيان تؤدي الى عكس المتوقع منها. ولا نستطيع هنا، بالطبع، ان نستعرض سياسة النظام الحاكم في دمشق على مختلف الاصعدة، لكي ندلّل على استنتاجنا هذا؛ ولذلك نكتفي فقط بمناقشة كيفية تعامله، او سعيه، لتحقيق الهدف السياسي السوري الرئيسي المعلن، والاخطاء القاتلة التي يرتكبها في هذا الصدد، لنقف على مدى تخلف ذلك النظام، كذلك على الاضرار التي يسببها للقضية العربية عامة.

لقد اعلنت سوريا، بزعامة السيد الرئيس حافظ الاسد، رئيس الجمهورية العربية السورية والامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي والقائد العام للقوات السورية المسلحة.. الخ، وذلك بعد ان فرَّ «الرئيس المؤمن» انور السادات من المعركة العربية المشتركة وراح يعقد الاتفاقيات المنفردة مع الاميركيين والاسرائيليين متخلياً عن العرب اجمعين، انها ستنتهج سياسة تهدف الى تحقيق «توازن استراتيجي» مع العدو الصهيوني، كشرط اولي لا بديل عنه لاي حل عادل لازمة الشرق الاوسط واستعادة الحقوق العربية. او، على الاقل، هكذا نفهم هذا الشعار. ولاول وهلة يبدو هذا الاتجاه منطقيا وواقعيا، وان كان لا يخلو ابدا، من سلبية. فمن يريد التعامل مع العدو الصهيـوني ايـاه حقيقـة، عليه ان يسعى الى تحقيق «تفوق استراتيجي» عليه، لا ان يكتفي «بالتوازن» معه، الذي لن يؤدي في النهاية الا الى عقد صفقات، قد تكون رابحة وقد تكون ايضا مشبوهة، وفق ميزان القوى القائم آنذاك. الا اننا، على الرغم من ذلك، على استعداد للاكتفاء

بتحقيق «التوازن»، باعتباره خطوة لا بأس بها على طريق النضال العربي. ولكن نظام بعث دمشق يقول كلاما ويطلق شعارات رنانة طنانة، ويفعل، او يتصرف، على عكس ما قد يؤدي الى تحقيقها، بصورة تجعله غير ذي مصداقية، لاكثرمن سبب.

ان من يسعى الى تحقيق «توازن استراتيجي» مع العدو الصهيوني، الذي تدعمه الامبريالية الاميركية العاتية بكل ما لديها من امكانات، عليه ان ينتهج سياسات وممارسات تؤدي الى تجميع اكثر ما يمكن من عناصر القوة، بمفهومها الواسع، في بوتقة واحدة، على اكثر من صعيد، ودمجها وصهرها واعدادها لاوقات المواجهة، وهي كثيرة. فعلى الصعيد الداخلي، اولا، يفترض بنظام يطلق مثل تلك الشعارات ان ينتهج سياسة ليبرالية حكيمة متوازنة، تقرب الشعب والمواطنين عامة منه وتجعل الفرد مقتنعا بخدمة بلده ونظامه وجيشه عن قناعة واخلاص، بل والتفاني في ذلك. ولكن النظام الحاكم في سوريا حاليا، ينتهج بدلا من ذلك كما هو معروف للقاصي والداني، سياسة كبت وقمع مقيتة، تقوم على تجريد «حملات التأديب» ضد السكان، وتصل، احيانا، الى حد ابادة احياء كاملة من مدن سورية بأسرها(!)، بطريقة تشبه الى حد بعيد ما كان النازيون والفاشيون يقومون به من جرائم خلال الحرب العالمية الثانية، او ممارسات التتر في العصور السابقة. ولا عجب ان نرى هذا النظام مكروهاً في سوريا ويجابه معارضة دائمة، علنية او خفية. ان نظاما كهذا لا يستطيع ان يقيم جيشا ليتفرغ لمقاتلة العدو، بل ان مثل هذا الجيش لا بد ان يكون، اساسا، قمعيا، هدفه الحفاظ على النظام من اعدائه ومبغضيه العديدين، ولا يصلح بالتالي لان يقيم «توازنا استراتيجيا».

كذلك يفترض بمن يسعى الى خلق مثل هذا «التوازن» ان ينتهج سياسة تفاهم وتحالفات اقليمية تختلف عن تلك التي ينتهجها حكام دمشق حاليا. فالزعم بان انتهاج سياسة تحالف مع المنظومة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي الصديق، الخ، كافية لخلق «التوازن» مع الكيان الصهيوني غير صحيح بالمطلق، اذ ان ذلك وحده لا يكفي. فلا بد ايضا من تحسين علاقات سوريا مع الدول العربية الشقيقة، وخصوصا المجاورة منها لسوريا، لتكون لها خير سند في الشدائد. ولكن من الواضح ان حقيقة الوضع هي على غير ذلك تماما، بل ان علاقات سوريا هي اسوأ ما تكون مع جيرانها العرب. فبين سوريا والعراق ما صنعه الحداد؛ وبين سوريا والاردن الخلافات على اشدها. وحتى عندما كانت العلاقات بين هذين البلدين ودية، علنياً على الاقل، مع منتصف السبعينات مثلا، لم ينشأ أو يظهر اي «انتاج» «استراتيجي». اما في لبنان، فان «قومية» نظام البعث تجلت في السياسة التي انتهجها هناك ولم تؤد، في واقع الامر، الا الى تفتيت البلد وتمزيقه طائفيا. وتجاه اسرائيل فقط تنتهج سوريا سياسة حذرة و «مؤدبة»، بل وتحافظ على «المواثيق» معها (فمنذ وقعت سوريا على اتفاقات فك الارتباط في الجولان، سنة ١٩٧٤، وتعهدت بهدوء بعدم قيام اية عملية فدائية ضد اسرائيل، لم تقم مثل هذه العمليات؛ وهو ما «يقدره» الاسرائيليون وينسبونه الى وفاء الرئيس حافظ الاسد بتعهداته، ويلهجون، جهارا، بالثناء عليه، على الرغم من السنتهم الطويلة المعروفة).

غير ان ذلك كله يمكن التغاضي عنه على مضض او «ابتلاعه»، وان كان يسبب مضاعفات خطيرة، بالمقارنة مع سياسة سوريا الفلسطينية، التي تشكل «فضيحة» في مفاهيم «التوازن الاستراتيجي» اياها. ان سوريا لا تنفك تعلن ان القضية الفلسطينية هي قضية العرب الاولى والمصيرية، وان همها هو العمل في سبيلها؛ ولكنها على الرغم من ذلك تنتهج سياسات مغايرة لذلك

تمـاما، تضعها احيانا حتى خارج نطاق اي تأثير ايجابي على مسارات تلك القضية، وتسبب للجميع ضررا هم في غنى عنه.

ان من يزعم العمل «استراتيجيا» في سبيل القضية الفلسطينية يفترض فيه اولا ان يحظى، على الاقل، بثقة ومن ثم تعاون اصحاب القضية انفسهم، اي الفلسطينيين قبل غيرهم، ممثلين بحركتهم الوطنية. والحركة الوطنية الفلسطينية تقودها الآن، أن شئنا ام ابينا، حركة «فتح»، بعجرها وبجرها. وكان الاجدر بالسوريين، «استراتيجياً»، بالطبع ـ الكل «استراتيجيا» ـ التفاهم والتعاون مع هذه الحركة، بصورة او باخرى. غير انهم، بدلا من ذلك، انتهجوا سياسة مختلفة تهدف الى استيعاب تلك الحركة او السيطرة عليها او التقليل من شأنها، بخلق منظمات موازية لهـا، فاستفزوا تدريجيا عناصرها قبل قياداتها، وابعدوها عنهم. وكلمة حق لا بد ان تقال هنا لصالح السوريين، وهي ان التعامل مع «فتح» ليس سهلا ابدا، بل هو، على العكس من ذلك، متعب ومثير للاعصاب. ان بعض «أبوات» فتح، وخصوصا «فروخ الأبوات»، اي الناشئين منهم، خبراء في التكتيـك، التكتيك لا الاستراتيجية، يصعب طورا التعامل معهم، وتارة لا يطاقون؛ يبيعون احيانا، على حد قول المثل الشعبي، «اللحف، وهم بردانون»، وبعضهم لا يزال يتصرف كأنه عضو في اتحاد طلبة فلسطين، ومنهم آخرون يثيرون القلاقل والمتاعب، وان وصلت احيانا الى اتفاق معهم فسرّوه ونفّذوه وفق مفاهيم خاصة بهم. غير ان حزب البعث ايضا لا يختلف كثيرا عن «فتح» في هذا الصدد؛ فلا هذا احسن من ذاك، ولا ذاك اسوأ من هذا ـ فهذه العصا من تلك العصية.. ويبدو كأن «فتح» ليس الا حزب بعث بالمقلوب؛ فهي تتحدث يمينا وتمارس يسارا، فيما يفعل هو العكس. ويقينا لو ان نظام بعث دمشق تحلى بالصبر قليلا، مع شيء من طول الاناة وسعة الصدر لامكنـه بسهـولة نسبيـة استيعـاب «فتـح» وكـل من لف لفها، والتي ليس من الصعب ابدا استرضاؤها، ولأبقاها تحت كنفه وتعاون معها في مجالات عدة لمصلحة القضية القومية عموما؛ ولما وصلت الامور الى ما وصلت اليه.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن ايضا ان نكابر ونغض الطرف و «نبلع» هذا الموقف من «فتح». ولكن هذه «المعـاملة» تنـطبق ايضـا على موقف النـظام البعثـو ـ سوري من منظمة التحرير الفلسطينية، مع نتائج اكثر خطورة، بل تبدو احيانا مخيفة فعلا في مدى الضرر الذي قد ينجم عنها للقضية الفلسطينية، والذي قد يكون مميتا؛ وهو ما لا يمكن، ولا يجوز، السكوت عنه بأي حال من الاحوال. ان سوريا، على حد تعبير احدهم، وهو يقول ما يقوله محاولا تلطيف وقعه على الآخرين، ليست «مع» منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، وليست ايضا «مع» الدولة الفلسطينية المستقلة. ويقال، ايضا، ان احد وجوه النظام السوري، وهو المدعو عبد الحليم خدام (الذي سبقنا احدهم في الفضل فوصفه بانه بذيء اللسان وطويله) على استعداد دائما لان «يفقع» محاضرة، لكل من يجره حظه العاثر ويجبره على الاستماع، حول «بدعة» (كذا!) الممثل الشرعي الوحيد. ويقال، ايضا، ان نزعات امبراطورية نمت في نفسية سادة النظام في دمشق فجعلتهم يعتبرون انفسهم الممثل الشرعي الوحيد... للفلسطينيين، وغيرهم ايضا. وايا كان مدى ايمان اصحاب هذه البدع ببدعهم، او عمق المشاعر الامبراطورية لدى بعضهم، من الواضح ان النظام السوري الحالي ناصب منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها هذه، العداء منذ استولت الحركة التصحيحية على الحكم في دمشق سنة ١٩٧١. والامثلة على ذلك كثيرة. فبعد ان تمكنت هذه الحركة من تثبيت نفسها في الحكم في سوريا بفترة قصيرة، اضطرت القيادة الفلسطينية،

التي كانت قد انتقلت الى هناك اثر احداث ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ في الاردن، الى الانتقال مرة اخرى الى لبنان، هربا من الضغوط التي تعرضت لها. ومنذ ان دخلت قوات حافظ الاسد الى لبنان، في صيف العام ١٩٧٦، وحتى ذهاب السادات في زيارته الشهيرة الى القدس، كان همها الرئيسي منصبا على كيفية تأمين السيطرة على الفلسطينيين هناك وتحجيمهم واحتوائهم. ولم تتوقف هذه المحاولات بعد ذلك، وان لبست طابعا آخر، انتهى مرحليا بوقوف تلك القوات موقفا «استراتيجيا» متفرجا على الغزو الاسرائيلي للبنان، ثم على حصار بيروت في صيف ١٩٨٢، بل ان الادهى من ذلك ان تتطور الامور الى اسوأ، فتقوم سوريا بدعم وتغذية مجموعة المنشقين عن «فتح» في محاولة لتنظيم انقلاب «تصحيحي» في منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثم لا تتورع، بعد فشل تلك المحاولة، عن المشاركة في حصار بري سوريا وبحري اسرائيلي «استراتيجي» مشترك ضد القوات الفلسطينية في طرابلس مع اواخر سنة ١٩٨٣، وهو الحصار الذي انتهى باجلاء تلك القوات عن المدينة.

اننا لسنا من كبار «المعجبين» ومبهوري الانظار بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا بنظام «الابوات ـ الرفاق ـ الاخوة» الذي يسيطر عليها، بتشعباته وممارساته الغريبة احيانا، والذي يحتاج الى اصلاحات كثيرة. ولكن، على الرغم من ذلك، لا يبدو «النظام» الفلسطيني، الذي انشأته منظمة التحرير اسوأ بكثير من النظام البعثي التصحيحي المسيطر في دمشق، بل انه حتى يتفوق عليه في نواح عدة، ولكن هذا، على اهميته، ليس بيت القصيد هنا؛ اذ ان هنالك شأنا آخر اكثر خطورة. فالمهم هو ان الشعب الفلسطيني قد تمكن في ظروف دولية وعربية واقليمية بالغة التعقيد، استنادا الى تأييد دولي واسع، وبعد تقديم تضحيات جمة، من انشاء كيان سياسي معترف به، هو منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان كان قد «اختفى» من خريطتي العالم، الجغرافية والسياسية. ولكن رغم ذلك، ورغم التضحيات الجسام التي بذلت في هذا السبيل، لم يتمكن هذا الشعب حتى الآن من استرجاع شيء يذكر من حقوقه الاساسية. والمصلحة «القومية»، قبل اي اعتبار آخر (ونقول «قومية» بالمفهوم البعثي) تقضي بمساعدته، بواسطة دعم منظمته، مهما كانت التحفظات البعثية المزعومة تجاهها، على ذلك. اما العكس فهو خطير للغاية، ويؤدي الى نتائج وخيمة، ليس بالنسبة للقضية الفلسطينية، بل للقضية العربية القومية عموما. فشطب منظمة التحرير الفلسطينية، مثلا، لن يؤدي الى قيام ممثل آخر للفلسطينيين بدلا منها، اي طائفو ـ بعثي مثلا، بل سيعيد القضية الفلسطينية برمتها الى ذلك الوضع من الضياع الذي ميزها خلال الخمسينات واوائل الستينات، وقد يؤدي الى تصفيتها النهائية. ولنا في الممارسات والمواقف الدولية منذ مطلع القرن خير عبرة. فبعد الحرب العالمية الاولى رفضت عصبة الامم، عنوة وعلى رؤوس الاشهاد، تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لفلسطين، وقررت اعتماد سياسة تتبنى اقامة وطن قومي لليهود فيها، رغم ان عددهم في البلد لم يكن يتجاوز آنذاك ٦ بالمئة، متجاهلة رغبات الاكثرية العربية الساحقة. وبعد الحرب العالمية الثانية، قررت الامم المحدة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها. ولما تعثرت محاولات اقامة الدولة العربية الموازية في البلد وضمت معظم اراضيها الى الدول العربية المجاورة، واختفت القضية الفلسطينية تدريجيا، لم يحرك احد ساكنا. وباعتقادنا انه لو ضربت منظمة التحرير الفلسطينية واختفت من الوجود لعاد الوضع الى ما كان عليه، وضاعت القضية الفلسطينية، وهذه المرة نهائيا، على ما يعنيه ذلك من ضرر للعرب ايضا، دون ان يسفر عبث البعث عن اية نتيجة، او يتمكن من تحقيق اي انجاز. بل

اننا نستغرب كيف لا يستطيع ذلك الفيلسوف البعثي المسمى عبد الحليم خدام، وهو الذي كان وزير خارجية لسنوات طويلة، ويفترض فيه ان يكون «فهيما»، ان يدرك مدى المخاطر والاضرار التي قد تنجم عن تشدقه حول «بدعة» (كذا!) التمثيل الفلسطيني، ويتوقف عن تخرصاته في هذا الصدد.

وخلاصة القول ان النظام البعثي الحاكم في دمشق ليس سندا ولا حليفا للنضال الفلسطيني، بل انه نظام طائفي فاشي يصب نشاطه في طاحونة اعداء الاستقلال الفلسطيني: وهما اسرائيل والولايات المتحدة ـ وهو ثالثهما. وبالتالي، ينبغي التعامل معه على هذا الاساس، دون غيره. انه نظام يتحدث عن «توازن استراتيجي»، ويعمل من خلال تخلف حضاري. ولا خير في «استراتيجيته»، وكل الضرر في تخلفه.

الجغرافيا مهمة.. كالتاريخ

ان الدعوة الى اعادة النظر في الموقف الفلسطيني من سوريا، انطلاقا مما اوردناه، لا بد وان تثير استنكارا لدى اولئك الذين تتلمذوا على الشعارات القومية، معتبرين ان سوريا هي القوة الفاعلة، وربما الوحيدة، في المنطقة والتي لن تقوم قائمة للنضال الفلسطيني بدونها. وربما، ربما فقط، يكون هذا الموقف صحيحا في الوقت الذي تحتضن فيه سوريا فعلا النضال الفلسطيني وتسمح له بالعمل وتقدم له المعونة والتسهيلات الضرورية، ولكن عندما يتغير هذا الموقف ويصبح هم البعثو ـ سوريين السيطرة على الفلسطينيين واحتواءهم وتحجيمهم، ودفعهم الى السير على طريق الممارسات البعثية الشاذة، يتغير الوضع كثيرا. وانطلاقا من مجمل التصرفات السورية خلال العقد الاخير على الاقل، يبدو ان الوقت قد حان لتبديد الاوهام المضللة والتحرر من تحذيرها وسخفها، والكف عن اطعام انفسنا جوزا فارغا ووضع سوريا استراتيجيا ـ وهذه المرة سنتحدث نحن ايضا «استراتيجيا» ـ في مكانها الواقعي الصحيح تجاه القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، لا بد من ان نعيد الى الاذهان اولى البديهيات، وهي ان سوريا لا تستطيع ان تشكل في الاوضاع السياسية الجغرافية الراهنة، وفي احسن الاحوال، الا عاملا ثانويا، لا يستطيع ان يصل ابدا الى مرتبة العامل الاول، لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وبكلمة اخرى، يمكن ان دعت الضرورة لذلك ايجاد حل بالتعاون مع الآخرين، اي مع مصر والاردن مثلا، دون موافقة سوريا، بل ورغم معارضتها. ولكن لا يمكن الوصول الى هذا الحل مع سوريا وحدها، مهما علا ضجيج تصريحاتها وتبجح مسؤوليها. وباعتقادنا ان السوريين يدركون هذا الوضع جيدا بل يحفظونه عن ظهر قلب، ويخشون اكثر ما يخشون قيام تعاون أو تحالف مصري ـ اردني ـ فلسطيني، يقفز من فوق رؤوسهم، ويسعى لحل مشكلة الشرق الاوسط بدونهم، حتى لا يقاسي كثيرا من صلفهم وغرورهم وضيق افقهم وحساباتهم الخاطئة دائما وابدا، ويستطيع بالتالي، ربما، احراز تقدم يذكر، مما قد يؤدي الى عزل النظام الحاكم وتطويقه فأفساده. ومن هنا تأتي محاولاتهم المحمومة للسيطرة على الفلسطينيين واستيعابهم، ليكونوا ورقة في ايديهم عند بحث اية تسوية لازمة الشرق الاوسط. والامر، على بساطته، يحتاج الى شيء من التوضيح.

ان مشكلة سوريا، بل نقطة ضعفها، في تعاملها مع القضية الفلسطينية، وبالتالي المشكلة السورية ـ الاسرائيلية، هي، ببساطة، جغرافية. ولكن رغم تلك «البساطة» فان هذه عقبة كأداء

ليس من السهل ابدا تجاوزها، خصوصا ان جذورها تعود الى نحو ثلاثة ارباع القرن الى الوراء. فبعد تقسيم المشرق العربي مع نهاية الحرب العالمية الاولى، جاءت الحدود الفلسطينية ـ السورية، بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي، اللذين سيطرا آنذاك على المشرق بأسره، بمحاذاة مقاطعة في شمال فلسطين، كان الصهيونيون قد اشتروا قبل الحرب العالمية الاولى مساحات واسعة من اراضيها من عائلات اقطاعية، كانت تقطن آنذاك في بيروت ودمشق. وبعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين نشط الصهيونيون في شراء المزيد من الاراضي في تلك المنطقة، من الاقطاعيين اياهم، واقامة المستوطنات عليها، وتكثيف التواجد اليهودي فيها؛ الى ان وقعت حرب سنة ١٩٤٨ فسيطروا عليها بسرعة وطردوا سكانها العرب اجمعين منها، ثم «اشبعوها» مستوطنات يهودية اخرى جديدة. وبذلك خلق هناك حاجز جغرافي سكاني كثيف فصل، اقليميا، بين سوريا وفلسطين. والأنكى من ذلك، سورياً، هو ان ذلك الحاجز قد خلق بين فلسطين وسوريا فقط من بين جاراتها العربيات. فرغم المحاولات الصهيونية العديدة والمستمرة بقي هناك، ولا يزال، تواصل بشري سكاني عربي بين فلسطين وجاراتها العربيات الثلاث الاخرى: مع الاردن في الضفة الغربية، ومع مصر في قطاع غزة، وحتى مع لبنان، بتواجد نحو ٣٠٠ الف فلسطيني يعيشون في قضاء عكا في شمال فلسطين، المحاذي للحدود اللبنانية الجنوبية.

ان هذه الحقائق الجغرافية ـ السكانية البسيطة مهمة للغاية، فلها وزنها وتفعل فعلها عند الحديث عن اي حل للقضية الفلسطينية، على الصعيدين الفلسطيني ـ العربي والدولي. فكل الذين يسعون الى حل ما للقضية الفلسطينية، او يدعون اليه، بصورة يمكن ان تؤدي الى قيام دولة او كيان فلسطيني، يدققون جيدا، في الوقت نفسه، في كيفية انتظام هذه الدولة في المستقبل، وكيفية ضمان معيشتها وما هي علاقاتها مع جيرانها العرب، وكيف يمكن ان تفيدهم او تستفيد منهم، او كيف يمكن ان يتعاون الجميع لانجاح اي حل عادل وجعله دائما. وفي صدد الاجابة على كافة هذه الاسئلة والتساؤلات، على اهميتها، تبرز اهمية كافة الدول العربية المحيطة باسرائيل، بما في ذلك لبنان في اوضاع معينة، عدا سوريا. ان لدى الجميع ما يقدمه او يستفيد منه، او ربما يضره، في اطار اي حل مقترح للقضية الفلسطينية، عدا سوريا، التي ليست، عمليا وواقعيا، في عير او نفير اية تسوية. فلا هي قادرة على فرض تسوية، ان ايدتها، ولا هي قادرة على منع تحقيقها لو توفرت شروطها وشاء الآخرون لها ان تتحقق؛ فانفصالها الجغرافي ـ البشري عن ارض فلسطين يعمل في غير صالحها. وحتى لو افترضنا، مجرد افتراض بالطبع، ان سوريا غضبت غضبة غضنفرية و.. و.. حاربت، فان الوضع لن يتغير كثيرا ايضا. ففي ظل «توازن استراتيجي» لم يتحقق حتى الآن، باعتراف دعاته والمتطلعين اليه، لن تخرج اي حرب بين سوريا واسرائيل عن اطار قتال واسع، يستمر اياما او فترة ما، كما حدث في تشرين (اكتوبر)، ثم يتوقف بصورة او باخرى. ويعود الحديث عن التسويات والصفقات والحلول الى ما كان عليه سابقا. فاستراتيجية سوريا لا تقوم على العمل للتحرير الشامل والكامل، كما يكاد يفهم احيانا من تخرصات شراذم الرفض الفلسطيني، بل على التسوية، بدلالة قبولها علنا وجهارا بقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، والحديث في كافة المحافل الدولية عن تسوية عادلة. وباعتقادنا ان النظام السوري يدرك جيدا كافة هذه المعطيات وابعادها المختلفة، ومن ثم حجم الدور الصغير الذي يستطيع تأديته، وهذا هو سر مشاكسته وشغبه وتبجحه، عله يستطيع بذلك لفت نظر الآخرين وحملهم على اعطائه دورا ما اكبر. وهو بذلك مخطىء طبعا، فالقضايا المصيرية لا تبتّ وفق اعتبارات المشاكسة

والشغب، ولا حتى الارهاب.

وخلاصة الخلاصة في الموقف من سوريا هي اننا، ببساطة، لم نعد بحاجة الى بلد همه ان يحتوينا ويسيطر علينا ويحكمنا بـ «البسطار». ان «فكر» البعث لا يلائمنا وممارساته لا تنفعنا. ان نظامـا كهـذا ينبغي، ونستـطيـع، ان نبتعـد ونتخـلى عنه، فلن يقدم شيئا مفيدا للقضية الفلسـطينية، سلما او حربا. واذا كان قد نجم «خير» ما عن الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، ومن ثم اخراج المقاومة منه، على المآسي التي رافقت ذلك، فانه كامن في امكانية تحررنا من الممارسات والضغوط السورية المختلفة. اننا لا نجزم ان التعاون مع غير سوريا سيعود حتما بفائدة ما، بل على العكس من ذلك قد يكون الجميع، وان اختلفت اساليبهم، من الطينة نفسها. ولكننا نستطيع ان نجزم بأنه آن الاوان للحركة الوطنية الفلسطينية ان تخرج من مرحلة المراهقة وتتوقف عن ممارسة الهيام العلني والسري مع سوريا، وان تكبر وتنضج. لقد وصلنا الى مدى من التنظيم والتجذّر نستطيع معه بسهولة الاستغناء عن خدمات سوريا، واتقاء شرورها، والاستمرار في متابعة نضالنا من خارج ذلك البلد، وربما بصورة اكثر عقلانية وفاعلية (وسنعود لذلك لاحقا)، الى ان تطرأ التغييرات المرجوة وتعود سوريا الى ممارسة دورها القومي الطبيعي، غير البعثي.

ويبقى هنالك من دول الطوق لبنان. لبنان المصاب بالطائفية المقيتة التي تنخر عظامه وتشله تدريجيا وتكاد تقضي عليه. لقد تواجد النشاط الفلسطيني في لبنان، وبشكل كثيف للغاية، ما يقارب من ١٠ سنوات، اي عمليا خلال السبعينات باسرها. وانطلاقا من مقر مركزه الرئيسي في هذا البلد، تمكن العمل الفلسطيني خلال تلك الفترة، من احراز مكاسب عديدة ودائمة للقضية الفلسطينية، ربمـا لم يكن بالامكـان تحقيقهـا لو كان الفلسـطينيون يعملون انطلاقا من اية دولة اخرى، ويخضعون بالتالي للقيود السائدة هنا او هناك. غير انه كان لهذه الصورة المضيئة الى حد ما، وجهها الآخر المظلم، بل الحالك في بعض نواحيه. فحالة «الاستقرار» و «الاستقلالية» و «السيادة» التي ميزت الوجود الفلسطيني في لبنان ادت الى نوع من «الطمأنينة» فالتراخي، انعكس سلبا على المقدرة في التعاطي مع المواقف الصعبة، التي تتطلب قرارات شبه مصيرية، ومكن من التهرب منهـا. وبـالتالي تركت الامور على غاربها، على ما تبع ذلك من تجميد للاوضاع وتفويت فرص الحلول، الواحـدة بعـد الاخـرى، على قلتهـا. يضاف الى ذلك، وهذا هو الاخطر، ان المقاومة الفلسطينية، في تلك الاوضاع، انغمست حتى رقبتها في رمال لبنان المتحركة ومشاكله الداخلية التي لا تحصى، ومعـظمها ذات ابعاد طائفية نتنة، تضر بالجسم والعقل معا. وتم ذلك بصورة حشرت معها، في احيان كثيرة، المشاكل الفلسطينية الحقيقية، التي تستدعي الاهتمام، في زوايا النسيان والاهمال. ويقينا انه لو استمر الحال على ما هو عليه، لبقي «الثوار» يعيثون في ذلك البلد «ثورة»، وان شئتم: انفلاشاً وتجاوزات وعدم انضباط، جرت على البلد، المفكك طائفيا في اساسه، ويلات ومصاعب ومآسي لم تكن من نصيب غيره. ونتيجة لذلك وصل الضيق بالفلسطينيين والتذمر منهم الى درجة انهم عندما تعرضوا للحصار الاسرائيلي هناك لم يجدوا الا قلة ضئيلة تدافع عنهم، فيما بدا ان الاكثرية تتوق الى الخلاص منهم.

لقد كان من الضروري، فلسطينيا، يوما ما وفي نهاية الامر، النزوح عن المنفى اللبناني، الذي لم تكن له علاقة بفلسطين ومشاكلها الحقيقية الا في حالات معدودة، ان تم ذلك بهذه الطريقة او تلك. وفي الظروف التي كانت سائدة في ذلك البلد وبالذهنية، الفلسطينية طبعا، التي تبلورت في اعقابها، يشك فيما اذا كان سيتم خروج من هناك بغير الطرق التي تم بها. ويبدو من الناحية

التاريخية، ان جاز القول، ان الحركة الفلسطينية ستشعر يوما ما بشيء من الامتنان والشكر للاسرائيليين والبعثو ـ سوريين و «المنشقين» على «الخدمات» التي قدموها لتسريع الخروج الفلسطيني من لبنان، رغم الاساليب التي اتبعت لتحقيق ذلك. وخلاصة القول، لقد كان من الضروري الخروج من لبنان، لكي تستطيع الحركة الفلسطينية العودة الى رشدها والاتجاه بانظارها وعقلها وقلبها صوب فلسطين فعلا. ومهما كانت الطرق التي تم بها ذلك، ليس هنالك مبرر للشعور بالحزن والاسى كثيرا نتيجة لذلك الخروج؛ بل ينبغي جعله خشبة للانطلاق منه نحو فلسطين، دون غيرها.

غير انه، من ناحية ثانية، يبدو ان الفترة التي مرت منذ الخروج الفلسطيني من لبنان وحتى اليوم كانت كافية لكي يدرك معظم اللبنانيين، ان لم يكن كلهم، ان مآسيهم لم تكن كامنة في الوجود الفلسطيني بينهم، على علاته، بل انها تنبع عمليا من النظام الطائفي المهترىء والموبوء من جهة، ومحاولات السيطرة السورية والاسرائيلية عليهم من جهة اخرى. ومن المعطيات المختلفة يبدو انه من الواضح لمعظم اللبنانيين ان الخطر على استقلاليتهم كامن في محاولات النظام السوري إقامة مسرح دمى من السياسيين اللبنانيين كافة، تحركه خيوط نهايتها مربوطة في دمشق من جهة، ومحاولات اسرائيل مد نفوذها في البلد من جهةاخرى. ويبدو ان هذا الوضع الجديد، ثم ظهور المقاومة الوطنية للاحتلال الاسرائيلي، يخلقان ارضية جديدة لنشاط فلسطيني متجدد هناك، يكون هذه المرة عقلانيا وواقعيا ومنضبطا، يخدم المصالح الوطنية اللبنانية والفلسطينية سوية.

مقاومة بدون «اسنان»

ان انتهاج سياسة جديدة تجاه دول الطوق العربية لا تشكل الا نصف معادلة النشاط الفلسطيني، ويبقى هنالك النصف الآخر، الاكثر اهمية، وهو انتهاج سياسة جديدة ايضا تجاه الوطن الفلسطيني المحتل، بشطريه السكانيين: العرب واليهود.

ان نظرة سريعة الى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، خلال العقدين الاخيرين، تظهر ان تلك الحركة قامت وتبلورت بشكل رئيسي حول هدف مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، حتى عرفت اختصارا باسم «المقاومة» او «المقاومة الفلسطينية». غير ان حصيلة عقدين من النشاط في هذا المجال تظهر ان المقاومة الفلسطينية في داخل الوطن المحتل، او القوى التي ساندتها وغذتها خارجه، لا تستحق هذا الاسم دون تحفظ. لقد بذلت المقاومة الفلسطينية حقا، منذ بداية نشاطها جهودا كثيرة ومتنوعة، وقدمت اعدادا كبيرة من الشهداء، الا ان حصيلة جهادها لم تكن ابدا متوازية مع حجم جهودها وتضحياتها، بل انها على العكس كانت اقل من ذلك بكثير. والادهى من ذلك هو ان انعكاسات ذلك النشاط على العدو الصهيوني، على المدى الطويل، لم تخدم القضية الفلسطينية بقدر ما الحقت بها من اضرار، في كثير من الاحيان. فلقد طرحت المقاومة الفلسطينية شعارات سياسية، اقل ما يمكن ان يقال فيها انها تخيف الاسرائيليين، ولكنها عندما توجهت لدعم طلباتها بنشاط عسكري مقاوم، لم يكن في ادائها ما يخيف ابدا. ففي احسن الاحوال وصل نشاط المقاومة الفلسطينية، من الناحية العسكرية، الى درجة اصبح معها عامل ازعاج، احيانا رئيسيا، بالنسبة للاسرائيليين، لا اكثر من ذلك. ودائما كان بالامكان، اسرائيليا، صد هذا النشاط في نهاية المطاف او القضاء عليه او احتواءه. ونتيجة لذلك تبلورت «نفسية» اسرائيلية معينة، تتشبث

بمنطق الرفض تجاه الطلبات الفلسطينية، على اعتبار انه إذا كانت طلبات الفلسطينيين بشأن السيادة والاستقلال، الخ، على ما يجره ذلك من اخطار على الكيان الصهيوني، راهنة او مستقبلية، لا تجد دعما الا بذلك المستوى البائس من الاداء في مقاومة المخططات الاسرائيلية، فانه من الاسهل، صهيونيا، التمسك بالوضع الراهن مع تحمل الاخطار غير الكبيرة الناجمة عنه، بالمقارنة مع تلك التي قد تبرز في حال الموافقة على تغييره. والواضح، بالطبع، ان مقاومة فلسطينية لا تثير الخوف، وبالتالي «الاحترام»، لدى الصهيونيين لن تساهم كثيرا في تقديم «علاج» ناجع لغرورهم يجعلهم «يقتنعون» بالموافقة على حل عادل للقضية الفلسطينية، بل انها قد تدفعهم الى عكس ذلك تماما.

لقد نجم وضع المقاومة المتردي هذا عن عوامل عديدة متشعبة، ليس من السهل حصرها ولكن بالامكان الاشارة الى بعض الرئيسية منها. وفي هذا الصدد، اول ما يطالع المرء هو تلك العفوية التي يتميز بها تنظيم المقاومة من جهة، وعملياتها من جهة اخرى. فلقد بدأت المقاومة، في اول الطريق، بدفع عناصرها تسللا عبر الحدود، واستمرت على هذا النهج، الى ان استطاع الاسرائيليون قفل الحدود؛ وذلك بواسطة اجراءات عسكرية، كتكثيف الدوريات واقامة الحواجز من جهة، وسياسية امنية، بالضغط على هذه الدولة او تلك من الدول العربية المجاورة، بوسائل مختلفة، لحملها على محاربة تسلل الفلسطينيين الى المناطق المحتلة من جهة اخرى. وعند هذا الحد، بل وعمليا قبل ان تصل اليه، راحت المقاومة تعمل على اقامة الخلايا بين سكان المناطق المحتلة لتقوم بتأدية مهامها في داخل تلك لمناطق. ولكن الصلابة التنظيمية كانت بائسة للغاية، اذ ما ان يلقى القبض على شخص ما حتى تكر السبحة ويعتقل العديدون، مما يقضي على تجمعات فدائية بأسرها. اما مستوى العمليات فقد كان اكثر بؤسا، اذ كان عامة عبارة عن القاء متفجرة هنا او هناك، يثير انفجارها، اذا لم تكتشف سلفا ويبطل مفعولها، الاشمئزاز في نفوس المستوطنين الصهيونين اكثر مما يخيفهم او يلحق الاضرار بمخططاتهم. ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل حتى انه ازداد سوءاً. فمع مرور الوقت، قل عدد العناصر العاملة في هذا المجال، وراح العديد منهم ينتقل للعمل في الاجهزة «البراقة»، المتخمة اصلا بالقوى البشرية العاطلة عن العمل، كالاعلام والامن وغيرهما. ثم تبع ذلك مرحلة جديدة اصبح معظمهم خلالها «يشتغلون» سياسة، على طريقتهم غير السياسية بالطبع، ونسوا، او كادوا ينسون، متطلبات المقاومة الحقيقية الناجعة. وكان ان كبر الجهاز الفلسطيني ونما وتشعب في مشارق الارض ومغاربها، دون ان ينشأ او يتبلور ما يوازيه داخل الاراضي المحتلة، بحيث باتت المقاومة شبيهة بميزان، احدى كفتيه مليئة بمختلف انواع البضاعة، والكفة الثانية فارغة.

وحتى نكون منصفين لا بد من الاشارة، من ناحية ثانية، الى ان النشاط الفلسطيني قد تمكن، على الرغم مما اشرنا اليه، من خلق جو مقاومة حقيقي، ان صح التعبير، في المناطق المحتلة، يشكل ارضية مريحة للانطلاق منه نحو تصعيد وتيرة النشاط الوطني هناك؛ وهو ما ساعدت على خلقه، الى حد بعيد، ممارسات الاحتلال الاسرائيلي نفسه. فالمخططات الصهيونية لتهويد المناطق المحتلة او ضمها، على ما يتبع ذلك من اجراءات معادية للعرب وهادفة للتضييق عليهم في مختلف المجالات، اثارت وتثير عداء ومعارضة لدى كافة قطاعات المواطنين العرب، وتدفعهم الى التمسك برفض الاحتلال والمطالبة بانحساره. ويجد هذا الاتجاه تعبيرا عنه في ظواهر عدة، كالاعتقالات والتظاهرات والصدامات مع القوات الاسرائيلية هنا وهناك. كذلك يلاحظ انه ليس هنالك ولو

شخص واحد من ذوي الشأن في المناطق المحتلة يمكن وصفه بانه «متعاون» مع الاحتلال الاسرائيلي، بل ان الجميع يدينونه، بشكل او بآخر، ويبتعدون عنه. ولا شك ان نشوء مثل هذا الوضع الرافض للاحتلال، ومن ثم ضمان استمراره، مهم للغاية لمستقبل القضية الفلسطينية، من حيث انه يجعل من الصعب على الاسرائيليين تجاهل القضية الفلسطينية على المدى الطويل، او محاولة ايجاد حل لها يتجاهل اماني الفلسطينيين وحقوقهم. الا ان هذا الانجاز، بحد ذاته، يبقى في النهاية سلبيا وغير كاف على صعيد ايجاد حل للقضية الفلسطينية. كذلك لا يكفي ايضا، في هذا الصدد، تطويق المشاريع الاسرائيلية، دوليا وعربيا من جهة، وطرح مشاريع حلول عقلانية بديلة ومحاولة العمل على تنفيذها من جهة اخرى. بل ينبغي اضافة الى ذلك كله، وبموازاته، تطوير مقاومة مسلحة، حتى ولو كان سلاحها مسدسا بسيطا، تكون ناشطة وفعالة داخل الاراضي المحتلة، تعمل بدأب ونجاعة على التصدي للمخططات الاسرائيلية وعرقلة تنفيذها، وتمارس نشاطا يؤكد للصهيونيين ان الارض الفلسطينية غير قابلة للابتلاع. ولا شك انه بدون تضافر كافة تلك العوامل، مجتمعة، لن تكون هنالك حتى بداية لاسترجاع شيء من الحقوق الفلسطينية.

ان منظمات المقاومة الفلسطينية، كما هو معروف جيدا، لا تنفك تتحدث عن ضرورة «تصعيد النضال في الاراضي المحتلة». وقد لا تجد بيانا فلسطينيا واحدا يخلو من مثل هذه العبارات. غير ان ذلك كله ليس الا مجرد كلام، والواقع شيء آخر تماما. فالمنظمات الصغيرة توقفت، كما يبدو، منذ مدة غير قصيرة عن ممارسة اي نشاط داخل الارض المحتلة، وتكاد تكون عديمة الوجود هناك. بل ان ما لديها من قوى بشرية في الخارج لا تكفي متطلباتها المتضخمة والفارغة احيانا. اما المنظمة الكبيرة فانها تكاد «تدوخ» وتقع ارضا من جراء ترهلها وكثرة الشحم على جسمها. وبين حانا ومانا، ضاعت لحانا؛ وكاد نشاط المقاومة الفعال داخل الارض المحتلة يختفي. ولا شك ان مثل هذا الوضع بحاجة الى تصحيح، بعد «نفضه» من اساسه. وحتى لا نقع في عموميات «التنظير» وسلبياته، ونروح نتحدث على طريقة البيانات الفلسطينية، نرى انه من الافضل وضع بعض النقاط على الحروف، من خلال تقديم بعض الامثلة في هذا الصدد.

ان المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل الاراضي المحتلة بحاجة الى اعادة بناء وتأسيس، بحيث تنبت لها «اسنان» تعض ومخالب «تخرمش» على الاقل، مما يمكنها من اداء مهامها بنجاعة وعقلانية من ناحية، وتقديم اقل مدى ممكن من التضحيات (وكذلك، وهذا هو الاكثر اهمية، من الشهداء) من ناحية اخرى. ويبدو ان مثل هذا العمل ليس بذلك المدى من الصعوبة الذي يصعب معه تحقيقه، بل ان هنالك العوامل المساعدة على ذلك. وهذا العمل، او «المشروع» ان شئتم، مثل اي عمل آخر بحاجة الى تخطيط مسبق، يقوم على اسس علمية سليمة. والتخطيط لمثل هذا العمل يقضي اولا، او هكذا نعتقد على الاقل، باقامة جهاز استخبارات متخصص بشؤون الصهيونية، على اختلاف تشعباتها، داخل الوطن المحتل وخارجه. ولا نقصد بذلك شيئا شبيها باجهزة الامن، القائمة على تجنيد المخبرين من اشباه المثقفين، والمنهمكة في تحديد تنقلات هذا او معرفة تصريحات ذاك، دون ان تتمكن في نهاية الامر من تحقيق اي «امن». بل ان ما نقصده، هو اقامة جهاز استخباراتي عصري «مثقف»، عناصره من المتخصصين في العلوم المختلفة، كالقانون والاقتصاد والسياسة والعلوم الطبيعية والكيماوية واللغات، واي موضوع ضروري آخر، بحيث يكون قادرا على جمع المعلومات الصحيحة وتنسيقها وتحليلها وتقديم النتائج المترتبة على ذلك. وباعتقادنا، ان اقامة مثل هذا الجهاز ليست عملية صعبة ابدا لو تم توخي اختيار العناصر المؤهلة

والملائمة فعلا لمثل هذا الجهاز، فيما اذا تقررت اقامته، بدلا من اتباع العادة اياها فيلحق به اعداد من «الموجودين» الذين يرمون انفسهم على تنظيمات المقاومة، فتقبلهم في صفوفها دون التدقيق كثيرا في مؤهلاتهم وخلفياتهم. وفي اطار الحديث عن العناصر الكفؤة المناسبة لمثل هذا العمل، يكفي ان نشير الى ان الشعب الفلسطيني، الذي تشتت منذ نكبة العام ١٩٤٨ في مشارق الارض ومغاربها، قد خرّج من بين صفوفه المئات، ان لم يكن الالاف من الشبان المتعلمين، الذين لم تبق ربما جامعة ما في كافة انحاء العالم الا واستضافت اعدادا منهم. ونتيجة لذلك نجد بين صفوف الفلسطينيين اعدادا كبيرة من المثقفين الذين درسوا كافة انواع العلوم ويتقنون كافة اللغات ويعرفون عادات وتقاليد الشعوب اجمع، بحيث يمكن من بينهم اقامة جهاز شبه نموذجي لمتابعة مثل ذلك العمل.

وبموازاة هذا التجديد لا بد، ايضا، من تغيير اساليب تجنيد عناصر المقاومة المسلحة وطرق تدريبها، رغم الصعوبات التي يزعم العاملون في هذا المجال انهم يواجهونها. ففي المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ فقط يعيش نحو مليون وربع المليون فلسطيني. ولو افترضنا جدلا انه تم تجنيد شخص واحد فقط من بين كل خمسة آلاف شخص، ويبدو ان تحقيق هذه النسبة ليس ضربا من ضروب الخيال، لامكن اقامة قوة مقاومة من نحو ٢٥٠ شخصا، كافية في حال تدريب افرادها وتوزيعهم على خلايا مستقلة غير مرتبطة ببعضها البعض وتكليف كل منها بمهام محددة، لان تفعل الكثير. بل انه حتى نصف هذا العدد يبدو كافيا لشن مقاومة فعالة.

واضافة الى هذا وذاك، يبدو ايضا انه لا بد من تغيير نوعية عمليات المقاومة واحجامها واهدافها، وجعلها اكثر منطقية وواقعية وامانا بالنسبة لمنفذيها، وكذلك اكثر تأثيرا بربطها باهداف عرقلة المخططات الاسرائيلية في المناطق المحتلة او ما امكن منها على الاقل. فبدلا من زرع متفجرة هنا او اخرى هناك، يستحسن، مثلا، التركيز على جعل المناطق المحتلة غير آمنة بالنسبة للمستوطنين اليهود عامة والجنود اليهود خاصة، بداية في الليل، ثم اذا امكن في النهار. وبدلا من العمليات التي تؤدي الى قتل الاسرائيليين هنا وهناك، دون تمييز، يستحسن التركيز على «نوعيات» معينة. والامثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة، ولا حاجة، لاسباب معروفة، للتوسع في شرحها.

ان تصعيد المقاومة لدرجة يمكن معها ان تسبب الما حقيقيا للمحتل الصهيوني ستجر، دون شك، المزيد من اجراءات القمع الاسرائيلية. الا ان مثل هذا التطور، فيما اذا احسن استغلاله، بالتصدي له وفق ما يفترض ان يجري في مثل هذه الحالات، وما يفترض ايضا ان نكون قادرين على القيام به، ينبغي ان يجر مقاومة اكثر عنفا، يتسع مداها تدريجيا حتى تخلق مشكلة حقيقية للمحتل الصهيوني، تدفعه الى اعادة النظر في حساباته، كما جرى في جنوب لبنان.

«ابو صهيون»

لم تكن المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلي هي المجال الوحيد الذي لم تبلِ فيه الحركة الوطنية الفلسطينية بلاء حسنا، بل انها قصرّت كذلك في التعامل مع الكيان الصهيوني ككل، من حيث التعاطي كما ينبغي مع نواحي ضعفه وقوته وعوامل تكوينه الخارجية والداخلية. والواقع ان المقاومة الفلسطينية لا تختلف كثيرا، في هذا الشأن، عن باقي الانظمة العربية في تقصيرها جميعا في هذه الناحية. ففيما كان الحديث، ولا يزال، يدور عاليا حول ضرورة التصدي للمخططات

الصهيونية ومحاربتها واحتوائها، الخ، نجد مثلا ان مستوى المعرفة بتلك المخططات او الاطلاع على ابعادها يكاد يكون بائسا للغاية او حتى معدوما البتة، مع ان تلك المعرفة ضرورية للغاية كشرط اساسي للتصدي للسياسة الصهيونية او، على الاقل، للتعاطي معها. ولا حاجة للتنويه ان التقصير العربي في هذا المجال يكاد يكون تاريخيا، اذ بعد مرور ما يزيد على قرن من الزمن منذ بداية النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين نكاد لا نجد، مثلا، ولو مؤسسة واحدة ذات مستوى وتستحق هذا الاسم منهمكة في متابعة الشؤون الصهيونية ودراستها واستخلاص ما ينبغي استخلاصه من ذلك. وحتى بعد ان نما الكيان الصهيوني في فلسطين وكبر خطره واستفحل شره، وقامت اسرائيل باحتلال فلسطين بأسرها ومعها ايضا مساحات من الدول العربية المجاورة لها، وراحت تعربد في المنطقة هنا وهناك، لم يطرأ الا تغيير بسيط في هذا المضمار. وتمثل هذا التغيير باتخاذ بعض الاجراءات المترددة والخجولة، كالبدء بتدريس اللغة العبرية فقط، هنا او هناك، دون ان يجد دارسوها، بعد «تخرجهم»، حتى مجالا للعمل في حقل «تخصصهم»؛ وذلك لسبب بسيط للغاية، اذ يبدو انه ليست هناك مؤسسات في العالم العربي تحتاج للتعامل مع هذه اللغة، على ما يعنيه ذلك.

ولا حاجة للتنويه ان الموقف العربي من هذه الناحية، التي يبدو لاول وهلة كأنها عديمة الاهمية، ليس الا مؤشرا واضحا على الموقف العام تجاه مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي عامة. فهناك حديث، حديث فقط، عن ضرورة العمل، والتحرك والتنسيق والتخطيط والتصدي (الخ) للمخططات الصهيونية من جهة، ولكن هنالك عملا صغيرا، او لا عمل على الاطلاق في هذا الصدد من جهة ثانية. ويبدو ان معظم الشعوب العربية، رغم حديث قادتها او مفكريها او زعمائها من حين الى آخر حول الخطر الصهيوني، تشعر في قرارة نفسها انها عمليا في مأمن من هذا الخطر، بصورة او باخرى، بينما تشغلها شؤونها وشجونها الخاصة. واذا كان هذا هو الوضع، ولم يكن بالامكان «اقامة الدين في مالطة»، اي حمل العرب عامة على التنبه للاخطار الناجمة عن النشاط الصهيوني، فاننا، نحن الفلسطينيين، لا نستطيع العيش في هذه «الفخفخة» والتصرف على هذا الاساس. فالخطر بالنسبة لنا داهم وجدي وملموس جدا، وقد ابتلع، حتى الآن، نحو نصف الوطن، ويهدد بابتلاع النصف الآخر تدريجيا. ولذلك لا مناص من التصدي له، او التعامل معه، بطريقة علمية حديثة تختلف جذريا عن الممارسات التي ميزت العمل الفلسطيني في هذا الصدد حتى الآن. فهذا الاطار يضم حتى الآن عددا لا بأس به من «الابوات»، من ذوي «الاختصاصات» المختلفة (ولقد سمعنا مؤخرا ان احدهم يطلق على نفسه اسم «ابو الجماجم»..)، ولكن ينقصه بشكل واضح تخصص مهم يمكن ادراجه تحت اسم «ابو صهيون». وهناك فعلا حاجة ماسة لـ «ابو» او حتى «ابوات» صهيون، تكون مهمتهم التعامل مع الكيان الصهيوني، بطريقة عصرية حديثة، وبكافة الطرق والوسائل، حلوها ومرها، وبالتي هي احسن.. او اسوأ، حسب ما تدعو الظروف، وما تمليه المصلحة. صحيح ان اطر المقاومة الفلسطينية تضم عددا لا بأس به من المهتمين بالشؤون الاسرائيلية او المطلعين عليها او من يتابعونها. ولكن ليس هنالك، على حد علمنا، من يليق بلقب «ابو صهيون» حتى الآن. فمثل هذا الشخص لا يكفيه ان يكون مطلعا او عالما بشؤون صهيون وقادرا على التعامل معها، بل ينبغي ان يكون ايضا ملماً باصول اللعبة «الابواتية» التي تتطلب، ايضا، من بين ما تتطلبه، القدرة على المناورة واللف والدوران والمزاودة ولَيّ الايدي، الخ، مرفقة ببعد النظر والكياسة والشجاعة. ولا يبدو انه يوجد

هناك من يتمتع بكافة هذه الصفات مجتمعة.

واذا لم يكن لدينا حتى الآن «ابو صهيون» يقوم بتنفيذ المهام التي يفترض ان تكون من اختصاصه، فينبغي، على الاقل، ايجاد هيئة او جهة او دائرة او «عنوان» ما يقوم بذلك، وبدون ابطاء، نظرا لما لهذه المسألة من اهمية. فمع ضرورة تصعيد الكفاح المسلح ضد المحتل الصهيوني، وهو دون شك شرط اساسي لا بد من توفره بكل مضامينه اذا كانت هنالك نية لايجاد حل ما للقضية الفلسطينية يعيد للفلسطينيين ولو بعض حقوقهم، لا بد ايضا، في الوقت نفسه، وبالمدى ذاته، من ممارسة العمل السياسي تجاه الكيان الصهيوني والقوى المختلفة الناشطة داخله، والافادة من المتغيرات التي تفرزها التفاعلات والتوترات المختلفة داخل ذلك الكيان. وبتعبير آخر، وكما تطور نشاط الحركة الفلسطينية خلال العشرين عاما المنصرمة من عمل فدائي سري محصور داخل منطقة معينة الى آخر عسكري ـ سياسي شامل لف تدريجيا العالم باسره، ينبغي ان يتطور ايضا بالشكل نفسه تجاه اسرائيل، فيشمل كافة المجالات المهمة، عسكرية كانت ام سياسية ام غير ذلك، سوية وبالمدى نفسه.

والحقيقة هي انه لا بد من التنويه ان «تقدما» ما طرأ، مع مرور الوقت، على النشاط الفلسطيني في هذا الصدد. ففي البداية تميز الموقف الفلسطيني عامة، تحت تأثير المواقف والآراء التي كانت سائدة في العالم العربي آنذاك، بشجب كل ما له علاقة باسرائيل او يمت بصلة اليها، باعتبارها كتلة واحدة متماسكة من الشرور والسلبيات والاخطار، وبالتالي لا تعامل معها الا عن طريق البندقية. الا ان هذا الموقف راح يتغير تدريجيا اثر «الاكتشافات» التي توصل اليها النشيطون الفلسطينيون بالنسبة لاسرائيل. فقد «اكتشف» اولئك، اولا، ان هنالك فلسطينيين عربا مثلهم لايزالون يعيشون داخل اسرائيل، في المنطقة المحتلة منذ العام ١٩٤٨، ولهم نشاطهم الخاص بهم. ثم «اكتشفوا» ان هنالك احزابا في اسرائيل، ذات اتجاهات مختلفة بينها حتى حزب شيوعي. كذلك «اكتشفوا» ان هنالك، مثلا، يهودا شرقيين وآخرين غربيين، ويوجد تمييز فيما بينهم، الخ. ومع تجمع هذه «الاكتشافات» وتوفر «المعلومات» عنها، وان كانت بدائية وضحلة وهامشية، تغير الموقف الفلسطيني من لا ـ مبالاة الى اهتمام زائد، جر العديد من المفارقات المضحكة، الشبيهة بتلك الناجمة عن تعرف ذلك الاعرابي الذي قضى جل عمره في الصحراء الى ان قدر له يوما ان يدخل المدينة، فبهرته بكل ما فيها وحار في تصرفاته. فبعد ان وُجد من المناسب العمل في المجال السياسي ايضا، تشرذم الفلسطينيون وتحزّبوا، ونشأت بينهم ـ كالعادة ـ تيارات لكل منها «ابطالها» داخل الكيان الصهيوني. فمنهم من اعتقدوا، مثلا، وان كانوا من ذوي خلفيات مختلفة، انه لا يجوز التعامل الا مع راكاح، اي الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وآخرون رأوا الحكمة في التعامل مع حركة السلام الآن، وبعضهم اعتبر القائمة التقدمية باب الخلاص، وغيرهم رأى ان يذهب الى ابعد من ذلك فحاول الاتصال بهذا وذاك.

ولا حاجة الى التنويه كثيرا بان مثل هذه المواقف هي ساذجة وخاطئة من اساسها. فالقضية الفلسطينية، في مراحلها الحالية، هي اخطر واعقد واشمل واعمق من ان تجد حلا لها بواسطة تعامل هذه الجهة، او ان شئتم الشرذمة من بين الفلسطينيين مع تلك الموازية لها، او المقربة منها، بين الاسرائيليين. كذلك يبدو انه من الخطأ حتى السماح لهذه الجهة او تلك، خارج اسرائيل أو داخلها، بخلق انطباع خاطىء كأنها هي، دون غيرها، «وكيلة» الفلسطينيين او «ممثلهم» داخل الكيان الصهيوني. فليس هنالك جهة واحدة ووحيدة، مهما كبرت او ضخمت نفسها، قادرة على

الاضطلاع بهذه المهمة، اذ ان حقيقة الوضع هي اكثر تعقيدا وصعوبة وفذلكة. كما انه لا يجوز لنا ان نسمح لانفسنا بالوقوع في الاخطاء الناجمة عن التفكير والممارسات احادية الجانب المسيطرة على نهج هذه الجهة العربية او تلك. ولنا في مواقف بعض الانظمة العربية، على النتائج السياسية التي ترتبت عليها، خير عبرة. فهناك نظام عربي معين رأى ان في التعامل مع اسرائيل سلما خير وسيلة لتحقيق اهدافه، ولكن لم يمر وقت طويل حتى خابت آماله. وهنالك نظام آخر ما دعا يوما الا الى مجابهة اسرائيل عنوة، الا ان «انجازاته»، في نهاية الامر، لم تختلف كثيرا عن تلك التي «حققها» زملاؤه ـ مناوئوه. والعبرة من هذه الممارسات، على ما ترتب عليها من «انجازات»، هي ان الطريق السوي للتعامل مع الكيان الصهيوني، يمر في مكان ما بين السلم والحرب، طورا يقترب من ذاك وتارة يبتعد عن هذا، وفق الظروف والمتطلبات المتغيرة بين الفينة والاخرى. ان الكيان الصهيوني، بتركيبته الاساسية، كما هو معروف، معقد ومفذلك، تنساب داخله وحوله تيارات سياسية وفكرية مختلفة، تتغير مواقفها ووجهات نظرها لاعتبارات عديدة ومتنوعة. والتعامل معه، ليس عسكريا فقط بل سياسيا ايضا، اذا اريد له ان يكون مجديا لا بد ان يتم من خلال وضع كافة تلك العوامل ومسبباتها في موضعها الصحيح، والنظر اليها بشمولية قدر الامكان والتعرف على هذا الاساس، دون تحزّب او ضيق افق او محاولة العوم على شبر من الماء.

منطق السيادات السبع

لم تكن النواقص التي مر ذكرها، على اهميتها، هي النواحي الوحيدة التي قصرّ فيها العمل الفلسطيني خلال العقدين المنصرمين، فاثرت سلبا على مجمل انجازاته في نواح عديدة، بل ان هنالك نواحي اخرى لا تقل اهمية عنها، كانت ولا تزال مصدرا للمتاعب، وستبقى كذلك الى ان يوجد حل مقبول لها. ونقصد بذلك المسألة التنظيمية بكافة ابعادها.

لقد نما العمل الفلسطيني وتبلور، خلال العقدين الاخيرين، على ارضية ظروف عربية معقدة، من خلال تنظيمات فدائية مسلحة، سرعان ما اتخذ كل منها لنفسه طابعا سياسيا معينا. وخلال فترة غير قصيرة، خصوصا في بداية طريق خروجها الى العمل العلني، دخلت هذه التنظيمات، في حالات كثيرة وعديدة، في نزاعات مسلحة مع بعضها البعض، نتيجة لخلافات سياسية او لمحاولة الحصول على المغانم، ذهب ضحيتها العديد من القتلى. غير انه مع مرور الوقت، ومن خلال دروس المآسي العديدة، والمتكررة، تبلور تدريجيا اطار تنظيمي شامل، على شكل مؤسسات تضم ممثلين عن كافة تلك التنظيمات. ونقصد بذلك المجلس الوطني الفلسطيني، الذي ضم ممثلين عن التنظيمات والفعاليات الفلسطينية المختلفة، وكذلك اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي روعي عند تشكيلها، في معظم الاحوال، ضم ممثلين عن كافة تلك القوى. وعند هذا الحد ظهر كأن نظاما فلسطينيا شبه محترم قد خرج الى حيز الوجود. ونقول «شبه محترم» لانه حتى بعد ان تم ذلك، واصبحت تلك التنظيمات، باعتبارها منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، تشكل الممثل الشرعي الوحيد، لا اكثر ولا اقل، للشعب العربي الفلسطيني وباعتراف العرب والعالم، بقيت النزاعات المسلحة تدور بينها، كما شهدت ذلك بيروت وباقي المدن اللبنانية مرات ومرات.

ولم تكن هذه الناحية، على اهميتها، هي الحاسمة على كل حال؛ بل نشأ الاهم من ذلك. فمن خلال الممارسة، وللحرص على ما سمي «الوحدة الوطنية»، وباعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية عرفت بانها «اطار جبهوي» يضم كافة العاملين في المجال الفلسطيني، ينبغي ان «تراعي خواطرهم» جميعا، نشأ وضع لم تعد معه القرارات السياسية او التنظيمية او اية قرارات اخرى ذات اهمية تتخذ الا باجماع الاصوات. وبذلك اكتسب كل تنظيم حق الفيتو تجاه القضايا المصيرية، بعد ان تحول الى «كيان» ذي سيادة، قائم بذاته ومتحد «كونفدراليا» مع المنظمات الاخرى. وقبيل الخروج من بيروت كان هنالك، على ما نذكر، سبع «سيادات» من هذا النوع، كل منها عبارة عن تنظيم فلسطيني، او شبه فلسطيني باعتباره مرتبطا بهذا النظام العربي او ذاك، ولكل منها مؤسساته ومصالحه وسياساته وحتى نشاطه الخاص به. ونتيجة لذلك، لم يعد بالامكان اتخاذ اي قرار سياسي حاسم او القيام باي تحرك مهم وضروري، واعترى العمل الفلسطيني الجمود خصوصا عندما تكون القرارات المطلوبة متعلقة بعظائم الامور.

لقد تعرض هذا البناء الفلسطيني لهزة عنيفة اثر الغزو الاسرائيلي للبنان، مع صيف ١٩٨٢، وما تلاه من نزوح المقاومة الفلسطينية عن هذا البلد مع معظم مؤسساتها، التي توزعت على بلدان عديدة؛ فانكسر الدف وتفرق الخلّان. ثم تعرض لهزة اخرى اكثر عنفا، اثر تصاعد صلف وغرور نظام البعث في سوريا، الذي حاول جاهدا بمختلف الوسائل شل منظمة التحرير الفلسطينية بمنع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، ورفض كافة محاولات الوساطة التي بذلتها اطراف فلسطينية وعربية في هذا الصدد. فكانت النتيجة ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الاخيرة في عمان، بمن حضر من اعضائه، وان كانوا الاكثرية وشكلّوا نصابا، بينما تغيب عنه ممثلو تنظيمات عدة، نتيجة للضغوط السورية. ولأول وهلة، قد يميل البعض الى استنكار هذا الدور الذي لعبه حكام دمشق. غير اننا، لو توخينا الحقيقة والمصلحة العامة، لوجب علينا توجيه الشكر الى السيد حافظ الاسد وصحبه على هذه الخدمة الجليلة التي قدمها للعمل الفلسطيني، وذلك بالتدخل ـ كالعادة ـ بفظاظة معهودة اسرعت بعملية الفرز في الساحة الفلسطينية وجعلتها حقيقة واقعة.

والحق ان مثل هذه العملية كانت مطلوبة وضرورية منذ وقت طويل، الا انه يشك فيما اذا كان بالامكان وقوعها لو لم يحدث ما حدث من غزو اسرائيلي للبنان واجلاء المقاومة عنه؛ ثم ما تلاه من تشنج لدى النظام السوري، وتهديد ووعيد لهذا التنظيم او ذاك، ومحاولات فاشلة للّيّ يد النشاط الفلسطيني بأسره وحمله على الدوران في الفلك البعثو ـ سوري. ولا شك انه لو لم يحدث ما حدث، ولم تحصل عملية الفرز تلك وتفرض عنوة، لما تجرأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ونقصد على وجه التحديد بالذات قيادة «فتح» اياها، على اتخاذ اي اجراء في هذا الصدد، بل لبقيت مترددة وجلة، كما كان عليه الوضع سابقا، تثابر على المحافظة على تنظيمات تدور حولها هنا وهناك، وتختبىء خلفها عند الضرورة عندما تعوزها الشجاعة لاتخاذ القرارات المهمة الضرورية. الا ان الوضع الجديد غيرّ المعادلة من اساسها، تماما وفق ما ينبغي ان يكون ولا تكرهوا شيئا..

غير انه من الخطأ الاعتقاد، من ناحية ثانية، ان الوضع الذي نشأ حديثا سيثبت بمثل هذا المدى من السهولة التي تبلور بها. فمؤامرة ارجاع احصنة طروادة الى الحظيرة الفلسطينية لا تزال مستمرة وتتفاعل تحت شعار ما يسمى «الوحدة الوطنية»، التي يسعى العديدون من

السـذج، او الخبثـاء، الى تنفيذها، والتي ينبغي ان نكون لها بالمرصاد فلا ندعها تمر. وحتى تستقيم الامور، لا بد من القول بصريح العبارة اننا لسنا بحاجة الى ذلك النمط اللعين مما يسمى «وحدة وطنية» في العمل الفلسطيني، الذي يفترض فيه إقامة نظام معين لا يستطيع اتخاذ اي قرار ذي مغزى الا بموافقة كافة الاطراف المعنية، من اولها الى آخرها من ناحية، بينما تكفي معارضة اي طرف منها، مهما صغر شأنه، لشل اي قرار او عمل من ناحية ثانية. لقد قاسينا من مثـل هذا النظام كثيرا في السابق، ولا ينبغي السماح بالعودة اليه. والحقيقة ان مثل هذا النظام، في ظروف النضال الفلسطيني، ليس الا ضربا من ضروب الوهم والخيال، الذي لا يمكن تحقيقه، وهو في جوهره ليس الا غطاء لدكتاتورية الاقليات السياسية التي تتمسك بها لفرض رأيها والابقاء على كيانها بالاختباء خلف متطلبات «الوحدة الوطنية» المزعومة. ثم ان مثل هذا النظام، حيث يفترض ان الجميع «يوافق» على قرار واحد كان، ولا يزال قائما في الانظمة ذات الاسس الفاشية، يمينية كانت ام يسارية النزعة. اما الانظمة الاخرى، القائمة على الاسس الديمقراطية، بمفهومها البسيط، غير المزوّر يمينا او يسارا، فتبت في شؤونها، بصورة او باخرى، بهذا الاسلوب او ذاك، وفق رأي الاكثـريـة؛ وليست هنـالك طريق اخرى. وهذا بالذات ما يحتاج اليه العمل الفلسطيني، وهو ما يلائم طبيعته؛ وما ينبغي فعله.

لا ثورة... ولا دولة

ان منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية العقد الثالث من نشاطها، بحاجة الى عملية اعادة تنظيم واصلاح شبه شاملة، تطال كافة اسسها واجهزتها ومؤسساتها، وبصورة نستطيع معها التعـامـل بكفاءة مع المعطيات المستجدة والتحديات المتوقعة، وهي عديدة. ان هذه المنظمة لا تستطيع ان تتصرف، بعد الآن، فقط من خلال نفسية ما يسمى «ثورة»، المرفقة بذلك النوع من الفوضى والانفلاش والسبحانية التي ميزت النشاط الفلسطيني عامة خلال فترة غير قصيرة، لانها لم تعد كذلك فقط. كما انها لا تستطيع ان تتصرف كدولة، لانها لم تصبح كذلك. وبالتالي ينبغي ان تتم عملية الاصلاح من خلال مراعاة المنطقين سوية، منطق الثورة ومنطق الدولة، او، ان شئتم، اللا ـ ثورة واللا ـ دولة، اذ يبدو هذا اقرب الى الواقع، وان بدا ذلك صعبا. هذا ببساطة هو الواقع في نهاية الامر، وعليه فقط يمكن البناء، ومنه فقط يمكن الانطلاق.

امـا اولى النـواحي التي تحتـاج للاصلاح فهي ليست اكثر ولا اقل من اسس النظام السياسي الفلسطيني نفسه، الذي نشأ وتبلور مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي داخلها وعلى جوانبها. والواقع انه في هذا المجال بالذات، ونظرا للظروف الموضوعية السائدة في معظم اماكن تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل او خارجه، لا يمكن فعل الكثير. ففي حالة انعدام الامكانية لاجراء انتخابات عامة بين كافة التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، ليس هنالك من وسيلة لاستمرار ضمان تمثيل الفلسطينيين في المؤسسات التي ترعى شؤونهم غير الوسيلة الحالية، مع ادخال تحسينات عليها لا اكثر. اي ان المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره الهيئة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيبقى مشكلا، كما هو حاليا، من ممثلي المنظمات الفدائية والتنـظيمات الشعبية وبعض التجمعات الفلسطينية هنا وهناك والمستقلين ذوي الكفاءات وما شابه. غير انه لا بد من اعادة النظر في اسس تشكيل هذا البناء وجعله قاصرا على الفلسطينيين

دون غيرهم، وذلك بصراحة بتنقيته من «ممثلي» الانظمة العربية. وعلى سبيل المثال، اننا نعتقد انه ليس هنالك مكان في المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة تسمى الصاعقة ـ طلائع قوات حرب التحرير الشعبية. فهذه المنظمة ليست في نهاية الامر الا امتدادا هزيلا لحزب البعث الحاكم في دمشق. واذا اضطررنا يوما ما للتعاطي مع هذا الحزب، فيستحسن بالتالي التعامل معه مباشرة، لا بواسطة «وكلاء» له، لا حول لهم ولا قوة، ولا يملكون حرية قرارهم، وبالتالي لا يثيرون الا المشاكل. والموقف نفسه ينطبق ايضا على المجموعة المسماة «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»، التي يقال انها ليست الا فرعا من اجهزة المخابرات السورية، كثيرة العدد ما شاء الله. لقد كنا في الماضي مضطرين لـ «مراعاة خاطر» سوريا، او تقديم مغريات لها، بالموافقة على منحها موقعا مميزا داخل الاطار الفلسطيني، لقاء التسهيلات التي كانت تقدمها للعمل الفلسطيني، بصورة او باخرى. اما الآن، وبعد ان كشف النظام السوري عن وجهه الحقيقي، وراح يضطهد الفلسطينيين عنوة ويقمعهم، ويغلق مؤسساتهم ويطرد كل من يخالفه الرأي بينهم، فلا ينبغي التعامل معه الا بالطريقة نفسها و «رد الجميل» له، باستئصال «فلسطينييه» من اطار التنظيم الفلسطيني العام وتركهم هدية له، دون مقابل بالطبع.

كما ان هذه الطريقة في التعامل ينبغي ان تطبق ايضا بحق كل تنظيم او مجموعة فلسطينية اخرى ترفض الالتزام باسس اللعبة الديمقراطية، نصا وروحا. فهؤلاء جميعا ينبغي استئصالهم وتركهم لنظام بعث دمشق، ليهنأوا به ويهنأ بهم. ولا ينبغي التردد كثيرا في ذلك، ولا الشعور بالأسف نتيجة له. فهؤلاء مثل حكام بعث دمشق، لن يقدموا شيئا مفيدا لشعبهم أو لأمتهم؛ بل ان العكس هو الصحيح. لقد قدموا ارهابا ومآسي، واغتالوا حتى الآن مجموعة من المناضلين الشرفاء، كان آخرهم الشهيد فهد القواسمي. ولقد آن الاوان للرد عليهم، بمعاقبة المسؤولين بينهم، وكل من تثبت له علاقة بجرائمهم من اجهزة الانظمة العربية، او كائنا من كان. لقد طال السكوت على هؤلاء، فذهبوا في غيّهم بعيدا، ولا شك انهم سيستمرون في سياستهم الآثمة الى ان تقطع ايديهم الملطخة بدماء الشرفاء. والمسألة لا تقف فعلا عند هذا الحد فقط، بل ان لها انعكاسات عديدة وخطيرة. ان منظمة تحرير فلسطينية غير قادرة على حماية نفسها من مثل هذه الزمر لن تحظى باحترام احد، وقد لا تصبح طرفا لأي حل للقضية الفلسطينية، فيضيع نضالها سدى. كما ان هذا الارهاب سيظل يرافقنا، مهما تطورت اشكال النضال الفلسطيني، وسيتغلغل حتما داخل اي كيان فلسطيني، ان نشأ، الى ان يقطع دابره؛ وذلك بتصفية الرؤوس النجسة التي تخطط لهذا الاجرام من جهة، وقطع ايدي منفذيه من جهة ثانية. ان هؤلاء سيستمرون في ضلالهم، ان سكتنا عنهم او ضربناهم، فلماذا لا نحاول ضربهم، علنا نستريح من اثمهم. ان هذه عملية لا بد منها في نهاية الامر، وكلّما تسارع تنفيذها كان ذلك احسن، خصوصا وان رؤوس الفتنة معروفون جيدا، وليس من الصعب ابدا الوصول اليهم. لقد كان التواني في الرد على هذه الحفنة من المأجورين في الماضي، لاسباب تتعلق بطبيعة «القيادة» الفلسطينية، لا يستحسن ذكرها، حتى الآن على الاقل، واحدا من الاسباب الرئيسية التي دفعتهم الى تصعيد اجرامهم، وسقوط المزيد من الشهداء. وقد آن الاوان لكي ينالوا عقابهم.

وانطلاقا من هذه المعايير، دون غيرها، ينبغي بذل كل ما هو ممكن لجمع الصف الفلسطيني وتوحيد كلمته في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الملتزمة بقضيتها وتمارس الديمقراطية بشكل ما، بما في ذلك اولئك الذين يحلو لهم ان يطلقوا على انفسهم صفة.. «اليساريين». وفي هذا الصدد،

نود ان نخص الجبهتين، الديمقراطية والشعبية، ببعض الكلمات. ان كافة المعطيات المتوفرة تشير الى ان احدا لا يسعى الى الانتقاص من قيمة هاتين «المنظمتين» او «تخفيضها»، او دفعها الى خارج الاطر الفلسطينية العامة، رغم حب «اليساريين»، في ظروف معينة، العيش تحت وهم هاجس مطاردة الآخرين لهم. ان احدا لا «يطارد» هؤلاء ولا يسعى الى اقصائهم عن دائرة العمل الفلسطيني الفعال، الا بقدر ما يسيئون هم الى مواقفهم ويضعون انفسهم خارج ذلك العمل، بتقاعسهم وهلعهم. بل اننا نذهب في هذا المدى الى ابعد من ذلك، فنقول انه لو لم تكن هناك جبهة ديمقراطية واخرى شعبية، لوجب اقامتهما، لا لسبب الا لكي لا تترك الساحة للا ـ عقيدة «فتح» وبراغماتيتها الخانقة و «تكتكتها» المعهودة، التي تضيع معها كل استراتيجية. فنحن بحاجة لهذه «الورود» الى جانبنا، لاسباب مختلفة، لا يستحسن ذكرها هنا حتى لا يطرأ تضخم على شعورهم «بالاهمية». ولو اختفت، لا سمح ماركس، اي من الجبهتين الديمقراطية او الشعبية لشمّرنا عن سواعدنا، ورحنا نتحدث عن «البورجوازية» و «الكومبرادورية» و «الطبيعة الطبقية»، وحفظنا بعض ما كتبه السيد ماركس، ولينين ايضا (اضافة الى ستالين بالطبع)، وخلعنا على انفسنا رداء «طبقيا»، واعلنا «استيسارنا» (ويقال «استيسر» المرء، اي اعتقد انه «يساري»، وهو حقيقة غير ذلك، بل انه لا يدرك كنه «اليسار» الحقيقي). وباعتقادنا ان هذا ما فعلته اي من الجبهتين الديمقراطية والشعبية، ذوي الاصول والمنطلقات «القومجية» الفا... (ولا حاجة لاكمال الكلمة)، عندما اعلنتا نفسيهما «يسارا». غير ان ذلك كله لا يهمنا، ولا نقول ما نقوله الا في محاولة اولية للغاية، ومتواضعة جدا، للرد على بعض ما يرد في منشورات اولئك من فذلكات يزعم انها «يسارية»، وبالامكان التغاضي عنه. بل ان المهم هو خيبة املنا في اولئك. لقد اعتقدنا، من خلال دلائل عدة، ان رفاقا لنا في النضال، حتى وان كانت وجهات نظرهم مختلفة، قد نموا وترعرعوا من خلال التجارب، فقويت عزيمتهم وصلب عودهم، واصبح بالامكان الاتكال عليهم في المهام الجسام، الى ان اتضح، عند اول هزة، انهم يخافون.. بعث دمشق، لا غيره. واذا كانت هاتان الجبهتان، الطويلتان والعريضتان، في سبيل الحفاظ على المأوى في دمشق، تتراجعان امام الضغوط السورية وتحجمان حتى عن حضور جلسات المجلس الوطني الفلسطيني، فماذا سيكون موقفهما اذا طلب منها اتخاذ، او المشاركة في اتخاذ قرار او مجرد موقف بشأن حل ما للقضية الفلسطينية، او اية خطوة على طريق هذا الحل؟ لا شك انه سيصيبهما ما يصيب بعض الاطفال عندما يهلعون! وفي مثل هذا الوضع، يضطر المرء الى ان يقول انه لا خير في مثل هذه التنظيمات الصغيرة الوجلة، ولا حاجة لها بالتالي. فببساطة، لا يمكن الاعتماد عليها.

غير انه على الرغم من هذا الهلع واصطكاك الركب، لا نرى بأسا في ابقاء المجال مفتوحا امام عودة الجبهتين الديمقراطية والشعبية، ومن كان على شاكلتهما من التنظيمات الفلسطينية الاخرى، الى حظيرة منظمة التحرير الفلسطينية، على ان يدخلوها علنا من الباب الرئيسي، لا من اي طريق جانبي، ويتحملوا بالطبع نتيجة ذلك من صدام مع هذا النظام او ذاك، ان دعت الضرورة لذلك. كما اننا على استعداد لتقديم بعض «التنازلات». الا اننا لسنا على استعداد للعودة، سياسيا، الى قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي يبدو انه ليس لدى الجبهة الديمقراطية الا التطبيل والتزمير لها. فالتاريخ لا يسير الى الوراء. كذلك لا يمكن الموافقة على تلك الوثيقة غير حسنة الصيت، المعروفة باسم اتفاق عدن ـ الجزائر، التي يزعم واضعوها انهم يريدون اصلاح الاوضاع الفلسطينية بواسطتها، بينما لن يتعدى «الاصلاح»

المزعوم وفقا لها الا استبدال دكتاتورية تنظيم ما بديكتاتورية اثنين او ثلاثة اضافة له (ولا بد، على كل حال، من العـودة الى هذه الطروحـات في مناسبة اخرى). ولكن رغم هذا، لا زلنا على استعداد للتريث قليلا.. بانتظار تلك العودة «الميمونة». الا ان مثل هذا الانتظار لا يمكن ان يطول، بل ان الزمن نفسه قد يتجاوزه. فعندما احجمت تلك التنظيمات، تحت ضغوط هذا وذاك، عن المشـاركة في النشاط الفلسطيني الفعال، توقف ذلك النشاط قليلا، الا انه سرعان ما استأنف مسيرته، دون اولئك. والمسيرة ستستمر، بالطبع، وتحدث امور وامور، وتتغير الاوضاع القديمة وتنشأ اخرى غيرها. ومع مرور الوقت قد تجد تلك التنظيمات ان القطار فاتها... وذنبهم على جنبهم.

وعلى كل حال، وايا كان من امر عودة هذا التنظيم او ذاك الى الحظيرة الفلسطينية، يبدو واضحا ان «مجلس الاكثرية»، المنعقد في عمان مع نهاية العام الماضي، قد اختط طريقا جديدا للغاية في العمل الفلسطيني، كنا بحاجة له منذ فترة غير قصيرة... بل وانتظرناه طويلا. وليس لنا الا ان نأمـل في المثابرة على النهج اياه، فنتمسك به وننطلق منه لاعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية عقدها الثالث، واقامة نظام فلسطيني جديد، يتلاءم مع روح العصر ويكون اكثر شمولية وديمقراطية ونجاعة وشجاعة وعقلانية، ويصبح بالتالي اكثر اهلية وقدرة على العمل من اجل قضية فلسطين ويجد، في نهاية المطاف، الحل العادل لها.

منظمة التحرير الفلسطينية
من الوصاية الى الاستقلال
١٩٦٤ ـ ١٩٧٤

أحمد شاهين

واجهت فلسطين، خلافاً للولايات العربية الاخرى، وضعاً استثنائياً بالغزو الصهيوني الاستيطاني لاراضيها. وقد أصبح ذلك الغزو قضية سياسية بين العرب الفلسطينيين واليهود المستوطنين، منذ العام ١٨٩١.

وخضعت فلسطين، كشقيقاتها، للاستعمار الاوروبي الذي دخلها بقواته العسكرية عام ١٩١٨، حيث كانت السيطرة على فلسطين من نصيب بريطانيا وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو.

كانت بريطانيا قد ارتبطت مع الحركة الصهيونية العالمية بوعد بالعمل على اقامة وطن قومي لها في فلسطين (وعد بلفور ١٩١٧)، كما كانت قد وعدت شريف مكة، الشريف حسين، الذي حارب تركيا الى جانب قوات الحلفاء، بإقامة دولة عربية مستقلة بعد انتهاء الحرب. لكنها نكثت بوعدها للشريف حسين، وأقامت بدلاً من ذلك مملكتين لاثنين من ابنائه، واحدة في العراق تزعمها فيصل، والاخرى شرقي الاردن تزعمها عبد الله.

لقد واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية، جماهير وقيادات، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني قبل دخول بريطانيا الى فلسطين، وخلال فترة وجودها. الا انها بقدر ما كانت جذرية في مواجهة المشروع الصهيوني، بقدر ما كانت مساومة مع الوجود البريطاني، حيث كانت ترى فيه حكماً اكثر منه طرفاً. وبينما كانت بريطانيا تدعم الوجود الصهيوني وتوفر له كافة التسهيلات، كانت تضيق الخناق على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتستعمل الحكام العرب، عندما يصعب الأمر عليها، أداة ضغط لوقف النضالات الفلسطينية. ففي سنة ١٩٣٦، على سبيل المثال، وسطت بريطانيا الملوك والامراء العرب لوقف الانتفاضة التي بدأها شعب فلسطين، واستجاب الحكام العرب لطلب بريطانيا، كما استجابت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لطلب الحكام العرب؛ فقد «أبرق عبد العزيز بن سعود برقية الى اللجنة العليا، يعلمها فيها ان بريطانيا وافقت على ان يوجه الرؤساء العرب نداء الى شعب فلسطين لانهاء الاضراب وايقاف الثورة، واعدة بالنظر في

مطالبهم... وسرعان ما أذيع نداء الرؤساء العرب موقعاً من الملك غازي، ملك العراق، والملك عبد العزيز بن سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين، إمام اليمن، والأمير عبد الله، أمير شرق الاردن... وكانت النصوص واحدة: تطلب من شعب فلسطين الاخلاد للسكينة اعتماداً على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل... فأسرعت اللجنة العربية العليا لاصدار بيان تعلن فيه قرارها بالموافقة على تلبية نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الامير، داعية الأمة العربية الكريمة في فلسطين الى الاخلاد للسكينة، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين... الموافق ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٣٦»[١].

وقد تكرر تدخل الدول العربية في شؤون فلسطين بطلب من بريطانيا، كلما نهض الشعب الفلسطيني للنضال، حتى أن مؤتمر فلسطين الذي عقد في لندن العام ١٩٤٦ حضره مندوبون عن الدول العربية، ولم يحضره مندوب عن فلسطين. وفي كلمة فارس الخوري، رئيس الوفد السوري الى المؤتمر، قال: «انها لفرصة ثمينة حقاً ان تجتمع الدول العربية في هذا المؤتمر لتعبر عن أمل العرب في المسألة الفلسطينية، ولتنهض دليلاً حياً على ان الدول العربية في صميمها شعب واحد اتحدت آماله وآلامه، ولئن أسفنا لشيء... فهو ان نتلفت فلا نرى بيننا من يمثل فلسطين من أبنائها»[٢].

وتلك كانت بدايات غياب وتغييب الشعب الفلسطيني عن التداول في شؤون قضيته، بالرغم من نضاله في سبيلها.

وفي العام ١٩٤٨، بينما كانت جموع الفلسطينيين تخوض معاركها ضد العصابات الصهيونية، انتظرت الدول العربية خروج بريطانيا لتدخل بجيوشها في تظاهرة عسكرية استعراضية، انتهت بهزيمتها، وبتوقيع اتفاقيات هدنة مع الدولة الاسرائيلية، التي أعلن عن تشكيلها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وقد دخلت الدول العربية هذه الحرب مجتمعة، لكنها وقعت على اتفاقات الهدنة بشكل افرادي، خلال الفترة الواقعة بين شباط (فبراير) وتموز (يوليو) من العام ١٩٤٩؛ بدأتها مصر وانهتها سوريا.

وقد اشتملت هذه الاتفاقات كلها على نص كهذا النص: «تعتبر اقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم الى فلسطين»، الذي ورد في البند الرابع من المادة الاولى من اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية.

وتوضح الوثائق، ان الحكومات العربية، التي رفضت، في حينه، قرار تقسيم فلسطين، لم تكن معنية بتحريرها. فقائد الجيوش العربية، الملك عبد الله، كان على اتصال دائم بالاسرائيليين لترتيب اقتسام فلسطين، فقد عُقد في الشونة مؤتمر بين اسرائيل والاردن في ١٩٤٩/٣/٣٠، ترأس الوفد الاردني فيه الملك عبد الله، بينما ترأس الوفد الاسرائيلي الدكتور ايتان. وقال رئيس الحكومة الاردنية، آنذاك، السيد توفيق أبو الهدى، في كلمته: «تعلمون سيادتكم ان السياسة الاصلية التي سرنا عليها، هي ان يقف الجيش العربي على حدود القسم العربي في فلسطين ولا يتعداه، ولم يتعده بالفعل، ولو ان تلك السياسة لم تقل أو تنشر... ويمكنكم ان تقدروا صعوبة موقفنا في تنفيذ تلك السياسة المرسومة، أو في الانجراف مع سياسة الدول العربية مجاراة لها وللتغطية فقط»[٣].

هذا ما كان عليه موقف قائد الجيوش العربية التي دخلت «لتحرير» فلسطين، كما أعلنت

على جماهير الشعوب العربية، وانتظرها الفلسطينيون، فهل كانت الدول العربية الاخرى في موقف أفضل؟.

تفيد وقائع تلك الفترة بانه كان لجميع الدول العربية ارتباطاتها ببريطانيا أساساً، كما كان لها اتصالاتها مع زعماء الحركة الصهيونية. وكانت تلك الدول، التي حصلت على استقلالها حديثاً، تطمح في تعزيز ذلك الاستقلال في الأطر الجغرافية التي رُسمت لها، بالرغم من دعوتها للتوحيد. فعداء آل سعود في الجزيرة العربية للهاشميين في الاردن والعراق كان أشد من العداء للاسرائيليين. ومطامع العراق في سوريا كانت تدفع بالسوريين الى القيام بأي شيء لمواجهة العراق. وكانت بريطانيا، الدولة التي ترعى تلك الكيانات مقابل السكوت عن إقامة كيان اسرائيلي في فلسطين.

وقد حاولت الحركة الوطنية الفلسطينية، في لحظة صحو سياسي، ان تقيم كياناً لها على ما تبقى من أرض فلسطين، فعقدت اجتماعاً في غزة ضم النخب السياسية والفعاليات الاجتماعية تحت رعاية الهيئة العربية العليا في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، وسمي باسم المجلس الوطني، وقرر تشكيل «حكومة عموم فلسطين». واعترفت جامعة الدول العربية بها، التي كانت قد أعلمت الامم المتحدة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ بمذكرة جاء فيها: «سابعاً ـ تعترف حكومات الدول العربية... أن الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين، هو انشاء دولة فلسطينية موحدة»[٤]. ولم يكتب لتلك الدولة الفلسطينية الحياة لعدة أسباب، منها:

١ ـ انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث عقد في عمان مؤتمر مواز لمؤتمر غزة، وطلب من الملك عبد الله ضم الأراضي الفلسطينية الباقية والقبول بأن يكون ملكاً عليها.

٢ ـ دعم الدول العربية لحكومة عموم فلسطين كان رخواً، بالرغم من انذاراتها بفصل الاردن عن جامعة الدول العربية بسبب ضمّه للأراضي الفلسطينية. وتُركت تلك الحكومة تموت بفعل الزمن «ففي الخامس من تشرين الأول، طلبت الحكومة المصرية من الحاج أمين، رئيس المجلس الوطني... مغادرة غزة الى القاهرة للتباحث في بعض الأمور، فرفض. واستدعي في اليوم التالي الى مقر الحاكم الاداري لمحادثة النقراشي بالتلفون. وهناك أفهمه النقراشي بضرورة المجيء الى القاهرة، فوافق... ولم يسمح له بمغادرة مقر الحاكم الاداري إلا الى القاهرة»[٥]. وفتر حماس الحكومات العربية للحكومة الفلسطينية الوليدة «فامتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية، وهي السند الرئيسي لها، عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة، الذي كان يحتله الجيش المصري في ذلك الوقت»[٦].

وهكذا مع بداية الخمسينات، كان قد توزع الكيان الجغرافي لفلسطين بين دولة اسرائيل الوليدة، والحكومات العربية، التي ضمت إليها أو وضعت تحت إشرافها، ما تبقى من أراضي فلسطين، كل في منطقة سيطرة عساكره. وانتهت، بنهاية «حكومة عموم فلسطين»، التجربة الكيانية السياسية الأولى للفلسطينيين، الذين توزعوا بين لاجئين في الدول العربية، التي استضافتهم، أو حاملي جنسية الدولة التي ضمت أراضيهم (الاردن)، أو خاضعين للادارة العسكرية الاسرائيلية في المناطق القليلة التي تمكن سكانها من البقاء فيها وخصوصاً في الجليل وبعض مدن الساحل.

لقد ساهم ضعف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتوزع ولاءاتها، وفقدانها لأية تجربة كيانية سابقة، اضافة الى طبيعتها الطبقية ومستوى وعيها، في عدم توفر مقومات استمرار تلك

التجربة الكيانية المهيضة (حكومة عموم فلسطين) «كنا في أعماقنا نحمل المفتي وكل القيادات الفلسطينية المعاصرة مسؤولية المأساة التي ألمت بنا»[٧]. كما أسهم موقف الدول العربية الرخو (أو المتآمر)، وارتباطها ورهانها على «العدالة البريطانية» في ضياع فلسطين ككل، وضياع ما تبقى، مستغلة في ذلك شعور الفلسطينيين بالانتماء العربي ورهانهم على الحكومات العربية، التي كانت تتحدث عن قدسية فلسطين، في تحريرها، ولا ينتقص ذلك من أهمية نضال الفلسطينيين للحصول على حقوقهم في اقامة كيان خاص بهم، اذ ان جميع الشعوب العربية، في تلك المرحلة، كانت ترى انها شعب واحد، وقد خدعت كالفلسطينيين بحكوماتها، ونخبها السياسية التي قادت تلك المرحلة.

مقابل ذلك، كان القائمون على المشروع الصهيوني يتصفون بالقدرة على التنظيم ووضوح الهدف، اضافة الى الدعم الذي تلقوه من دول المتروبول التي كانت ترى في المشروع الصهيوني آداة لضمان ابقاء طريقها الى شرق آسيا مفتوحاً. ففي العام ١٩٠٧ «قدم بازمان رئيس وزراء بريطانيا مذكرة، على ضوئها اتخذت قرارات من قبل مؤتمر ممثلي الدول الاستعمارية وقتئذ (وهي بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا)... وأوصى... بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي عن طريق اقامة حاجز بشري قومي وغريب على الجسر البحري الذي يربط آسيا بافريقيا، ويربطهما معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث تقوم في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة»[٨]. وبعد إقامة دولة اسرائيل أصدرت أميركا وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي الشهير في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ «الذي تعهدت بموجبه حماية حدود اسرائيل القائمة»[٩].

القضية الفلسطينية في عهدة الحكومات العربية

انشغلت الحكومات العربية طوال فترة الخمسينات بتثبيت كياناتها القطرية بالرغم من رفعها شعار الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وقد جاهدت تلك الحكومات على محورين رئيسيين: الأول، مواجهة عدم الاستقرار الداخلي، حيث نشطت في الخمسينات حركة جماهيرية وسياسية اعتبرت الحكومات التي خاضت حرب فلسطين «حكومات خائنة»، فشهدت سوريا سلسلة من الانقلابات العسكرية، كما شهدت مصر انقلاباً عسكرياً في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢، أطاح بنظام الملك فاروق. ولم يكن الوضع في الاردن والعراق بأفضل منه في سوريا، حيث توج في العراق بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، بينما استمر الحكم الملكي في الاردن بالرغم من محاولات الاطاحة به.

في تلك الفترة، نشط الوطنيون الفلسطينيون في إطار الحركة السياسية العربية التي نشأت بعد النكبة (حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب) التي كانت ترى، ان تحقيق الوحدة العربية هو الطريق الى تحرير فلسطين.

وبانشغال الحكومات العربية بأوضاعها الذاتية، كانت قضية فلسطين تطوى على الصعيد العالمي. فمنذ ١٩٥٢ تحولت تلك القضية الى مجرد مشكلة لاجئين في هيئة الامم المتحدة تدرس أمورها في اطار تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا). وقد اتخذت الدورة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة قراراً بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، حمل الرقم ٥١٣، خصص بموجبه مئتان وخمسون مليون دولار لاعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية خلال ثلاث سنوات[١٠]، «وقد لقي تجاوباً في ذلك الوقت من أغلب الدول العربية»[١١]. ومنذ الدورة السابعة

للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٥٣، حذف بند قضية فلسطين من المداولات واستبدل ببند «تقرير مدير وكالة الاغاثة (الاونروا)»

والمعروف ان الدول العربية لم تعترض على هذا الوضع بل استمرت بعد ذلك في السكوت عليه. ثم جاءت الوحدة التي قامت بين سوريا ومصر في العام ١٩٥٨ فخلقت الامل لدى الفلسطينيين باقتراب موعد التحرير والعودة، وكثر الحديث، في حينه، عن «فكي الكماشة» الذي يشكله جيشا القطرين حول اسرائيل وعن دنو ساعة انطباق تلك الكماشة على اسرائيل وانهائها. لكن الوقائع خيبت الآمال. فدولة الوحدة لم تكمل عامها الرابع، وحدث الانفصال بين سوريا ومصر اثر انقلاب عسكري قام به ضباط من الجيش السوري في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. واعتبر الانفصال، بالنسبة للفلسطينيين، نكبة لا تقل عن نكبتهم في ١٩٤٨، فانخرط كثيرون منهم في الحركات التي قامت تحت اسم «الناصرية» في تلك الفترة، وشكلوا الجسم الاساسي للتظاهرات التي شهدتها سوريا في فترة حكم الانفصال، والتي كانت تطالب بعودة دولة الوحدة.

ولم يطل زمن الحكام الذين صنعوا الانفصال، كما لم تعرف سوريا الاستقرار. فقد تمكن تحالف من حزب البعث العربي الاشتراكي والحركات الناصرية من قلب نظام الحكم في سوريا في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣، وكان قد سبقه انقلاب مماثل في العراق في ٨ شباط (فبراير) من العام نفسه. وبدأت، اثر انجاز الانقلابين البعثيين، مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وتوجت بميثاق نيسان (ابريل) ١٩٦٣. إلا ان هذا الميثاق لم تكتب له رؤية النور: فقد اختلف دعاة الوحدة (البعث والناصريون) حول الوحدة، شكلاً ومضموناً. والواقع ان الخلاف كان حول الهيمنة على السلطة. كما لم يستطع بعثا العراق وسوريا إقامة وحدة بينهما، فاكتفيا بوحدة عسكرية، بالرغم من ان قيادة الحزبين واحدة. وحتى هذه الوحدة العسكرية لم ينجم عنها، عملياً، سوى ارسال لواء من القوات السورية الى العراق للمشاركة في الحرب ضد الحركة الكردية التي كانت نشطة في شمال العراق. ويبدو ان الكيانات القطرية العربية كانت قد استكملت كل ما يكفل عدم اتحادها مع بعضها. وتحولت الى أوطان، حيث ستشهد في وقت لاحق (السبعينات) أشكالاً دنيا من الاعلانات السياسية الوحدوية التي اقتصرت، بدورها، على توقيع وثائقها بين الرؤساء والملوك العرب.

ماذا عن الفلسطينيين وقد تعرض شعار (الوحدة طريق التحرير) لامتحان عسير؟... يقول أحد معايشي تلك الفترة من النشيطين في الحقل الوطني الفلسطيني: «لا شك ان الشعب الفلسطيني كان أكثر الشعوب حزناً على فشل تجربة الوحدة الرائدة لسببين:

«أولاً: لان الوحدة لم تكن بالنسبة للفلسطينيين مجرد حلم تاريخي... فلقد كانت 'الوحدة' بالنسبة للفلسطينيين، ووحدهم، وعداً بتحرير وطنهم السليب...

«ثانياً: لان الشعب الفلسطيني الذي لم تتوفر له أية فرصة لحكم ذاتي، أو استقلال شكلي، كما توفر لغيره من الشعوب العربية... لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة... وبالتالي فقد استمر الفلسطينيون على صفائهم الوحدوي العربي»[١٢].

مرة اخرى، ماذا عن الفلسطينيين؟. فالواقع العربي قد أفرز «المصري، أو من يتحدث باسمه ويضع الشروط، آمن لانه في نهاية المطاف لديه مصر، والعراقي، أو من يتحدث باسمه، يقف في نفس الموقع، وكذلك السوري، والكل قومي وعروبي. ولكن ماذا عن الفلسطيني، أو من يتحدث باسمه؟. انه من دون وحدة لا وطن له الا الشتات والمنافي القسرية. وهو، أيضاً، قومي وعروبي.

اذن، لماذا لا يكون له هو الآخر، شروطه وشروطه المضادة الفلسطينية في الاطار القومي العريض»[١٣].

أنتلجنسيا المخيمات

تلاشت القيادة الوطنية الفلسطينية تدريجياً بعد النكبة، حيث توزع اعضاؤها في العالم العربي حسب توزع ولاءاتهم، أو حسب الظروف، منهم من جعل مصر مقراً له، ومنهم من أقام في عمان، أو دمشق، أو بغداد، أو الرياض. ولم يبق من آثار هذه القيادة الا بيانات توزعها في المناسبات الهيئة العربية العليا التي يرئسها الحاج أمين الحسيني. وتوزع الشعب الفلسطيني في مخيمات المنافي محكوماً بالعوز المادي وقهر السلطات العربية الى درجة ان ما من فلسطيني إلا وتمنى لو بقي في وطنه حتى تحت الاحتلال الاسرائيلي. وقد «كانت هموم الفلسطيني (التائه) متواضعة... لا تتعدى تأمين المأوى ولقمة العيش ورد المهانة»[١٤].

حمل الجيل الفتي الذي غادر فلسطين في ذاكرته صور المأساة. كما ترك القهر الذي عاناه في مخيمات اللجوء بصمات لم تكن أقل تأثيراً من تلك المأساة. وكان عزاؤه الأمل بالعودة. من ابناء هذا الجيل كان من تيسر لهم فرص الحصول على مستوى معين من التعليم أكملوه في المنفى، بحكم وضع اسرهم الميسور نسبياً. ومن هؤلاء ستظهر القيادة الوطنية الفلسطينية التي وعت واقع المأساة، ببعديها الوطني والعربي، الاحتلال والمنفى، والتي ستقود كفاح الشعب الفلسطيني.

هذا الجيل يسجل في كتاباته اللاحقة تقييمه لمرحلة النكبة، محملاً مسؤولية مأساة فلسطين للقيادة الوطنية الفلسطينية التقليدية، وللحكومات العربية «فالدول العربية كانت تظهر لنا تعاطفاً بالغ العذرية والافلاطونية، فتعد بالكثير ولا تزودنا، عملياً، إلا بمعونة شبه رمزية. ولم يكن الفلسطينيون يتمتعون بمنظمة شبيهة بالوكالة اليهودية التي كانت تستقطب الأموال والوسائل التي لا غنى عنها لشراء ونقل الاسلحة، كما كانوا محرومين من القيادة السياسية والعسكرية التي يسعها، فيما لو وجدت، ان تنظم مقاومتهم... وحين استرجع ذلك، فإني اعتقد ان مواطني أخطأوا حين وثقوا بالانظمة العربية، كما أخطأوا، على أية حال، حين تركوا الميدان خالياً للمستوطنين اليهود. كان عليهم الصمود مهما كلف الأمر»[١٥].

ومن أبناء هذا الجيل، وبهذا الوعي لواقع القضية الفلسطينية القائم على الشك بنوايا الأنظمة العربية، برزت الانتلجنسيا الفلسطينية، تستلهم الحلم لتواجه واقع المنفى، وتبحث عن وسيلة تستعيد بها الثقة بالذات الفلسطينية، فانخرط بعضها في الحركات السياسية التي كانت قد نشأت مع النكبة (البعث العربي الاشتراكي)، وأسهم البعض الآخر في إنشاء حركات سياسية جديدة (حركة القوميين العرب)، أو استمر في أحزاب كانت قائمة من قبل (الشيوعيون والاخوان المسلمون)، أو حلم بإنشاء منظمة جديدة لم تكن آفاقها واضحة، انما بالتجربة بدأوا يتلمسون بدايات طريقهم «كان تقديرنا هو انه ليس لابناء وطننا ان ينتظروا شيئاً من الأنظمة العربية الفاسدة في معظمها، أو المرتبطة بالامبريالية، وانهم يخطئون بالمراهنة على الأحزاب السياسية القائمة في المنطقة. وكنا نعتقد ان على الفلسطينيين ألا يعتمدوا أساساً إلا على أنفسهم»[١٦].

وبقدر ما راهن أصحاب الاتجاه القومي العروبي على إمكانية حصول تبدل في الواقع العربي يحقق النهضة والوحدة والتحرير، بقدر ما راهن أصحاب الاتجاه الذي بدأ يفكر بالاعتماد

على الذات الفلسطينية على دور الفلسطينيين، اذا هم أخذوا قضيتهم بيدهم. مع ذلك، كان أصحاب هذا الاتجاه أيضاً يعون جيداً الارتباط بين واقعهم الوطني الفلسطيني والواقع العربي. يقول خالد الحسن، أحد مؤسسي حركة فتح «واذا درست كل الشواهد المتوفرة من وجهة نظر موضوعية، فإنك ستجد ان المؤامرة لم تكن تستهدف الفلسطينيين فقط... وإنما المنطقة بأسرها، والعالم العربي بأسره... وهذا هو السبب الذي يدفعني الى القول دائماً ان كفاحنا ينبغي ألا يبدأ في فلسطين.. اذ ان الكفاح يجب ان ينتهي في فلسطين، لا أن يبدأ فيها»[١٧]. وكان أصحاب هذا الاتجاه يستلهمون في الخمسينات تجربة الثورة الجزائرية واستقلاليتها عن الوصاية العربية «ولما كنا نرتاب في كافة الانظمة العربية، المحافظة منها والتقدمية، فإن تقديرنا بان الكفاح المسلح الذي يستحق هذه التسمية، هو كفاح ينبغي ان يعده وينظمه ويخوضه الفلسطينيون الى غايته بدون ان يكون لهم أي ارتباط بغير شعبهم. وانما كان أساس ريبتنا وحذرنا هو التجربة. فرفيقنا أبو جهاد (خليل الوزير)، مثلاً، وهو أحد مؤسسي فتح... نظم عام ١٩٥٤ غارة ضد اسرائيل انطلقت من غزة، فكان ان أوقفه الأمن المصري فوراً»[١٨]. وكان مهد أصحاب هذا الاتجاه قطاع غزة الذي عانى في الخمسينات من الضغط الاسرائيلي (غارة ١٩٥٥ والعدوان الثلاثي ١٩٥٦)، وفي مواجهته خبروا أهمية العمل الفدائي. أما أصحاب الاتجاهات القومية العروبية، فكان مهدها مخيمات لبنان وسوريا والاردن.

شكلت المخيمات الفلسطينية أرضاً خصبة لاحتواء التيار الوطني الفلسطيني الوليد. فالفلسطينيون كانوا في منافيهم يصطفون في ادنى درجات السلم الاجتماعي، ليس قصوراً منهم، بل بحكم معاملة الدول المضيفة لهم التي لم تكن تخلو من اتهامهم ببيع أراضيهم لليهود وانفاق ثمنها على الملذات. تلك المعاملة عززت فلسطينيتهم، ودفعتهم الى البحث عن سبل للتمايز عن أشقائهم العرب الذين كانوا يرتاحون في كنف حكوماتهم. كان تحصيل العلم هو الوسيلة (أعلى نسبة متعلمين في المنطقة العربية هي بين الفلسطينيين) التي تفتح أمامهم سبل تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وكان التفاني في النضال السياسي داخل المنظمات السياسية العربية نوعاً من التأكيد على مصداقية وطنيتهم وقوميتهم. وهكذا ظلوا حضوراً مادياً في الوسط العربي يذكرون الحكومات، بما جنته عليهم، ويذكرون الجماهير العربية بقضيتهم، بالشعار السياسي، وبالقصيدة الادبية، ولم يكن لدى الفلسطينين ما يخسرونه.

الخلافات العربية بوابة للكيان الفلسطيني

شهدت فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات خلافات حادة بين الزعامات العربية على زعامة المنطقة. ولم يقتصر الخلاف على ما عرف آنذاك تحت تسمية الرجعية والتقدمية، حيث مثل الاتجاه الأول، حسب تصنيفات تلك المرحلة، الملوك العرب، ومثل التيار الثاني الجمهوريون وعلى رأسهم رئيس مصر عبد الناصر، بل تعدت ذلك الى داخل الاتجاه الواحد. وكانت القضية الفلسطينية محوراً. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، أطلق عبد الكريم قاسم، حاكم العراق، «فكرة انشاء جمهورية فلسطين العربية... منتقداً مصر والاردن اللذين اقتطعا كل منهما لنفسه جزءاً من فلسطين. ووصف الرئيس عبد الناصر الفكرة العراقية بالمناورة الدنيئة، بينما أكد رئيس الوزراء الاردني هزاع المجالي، ان الفريق عبد الكريم قاسم يتآمر ضد القومية العربية وضد

فلسطين بالذات، عندما يطالب بإنشاء جمهورية فلسطينية في المنطقة الاردنية من فلسطين»[١٩]، ورد الاردن على دعوة العراق في الرابع من شباط (فبراير) ١٩٦٠ بإعلان منح الجنسية الاردنية لكل العرب الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن، أو في الخارج[٢٠]، الأمر الذي كان مطبقاً بالنسبة لسكان الضفتين من الفلسطينيين لكنه لم يطبق في أي وقت بالنسبة لسواهم.

ورد الرئيس عبد الناصر، في خطاب ألقاه في دمشق في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٦٠ «بالاعلان عن انشاء اتحاد وطني فلسطيني (الاتحاد القومي الفلسطيني)، ليضم كل اللاجئين الفلسطينيين في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة... كما افتتحت في أواخر سنة ١٩٦٠ إذاعة جديدة في القاهرة دعيت باسم «صوت فلسطين»؛ وفي ٩ آذار (مارس) ١٩٦٢ منح الرئيس المصري نظاماً تشريعياً خاصاً لقطاع غزة يوفر نوعاً من الاستقلال الداخلي للقطاع[٢١].

وشهدت الفترة الاولى من الستينات جملة من المتغيرات السياسية في المنطقة العربية، فالثورة الجزائرية حققت استقلالها عن فرنسا (١٩٦٢). وفي العام نفسه حصل انقلاب عسكري في اليمن بدعم من عبد الناصر أزاح سلطة الامام البدر، وأعلن عن تشكيل الجمهورية العربية اليمنية، وبدأت اثرها الحرب الشهيرة بين مصر والسعودية، حيث دعمت الأولى الجمهوريين، بينما دعمت الثانية الملكيين. أما سوريا، فقد شهدت بعد انفصالها عن مصر، فترة من القلاقل والمحاولات الانقلابية العسكرية، انتهت بنجاح تحالف من حزب البعث العربي الاشتراكي والناصريين بالقيام بانقلاب عسكري في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣. وكان قد سبقه تحالف مشابه في العراق أدى الى قلب نظام عبد الكريم قاسم بالطريقة نفسها في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣.

على الصعيد الدولي في تلك الفترة، ظلت قضية فلسطين محض قضية لاجئين يجب حلها انسانياً.فقد تقدم الأمين العام للامم المتحدة، في حينه، داغ همرشولد، بتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط عام ١٩٥٩، تعرض فيه لوضع الفلسطينيين في الفقرة الثالثة منه بالقول: «بعد النظر الدقيق في مسألة اللاجئين الفلسطينيين من جميع وجوهها، اني أوصي باستمرار وكالة الاغاثة ريثما يتم إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية، اما بالعودة أو بالتوطين»[٢٢]. كما كلفت الحكومة الاميركية في العام ١٩٦١ الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة «كارنجي» للسلام العالمي بدراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين. وخلص جونسون بنتيجة دراسته، الى تقرير قدمه في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٢، واقترح فيه «ان يعطى كل رب اسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط من أي مصدر كان، بين العودة الى فلسطين أو التعويض»[٢٣].

ناضل الفلسطينيون في مواجهة كل أشكال التذويب التي طرحت خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات، ووقفوا ضد مشاريع التوطين في أماكن لجوئهم، مطالبين بالعودة الى وطنهم بعد تحريره من الاستعمار الصهيوني. فرداً على دعوة همرشولد، عُقد في بيروت بتاريخ ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٩ مؤتمر حضره مندوبون عن جميع المخيمات الفلسطينية والهيئات والمنظمات، بما في ذلك الهيئة العربية العليا. واتخذ المؤتمر مقررات كان من بينها رفض اقتراح همرشولد، والتأكيد على وجوب بعث كيان فلسطين، وذلك على أساس انه «نظراً لتفاقم الأخطار على قضية فلسطين... يؤيد عرب فلسطين الجهود المبذولة لاحياء الكيان، ويطلبون من الدول العربية الاسراع في تنفيذ هذا القرار على شكل يمكن الفلسطينيين من المساهمة الجدية العملية لانقاذ بلادهم»[٢٤].

في الوقت نفسه، كانت الأنتلجنسيا الفلسطينية قد توصلت الى بلورة نفسها في اطر وطنية

خاصــة بهــا، سواء في ذلك من كانوا داخل منظمات عربية قومية، أو من كانوا يعملون بشكل مستقل. فالفلسطينيون في حركة القوميين العرب أنشأوا «اقليم فلسطين» في العام ١٩٦٠، وذلك أسوة بالأقاليم العربية الاخرى حسب البناء التنظيمي للحركة. هذا بينما أخذ الفلسطينيون في حزب البعث العربي الاشتراكي، الذين تأثروا بالتيارات المتنامية لابراز الكيان، يضغطون على القيادة القومية للحزب لبلورة شيء فلسطيني داخل الحزب «وأفلح عمل هذه العناصر... في دفع القيــادة الى ايلاء مسألة الكيان الفلسطيني اهتمامها... وفي نهاية المطاف، أخذت تتشكل، في داخل الحزب، قوى لتنظيمات فلسطينية خاصة، حلقات، فرق، ثم شعب، الخ... وبتأثير هذه التــطورات... أصــدر المؤتمر القومي الرابع للحزب (آب ١٩٦٠)توصية نصت على « ان المهام المرحلية تفرض على الصعيد الفلسطيني تأليف جبهة شعبية تضم كافة التنظيمات الفلسطينية في الاقطار العربية، مستقلة عن الحكومات»[٢٥]. وكان دعاة «أخذ الفلسطينيين لقضيتهم بيدهم» قد بلوروا في تلك الفترة، أيضاً، وضعهم التنظيمي «كنا في العاشر من شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩، بضعة أشخاص مجتمعين في منزل سري في الكويت لايقاف منظمة فتح على قدميها»[٢٦]. وتحت الاحتلال الاسرائيلي كان الفلسطينيون قد أنشأوا حركة سياسية فلسطينية دعيت باسم «حركة الأرض».

في العــام ١٩٦٣ توفي أحمــد حلمي عبــد الباقي، رئيس حكومة عموم فلسطين ومندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية بصفة مراقب، فقرر مجلس الجامعة اختيار مندوب فلسطيني آخر «وعقب مناقشات عديدة شهدتها الجامعة العربية حول ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني... كان اختيار الجامعة لأحمد الشقيري، في التاسع عشر من أيلول ١٩٦٣، في ظل تلك الظروف، محطة هامة على طريق بعث الكيان الفلسطيني»[٢٧].

منظمة التحرير من النشأة في الاحضان الى الشرعية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩

بعــد فشل محاولات الوحدة بين سوريا ومصر والعراق في العام ١٩٦٣، شهدت المنطقة العربية تنافساً حاداً بين حزب البعث الحاكم في العراق وسوريا، وقيادة عبد الناصر، على زعامة العــالم العــربي. وفي حين فشل مؤيدو عبد الناصر في سوريا بالاستيلاء على السلطة (محاولة الانقلاب في ١٨ تموز ـ يوليو ١٩٦٣)، نجح عبد السلام عارف، بدعم من الناصريين، في إبعاد بعثيي العراق عن الحكم. وكانت مادة التنافس بين عبد الناصر والبعث القضية الفلسطينية.

من جهة اخرى، أعلنت اسرائيل في ذلك العام (١٩٦٣) عزمها على تحويل مياه الاردن لري صحراء النقب.

على الجبهة الفلسطينية، كاد رد الفعل الفلسطيني، نتيجة خيبة الفلسطينيين بقيام دولة الوحدة، يدعو الى ان يتولى الشعب الفلسطيني مسؤولية قضيته. ولعبت شخصية الشقيري دوراً بارزاً في بلورة تلك الطموحات الفلسطينية في الاطار الرسمي العربي المتمثل بالجامعة العربية.

ألقى عبد الناصر بثقله في معركة التنافس، حيث أصبح يخوضها على جبهتين: الأولى، في مواجهة السعودية، من خلال حرب اليمن، والثانية مع البعثيين حول القضية الفلسطينية. وعندما أعلنت اسرائيل قرارها، آنف الذكر، وجه عبد الناصر دعوة الى ملوك ورؤساء الدول العربية ليتحمل كل منهم مسؤوليته في «معركة التحرير».

وهكذا عقدت في الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ القمة العربية الأولى. وتقرر في تلك القمة ان تقوم الدول العربية بتحويل روافد نهر الاردن، رداً على المشروع الاسرائيلي. كما تقرر العمل على تنظيم الشعب الفلسطيني، فالمؤتمر «ايماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره... وبأن التضامن العربي هو السبيل الى درء المطامع الاستعمارية... اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي... أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»[٢٨]، كما جاء في بيانه الختامي.

وفي ضوء مداولات القمة العربية الأولى، قرر الرؤساء والملوك العرب «ان يستمر السيد أحمد الشقيري، ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية، في اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول الى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني»[٢٩].

واستفاد الشقيري من تلك البادرة، فتمكن، بعد الاتصال بعدد لا بأس به من الفعاليات الفلسطينية، والقاء الخطب في المخيمات، من ان يعقد في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤ مؤتمراً في القدس ضم ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً، «حيث عرض برنامجه لقيام المؤسسة الفلسطينية، التي عرفت منذ ذلك التاريخ باسم منظمة التحرير الفلسطينية»[٣٠]. وهكذا، فرض الشقيري على القمة العربية الثانية، التي عقدت اجتماعاتها في الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ في الاسكندرية، حقيقة واقعة، هي قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أجمع المجتمعون في القمة «على تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني... ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين»[٣١].

تختلف التفسيرات حول المعطيات التي دفعت بالدول العربية الى القبول بولادة منظمة فلسطينية، والسماح لها بالعمل على تأطير الشعب الفلسطيني. فالبعض يرى ان ذلك كان مدخلاً لتهرب الحكومات العربية من مسؤولياتها تجاه فلسطين. والبعض الآخر يرى انها كانت وسيلة لضبط النشاط الفلسطيني الذي بدأت تلمسه مخابرات تلك الحكومات. وفي كل الحالات، بالرغم من ان ذلك القرار العربي يشتمل ضمناً على جميع التفسيرات، بما فيها التفسير الايجابي وهو ان الدول العربية بدأت تعي أهمية ان يشكل الفلسطينيون الطليعة لتحرير فلسطين، فإن ذلك القرار كان البداية لاحياء الكيان الفلسطيني، حيث سيشكل، في وقت لاحق، كياناً ـ رمزاً، يتولى احياء الذات الفلسطينية، كما سيتولى احياء القضية الفلسطينية في الساحتين، العربية والدولية، بعد ان غيّبت لأكثر من ربع قرن.

لم يلق تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية القبول في بعض الأوساط السياسية الفلسطينية. فقد اعترضت عليه الهيئة العربية العليا التي يتزعمها الحاج أمين الحسيني. كما لقي معارضة من المنظمات الفلسطينية الاخرى التي أعلنت عن وجودها مع بداية عام ١٩٦٥ مطلقة شعار «الكفاح المسلح طريق التحرير» عبر أول عملية قامت بها حركة «فتح» باسم قوات العاصفة في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥.

ولم يكن لفكرة الكيان محددات جغرافية أو سياسية أو تنظيمية. ففي خطاب الشقيري الذي افتتح به اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأول، تحدث عما وصفه «بالاشتقاق اللغوي لتعبير الكيان الفلسطيني»... فأكد انه «ليس كياناً انفصالياً، فنحن دعاة وحدة، ولا كياناً انعزالياً فنحن رسل تضامن واخاء»[٣٢]. كما لم يكن لدى الرؤساء والملوك العرب مفهوم محدد

للكيان الفلسطيني الذي اعتبروا منظمة التحرير وسيلة لاحيائه «ففي الوقت الذي كان فيه الملك حسين يصر على ان لا يأتي بيان القمة على ذكر الكيان الفلسطيني، كان الرئيس السوري، أمين الحافظ، يطالب بأن تعطى للكيان أرض الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الذي كان فيه الملك سعود، ملك العربية السعودية، يقترح قيام حكومة فلسطينية، كان الرئيسان، الجزائري أحمد بن بلا والتونسي الحبيب بورقيبة، يقترحان قيام جبهة تحرير وطنية»[٣٤]. وكان على رئيس منظمة التحرير أن يخوض صراعه على الجبهتين، العربية والفلسطينية، لتثبيت شرعية منظمة التحرير التي كانت بحاجة الى تأييد كل الفلسطينيين، كما هي بحاجة الى الغطاء الرسمي العربي. ولم يكن الطريق محفوفاً بالورود. فالمنظمات الفلسطينية المسلحة بدأت تكتسب التعاطف والتأييد الشعبي، الفلسطيني والعربي، عبر عملياتها العسكرية، وقد اعتبرت منظمة التحرير دمية بيد الأنظمة العربية. والأنظمة اختلفت حولها. فسوريا والسعودية اعتبرتاها أداة بيد عبد الناصر. والاردن اعتبرها منافساً له على تمثيل الفلسطينيين. ويصف الشقيري في مذكراته الوضع الذي عاناه مع الدول العربية فيقول: «ما أشقى الشعب الفلسطيني، وما أتعسه. كنت في عمان فقالوا ان م. ت. ف. جهاز مصري، وسافرت الى دمشق فقالوا ان الشقيري سلم المنظمة للملك حسين، وها أنا في بغداد أسمع منكم ان جيش التحرير فيه عناصر بعثية تدبر خطة للقيام بانقلاب في العراق. فلم يبق أمامنا الا ان نلقي بالشعب الفلسطيني في البحر ليستريح وتستريحوا»[٣٥]. لكن الشعب الفلسطيني كانت له منظماته التي بدأت تنمو كالنجّيل في أوساط المخيمات الفلسطينية، في الاردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة، والتي كانت تلقى التعاطف والتأييد من الجماهير العربية، كما كانت تلقى بعض التأييد من بعض الحكومات العربية، في إطار تنافس هذه الحكومات فيما بينها.

وهكذا، كان لتلك المنظمات المسلحة حضورها وتأثيرها في مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الرباط في المغرب في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، وانعكس ذلك، وان بمظهر سلبي، بالتعتيم الاعلامي على عملياتها العسكرية من جهة، وبالدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظهرت كمنافس لهذه المنظمات، من جهة اخرى. أو كما يقول شفيق الحوت: «كنا بين مطرقة الشقيري وسندان الرصاصة الأولى. وكان لا بد من سرعة الحسم داخل المنظمة، وعلى الشقيري بالذات، لتطوير أساليبه، ولحثه على التعاون مع التنظيمات الفلسطينية السرية آنئذٍ»[٣٦]. لقد شهد مؤتمر القمة العربي الثالث التوقيع على ميثاق التضامن العربي الذي نص في أول قراراته على «العمل على تحقيق التضامن في معركة القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين»[٣٧]. كذلك بحث المؤتمر وضع الكيان الفلسطيني ومطاليبه، وقرر «تفويض القيادة العربية الموحدة للاشتراك بإنشاء قيادة جيش التحرير الفلسطيني في السير في انشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الانشاء»[٣٨].

كان لظاهرة الكفاح المسلح التي ظهرت في ذلك العام (١٩٦٥) وقعها الخاص، وبدت منافساً للجيوش العربية التي لم تكن قد اختبرت قدراتها بعد. وشكلت تلك الظاهرة ارباكاً للحكومات العربية، خاصة في الاردن، حيث كثرت الاعتداءات الاسرائيلية كرد على العمليات الفدائية الفلسطينية. وعملت الحكومات العربية، مجتمعة ومتفرقة، على عدم السماح لها بالانتشار، فكان ما عرف بمعركة الحصار الاعلامي لها. ولم يكن حالها أفضل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي رأت في الظاهرة منافساً لها على زعامة الشعب الفلسطيني وقيادته بأسلوب

مختلف عما اعتادت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية. عن هذا يقول أحد مؤسسي «فتح»: «أما أحمد الشقيري، فراح يندد بنا باسم منظمة التحرير الفلسطينية... ثم ما لبث ان أكب على انشاء منظمات وهمية حتى لا تنفرد «فتح» في الساحة وحدها... والحقيقة هي ان أحمد الشقيري لم يكن سوى أداة الجامعة العربية التي كانت تسعى لتدميرنا، فالفريق المصري علي علي عامر، الذي كان يشغل في تلك الحقبة منصب قائد القوات العربية الموحدة، وجه مذكرة الى كافة الحكومات العربية طالباً اليها قمع نشاطاتنا بشدة لعدم إعطاء اسرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان العربية... فشهيدنا الأول أحمد موسى سقط برصاص أردني... أما في سوريا فكان الوضع أكثر تعقيداً، فالحكومة السورية وحزب البعث يعتبراننا «انفصاليين»... لكن عدداً من المناضلين البعثيين كانوا يقدمون لنا المساعدة... غير ان سلطات دمشق عمدت، بدون أن تحاربنا، الى مناورات مختلفة لاحتوائنا، بل وللسيطرة علينا»[٣٩].

وفي العام ١٩٦٥، طرح الرئيس التونسي، الحبيب بورقيبة، اثر زيارته لمصر، مشروعاً لحل سياسي للقضية الفلسطينية يعتمد على قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، وكانت أبرز نقاطه:

«أولاً: تعيد اسرائيل الى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ انشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

«ثانياً: يعود اللاجئون الفلسطينيون الى دولتهم الجديدة»[٤٠].

جاء رد الفعل العربي عنيفاً في رفضه لمقترحات الرئيس التونسي ومثله رد الفعل الفلسطيني، فقوبل بالتظاهرات الشعبية في معظم العواصم العربية، وأحرقت سفارة تونس في دمشق من قبل المتظاهرين. وقد وصفت جريدة الاهرام المصرية خطاب بورقيبة الذي تضمن هذا المشروع بانه «أخطر خطاب من نوعه على القضية الفلسطينية». وقال بيان أصدره أحمد الشقيري «انه ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني، فلسطيني واحد يقبل مقترحات بورقيبة»[٤١]. وأعلن عبد الناصر، امام أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الثاني، الذي عقد اجتماعاته في القاهرة في ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٥، ان «مصر عاجزة عن خوض الحرب، لكنها لا تود السير في طريق المفاوضات التي يقترحها الحبيب بورقيبة. وبما ان اعداد خطة عربية مشتركة مستحيل، توجب على الفلسطينيين ان يعتمدوا على أنفسهم»[٤٢].

وبدأت منظمة التحرير نشاطها الدبلوماسي في العام ١٩٦٥ على الصعيد الدولي، حيث زار الشقيري الصين الشعبية في ١٦ آذار (مارس) من ذلك العام، وانتهت زيارته بفتح مكتب للمنظمة في الصين، وباتفاقية لتزويدها بالاسلحة.

ثم لم يلبث ان انفرط عقد التضامن العربي في العام ١٩٦٦، فلم تعقد جلسات القمة المقررة في ذلك العام في الجزائر. كما حصل انقلاب في سوريا أبعد القيادة التقليدية لحزب البعث العربي الاشتراكي عن مراكز السلطة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ لحساب نظام جديد يقوده قادة شبان من الحزب نفسه. ويرى المراقبون ان مجيء ذلك النظام كان دعماً لأنصار الكفاح المسلح، حيث رفع شعار شن حرب تحرير شعبية ضد اسرائيل كما حصل في فيتنام. وقدم مساعدته الى المجموعات الأولى من حركة القوميين العرب، وزاد من حجم مساعدته لـ «فتح»[٤٣]. ويكشف صلاح خلف «أبو اياد» بعض ملابسات تلك الفترة فيقول: ان «النظام العربي الوحيد الذي يؤيدنا... هو الجزائر... وتسلمنا أول شحنة سلاح من الجزائر عام ١٩٦٥، بعد تسلم بومدين مقاليد السلطة. وعلى كل، فقد كان ذلك بفضل اللواء حافظ الأسد... والواقع ان النظام السوري

كان معادياً لنا. ولكنا كنا نتمتع بتواطؤ رجلين يشغلان مناصب حساسة: الاسد واللواء أحمد السويداني»[٤٤].

وشهد العام ١٩٦٦ خلافات حادة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الاردني، الذي بدأ يحمل المنظمة مسؤولية العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها اسرائيل انتقاماً من العمليات الفدائية. وكان للهجوم الاسرائيلي على قرية السموع في ليل ١١ ـ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، وموقف الجيش الاردني، والانتفاضة التي عمت مدن وقرى الضفة الغربية، مطالبة بالاسلحة للدفاع عن النفس، أكبر الأثر على المواقف المتصارعة بين الفلسطينيين والنظام الاردني، الذي حمل منظمة التحرير مسؤولية ما يجري. ومع بداية العام ١٩٦٧ أغلقت حكومة الاردن مكاتب منظمة التحرير، وأبلغت جامعة الدول العربية مذكرة جاء فيها: «لقد حصلت الحكومة الاردنية على الدليل بأن عناصر مخربة تسيطر على م. ت. ف. وتحتفظ الحكومة الاردنية بحق مقاطعة أي اجتماع وبما فيه مؤتمر قمة ـ يشترك فيه أحمد الشقيري. وتعتبر ان هذا الأخير لا يمثل أبداً الشعب الفلسطيني»[٤٥].

وهكذا تصاعدت العمليات العسكرية الاسرائيلية ضد كل من الاردن وسوريا، وبدت نذر الحرب على الأبواب، حيث ما لبثت ان وقعت في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانتهت بهزيمة الجيوش العربية الثلاثة التي دخلت تلك الحرب (مصر، سوريا، الاردن). واستكملت اسرائيل، نتيجتها، احتلال أرض فلسطين، اضافة الى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية.

شكلت هزيمة ١٩٦٧ منعطفاً جديداً في تاريخ المنطقة. فقد تبدل المنطق الرسمي العربي وشعاراته من الدعوة الى «تحرير فلسطين» الى الدعوة «لازالة آثار العدوان». وهكذا انعقدت القمة العربية الرابعة، بدعوة من حكومة السودان، في الخرطوم بتاريخ ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٧. وجاء في قرارات وتوصيات تلك القمة ان مجلس الملوك والرؤساء العرب هذا قرر «تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على أساس ان الأراضي المحتلة أراضٍ عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء».

كما «اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة آثار العدوان... وذلك في نطاق المبادىء الأساسية... وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه»[٤٦]. وهكذا انتقلت الأولوية لدى الحكومات العربية من تحرير فلسطين الى إزالة آثار العدوان.

التقط الفلسطينيون الوضع الجديد، بالرغم من مرارته، واستفادوا من أوضاع الدول العربية التي خلفتها الهزيمة ليعززوا دورهم ووجودهم، فبرزوا على السطح العسكري كبديل للأنظمة المهزومة وجيوشها. وكان العمل الفدائي الفلسطيني الرمز، الذي استفاد من تلك المستجدات، والتي يمكن ردها الى جملة من العوامل والأسباب التالية:

«أولاً: أزالت الهزيمة الهالة التي كانت تتمتع بها الأنظمة العربية نتيجة لادعاءاتها بانها تعمل لتحرير فلسطين...

«ثانياً: ونتيجة لذلك رجحت، عند الشعوب العربية عموماً، وعند الشعب الفلسطيني خاصة، فكرة الحرب الشعبية لمواجهة العدو الصهيوني وتحرير فلسطين... كذلك رجحت بين أبناء الشعب الفلسطيني فكرة تولي الشعب الفلسطيني زمام المبادرة في تولي قضيته عسكرياً وسياسياً.

«ثالثاً: تخلخلت قبضة الأنظمة العربية التي كانت تضغط على الساحة الفلسطينية...

بسبب تخلخل القيم والمؤسسات القمعية لدى هذه الأنظمة.

«رابعـاً: تبلور الاحبـاط العام في العالم العربي الناتج عن الهزيمة الى تأييد جماهيري للمقاومة الفلسطينية، مما انعكس عليها مداً بالمال والرجال وتوفيراً لحرية الحركة»(٤٧).

وأصبح الفدائي رمزاً للخلاص، وصارت قواعد الفدائيين التي انتشرت علناً وبكثافة في سوريا والاردن ثم في لبنان محجاً وملاذاً للمناضلين العرب والفلسطينيين. كما شهدت منظمة التحرير الفلسطينية صراعاً حاداً على إدارة شؤونها بين رئيسها أحمد الشقيري والمتعاونين معه، حيث اعتبر الشقيري امتداداً لواقع تلك الأنظمة. وانتهى ذلك الصراع داخل المنظمة باستقالة الشقيري من منصبه مع نهاية العام ١٩٦٧، وتكليف يحيى حمودة برئاسة المنظمة بالوكالة. وقد بدأ الرئيس الجديد مفاوضات استمرت طيلة العام ١٩٦٨ مع منظمات المقاومة المسلحة لاشراك ممثليها في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ويلخص الشقيري تجربته مع الحكومات العربية بالقول «قضيت أيامي، وأعواني في منظمة التحرير، وفي عنقي ثلاثة عشرة حبلاً يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً»(٤٨).

وفي بدايـة العـام ١٩٦٩ (شبـاط) عقـدت منـظمة التحرير اجتماعات المجلس الوطني الخامس، بمشاركة المنظمات الفدائية باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني... وانتخب الناطق الرسمي لحركة «فتح» ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.(٤٩).

لقد شهد العامان ١٩٦٨ و ١٩٦٩ تكاثر المنظمات الفدائية التي كانت تقف وراءها الأنظمة العربية، وصار لكل نظام عربي منظمته الفدائية التي تأتمر بأمره. مع ذلك، بقيت حركة «فتح» هي المنظمة الأكثر تعبيراً، فكرياً وتنظيمياً، عن واقع الشعب الفلسطيني وطموحاته، كما كانت الاكثر جماهيرية. وبسيطرة «فتح» على منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٩ ثم وضع الاساس لتـوحيـد الاداتـين، السيـاسيـة (منـظمـة التحرير) والعسكرية (المنظمات الفدائية) للنضال الفلسطيني في اطار واحد، سيعمل على بلورة مفهوم الكيان وسيحقق حضوراً سياسياً فاعلا في الفترة اللاحقة. وهذا ما لم يكن سهلاً انجازه.

الحروب العربية ضد منظمة التحرير ١٩٦٩ ـ ١٩٧١

استعادت الأنظمة العربية عافيتها، وأعادت بناء مؤسساتها العسكرية. وذهب عدد منها الى أبعد من ذلك، عندما أعلن ان العدوان الاسرائيلي قد فشل في تحقيق أهدافه، حيث رأت تلك الأنظمة ان هدف اسرائيل من الحرب كان اسقاط الأنظمة العربية التقدمية. واعتبرت تلك الأنظمة ان مجرد بقائها في سدة الحكم هو الانتصار. وبعودة مؤسسات الأنظمة القمعية الى النشاط، صار للبعض منها، مرة اخرى، ذات الهدف السابق، وهو الحد من حرية نشاط المقاومة الفلسطينية تحت ذريعة الحاجة للوقت من أجل الاعداد للمعركة.

وشهدت الساحات الرئيسية الثلاث لنشاط المقاومة (الاردن، لبنان، سوريا) نشاطاً رسمياً ضد رجـالات المقاومة. كان الأمر في سوريا الأقل بروزاً وقد اتخذ شكل الدعوة الى «التنسيق المسبق بين المقاومة والجيش السوري، فيما اجيزت نشاطات التعبئة والتدريب. أما في الاردن، فمنذ ١٩٦٩، راحت الصدامات المسلحة تتكرر بين الجيش الاردني ورجال المقاومة. وفي لبنان

كان الحال كما الاردن. إلا ان لبنان، بحكم تكوينه، أنقسم على نفسه، فكان شق منه مع المقاومة وكان الآخر ضدها، مما دفع رئيس الحكومة اللبنانية، آنذاك، رشيد كرامي الى الاستقالة من رئاسة الحكومة في ٢٤/٤/١٩٦٩ معلناً «بأن هناك موقفين لدى نظام الحكم في لبنان: موقف مؤيد للعمل الفدائي مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك، وموقف يرى عكس ذلك»(٥٠).

وكان قد صدر نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قرار عن مجلس الأمن الدولي حمل الرقم ٢٤٢. وقد وافقت عليه كل من الاردن ومصر ورفضته سوريا، كما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية. ويدعو ذلك القرار الى اعتماد الوسائل السلمية لحل مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما يرى في المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين ويدعو لايجاد حل عادل لها. وفي مواجهة هذا القرار، نشأ الصراع العربي ـ العربي بين أصحاب الخط السلمي كوسيلة من جهة، وبين دعاة التحضير للحرب من جهة ثانية. وهكذا جاءت القمة العربية الخامسة التي افتتحت جلساتها في الرباط في ٢١/١٢/١٩٦٩ لتعبر عن الخلل السائد في الوسط العربي الرسمي في تلك الفترة، التي لم يكن فيها ما هو مضيء سوى العمل الفدائي الفلسطيني. وقد أشار الى ذلك الرئيس السوداني، جعفر النميري، في خطاب الافتتاح بقوله «برزت على ساحة النضال العربي في هذه الفترة قوة ثورية جبارة، حين مارس أبناء فلسطين الأحرار حقهم المشروع في الكفاح والقتال من أجل تحرير وطنهم المغتصب واسترداد حقوقهم وكرامتهم المهدورة»(٥١).

ولم تكمل تلك القمة اعمالها. فقد انسحب منها وفد العراق، كما انسحبت سوريا واليمن، كل بأسبابه، الا ان الخلاف البارز كان حول الموقف من القضية الفلسطينية الذي تجسد في الموافقة على القرار ٢٤٢ ومعارضته.

قلنا، ان سوريا قيدت حرية العمل الفدائي، واصدرت في ٤ ايار (مايو) ١٩٦٩ قرارا يحدد المنظمات الفدائية التي يسمح لها بالتواجد على الاراضي السورية، كما فرضت التنسيق المسبق مع هيئة اركان الجيش السوري قبل القيام باي عملية فدائية ضد اسرائيل من داخل الاراضي السورية.

وفي اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، وقعت صدامات مسلحة بين الجيش اللبناني ورجال المقاومة الفلسطينية لم تنته الا بتوسط الرئيس عبد الناصر، الذي توصل مع الطرفين الى توقيع اتفاق عرف باسم «اتفاقية القاهرة» ينظم وجود ونشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان.

الا ان المكان الابرز لفترة الصراعات تلك مع المقاومة الفلسطينية ظل الاردن. فقد شهد العامان ١٩٦٩ و١٩٧٠ سلسلة من الصدامات المسلحة بين الجيش الاردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية بلغت ذروتها في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين وقع ما عرف باسم «مجازر ايلول»، اذ «استبسل» الجيش الاردني في قصف المخيمات الفلسطينية في عمان.

ولوقف الحرب بين الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية، وبمبادرة من الرئيس جمال عبد الناصر، انعقدت قمة عربية في القاهرة في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وحملت رقم سابقتها التي لم تكتمل، على بحر من الدماء الفلسطينية، ولم تجد وساطة القمة التي ارسلت وفدا الى عمان برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري لتأمين وقف اطلاق النار، الذي لم يتوقف الا بعد ان تأكد للجيش الاردني استحالة تصفية المقاومة الفلسطينية في تلك المرحلة.

كان الفلسطينيون ينتظرون تدخلا عربيا فعالاً خلال الحرب مع الجيش الاردني لمؤازرتهم؛ وكانت في الاردن انذاك، فرقة من الجيش العراقي دخلت اليه العام ١٩٦٧، لكن هذه الفرقة لم

تتـدخل، بل قيل انها تراجعت الى الخلف مفسحة المجال للقوات الاردنية كي تعبر نحو عمان وتحاصرها. وباستثناء تدخل لواء مدرع سوري، بقي ايضا في المناطق الشمالية من الاردن، كانت الضغوط العربية على الاردن لوقف المجازر لا تتعدى التهديد الدبلوماسي. فلما لم تسفر المعارك عن حسم لصالح الجيش الاردني قبل الملك حسين بالذهاب الى القاهرة، وحضور اجتماعات القمة المنعقدة فيها. ثم وقع الملك حسين وياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، اتفاقا عرف ايضـا باسم «اتفاقية القاهرة» التي حملت، ايضا، تواقيع الملوك والرؤساء الحاضرين كشهود وضـامنـين. لكن الاردن كان قد حسم امـر القرار بشأن الوضع القائم في الاردن (ازدواجية السلطة). وردا على شعار «كل السلطة للمقاومة» الذي اطلقته بعض المنظمات الفلسطينية، قرر الملك «كل السلطة للجيش». ولم يطل الامر، اذ حسم في تموز (يوليو) ١٩٧١، عندما هاجم الجيش الاردني قواعد الفدائيين الفلسطينيين الموجودة في احراش جرش وعجلون، حسب اتفاق القاهرة، وفرض عليها الاتجاه شمالا، بعد معارك ضارية، الى سوريا ومن هناك الى لبنان. هذه المرة لم تتدخل سوريا التي كان الرئيس حافظ الاسد قد قام فيها بحركته التصحيحية، بل لعبت دور الوسيـط بين الطرفين. وفي ١٨ تموز (يوليو) من العام ١٩٧١ اعلن وزير الاعلام الاردني «ان الحكـومـة الاردنيـة لن تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات التي عقدت في ظروف لم تعد موجودة اليوم[٥٢]» مشيرا بوضوح الى التنصل الاردني من التزامات اتفاقية القاهرة، وبذلك انتهى الوجود الفلسطيني الرسمي في الاردن.

وشهـدت هذه المـرحلة، على الصعيـد الدولي، نشاطات مكثفة طرح خلالها العديد من المشـاريع لحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. جميع هذه المشاريع اشتقت اسسها من تفسيرات متعددة للقرار ٢٤٢. ويكاد يصح القول انه لم تبق دولة او مجموعة من الدول الّا قدمت رأيا او اقتراحاً بهذا الخصوص، او ايدت هذا او ذاك من المشاريع المطروحة. اما المشاريع التي طرحت في تلك الفترة من قبل الجهات المتعددة، والمتناقضة، فبلغ عددها، وفق احصاءات بعض الباحثين خمسة وثلاثين مشروعاً[٥٣]، وكانت كلها موجهة لحل ما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الاوسط، اي ازمة الصراع بين الدول العربية واسرائيل. وهذه المشاريع جميعها، سواء منها ما طرحته جهات عربية او جهات اجنبية تعرضت لقضية فلسطين من منظور انها قضية لاجئين، دون ان تتعدى ذلك.

منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً

لم يأت خروج، او اخـراج المقاومة الفلسطينية من الاردن، خارج النسق العربي. فقد شهدت نهاية العام ١٩٧٠ جملة من المتغيرات السياسية في المنطقة العربية، اذ توفي الرئيس جمال عبد الناصر بعد ان ودع آخر الحكام العرب الذين حضروا قمة القاهرة لبحث الوضع في الاردن. كما حدث انقلاب عسكري في سوريا قاده وزير الدفاع في حينه، حافظ الاسد، ضد زملائه في قيادة حزب البعث العـربي الاشتراكي الحاكم وقبلت سوريا بعد ذلك بالقرار ٢٤٢. وكانت ليبيا قد شهدت انقلابا عسكريا في العام الفائت (ايلول ١٩٦٩) اطاح بالملك السنوسي، وحل الجيش في السلطة بزعامة ضابط شاب يدعى معمر القذافي. وستلعب هذه الزعامات الجديدة دوراً اساسياً في المرحلة اللاحقة التي شهدت توجها اساسيا لاعتماد الوسائل السلمية لحل مسألة الصراع

العربي ـ الاسرائيلي.

في العام ١٩٧٢، انشغلت المقاومة الفلسطينية بترتيب اوضاعها في مقرها الجديد في لبنان، معلنة «انه ممر وليس مستقراً». كما نشطت الاعمال التي وصفت «بالارهاب» والتي كان ابرزها، دوليا، عملية ميونيخ، حيث هاجم مسلحون فلسطينيون الرياضيين الاسرائيليين المشتركين في دورة الالعاب الاولمبية. وقد اراد الفلسطينيون القائمون بالعملية ان يعلنوا للعالم اجمع ان قضية فلسطين باقية. اما ابرز تلك العمليات في الدول العربية فكانت عملية اغتيال وصفي التل، رئيس وزراء الاردن في القاهرة العام ١٩٧١، واختطاف وزراء النفط العرب الذين كانوا مجتمعين في الخرطوم. كما شهدت اوساط المقاومة صراعات في داخل تنظيماتها العسكرية والسياسية، وذلك في ضوء معطيات ظروف العمل داخل الاردن.

اذاً، كانت السمة الرئيسية للعام ١٩٧٢ هي ما عرف باسم «حرب الاشباح» وهي الحرب السرية التي دارت بين منظمة التحرير الفلسطينية واجهزة الدولة الاسرائيلية السرية. وقد استمرت خلال العام ١٩٧٣، وكان من ابرز العمليات الاسرائيلية اغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين في بيروت في نيسان (ابريل) ١٩٧٣.

في الوقت نفسه، كانت سوريا ومصر تعدان معاً لحرب جديدة، اثر فشل الطروحات السلمية التي تقدم بها الرئيس المصري انور السادات. وفي ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ انفجرت الحرب على الجبهتين السورية والمصرية، بمبادرة منهما. وحققت الدولتان على صعيد تحرير الارض المحتلة انجازاً محدوداً في بداية الحرب. لكنهما لم تلبثا ان خسرتاه، فقوات اسرائيل اصبحت في وقت لاحق على ابواب دمشق، بينما تجاوزت على الجبهة المصرية قناة السويس ووصلت الى الكيلومتر ١٠١ على الطريق الى القاهرة. لكن ذلك لم يفقد الجانب العربي ميزة المبادرة ووقفت جميع الدول العربية الى جانب مصر وسوريا في حربهما تلك، فارسلت كل من الجزائر والمغرب والاردن والسعودية قوات من جيوشها الى الجبهتين. كما كان لتحذير الدول العربية المنتجة للنفط بقطعه عن الدول المساندة لاسرائيل فعله على الصعيد العالمي، حيث تحرك العالم اجمع لوقف تلك الازمة. وقد شاركت قوات الثورة الفلسطينية الى جانب الجيشين السوري والمصري في الحرب. لقد كانت تلك الحرب، كما وصفها الرئيس السادات «حرب تحريك»، والنتيجة كانت وقف اطلاق النار بقرار من مجلس الامن الدولي حمل الرقم ٣٣٨، حيث اكد على وجوب حل مشكلة الشرق الاوسط اعتمادا على القرار ٢٤٢، عبر مؤتمر دولي يعقد في جنيف برئاسة الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية.

مرة اخرى، لا يمنح القرار شيئاً للفلسطينيين.

وفي ضوء تلك المستجدات، عقد الملوك والرؤساء العرب اجتماع قمة في الجزائر بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، تدارسوا فيه الوضع الجديد، وقرروا اعتماد السبل السلمية لحل النزاع مع اسرائيل. كما وضعوا الاسس لمفهوم السلام العربي.

وجاء في مقررات تلك القمة التي حملت الرقم السادس بين القمم العربية «بحث مؤتمر القمة العربي السادس... في التطورات الاخيرة في الوضعين العربي والدولي... واتخذ القرارات الآتية:

«اولا ـ الهدف المرحلي للأمة العربية:

«يقرر المؤتمر ان اهداف المرحلة الحالية للنضال العربي المشترك هي:

«١ ـ التحرير الكامل لكل الاراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو (حزيران) ١٩٦٧...

«٢ ـ تحرير مدينة القدس العربية...

«٣ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»(٥٤).

وقد تحفظ الاردن على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حيث كان قد طرح قبل ذلك (١٩٧٢) مشروعاً لانشاء مملكة عربية متحدة تضم قطرين، احدهما فلسطيني والآخر اردني. لكن تحفظ الملك سيسقط في القمة العربية السابعة التي عقدت في الرباط في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث اعتبرت تلك القمة، قمة فلسطينية.

لقد سبق تلك القمة انجاز تسويتين جزئيتين على الجبهتين المصرية والسورية، تباعاً، عرفتا باتفاقيات فك الارتباط. كما بدأ البحث في مسألة انعقاد المؤتمر الدولي والأطراف التي يجب أن تشارك فيه. وهكذا تكرس النشاط الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على انتزاع الاعتراف بها عربياً ودولياً طرفاً في الصراع. ولم يكن الامر سهلاً في الوسط الفلسطيني، حيث قامت جبهة رفض للطروحات التي تبنتها المنظمة والتي تدعو الى انشاء سلطة وطنية فلسطينية على أية أرض يتم تحريرها من فلسطين.

لقد انعكس كل ذلك داخل مؤتمر القمة العربي السابع، حيث جاء في مقررات تلك القمة «ان مجلس القمة العربي السابع، بعد المذاكرات المستفيضة والمفصلة... حول الموقف العربي بشكل عام، وقضية فلسطين بشكل خاص... وادراكاً منهم جميعاً للمحاولات والمخططات الصهيونية التي ما زالت تستهدف الغاء الوجود الفلسطيني ومحو الكيان الفلسطيني الوطني... وانطلاقاً من الانتصارات التي حققها النضال الفلسطيني... يقرر مؤتمر القمة العربي السابع ما يأتي:

«١ ـ تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره.

«٢ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية ارض فلسطينية يتم تحريرها»(٥٥).

وهكذا، بعد ربع قرن من النفي والتشرد، تكللت النضالات الفلسطينية، التي دفع الشعب الفلسطيني دماءه فيها، بانتزاع الاعتراف العربي الرسمي بحق الفلسطينيين في اقامة سلطتهم الوطنية على اية ارض فلسطينية. ولم تقتصر تلك الفترة على التأكيد العربي على الهوية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في كيان مستقل، اذ ان النشاط الدبلوماسي العربي والفلسطيني في الساحة الدولية تكلل، هو الآخر، بالنجاح. وقد بلغ هذا النجاح ذورته في دورة الجمعية العامة للامم المتحدة العام ١٩٧٤ حين دعيت منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولاتها حول القضية الفلسطينية. وجاء في ذلك القرار «ان الجمعية العامة اذ ترى ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي المعني بقضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة»(٥٦).

وهكذا، توجت منظمة التحرير الفلسطينية تلك المرحلة بانتزاع الاعتراف بها ممثلة للشعب الفلسطيني على الصعيدين، العربي والعالمي، بعد ان كانت قد اصبحت الكيان ـ الرمز بالنسبة للفلسطينيين. لقد عاد اللاجئون الفلسطينيون شعباً، وصار للشعب ممثل معترف به.

---

(١) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥، ص ٩٠.

(٢) **ملف وثائق فلسطين، الجزء الاول ١٦٣٧ ـ ١٩٤٩**،، القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ٨٠٦ .

(٣) نص الاتفاقية الكامل في: **اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية، شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ١١ و١٢. انظر نصوص الاتفاقيات الاخرى في **المصدر نفسه**.

(٤) ملف وثائق فلسطين، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٢٦.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٣٨.

(٦) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥.

(٧) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف، ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٨) شفيق الحوت، «عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية»، **الشرق الاوسط** (لندن) ١٩/١١/١٩٨٤.

(٩) عبدالله الراشد، «الصهيونية والاحتكارات الامبريالية»، **النهج**، العدد ٢، تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ٥٤.

(١٠) منير الهور، وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان: دار الجليل للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ٣٧.

(١١) نص القرار في: ملف وثائق فلسطين، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩٤.

(١٢) منير شفيق، **مناقشة آراء حول الثورة الفلسطينية**، بيروت: دار تشرين، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ٩٦ و٩٧ و٩٨.

(١٣) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ٢٦/١١/١٩٨٤.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) ابراهيم ابراش، «الفلسطينيون والوحدة العربية»، **المستقبل العربي**، العدد ٦٥، ١٩٨٤، ص ٤١، نقلا عن شفيق الحوت، «الفلسطيني بين التيه والدولة»، ص ٢٨.

(١٦) صلاح خلف (ابو اياد)، **فلسطيني بلا هوية**. (اعداد اريك رولو، ترجمة نصير مروة)، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، بلا تاريخ نشر، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(١٨) الن هارت، «عرفات ارهابي ام صانع سلام»، **القبس**، (الكويت)، ٢٨/١١/١٩٨٤.

(١٩) صلاح خلف (ابو اياد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(٢٠) كزافيه بارون (ترجمة عبدالله اسكندر)، **الفلسطينيون شعباً**، بيروت: دار الكاتب، الطبعة الاولى، ١٩٧٨، ص ٨٠.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٠ .

(٢٢) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٨٠ و٨١.

(٢٣) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(٢٦) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، دراسة في الوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف، ١٩٨٠، ص ١٩.

(٢٧) صلاح خلف (ابو اياد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(٢٨) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.

(٢٩) **الوقائع العربية ١٩٦٤**، بيروت: دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الاميركية، ١٩٦٥، ص ١٤.

(٣٠) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.

(٣٢) الوقائع العربية ١٩٦٤، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦١.
(٣٣) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٠٠ و١٠١.
(٣٥) أورده: اسعد عبد الرحمن (اشراف)، «منظمة التحرير، ٢٠ عاماً على طريق التحرير»، **القبس** (الكويت) ١٩٨٥/١/٨.
(٣٦) شفيق الحوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، **الشرق الاوسط**، لندن: ١٩٨٤/١٢/١٠.
(٣٧) **الوقائع العربية ١٩٦٥**، بيروت: دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الاميركية، ١٩٦٦، ص ٦٢٦.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٢٦.
(٣٩) صلاح خلف (ابو اياد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣ و٨٤.
(٤٠) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١ و٦٢.
(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.
(٤٢) بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١ و٦٢.
(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.
(٤٤) صلاح خلف (ابو اياد)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩.
(٤٥) بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦ و١٣٧.
(٤٦) **الوقائع العربية ١٩٦٧**، بيروت: دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الاميركية، ١٩٦٨، ص ٥٨٣.
(٤٧) د. عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٥/١/١١.
(٤٨) اورده: د. عبد الرحمن في **المصدر نفسه**، ١٩٨٥/١/٨.
(٤٩) د. عبد الرحمن، **المصدر نفسه**، ١٩٨٥/١/١٢.
(٥٠) د. عبد الرحمن، **المصدر نفسه**، ١٩٨٥/١/١٤.
(٥١) **الوقائع العربية ١٩٦٩**، بيروت: دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الاميركية، ١٩٧٠، ص ٧٧٥.
(٥٢) بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥.
(٥٣) راجع بهذا الخصوص الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠ ـ ١٢٨.
(٥٤) **النهار** (بيروت) ١٩٧٣/١٢/٤.
(٥٥) **المصدر نفسه**، ١٩٧٤/١٠/٣٠.
(٥٦) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨.

نشوء الأحزاب في فلسطين
حزب الدفاع الوطني

جمال قدورة

ضعف اللجنة التنفيذية

كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع ضعيفة التركيب، فلم تواكب تطور الاحداث، حيث ظلت تهادن سلطة الانتداب على اعتبار ان الصهيونية هي العدو فقط، بالرغم من افتضاح دور السلطات البريطانية في ثورة ١٩٢٩، وذلك باستثناء موقف زعماء حزب الاستقلال، الذين كانت دعواتهم ضد بريطانيا تملأ الصحف واصواتهم تعلو في المهرجانات والاحتفالات.

وبعد وفاة موسى كاظم باشا الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية العربية، في العام ١٩٣٤، اصيبت اللجنة المذكورة بنكسة قوية، اذ انه كان الجامع المشترك، وبوفاته، انهار الركن الرئيسي في اللجنة التنفيذية؛ فقد بكاه العرب في فلسطين، وكان الكثيرون من الجاليات الاجنبية يقدرونه لما كان يمتاز به من وطنية صلبة ومرونة في التفكير والعمل وحياد مطلق وعفة في اللسان واحترام للكبير والصغير، دون أن يكترث للعنعنات الحزبية والعائلية. وكان ينتقد الفريقين الكبيرين المتعارضين لمواقفهما المتباعدة، حتى انه هدد، مرارا، بالاستقالة من منصب رئاسة اللجنة التنفيذية[١]

وقد ذكر ان الاحزاب ظهرت في فلسطين بعد وفاة موسى كاظم الحسيني[٢]، لانه لم يعد بالامكان جمع الفريقين المتخاصمين في هيئة واحدة، والاتفاق على رئيس محايد[٣]. ولذلك احتدم الخلاف بين المجلسيين والمعارضة[٤]، حتى اتخذ قرار بتأليف احزاب لعقد المؤتمر الثامن بواسطة ممثلين عن الاحزاب الجديدة. «لذلك، اشتد اليقين بعدم امكانية استمرار العمل الوطني في نطاق اللجنة التنفيذية وانبثق عن هذا اليقين خطوات في سبيل تشكيل الاحزاب المتمازجة ونفض اليدين من اللجنة التنفيذية»[٥]

ولا شك في ان محاولة اللجنة التنفيذية احتواء التحرك الشعبي والالتفاف حول التحرك الثوري المتنامي قد فشلت، وذلك بسبب التغيير في توازن القوى، نظرا لبروز البرجوازية العربية

صناعيا وماليا، وتزايد عدد المثقفين العرب في المجتمع الفلسطيني وتحسسهم الخطر البريطاني والصهيوني معاً، ومقتهم التنافس العائلي الذي لا يتماشى مع الاسلوب العلمي في مواجهة العدو. يضاف الى ذلك بروز حركة العمال العرب، هذا بالاضافة الى موقف اللجنة التنفيذية العربية المهادن للسلطات البريطانية وتركيز الانظار نحو الصهيونية فقط[٦].

ثم ان انتخابات البلديات في العام ١٩٣٤ نتج عنها هزيمة راغب النشاشيبي الذي تربع على سدة الرئاسة اربع عشرة سنة، منذ العام ١٩٢٠، ونجاح حسين الخالدي في رئاسة بلدية القدس والحلول مكانه.

وكانت هزيمة راغب النشاشيبي والمعارضة، بشكل خاص في الوصول الى سدّة رئاسة بلدية القدس، بمثابة تحطيم للتوازن العائلي القائم بين الكتلتين الكبيرتين، المجلسية والمعارضة، منذ بداية العشرينات. لذلك، كان لابد من ايجاد ما يعوض عن تلك الخسارة، وذلك بايجاد تكتل سياسي او منظمة سياسية تجمع شتات المعارضة التي اصيبت في الصميم من جراء فقدان منصب الرئاسة، اولا، وانفصال عائلة الخالدي عن المعارضة، ثانيا، وعدم استقطاب الاستقلاليين، ثالثا. لذلك، حصلت اجتماعات متكررة للمعارضة نتج عنها، اولا، طرد حسين الخالدي منها، وتأليف لجنة تحضيرية انبثق عنها حزب الدفاع الوطني الذي ظهر للوجود في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤ بزعامة راغب النشاشيبي، وهو اول حزب سياسي علني ظهر بعد حزب الاستقلال العربي.

ثم توالى ظهور الاحزاب بالرغم من تشابه برامجها واهدافها. لكن الصحف اخذت تدعو القادة السياسيين إلى العمل لمصلحة البلاد «لان المبادىء والاصول، وان اختلف برنامج السعي والجهاد، فهي كالجداول والانهر تسير مختلفة في تعاريجها واتجاهاتها، ولكنها، جميعا، تحيي العمران، وتنبع كلها من مصدر واحد هو قلب الارض، وتسير الى نهاية واحدة هي البحر»[٧]، وهكذا، ظهرت الاحزاب.

حزب الدفاع الوطني
مؤتمر الحزب واهدافه

بعد فشل راغب النشاشيبي في انتخابات البلديات سنة ١٩٣٤ ونجاح حسين الخالدي في رئاسة بلدية القدس، حصلت مشاورات واتصالات بين المعارضة تألفت على اثرها لجنة تحضيرية لتأليف حزب الدفاع الوطني، الذي اعلن عنه رسميا في سينما ابولو في يافا، في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤. لقد حضر الاجتماع اكثر من ستمائة شخص، منهم اثنان من اعضاء المجلس الاسلامي الاعلى وتسعة من اعضاء اللجنة التنفيذية العربية وخمسة من رؤساء البلديات، بالاضافة الى عدد من الامراء والمشايخ وزعماء القبائل[٨]. وقد ذكر ان قائمة اعضاء الحزب ضمت، ايضاً، عدداً من السماسرة والمتعصبين الطائفيين المعروفين برجعيتهم، كما ضمت بعض الزعماء الفاشلين. وذكر، ايضاً، ان بعض هؤلاء والى الحركة الوطنية مع وجوده في صفوف المعارضة[٩]

وقد افتتح راغب النشاشيبي المؤتمر بقوله «بالنظر لسوء الحالة التي وصلت اليها البلاد، اقترح الكثيرون من الاخوان وجوب تأليف حزب منظم، ولذلك دعوناكم لنتلو عليكم دستور الحزب الجديد الذي دعوناه حزب الدفاع الوطني، لان الاسم الذي كان يطلق علينا في الماضي كان مغلوطا، خلقه الاخصام، واني ارحب بكم جميعاً، واعلن افتتاح هذا المؤتمر باسم الوطن والعروبة»[١٠]. وبهذا، حاول راغب النشاشيبي تبرئة نفسه من مسؤولية تأليف الحزب بقوله «اقترح الكثيرون»،

لكن الدارس لنفسيتـه سيـدرك انه كان لولب الحركة، وكان هدفه أن يعوض خسارته في مركز البلديـة. كان زعيم المعـارضة هذا يعرف الدبلوماسية جيداً، وكان يفتخر بعضويته في مجلس «المبعوثان» العثماني، ولم يكن من الذين تحمسوا للثورة العربية العام ١٩١٧، بل آثر ارتباطاته باوامر الصداقة والزمالة مع كثيرين من رجال الاتراك، كما كان النشاشيبي مشهوراً بماكيافيليته على قاعدة ان الغاية تبرر الواسطة، وقد اشتهرت يافطة علقها في صالون بيته وفيها الشعر الذي مطلعه:

اذا هبّـت رياحـك فاغتنمها　　فإن لكـل عاصـفة سـكون

وفي الانتخابات البلدية سنة ١٩٢٧، كان راغب النشاشيبي يدعو لتأليف حزب، لكنه تخلى عن هذه الدعوة بعد ان نجح في الانتخابات[١١].

ثم تكلم في المـؤتمر الحاج نمر النابلسي مشيرا الى ان اسباب تأسيس الحزب هي حالة الضعف التي اصـابت البلاد وفتور الهمة بسبب تسرب الارض وتدفق المهاجرين اليهود حتى اصبح الجلاء قريبا والبلاء عظيما، وان غاية الحزب هي الذود عن الوطن ومنع بيع الاراضي التي كانت تعقد صفقاتها بمئات الدونمات، ثم تطورت لتصبح بالالوف وعشرات الالوف، وان الوطن آخذ بالذوبان كما يذوب الملح بالماء، والحكومة غافلة متغافلة، ولذا فانهم سيعملون جهدهم لمنع خطري الهجرة وبيع الارض[١٢].

وقرأ سكرتير الحزب، مغنم مغنم، مواد الحزب موضحا غاياته الرئيسية بما يلي:

«١ ـ السعي لاستقلال فلسطين استقلالا تاما يكفل السيادة العربية، وعدم الاعتراف بأية تعهدات دولية تؤدي الى اية سيطرة اجنبية او نفوذ خارجي او اي وضع سياسي او اداري يمس ذلك الاستقلال.

«٢ ـ تأمينا للوصول الى الغاية المنوه عنها فيما تقدم، يسعى الحزب بجميع الطرق الممكنة التي تؤدي لتأليف حكومة وطنية، تتفق مع رغبات الشعب العربي في فلسطين، وتستمد قوتها من ارادته.

«٣ ـ السعي لتقـدم البلاد اقتصادياً واجتماعياً وزراعياً، وتحسين حالة الفلاح والعمل العربيين وترقية شؤونهما»[١٣].

ثم اتفق على ان تكـون القدس مركز الحزب، بعد أن عرضت مدينتا يافا ونابلس، نظرا لتواجد مركزي الحكومة والمندوب السامي فيها. ثم طلب السيد حلمي الفيتاني من الحاضرين القسم على عدم السمسرة «وعفا الله عما مضى»[١٤]. واخيراً، اقسم الحضور القسم التالي:

«نقسم بالله العظيم، ان نكون امناء في خدمة وطننا وان نحتفظ بكل شبر من اراضينا وان ننكر على كل احد، بقدر ما نستطيع، ان يخون هذه الامانة اما ببيع او سمسرة والله على ما نقول شهيد»[١٥].

وفي اثنـاء المـؤتمر، طلب فخري النشاشيبي من راغب ضرورة مطالبة الحكومة بانشاء مصرف زراعي يمكن الفـلاحين من استغلال اراضيهم والمحافظة عليها. وفخري النشاشيبي، هذا، شخصية متقلبة، شارك بعنف في المرحلة الاولى من ثورة ١٩٣٦ حتى انه دخل المعتقل، اما في المـرحلة الثـانية من هذه الثورة، فاصبح زعيم الثورة المضادة حيث قاد «فصائل السلام» المعادية للثوار الفلسطينيين، منطلقاً، بهذا، من موقفه العدائي ضد الحسينيين، وبلغ به الامر حداً طلب معـه معـونه مالية من اليهود. ويصف نجيب صدقة فخري النشاشيبي بأنه القائد

الحقيقي لحزب الدفاع، ويقول عنه مؤرخ اجنبي انه وضع الحزب، بشكل صريح، الى جانب الحكومة ضد الثورة الفلسطينية العام ١٩٣٩، كما انه دفع الثوار الى مناطق مكشوفة اثناء قيادته لفصائل السلام مما ساعد القوات البريطانية على مطاردتهم وتكبيدهم خسائر أثرت على معنوياتهم. ونظراً لطموحاته الشخصية، فقد فكر فخري بالانشقاق عن راغب وتأليف حزب خاص به، الا انه فشل[١٦].

وأخيراً، وقف في المؤتمر الشيخ أسعد الشقيري مادحاً المندوب السامي، واصفاً إياه بصاحب القلب الرقيق والعطوف على العرب، وهاجم اللجنة التنفيذية معتبرا اياها غير موجودة، نظرا لعدم قيامها باي عمل لانها نائمة كنوم اهل الكهف[١٧].

وقد تألفت الهيئة المركزية للحزب من اثني عشر عضوا[١٨]، بينما تكونت الهيئة العامة من خمسة وثلاثين[١٩]. وقبل فض المؤتمر، ادى الحاضرون القسم التالي: «نقسم بالله تعالى على الاخلاص لحزب الدفاع الوطني ومبادئه وقواعده التي وقعت الموافقه عليها في هذا المجلس، والله على ما نقول شهيد»[٢٠].

ان اول ما يلاحظ على اهداف الحزب، انها لم تشر الى الامنية العربية بالوحدة، كما نادى بذلك الاستقلاليون او الحزب العربي وغيرهم، بالرغم من التلاقي مع بقية الاهداف[٢١].

وقد تباينت الآراء حول تأسيس حزب الدفاع الوطني، فمنها من اشار الى أن تأسيسه كان اول خطوة عملية في سبيل تنظيم الاحزاب الفلسطينية، وبالتالي الاسراع في عقد المؤتمر الثامن لبعث الحركة الوطنية الفلسطينية من جديد بشكل اقوى وانشط[٢٢]. وهناك من رأى ان حزب الدفاع جاء تكريسا للحزبية البغيضة، فقد جمع اكثر عناصر المعارضة السابقة، باستثناء عائلة الخالدي التي ساهمت في فشل راغب النشاشيبي في انتخابات رئاسة البلدية. وقد جاءت المعارضة بشكل اقوى للتعبير عن سخطها للفشل والتعويض عما فقدته، من حيث توازنها مع القوى السياسية الاخرى، فضمت من بقي مخلصا لرئيسه راغب النشاشيبي او من ربطتهم به رابطة العداء الشخصي للمفتي الاكبر الحاج امين الحسيني، وليس رابطة العقيدة وطرق التفكير[٢٣].

ان شخصيات الحزب، وقد تحدثنا عن بعضها، تنتمي الى الطبقة الاقطاعية والغنية الممثلة بأصحاب البيارات والمقاولين والتجار[٢٤]. ومن الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الحزب وفي تمويله، فضلاً عمن ذكرنا اعلاه، السادة الحاج نمر النابلسي، عبد الرحمن التاجي، عبد المجيد يوسف العزة، عبد الرحمن الفر، عبد الرؤوف البيطار، عاصم السعيد، احمد الشكعة، الحاج عبد الرحيم النابلسي، الحاج طاهر المصري، الحاج عادل الشوا، ابناء عبد الله الصوراني، حسن صدقي الدجاني، مغنم مغنم، رشاد الشوا وعيسى العيسى[٢٥].

اجتماعات الحزب وبياناته

اجتمعت الهيئة المركزية لحزب الدفاع برئاسة راغب النشاشيبي، واوضح بلاغها الاول أنها درست اوضاع البلاد، وقررت الاتصال ببعض الشخصيات الهامة في البلاد، لتتزود بآرائها وخبرتها، كما انها ابرقت الى المندوب السامي محتجة على قتل احد افراد عرب الزبيدات ظلما لتمسكه بارضه واعتبرته في عداد الشهداء، ثم بعثت برقية اخرى الى لجنة تأبين الامير شاكر في عمان معزية بوفاته ومبتهلة لله باسكانه فسيح جناته. كذلك، طلبت من المندوب السامي العمل لافراج مسجوني الاضطرابات من السجون[٢٦]. ان هذا البلاغ الاول الذي اصدره الحزب يعتبر

اداريا، وهو لا يطالب بوقف الهجرة اليهودية المتدفقة ولا يشير الى موضوع الاستقلال او الوحدة العربية ولا يرفع شعارا لمقاومة الانتداب او الصهيونية[٢٧].

كما ان البلاغ الثاني الصادر عن الحزب، يشير الى ان الاجتماع دام اربع ساعات، حيث اطلع المجتمعون «على المراسلات المتبادلة بين المكتب ودوائر الحكومة المختصة بمطالب الحزب السياسية المستندة الى غايات الحزب القانونية المبينة في نظامه... وقد بحثت الهيئة ايضا بعض الشؤون الوطنية الهامة، واتخذت بذلك مقررات اخذ المكتب على عاتقه السعي لتنفيذها». ويبدو ان الاجتماع اهتم، ايضا، بالناحية الادارية حيث تم تعيين رشاد الشوا مديرا لمكتب الحزب[٢٨].

ثم عقدت الهيئة المركزية لحزب الدفاع اجتماعا ثالثا للتداول في امور البلاد والشؤون المتعلقة بالحزب، فجمعت مبلغا مقداره ٧٥٦ جنيها لميزانية الحزب، واقامت شركة لانقاذ اراضي بئر السبع وقد جمع مبلغ ١١٢٠٠ جنيه فلسطيني لرأسمالها، على ان يحق لكل عربي الاشتراك في الشركة التي ستكون قيمة السهم فيها جنيها فلسطينيا واحدا. ثم اصدر الحزب بيانا بذلك عرف ببلاغ رقم ١٣، نفى فيه ان يكون حسن صدقي الدجاني قدم مذكرة إلى المندوب السامي باسم الحزب يطلب منه تسليم البلاد لحزب الدفاع على اساس التفاهم والتعاون مع اليهود والحكومة. لكن البلاغ تضمن مطالبة الحزب بالغاء الانتداب بصورة رسمية امام محكمة لاهاي، ومباشرة الاتصال بكبار المحامين الاوروبيين لذلك الغرض[٢٩].

هذا، وقد كانت سياسة حزب الدفاع ترى ان ترويج المشاريع الاقتصادية اهم بكثير من المواقف العقيمة المعارضة للسياسة الرسمية[٣٠].

وبعد خمسة اشهر، وجهت الانتقادات الى حزب الدفاع بسبب عدم ظهور اي اثر لقراراته، لا فيما يتعلق باقامة الدعوى على حكومة الانتداب في لاهاي ولا بانشاء شركة الاراضي، واعتبر ذلك العمل خطة للتضليل اتبعها الحزب للوصول الى بضعة كراسي يؤمنها مستقبلا في المجلس التشريعي[٣١].

وعندما نادى مؤتمر الشباب باتحاد الاحزاب نظرا للظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، اذاع حزب الدفاع بيانا اكد فيه موافقته على ضرورة الاتحاد، لانه «على استعداد للتفاهم والتعاون مع سائر الاحزاب الفلسطينية والعربية على خدمة قضية البلاد القومية العربية بصورة واضحة جلية، كما وانه على استعداد للتفاهم مع سائر الاحزاب العربية في سورية وشرق الاردن وتوحيد الخطط السياسية، بحيث يصبح في الامكان عقد مؤتمر عربي عام يجمع كافة الاحزاب في هذه الاقطار العربية الثلاثة، سوريا وفلسطين وشرق الاردن، ويقرر الطرق الواجب اتخاذها والسير عليها للوصول الى الغاية المنشودة، وهي استقلال البلاد العربية وحفظ كيان الامة العربية من التشتت والاغتصاب»[٣٢].

نشاطات الحزب

انشأ الحزب فروعا قوية باشخاصها دون اعدادها في بعض المدن الفلسطينية، منها نابلس ويافا والرملة وغزة[٣٣]. وهناك من يرى ان حزب الدفاع الوطني كان اقوى برجاله من الحزب العربي، ولكن وراء الحزب العربي كانت شخصية المفتي القوية[٣٤]. وبالرغم من ذلك، فقد كان بعض انصار حزب الدفاع يعملون في السمسرة ويسهلون عملية بيع الاراضي[٣٥].

وتلقى رئيس حزب الدفاع برقية تأييد من الطلاب العرب الفلسطينيين الذين يدرسون في الجامعات الانجليزية، وقرر هؤلاء الاتصال بالحزب لاستيفاء المعلومات حتى يقوموا بالدعاية

اللازمة للقضية الفلسطينية في الاوساط السياسية الانجليزية[٣٦]. كذلك، تلقى راغب النشاشيبي كتاب تأييد من وجوه بيت دجن جاء فيه «القضية الفلسطينية العربية وابناء البلاد، من شيوخ وشبـان ونساء واطفال، بحاجة شديدة الى جهادكم الطويل واتمام مساعيكم لانقاذهم، والبلاد الشهيدة معا. ونحن والكل جنودك، فسر على بركة الله في جهادك، وقد اصبح كل واحد يقدر مواقفك المجيدة. سر بارك الله فيك وابقاك الله لنا رئيسا وذخرا»[٣٧].

وبعث راغب النشاشيبي برقية الى المشرفين على مهرجان نابلس في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ بمناسبة وعد بلفور المشؤوم جاء فيها «لن تموت امة يعرف شبابها قيمة الاستقلال، ولن تتمكن القوة من قوم يعرفون قيمة الكرامة، وما العسف والارهاق الا ليزيدنا عزما وايمانا. فلنسر على وعر الطريق، ومن سار على الدرب وصل»[٣٨].

ثم رد احد اقطاب حزب الدفاع، سليمان طوقان، في خطاب له في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، على الادون ديزنكوف، رئيس بلدية تل ابيب الذى تهجم على الامة العربية، فجاء في رده:

«فليعلم الادون ديـزنكـوف، ان الامـة التي عرفهـا العالم بالاباء والكرم وحماية الجار واللاجىء، المشهورة بنصرة الضعيف والاخذ بيد المظلوم، هذه الامة التي تمتاز بهذه الخصال ليست وحشية ابدا، بل لا يجرؤ احد في العالم ان يصفها بهذا الوصف الا اذا كانت الطباع الوحشية متأصلة فيه، اعلم يا دون ديزنكوف انه لولا الحراب الانجليزية لما تجاسرت ان تقول حرفا واحداً ولكان للعرب معك شأن آخر»[٣٩].

حزب الدفاع، والمفتي

دأب حزب الدفـاع على منـاوأة زعـامة المفتي، ووجه اليه عدة اتهامات، من ذلك أثارته موضوع غياب المفتي عن البلاد ابان الاضطرابات في العام ١٩٣٣[٤٠]. ومما فعله في سياق مناوأته للمفتي قيامه بنشر وثيقة في جريدة «الجامعة الاسلامية»، هي صورة زنكوغرافية لرسالة ذكرت الجـريـدة انهـا مرسلة من الامـير شكيب ارسـلان، في سوريـا، الى المفتي وهي مؤرخـة في ١٩٣٥/٢/٢٠. ووجه الخطورة في هذه الرسالة انها تتحدث عن اتفاق لنشر دعاية لصالح ايطاليا الفاشية في البلاد العربية، اذ ان الزعيم الفاشي الايطالي موسوليني كان يخشى اندلاع الحرب ويريد ان يحث العرب على مقاومة الانجليز[٤١].

وتضاربت الآراء حول صحة هذه الوثيقة. فقد تصدت جريدة «الجامعة العربية» لتكذيبها في مقـال جعلت عنـوانـه «نقـذف بالحق على البـاطل فيـدمغـه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون»[٤٢]. ثم نشرت «الجامعة العربية» رسائل بخط الامير شكيب ارسلان نفسه يوضح فيها «الفارق العظيم بين الكتابين الأصليين والكتاب المزور، لاختلاف الخط واختلاف التوقيع اختلافا ظاهرا لا يحمل اية ممارأة او مكابرة، وكافية لاحاطته علما، ايضا، بمبلغ الدسيسة الدنيئة التي اقترف اثمها اولئك المزورون المضللون، الذين اتخذت التدابير لرفع امرهم الى القضاء لادانتهم واثبات افكهم وبهتانهم»[٤٣].

ثم كذب احسان بك الجابري تلك الوثيقة واعتبرها مزورة برسالة بعث بها الى «الجامعة العـربيـة» جاء فيهـا: « اطلعت على صورة الكتـاب الذي نشرتـه جريـدة «الجامعة الاسلامية» بالزنكـوغراف في عددها الصادر في ١٨ نيسان، الموقع بتوقيع اخي شكيب ارسلان، فرأيي ان الكتاب مزور على لسان الامير، وان بعضهم اقنع صاحب «الجامعة»، ان الكتاب، حقاً، هو كتاب الامير بقصد الايقاع بسماحة الحاج أمين افندي الحسيني، والحق انه ليس للأمير أو لي أي

علاقة سياسية خاصة برجال ايطاليا السياسيين، وليس هناك اي اتفاق بيننا وبين رجالات ايطاليا فيما يتعلق بالسياسة الشرقية. واذا كان قابل الامير او انا، في بعض الاحيان، سياسياً ايطاليا في السابق، فان هذه المقابلات لم تكن لها صفة تزيد عما كان لمقابلاتنا لرجال الدول الاخرى من صفات»(٤٤).

ثم دحضت جريدة «الجهاد» تلك الوثيقة بقولها: «اتصل بنا مساء امس تلفونيا من القدس، الاستاذ منيف الحسيني وكان يخاطبنا من دار المجلس الاسلامي الاعلى وباسم الحاج امين الحسيني رئيس المجلس ومفتي القدس، واكد لنا ما نشرناه عن الوثيقة المزورة على عطوفة الامير شكيب ارسلان الخاصة بالدعاية المزعومة لايطاليا، وقال ان الاجراءات القانونية قد اتخذت ضد الذين اذاعوا الرسالة المزعومة بعد ان زوروها»(٤٥). وقد توالت برقيات استنكارية ضد الوثيقة على جريدة «الجامعة العربية» من الكشافة الاسلامية في حيفا، ومن منطقة الشيخ جراح في القدس(٤٦).

أما جريدة «دوار هايوم»، فقد اعتبرت وعود موسوليني مزيفة لان الامير «كتب اعتمادا على رأيه السياسي، اما ما جاء في الكتاب عن وعود موسوليني للامير فهو الكلام المزيف... لان المعروف عن ايطاليا انها، منذ تكوينها الحالي، لا تعمل شيئا ضد بريطانيا العظمى»(٤٧).

وهناك من يرى ان الوثيقة ثبت تزويرها فيما بعد، واعتذر الفاروقي صاحب جريدة «الجامعة الاسلامية» بعد مدة (٤٨). هذا، وقد نفى كل من كامل الدجاني (٤٩) ورجائي الحسيني(٥٠) واكرم زعيتر(٥١) صحة تلك الوثيقة واكدوا تزويرها من قبل فخري النشاشيبي.

في هذا الوقت الذي كانت فيه المعارضة تقذف اتهاماتها ضد المجلسيين، كان المجلسيون في موقف الدفاع عن انفسهم.

اما موقف الحكومة البريطانية، فكان التفرج على الفريقين ومراقبتهما، لان كل همها ان تزداد الامور سوءاً، بناء على خطتها «فرق تسد». هذا، ولم يلحظ المندوب السامي واكهوب اي تغيير في موقف المفتي ليؤكد صحة الرسالة فقد ظلت علاقتهما طبيعية، وصفها في تقريره بقوله «لم ألحظ تغييرا في موقف الحاج أمين من الحكومة، فان موقفه الآن كما كان عليه في العامين الماضيين هو بالتأكيد موقف ودي، ولاسيما بالنسبة لي شخصيا كما تعرفون ذلك. [على ان] ما يقض على المفتي مضجعه هو الخوف من ان يفقد نفوذه بسبب هذا الموقف. ولكنني لا اجد دلائل تشير الى تضاؤل نفوذه او انتهاجه موقفا عدائيا من الحكومة»(٥٢).

المواقف السلبية لحزب الدفاع

اولا: اجتماع الحزب بالصهيوني كيش:

كان الكولونيل كيش وهو صهيوني بريطاني عمل في الوكالة اليهودية بفلسطين(٥٣) يجتمع برجال المعارضة سرا، ويقدم لهم المعونات المالية لمتابعة نشاطاتهم، وعقد مؤتمراتهم المناوئة لاخصامهم وتوحيد صفوفهم(٥٤).

ثانيا: انسحاب الحزب من اللجنة العليا:

انسحب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا، مبررا ذلك بان اللجنة تغير شكلها المتفق

عليه، وان اجتماعاتها باتت غير منتظمة واعضاءها يجرون كثيرا من الاجراءات والمفاوضات، وان رئيسها «ترك البلاد في ظروف عصيبة دون اخذ رأي بقية الاعضاء في عملية الصلح الناجحة التي جرت بين السعوديين واليمنيين، هذا بالاضافة الى الاغتيالات التي وضعت البلاد في حالة خطيرة كان من المفروض على اللجنة العربية العليا معالجتها خوفا من مزيد من الانقسام في صفوف الامة[٥٥]. لكن بيان انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا لم يلق اذنا صاغية من قبل الشعب ولم يتقبله بالاستحسان[٥٦].

وكان المفتي، ومعه محمد علي علوبة، قام بزيارة مفاجئة للسعودية واليمن للتوسط بينهما اثر نشوب قتال مسلح. وقد نجحت الوساطة، واتخذ حزب الدفاع تلك الوساطة مدعاة للقيل والقال والهمس والغمز والتذمر، ثم التوقف عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية العربية، بحجة عدم اطلاع المفتي اعضاء اللجنة التنفيذية على سر عملية المصالحة. وقد فضل البعض السكوت وقبول الامر الواقع خوف التصدع في الصفوف، وشفقة على الوحدة والتضحيات الجسام التي كان يقوم بها افراد الشعب العربي عامة، والخطر المحدق من جميع النواحي في ظرف يعمل معه العدو على تفرقة الصفوف[٥٧].

ولو صحت الامور التي ذكرها حزب الدفاع، فقد كان عليه ان يحتج لدى اللجنة العربية العليا، مبينا اهمية التشاور وتبادل الآراء في أمر يهم الجميع. لكن الانسحاب ليس له ما يبرره، لان اللجنة العربية العليا تمثل الفلسطينيين، وليس رئيس اللجنة العربية العليا وحده، وان المصلحة القومية والوطنية يجب ان تعلو فوق النزاعات والخلافات الشخصية والمصلحية. ونظرا لخطورة الوضع في البلاد، وتأثير الانسحاب السلبي، فقد اصدرت اللجنة العربية العليا بيانا، باقتراح من عزة دروزة، اشارت فيه الى خطورة التصدع والانقسام في هذه الظروف، موجهة «نداءها الى ضمير كل فرد من الامة الكريمة باجتناب كل شقاق وتصدع في الجبهة القومية، وبالبقاء صفا واحدا وشملا مجتمعا لتتمكن البلاد من مواجهة الاحداث المقبلة بما تقتضيه المصلحة العامة من الاتحاد والتضامن[٥٨].

ان تفكير راغب النشاشيبي بالانسحاب من اللجنة العربية العليا يعود لعدة امور منها:

اولا: خوفه من تجدد الثورة بعد فك الاضراب عام ١٩٣٦، وان عضوي المعارضة، الموالين له، في اللجنة العربية العليا كانا يقاطعان اجتماعاتها خلال شهري تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) من العام ١٩٣٦[٥٩].

ثانيا: التقاء المصالح بين النشاشيبي والامير عبد الله، فقد توطدت العلاقة بين امير عمان والمعارضة، وقد هيأت المعارضة للامير استقبالا حافلا في القدس وحيفا ونابلس اثناء ذهابه لحضور حفلات التتويج بلندن، فلم يشترك المجلسيون في تلك الاحتفالات، مما يدل على وجود جفاء بين المفتي والامير عبد الله بسبب محاولات الثاني التأثير على اللجنة العربية العليا اثناء مشكلتي الاضراب الكبير وقدوم اللجنة الملكية ومقاومة المفتي لكلا المحاولتين. وزاد الطين بلة استشارته للرياض وبغداد (بخصوص العدول عن مقاطعة لجنة بيل)، حتى ظهر ان المعارضة اضحت فريقا واحدا ضد المجلسيين والمتعاونين معهم[٦٠]. في هذه الاثناء، كان الامير عبد الله يؤيد فكرة التقسيم «شرط ان ينضم القسم العربي الى امارته[٦١]. وكان الامير عبد الله يعمل منذ زمن طويل، لضم اراض غير صحراوية في فلسطين او سورية او العراق الى امارته، وقد اجرى اتصالات مع الانجليز بذلك الخصوص[٦٢]. بينما كانت طموحات راغب النشاشيبي التعويض عن خسارته في رئاسة البلدية، وذلك بالحصول على مركز يليق بشخصيته، حيث لم يعوض ذلك في اللجنة العربية العليا، نظرا لتفوق المفتي عليه في منصب الرئاسة. لذا، وجد فرصته الذهبية في مساعدة

العاهل الاردني في مشروع التقسيم وقبوله به مقابل ان يصبح رئيسا للوزراء تحت رئاسته في الدولة المتحدة الجديدة، الاردنية الفلسطينية[٦٣]. وقد اكد احدهم، في مذكراته، وجود نوع من المعاهدة السرية بين العاهل الاردني وحزب الدفاع من اجل الموافقة على قرار التقسيم، جاء فيها: «ويقال ان حزبا كبيرا [حزب الدفاع الوطني] وافق سرا على مشروع التقسيم، وامضى زعماؤه واقطابه وثيقة خطية الى المسؤولين في قطر شقيق مجاور... وقيل، أيضا، ان هؤلاء المسؤولين استاءوا في احدى المناسبات، من موقف رجال هذا الحزب وهددوا بنشر الوثيقة المشار اليها، فما كان من رجال الحزب الا ان هددوا بنشر الوثيقة التي يطلب فيها المسؤولون منهم الانسحاب من اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٧، والضغط الذي استعمل للوصول الى تلك الغاية»[٦٤]. وبالرغم من ذلك فقد اصدر حزب الدفاع بيانا رفض فيه مشروع التقسيم الصادر عن اللجنة الملكية، لجنة بيل، لانه، بنظره، يتعارض مع آمال الامة ويضر بمصلحتها ويمزق وحدتها ويهدم كيانها[٦٥].

ويبدو ان هذا الرفض من قبل حزب الدفاع جاء بعد ان شجب الرأي العام الفلسطيني والعربي ذلك المشروع، فأصبح من الصعب السكوت عنه او المضي في قبوله، ولو مظهريا، فكان ان اصدر ذلك القرار الرافض لان القرائن تشير الى تعاون حزب الدفاع مع حكومة الانتداب والعاهل الاردني، كما بينا، ثم ان تحركات رئيس الوزراء الاردني ابراهيم هاشم، ورئيس الديوان محمد الانسي، الى فلسطين والاجتماع باركان المعارضة، جعلت النبهاء يؤكدون ان لعمان اصبعاً في انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا[٦٦]. وهذا الانسحاب كان بناء على رغبة بريطانيا من اجل تصديع الجبهة الداخلية الفلسطينية، فالسلطات البريطانية كانت تهيء لحل اللجنة العربية العليا مستقبلا. فقد ذكرت رواية فريدة من نوعها ان الجنرال ديل، القائد البريطاني، دعا حسين الخالدي لمشاركته طعام الغداء في فندق الملك داود، ولما تم الاجتماع، اخذ رأيه باعتقال رجال اللجنة العربية العليا، فاجابه الخالدي بان النتائج ستكون وخيمة، فقال ديل مستغربا «ليس هذا جواب من اجتمعت بهم، خاصة ان زعيم حزب كبير اكد ان القاء القبض على المفتي ورجال اللجنة العربية العليا كاف لايقاف الثورة في مدة اسابيع»[٦٧]. وهكذا كان تحرك حزب الدفاع المشبوه بايماء من الانجليز والاردن نظرا لالتقاء المصالح المشتركة بينهم.

كما ان من عوامل انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا معرفته بقرار التقسيم قبل صدوره من قبل اللجنة الملكية، وان موقفه من تلك القرارات سيخالف مواقف اللجنة العربية العليا، ويكون الانسحاب، بالتالي، تبرؤاً من معارضة الانجليز[٦٨]. هذا، والجدير بالذكر ان حسن صدقي الدجاني قابل اللجنة الملكية بدون رأي اللجنة العربية العليا العام ١٩٣٧، وخرج على الاجماع العربي بضرورة مقاطعتها في البداية[٦٩]. وتشير الوثائق البريطانية الى ان قادة حزب الدفاع لا يريدون الغاء الانتداب ولكن تعديله، فقط، في بعض الامور المتعلقة باوضاع العرب واليهود، لان الغاء الانتداب، برأيهم، يجعل فلسطين فريسة سهلة لطموحات قوى خارجية اجنبية. وكان فخري النشاشيبي يعتقد بان سياسة الحزب هذه، ستلقى تأييد الحلف العراقي ـ الشرق اردني والممثلين السعوديين[٧٠].

موقف حزب الدفاع من المجلس الاسلامي الاعلى

تآمر حزب الدفاع على المجلس الاسلامي الاعلى، فتعاون مع حكومة الانتداب للوقوف ضده. فقد رسم الحزب خطة تامة لاحداث انقلاب تام يشمل نظام المجلس وموظفيه ووضعه تحت ادارة الحكومة البريطانية وسلطتها المباشرة، حيث تعين لجنة قوامها انجليزي وعضوان احدهما

انجليزي من اجل مراقبة الاوقاف الاسلامية وادارتها. وقد تم بالفعل فصل فريق من الموظفين ونقل آخرون، والسلطة كانت جادة في تنفيذ تلك الخطة المرسومة في التقرير الذي وضعه بعض اركان حزب الدفاع مع بعض موظفي الحكومة في فلسطين[٧١].

اما التقرير المقدم من قبل بعض موظفي حزب الدفاع للسلطة البريطانية، فقد اقترح الكثير ضد المجلس الاسلامي الاعلى، من ذلك، اقصاء بعض الموظفين الذين لا يشغلون وظائفهم بكفاياتهم، بل لمقدرتهم على نشر بعض المبادىء والغايات السياسية، وان تدار دائرة الاوقاف من قبل السكرتير العام، وبواسطة الموظف المدني في كل بلد، وان ادارة الوقف يجب ان يكون لها قسم في السكرتيرية العامة وموظفون خاصون مسلمون من اصحاب الكفاءة في هذا الموضوع، وتكون فروع الاوقاف الموجودة في المدن الفلسطينية غير مرتبطة بالمجلس الاسلامي الاعلى، بل بالسكرتير العام، ومن موظفين مدنيين، كما طلب التقرير اما اصلاح قانون المجلس الاسلامي او ايقافه او الغاءه[٧٢].

حكم الاعدام على فخري النشاشيبي

خرج فخري النشاشيبي على اجماع الامة، وقدم مذكرة للسلطات البريطانية تهاون فيها بحقوق البلاد، كما انه كون فصائل تعمل ضد الثورة، وفي ملاحقة الثوار، مما جعلهم يتكبدون خسائر من قبل السلطات الانجليزية، ويصدرون حكما باعدامه جاء فيه:

«لمّا كان فخري النشاشيبي، عضو حزب الدفاع، قد والى الاعداء بمذكرته التي تهاون فيها بحقوق البلاد، وادعى ما ليس له حق الادعاء به، ولما خرج على اجماع الامة، واتفق مع السلطة الانجليزية والصهيونيين، لذلك، فديوان الثورة العربية الكبرى يعتبره مرتكبا لجرم الخيانة العظمى، ويقرر الحكم عليه بالاعدام ويبيح دمه وماله، وعلى كل عربي ان ينفذ هذا الحكم ان استطاع اليه سبيلا. وكذلك، يعلن ديوان الثورة العربية الكبرى انه يبيح دم ومال كل مشايع لفخري النشاشيبي، لخروجه على اجماع الامة والقضية الوطنية. لا تسامح مع المتآمرين والدساسين، والوطن فوق الجميع، وقد أعذر من انذر»[٧٣].

ان حزب الدفاع هو تجمع الفئات المعارضة للمجلسيين بزعامة راغب النشاشيبي، ويمثل الاغنياء من الاقطاعيين والتجار واصحاب البيارات، حيث التقت مصلحتهم مع الانتداب، الا انه كان يشمل بعض الوطنيين المضللين والمنحازين لقاء العصبية العائلية.

اهتم الحزب بالنواحي الاقتصادية دون ان يشير للاماني الوحدوية كبقية الاحزاب. وقد ظهرت منه بوادر وطنية، منها انصهاره في اللجنة العربية العليا في ظرف عصيب كان يتطلب الاتحاد للوقوف في وجه العدو. لكن مطامع زعيمه الشخصية جعلته ينسحب من اللجنة العربية العليا ويخرج على الاجماع الفلسطيني، حتى ان احد قادته ايضا قاوم الثوار الفلسطينيين، فدفع حياته ثمن تصرفه المشين.

---

(١) **حسين الخالدي** (اوراق غير منشورة)، محفوظات مكتبة صامد، بيروت، ص ١٩١ و١٩٢ و١٩٥.

(٢) يعقوب خوري «الاحزاب في فلسطين»، **المقطم**، العدد ١٤١٦٥، ٤/٧/١٩٣٥.

(٣) حسين الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(٤) اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الثاني**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٩١ و١٩٢.

(٥) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث**، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١٧١.

(٦) اميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية**، بيروت: م.ت.ف، دائرة الثقافة والاعلام، دار ابن رشد، ١٩٧٨، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٧) يعقوب خوري، «الاحزاب في فلسطين»، **المقطم**، العدد ١٤١٦٥، ٤/٧/١٩٣٥.

(٨) لمعرفة معظم الاسماء، انظر «مؤتمر حزب الدفاع الوطني الكبير»، **فلسطين**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٨١١، ٤/١٢/١٩٣٤: **المصدر نفسه**، العدد ٢٣٩ ـ ٢٨١٢، ٥/١٢/١٩٣٤.

(٩) د. انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، صيدا: المكتبة العصرية، وبيروت: منشورات جريدة المحرر، ١٩٦٦، ص ١٥١

(١٠) **فلسطين**، العدد ٢٣٨ـ٢٨١١، ٤/١٢/١٩٣٤

(١١) لمعرفة مزيد من التفاصيل عن راغب النشاشيبي ومناوأته للحركة الوطنية ومجاملاته للبريطانيين، انظر **الجامعة العربية**، العدد ٣٩، ٦/٦/١٩٢٧: وكذلك: «من صديق الى صاحب جريدة فلسطين»، في **المصدر نفسه**، العدد ٤٠، ٩/٦/١٩٢٧: وكذلك: «المعارضون في المرآة»، **المصدر نفسه**، العدد ٧٥٩، ٢٩/١٢/١٩٣٢: وانظر، ايضاً: **يوميات اكرم زعيتر، الدفتر الخاص**، المكتبة الخاصة للمؤلف، ص ٤٤.

(١٢) **فلسطين**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٨١١، ٤/١٢/١٩٣٤

(١٣) **المصدر نفسه** وكذلك:
Porath, Yahoshoua: *The Palestinian Arab National Movement 1929 - 1939*, Vol. 2, London: Frank Cass and Co., 1977, pp. 66-67.

(١٤) **فلسطين**، العدد ٢٣٨ ـ ٢٨١١، ٤/١٢/١٩٣٤

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) لمزيد من التفاصيل انظر:
Porath, Yohoshoua, *The Emergence of the Palestinian National Movement 1918 - 1928*, London: Frank Cass and Co., 1974, p. 224. Also: Bowden T., *The Breakdown of the Public Security*, London: Sage, Publication, 1974, p. 248. Also: Quandt, W.F. and Lesch, A.M.; *The Politics of Palestinian Nationalism*, Los Angeles and London: University of California Press, Berkely, 1973, p. 39.

وكذلك: نجيب صدقه، **قضية فلسطين**، بيروت، بلاناشر، ١٩٤٦، ص ٢٧٣.

(١٧) **فلسطين**، العدد ٢٣٨ ٢٨١١، ٤/١٢/١٩٣٤.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) Porath, *The Palestinian Arab National Movement 1929 - 1939*, Vol. 2, op. cit., p. 67.

(٢٢) «مسائل اليوم»، **فلسطين**، العدد ٢١٤ ـ ٢٧٨٧، ٦/١١/١٩٣٤.

(٢٣) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

(٢٤) كامل توفيق الدجاني، **مقابلة شخصية**، بيروت، ١/٩/١٩٨١. انظر، ايضا: اميل توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(٢٥) «بلاغ رقم ٣»، سكرتيرية حزب الدفاع، مقررات حزب الدفاع الوطني، **فلسطين**، العدد ٦٦ ـ ٢٩٥٠، ١٨/٥/١٩٣٥.

(٢٦) «بلاغ رقم واحد»، **فلسطين**، العدد ٢٩٠ ـ ٢٨٦٣، ٥/٢/١٩٣٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) «اجتماع حزب الدفاع الوطني»، **فلسطين**، العدد ٢١ ـ ٢٩٠٤، ٢٦/٣/١٩٣٥.

(٢٩) **فلسطين**، العدد ٦٦ ـ ٢٩٥٠، ١٨/٥/١٩٣٥.

(٣٠) Porath, *The Palestinian Arab National Movement 1929 - 1939*, Vol. 2, op. cit., p. 67.

(٣١) **الكرمل**، العدد ١٨٩٦، ٢١/٩/١٩٣٥.

(٣٢) راغب النشاشيبي، «حزب الدفاع الوطني والموقف الحاضر»، **فلسطين**، العدد ١٨٦ ـ ٣٠٧٠، ٨/١٠/١٩٣٥: وكذلك: **الكرمل**، العدد ١٨٨٩، ١٢/١٠/١٩٣٥. اورده، ايضا: ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثالثة، ص ٨٧.

(٣٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الاول**، صيدا وبيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١١٨.

(٣٤) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(٣٥) Porath, *The Palestinian Arab National Movement 1929 - 1939*, Vol. 2, op. cit., p. 86.

(٣٦) **فلسطين**، العدد ٣٠٣ ـ ٢٨٧٦، ٢٠/٢/١٩٣٥

(٣٧) «الى رئيس حزب الدفاع»، **فلسطين**، العدد ٢٨٤ ـ ٢٨٥٧، ٢٩/١/١٩٣٥.

(٣٨) اكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٩.

(٣٩) **فلسطين**، العدد ٤٧ ـ ٩٣١، ٢٥/٤/١٩٣٥.

(٤٠) ESCO Foundation for Palestine: *Palestine, A Study of Jewish, Arab and British Policies*, Vol. 2, New Haven: Yale University Press, 1947, p. 773.

(٤١) **الجامعة الاسلامية**، العدد ٨١٣، ١٣/٤/١٩٣٥.

(٤٢) **الجامعة العربية**، العدد ١٥٦٣، ٢٤/٤/١٩٣٥.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) «عطوفة احسان بك الجابري يعلن ان الوثيقة مزورة»، **الجامعة العربية**، العدد ١٥٦٢، ٢٣/٤/١٩٣٥.

(٤٥) منيف الحسيني، «الوثيقة المزورة على عطوفة الأمير»، **الجامعة العربية**، العدد ١٥٦٣، ٢٤/٤/١٩٣٥.

(٤٦) «جملة فاشلة يتبرأ منها المخلصون»، **الجامعة العربية**، العدد ١٥٦٢، ٢٣/٤/١٩٣٥.

(٤٧) ابن آفي، «رأي يهودي في الوثيقة الخطيرة»، **فلسطين**، العدد ٤٨ ـ ٢٩٣٢، ٢٦/٥/١٩٣٥.

(٤٨) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٣٠٣.

(٤٩) كامل الدجاني، **مقابلة شخصية**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٨١.

(٥٠) رجائي الحسيني، **مقابلة شخصية**، بيروت، ١٥/١٢/١٩٨١.

(٥١) اكرم زعيتر، **مقابلة شخصية**، بيروت، ٣٠/١١/١٩٨١.

(٥٢) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٢٩١.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل عن الكولونيل كيش، انظر: الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) ملف اوراق ثورة ١٩٣٦ ـ فوزي القاوقجي، **محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.**، بيروت.

(٥٦) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

(٥٧) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٨ ـ ٢٦١.

(٥٨) ملف ب 1/VII ، **محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.**، بيروت.

(٥٩) الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٦٠) دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣**، ص ١٥٦.

(٦١) الصايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.

(٦٣) Quandt and Lesch, *op. cit.*,p. 37. وكذلك: توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٦٤) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٦٥) راغب النشاشيبي، «حزب الدفاع الوطني يرفض التقسيم»، **فلسطين**، ١٣/٧/١٩٣٧.

(٦٦) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج ٣، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٨.

(٦٧) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦.

(٦٨) الصايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢؛ وكذلك: توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٦٩) الخالدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤.

(٧٠) Public Record Office, (London), CO. 733/406.

(٧١) ملف اوراق ثورة ١٩٣٦ ـ فوزي القاوقجي، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٢) **المصدر نفسه**.

(٧٣) Maurice Pearlman, *Mufti of Jerusalem, The Story of Haj Amin El - Husseini*, London: Victor Gollancs Ltd., 1947, p. 30.

فالاشا اثيوبيا، الاقتلاع والاستلاب

محمد حافظ يعقوب

يتوجب على يهود الفالاشا، حين يصلون الى اسرائيل، ان يتهودوا من جديد، فهم في نظر اليهـوديـة الارثوذوكسية المسيطرة في اسرائيل ليسوا يهودا، وعليهم، لكي يصبحوا كذلك، ان يتعمدوا بموجب طقس وقداس خاصين باشراف المؤسسة الحاخامية. ووفقا لهذا الطقس، يجري فصد نقطة من دم الرجال، بينما يتوجب على النساء ان يغطسن في حمام طقسي، وحين يفعلون ذلك فانهم يجددون يهوديتهم، او، بمعنى ادق، يتم الاعتراف بهم كيهود. اما اذا تمسك يهود الفالاشا بما يؤمنون به من كونهم يهوداً دون الحاجة لهذه الطقوس، وهم من هذه الناحية شديدو الايمان، فإن امورهم تتعقد، لأن اليهودية السائدة في اسرائيل تتشدد، بدورها، في عملية اعادة تهويدهم وتوليها اهتماماً بالغاً.

ويعتبر يهود الفالاشا، او معظمهم، ان العملية مهينة؛ اذ كيف يطلب اليهم ان يتهوّدوا وهم يهود ؟! ولعل المدى الذي يبلغه استياؤهم يعكسه ما قاله مناحيم غيرمايه، القادم من اثيوبيا والقـاطن في عسقلان، لمراسل «لوموند» من انه غير قادر على فهم هذه العملية، ومن أنها مؤلمة ومهينة في آن «اذ كيف يطلبون مني ان اتهوّد، وقد عمدت في يومي الثامن، وبلغت من العمر ثلاثاً وثلاثين سنة»[1].

من هم الفالاشا؟

الفالاشا Falasha كلمة مشتقة من الكلمة العبرية «بالاشي»، ومعناها «يهاجر» او «يهيم على وجهه» او «بدوي». وهي تستخدم للاشارة الى الطائفة اليهودية الصغيرة الموجودة في أثيوبيا. وعدد هذه الطائفة غير معروف بدقة، وان كانت مصادر الوكالة اليهودية تجعله ١٢ الفاً. وأصل هذه الطائفة، هو الآخر، غير معروف بدقة، وان كانت روايات عدّة تدور في هذا المجال. وهناك من يرى ان اصلها يعود الى واحد من الاسباط المفقودة، وان ابناء هذه الطائفة ينحدرون من سلالة يهودية ارستقراطية كانت قد رافقت الامير مينيليك، ابن الملك سليمان من زوجته بلقيس ملكة سبأ، حين اتجه الى اثيوبيا، وما زالت هناك، منسية، منذ حوالي ثلاثة آلاف عام. واستناداً الى هذا، فإن يهود اثيوبيا يرفضون تسميتهم الفالاشا ويطلقون على انفسهم اسم «يهود اثيوبيا»،

سبـط اسرائيـل». وهناك رواية اخرى تقول انهم قبيلة اعتنقت اليهودية في وقت متأخر، خلال القرون الوسطى، على يد بعض التجار اليهود القادمين الى اثيوبيا من مصر او اليمن، وهذه رواية يرجحها الباحثون الاتنولوجيون.

والفالاشا «برهان حيّ على ان خرافة النقاء العنصري التي تروج لها الصهيونية، لا اساس لها من الصحة»[٢]؛ فهم، من الناحية البدنية، افريقيون يشبهون غيرهم من الاثيوبيين، ويتحدثون لغتهم الامهرية ولا يعرفون شيئا عن اللغة العبرية. اما ثقافتهم الدينية، فهي ثقافة قديمة تعود لاصول تسبق الحاخامية، مبنية على التراث الشفهي. وهم شديدو التمسك بدينهم؛ غير انهم يختلفون تماماً عن اكثرية يهود العالم من حيث يهوديتهم؛ فكتابهم المقدس هو التوراة المكتوب بلغة اثيوبية قديمة ذات أصل سامي هي «الجعزية»؟ وهم يشرحون هذا الكتاب بالأمهرية. اما باقي الكتب اليهودية الاخرى، مثل المشناة او التلمود، فهم يجهلونها جهلا مطلقا، ويرفضون الاعتراف بها بعد ان اخبروا بوجودها. وهذا ما يجعل منهم، عملياً، حالة خاصة جداً في اليهودية المعاصرة، بالاضافة إلى حالات أخرى خاصة تميز يهود الهند والصين واليهود السود.

ولتميـز عقيـدتهم عن اليهـودية الارثوذوكسية السائدة، التي هي الدين الرسمي لدولة اسرائيل، فان السلطات الرسمية والسلطات الدينية تنظر اليهم نظرة اقرب الى الشك؛ فهم، من جهة، ناقصو الايمان، او ليسوا يهوداً بالمعنى الحاخامي ـ التلمودي للكلمة، وهم، من جهة ثانية، شأنهم شأن المجتمعات البدائية، منغلقون على انفسهم ولا يريدون الاندماج باليهود الآخرين، يتزاوجون فيما بينهم ويجددون ثقافتهم التقليدية الخاصة بهم، ويصعب على الصهيونية دمجهم في الاطار العام للدولة والمجتمع.

السوسيولوجيون الصهيونيون، بدورهم، يعوّلون على عامل الزمن دوراً كبيراً في امتصاص الفالاشا وحل مشكلتهم، فهم ينتظرون من الجيل الجديد ان يكون «اقل مقاومة واكثر اندماجاً ما دام سينشأ ويتعلم في مدارس الدولة الصهيونية ويتشرب ثقافتها ويعمل، من ثمّ، في مؤسساتها. انهم ينتـظرون، بمعنى آخـر، موت الفالاشا الذين هُجّروا الى اسرائيل ليتم استيعاب ابنائهم واحفادهم وصهينتهم.

ان الطريقة التي يتم بها الحديث عن الفالاشا، من قبل الصهيونيين، تتعمد الايحاء، وحتى التصريح، بأنهم عانوا تاريخياً من العذاب والاضطهاد في اثيوبيا، وهم يقتطعون، لاثبات ذلك ، حوادث جزئية بسيطة فيذكرون، مثلا، ان الفالاشا كانت لهم مملكة قوية في الماضي، وانهم، منذ القرن السابع عشر، يعانون من سيطرة السلطة الاثيوبية. وليس مجالنا هنا، تحليل تاريخ تكون المجتمع الاثيوبي والدولة الاثيوبية. غير اننا يمكن ان نكتفي بالقول ان المتتبع لتاريخ اثيوبيا، ولعملية الدّمج الكبرى والتكوين التاريخي لشعبها، يلاحظ بوضوح كبير ان الوحدة الاثيوبية قد تم الوصـول اليهـا عبر سلسلة من الصراعات بين مجموعات القبائل المتجاورة ذات السيادة المحلية، وان الصراع على النفوذ بين هذه القبائل قد استمر قرونا عديدة، بحيث ان كل قبيلة كانت تؤسس ملكها الخاص او «دولتها» الخاصة على المنطقة التي تقيم عليها، وتفرض على القبائل الاخرى، حولها، ان تعترف بسلطتها وان تنشىء معها نوعا من الحلف المشترك. البارز في هذا التـاريـخ، ان القبـائل الامهرية، ربّما لأسباب جغرافية لكونها تتمركز في اواسط اثيوبيا وربما لاسباب عددية وكذلك تنظيمية وتربوية، تمكنت من ان توسع سلطتها، وان تفرض هيمنتها على مختلف القبائل حتى تمكنت، في آخر المطاف، من ان تسيطر على الاطراف البعيدة في الشمال

والجنوب.

هذا يفسر سلسلة الحروب التي أجرتها القبائل الامهرية مع مختلف القبائل والممالك الاخرى؛ ففي الجنوب الشرقي (حيث المملكة الاسلامية) وفي الجنوب الغربي (حيث المملكة الوثنية) وفي الشمال الغربي حيث مملكة الفالاشا (اليهودية)، خاضت الامهرية حروبا استمرت قرونا طويلة جدا، هي عمليا كل التاريخ الاثيوبي المشترك، من اجل فرض هيمنتها وسلطتها وطاعة القبائل الاخرى لهذه السلطة. وهذا يفسرّ، كذلك، الطابع القبلي/ الديني، والاقتصادي، لهذه الحروب، كما يفسرّ حقيقة ان هذه القبائل/ الممالك جميعها، بما في ذلك الفالاشا، طورت نظاما عسكريا من الواضح ان هدفه هو حماية نفسها من هجمات الامهرية التي كانت لا تكاد تتوقف حتى تبدأ من جديد. كما يشرح، في الوقت نفسه، تشابه هذا التنظيم.

فمن المعلوم ان كل القبائل الصغيرة الموجودة في الاطراف الاثيوبية، بما في ذلك الفالاشا في الشمال الغربي لاثيوبيا (منطقة غوندار)، تتمركز في مناطق جبلية وعرة، تسهّل الدفاع والحماية، وهو الامر الذي يفسرّ حقيقة ان هذه القبائل قلّدت القوة الاكبر في طريقة تنظيمها، تمثلا بها وظنا بأنها، بذلك، تحصل على سرّ قوتها وتتخلص من سرّ ضعفها في آن.

بكلمات اخرى، ان الوحدة الاثيوبية التي تمت حول سلطة مركزية هي سلطة اباطرة العشيرة الامهرية (الحبشية) تمت، مثلها في هذا مثل كل الوحدات التي تمت في العصور ما قبل الحديثة، وفي كل بقاع العالم وقاراته، بفضل مجموعة من الصفات التنظيمية والدوافع الاقتصادية والمعنوية والقوة العددية التي جعلت من مجموعة بشرية تغدو نواة الوحدة السياسية والاجتماعية ومركز الاستقطاب فيها. وفي اثيوبيا، كما لدى غيرها وخاصة في افريقيا، لم يرافق الوحدة السياسية انصهار اجتماعي كامل. هذا يعني ان الجماعات البشرية المغلوبة على امرها كانت تستمر في تنظيم حياتها الخاصة بها، دون تغيير يذكر، سوى الاعتراف بسلطة المركز. وهذا ما يفسرّ، مثلا، طريقة الامهرية في فرض سلطتها: تركت بيد افراد القبائل/ الممالك احتكار بعض النواحي الاقتصادية. فقد تركت بيد المسلمين شؤون التجارة، ولقبائل عفار استخراج الملح وتجارته، وكذلك تركت للفالاشا الصناعة الجلدية والفضية والاواني الخزفية، وهذا يعني، ايضا، بلغة اخرى، ان نظام الامهرية في السيطرة قام على نوع من الاستقلالية الداخلية، تتيح للقبائل ان تنظم شؤونها وفق نظمها او اعرافها الخاصة بها، وان تجدّد، بالتالي، ثقافاتها التقليدية وان تعززها جراء ذلك، كما يفسرّ شبكة العلاقات والتأثير المتبادل بين الاجناس او المجموعات البشرية التي وصلت الى نوع من التعايش القائم على نوع من الاستقلالية المتبادلة المعترف بها، والتي لا ينبغي تجاوزها في الان نفسه.

وهذا يشرح، كذلك، حقيقة ان شعوب اثيوبيا الكبرى هي متجانسة الى حد بعيد في العديد من النواحي. من هذه النواحي، على سبيل المثال، ان معظمها يعتقد ويؤكد انه متحدّر من سلالات سامية عريقة ليست اثيوبية. والهدف من ذلك، في الحقيقة، هو تعزيز وضعها الخاص في شبكة علاقاتها الداخلية، او مع المجموعات الاخرى. فليست الفالاشا هي الوحيدة التي تقول انها من اصول ارسقراطية قديمة. فالقبائل التي تعتقد ان اصلها من اليهود (الملك سليمان وزوجته سبأ) هي، بالاضافة الى الفالاشا، قبائل الكيمانت، وتغري، وكذلك الامهرية والفئة الحاكمة من قبائل الصومال. اما قبائل لي كونو املك فهي تعتقد انها من احفاد حكام أكْسُمْ AKSUM القدماء والملك سليمان وزوجته في آن. اما قبائل بيجوغالا وبعض من قبائل الشمال الاخرى فتعتقد انها تتحدّر

من اصول عربية قديمة.

بل من الملاحظ، ان هذه العملية تتكرر في داخل الجماعة او القبيلة الواحدة وفروعها العديدة، التي تنسب نفسها الى اصول ارستقراطية قديمة. باختصار، فان عملية الانتساب الى «الجذور» السامية، والعريقة منها فقط، هي، في الحقيقة، ظاهرة اثيوبية عامة، تتكرر في الشمال والجنوب، ولدى معظم القبائل من غير استثناء تقريبا، وهي تحقق وظيفة اجتماعية هي على غاية من الاهمية: تبرير مطالبها السياسية الخاصة وتعزيزها في الوقت نفسه.

يمكن ان نطلق على هذه الظاهرة: اثوبة المعتقدات السامية القديمة التي لا تُفسرّ، ليس لكون الثقافة الفالاشية سابقة على الحاخامية/ التلمودية فحسب، بل وكذلك للطابع الاثيوبي للمعتقدات السائدة لدى المسيحيين والمسلمين واليهود ايضا.[٣].

ولسنا هنا في مجال تعداد اوجه التشابه في المعتقدات السائدة في اثيوبيا كلها، والمنتشرة بين غالبية القبائل، سواء اكانت وثنية ام اسلامية ام مسيحية ام يهودية، من اعتقاد بقوة العين الشريرة وسلطة السحر والنظرة الخاصة الى المناطق المائية بالاضافة الى نمط الحياة واشكال التجدد الاجتماعي المتشابهة الى حد كبير. ما يهمنا الاشارة اليه هو الخصائص العامة للفالاشا ولمعتقداتهم وعاداتهم التي تشرح،الى حد بعيد، ما سنتطرق اليه بعد قليل عن علاقة الصهيونية بهم من جهة، ونصحح كثيرا من مغالطات الرواية الرسمية التي تسعى الصهيونية الى نشرها مستغلة ندرة المعلومات المتوفرة عن الفالاشا ونقص المصادر حتى في الموسوعات المختصة من جهة اخرى. فمثلا، لا ذكر للفالاشا في موسوعة بريتانيكا لطبعة ١٩٨٤، او لدى اونيفرساليس، وحتى لدى موسوعة الصهيونية واسرائيل لا توجد كلمة عن الفالاشا، بل ان معظم الكتب التي تتحدث عن تاريخ اليهود لا تورد حتى مجرد ذكر الفالاشا.

نورد هنا كل ما وجدنا في مؤلف يرجع اليه عادة اليهود. ففي هذا المؤلف: «الفالاشا السود الاحباش هم، كذلك، جماعة قديمة، مرتبطة من ناحية تاريخية باليهود، يعيشون بحسب الموسوية النقية. انهم فخورون بكونهم يتحدرون، كما يُفترض، من منيليك، ابن ملكة سبأ والملك سليمان[٤].

التاريخ الحديث للفالاشا

باختصار، من الظاهر ان افراد الفالاشا، بعد تكون الدولة الاثيوبية الموحدة وانهيار حكمهم ايام الملك الامهري مالك ساغاد Malek Sagad (١٦٠٧ ـ ١٦٣٢)، قد بدأوا يخرجون من منطقتهم التقليدية ويتوزعون على المناطق الاثيوبية الاخرى. ان حقيقة ان السلطات الامهرية المركزية قد تركت لديهم اختصاص بعض الصناعات او الحرف، كما ذكرنا قبل قليل، يفسرّ، جزئيا، هذا التوزع الفالاشي كجزء من العملية التاريخية الكبرى للاختلاط البشري بين الاجناس الاثيوبية المختلفة التي اعقبت تكوّن امبراطورية الحبشة، كما يفسرّ، في الوقت نفسه، كيف ان هذا التوزع لم يشمل جميع افراد الفالاشا لان كثيرا منهم كان يمتهن الزراعة والرّعي، وليس التجارة او الحرفة.

ومع اشتداد الحملات الامبريالية، منذ اواخر القرن الماضي، على البلدان التي سميت في وقت لاحق باقطار العالم الثالث، وظهور التنافس بين الدول الغربية على احتلال الاراضي الاثيوبية، اكتشف الاوروبيون وجود الفالاشا، وظهر الاهتمام بين اليهود الغربيين، الانجليز والفرنسيين بشكل خاص، للتعرف على هؤلاء اليهود «المجهولين» القابعين في بطون التاريخ. وتجاه

حملات تنصيرهم من قبل المبشرين الانجليز، ضغط يهود انجلترا وفرنسا على قياداتهم المنتظمة في جمعيات من اجل حماية الفالاشا. وشرع الاتحاد الاسرائيلي العالمي الفرنسي، اعتبارا من ستينات القرن الماضي يُرسل مبعوثيه الى الفالاشا لدراسة اوضاعهم وعقائدهم ولجلبهم، بعد ان تم التعرف عليهم، الى حظيرة اليهودية التلمودية. وكانت مساعي جاك فيتلوفيش Jaques Faitlovitch هي اهم هذه المحاولات الهادفة الى تهويدهم في مطالع القرن. وقدم فيتلوفيش تقريره بهذا الشأن الى البارون ادموند روتشيلد، رئيس الاتحاد الاسرائيلي، في العام ١٩٠٥.

يبدو ان تجميع الفالاشا من جديد قد تم خلال الاحتلال الايطالي لاثيوبيا. فلقد كانت لدى المستعمرين الايطاليين سياسة خاصة تجاه الاقليات بهدف احكام سيطرتهم على البلاد وضد الامهرية التي شكلت العنصر المركزي في المقاومة الاثيوبية ضد الاحتلال والعنصر العصي على الرضوخ. وقد كان من جراء هذه السياسة ان اعيد تجميع الفالاشا المتفرقين في مختلف أنحاء اثيوبيا في منطقتين تقعان في الشمال، اهمهما منطقة غوندار «بهدف اعطائهم مظهرا من مظاهر الاستقلالية الخاصة».

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اقام وولف لسلاد، الذي اقتبسنا منه انفا، لدى فالاشا منطقة غوندار، ونشر كتابه في العام ١٩٤٧ بالانجليزية(٥).

تقيم الفالاشا، بحسب ما لاحظ لسلاد وقتذاك، في منطقة اوزابا Uzaba على بعد ٤ ساعات من السير على الاقدام الى الجنوب الغربي من غوندار Gondar . واوزابا هي منطقة جبلية مأهولة بالفالاشا فقط، الذين يقيمون في قرى مبعثرة تبعد الواحدة عن الاخرى مسافة نصف ساعة الى ساعة واحدة سيرا على الاقدام. وثمة فروق عديدة بين فالاشا منطقة غوندار والفالاشا الذين يستوطنون اعالي جبل سيميين، فالاخيرون هم اقل احتكاكا وبالتالي تأثرا بالامهرية، بعكس الامر الذي نلاحظه لدى فالاشا منطقة غوندار الاكثر احتكاكا وتأثرا، من حيث ممارسة بعض العادات، بالامهرية. (٦).

الامر الثاني الذي نلاحظه، في هذا المجال، يتعلق بالايحاء باضطهاد الفالاشا بواسطة القول انهم يعيشون في منطقة ممزقة بسبب الحرب الاهلية الفاشية في منطقة غوندار بين قبائل التيفري والسلطة المركزية وكأن الفالاشا خارج الصراعات وخارج الجماعات الاثيوبية. وهذا امر لا يحتاج الى تفنيد لشدة وضوحه، فالحرب ضد السلطة الاثيوبية المركزية يشترك في اشعال نارها واغذائها اكثر من طرف تقوده الولايات المتحدة الاميركية حليفة الصهيونية واسرائيل، وهو نفس الامر الذي يفسرّ، كما يظهر، احتمال تورط السلطات السودانية في هذه القضية وربما غير السودانية ايضا، مما ستكشف عنه الايام القادمة.

الفالاشا: الصهيونية واسرائيل

اربعة اسئلة يمكن طرحها بصدد قضية تهجير الفالاشا، التي هي، بحسب المصادر الرسمية للسلطات الاسرائيلية، عملية ذات اغراض انسانية فقط.

اولا: ما هي هذه الانسانية التي لا تشمل الا فئة محدودة من البشر؟ فاذا كانت اثيوبيا تعاني من الجفاف والجوع، فلماذا لا يشمل الانقاذ الا مجموعة ضئيلة من السكان (بضعة آلاف) ويترك الاخرون (عشرات الملايين) يواجهون المصير القاسي: الموت جوعا او مرضا. واذا كانت ذات اغراض انسانية فعلا، فلماذا كل هذا التكتم الشديد؟

ثانيا: من ناحية اقتصادية، لو حسبنا الكلفة الباهظة لعملية نقل الفالاشا الى اسرائيل التي سميت بعملية «موسى»، من نقل واستيعاب واقامة وتدريب... الخ، لوجدنا ان المبالغ التي

تم انفاقها كافية لاقامة مشاريع لمنطقة كاملة بأسرها في اثيوبيا المنكوبة. هذا اذا لم نتحدث عن ان تهجير الناس من اماكنهم، واقتلاعهم من بيئاتهم واجوائهم الطبيعية وبالتالي من تراثهم الثقافي وحضارتهم، لا يمكن اعتباره، بأية حال من الاحوال، عملية انسانية.

ثالثا: لماذا السعي للايقاع بالدول المختلفة؟ لماذا الايحاء وتسريب المعلومات عن دَوْر يقولون ان الحكومة الاثيوبية قد لعبته (نحن لا نبرئها هنا) وكذلك السودان. فاذا كانت الحكومتان، او احداهما، قد ساعدتا، بشكل او بآخر، في هذا الامر، فلماذا التعريض بهما والسعي الى «فضح» تعاونهما؟

رابعا: اذا ان القصد هو انجاح هذه العملية الانسانية، التي يقولون انها لم تنته بعد، فلماذا كل هذا الاصرار على كشفها؟ هل يراد قطع العملية فعلا لاسباب خاصة بالكيان الصهيوني؟

تحتاج قضية علاقة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية ثم الدولة العبرية بالفالاشا الاثيوبيين الى نقطة توضيح اضافية اخرى. فلان الفالاشا «ليسوا يهودا»، بحسب الحاخامية التلمودية الارثوذوكسية السائدة في الصهيونية وفي اسرائيل، والتي على ضوء مفاهيمها تمت صياغة القوانين الاساسية للدولة في العام ١٩٥٠ و١٩٥٢ وخاصة قانونا العودة والجنسية [٧]، فان افراد الفالاشا كغيرهم من ابناء الطوائف اليهودية «القديمة»، كيهود الصين والهند ويهود القرائين المصريين، لم تشملهم هذه القوانين لان مفهوم «اليهودي»، الذي بني على اساسه صرح القانون الاسرائيلي العتيد، لا ينطبق على ابناء هذه الطوائف تلقائياً، كما هو الحال لدى اكثرية اليهود. بلغة ثانية، كانوا غير مرغوب بهم، لان حالتهم تشكل مشكلة مستعصية وتثير من الاشكالات ما لا طاقة للدولة وللبنية السياسية في اسرائيل على تحمّلها. هذا يفسر، كذلك، تجاهل وجودهم خلال كل السنوات الماضية بالرغم من العلاقات الحسنة التي كانت تربط ما بين اسرائيل وعهد الامبراطور الاثيوبي هايلا سيلاسي (اي قبل العام ١٩٧٤).

والافراد القلائل الذين وصلوا الى اسرائيل في العقدين الاخيرين لم يتم قبولهم من حيث هم يهود مختلفون عن غيرهم. لقد كان عليهم ان يواجهوا مشكلة لم يجدوا لها حلا. حتى ان السلطات الرسمية خلال الستينات، تجاه تفاقم مشكلتهم بالاضافة الى مشكلات اليهود السود الامريكيين[٨] (العبرانيين الاسرائيليين)، انكرت عليهم يهوديتهم من اساسها. بل ان يسرائيل يشعياهو، الرئيس السابق للكنيست، نصحهم، آنذاك، بأن «يحلوا مشكلتهم باعتناق المسيحية»[٩]. غير ان المشكلة اكبر من ان تحل بمثل هذه الكيفية. فالفلاشا، كغيرهم، يرفضون ان يتخلوا عن دينهم. والدولة لا تستطيع في خاتمة الامر، ان تنفي عنهم صلتهم، على اقل تقدير، باليهودية.

لقد كان على الفالاشا ان ينتظروا حتى العام ١٩٧٥، حيث حدث في هذا التاريخ ما يمكن وصفه بأنه نقطة تحول في تاريخ علاقتهم باسرائيل. ففي هذا العام، اعترف بهم، جزئيا، بأنهم يهود. نقول جزئيا، لان هذا الاعتراف ظل مشروطا بأن عليهم ان يتهوّدوا من جديد، حالما يصلون الى اسرائيل، فتقوم المؤسسة الدينيه بتعميدهم بواسطة الطقس القداسي الذي ذكرناه آنفا، ويستفيدون، جراء ذلك، من حق اليهودي.

تجدر الاشارة، كذلك، الى ان هذا الاعتراف، القانوني بهم لم يحدث نتيجة انتصار نضال الفالاشا، او نتيجة تساهل من قبل المؤسسات السياسية والدينية في الكيان الصهيوني، بل جاء

مترافقا مع ظاهرة تدني الهجرة الى اسرائيل من جهة، وازدياد الهجرة المضادة منها من جهة ثانية. بمعنى آخر، ترافق هذا الاعتراف مع الحاجة الماسة الى العنصر البشري اللازم من اجل تطوير الالة الحربية والاقتصادية للدولة، وهذا يفسر، جزئيا كذلك، دواعي هذه الحملة «الانسانية» الجديدة لانقاذ يهود اثيوبيا من «الاضطهاد» و«الجفاف» و«الجوع». نقول جزئيا، لان الصهيونية في الثمانينات بحاجة ماسة، كذلك، الى «ضربة» براقة تعينها على لفت الانتباه اليها وعلى جذب الشبان اليهود الآخذين بالابتعاد عنها او الميالين الى عدم ربط مصيرهم بعجلتها. وهو ما يفسره خطاب شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، امام الكنيست في ١٩٨٥/١/٨، الذي اكد «انها لحظة فخر للشعب اليهودي. لا يوجد يهودي اسود ويهودي ابيض. نحن نشكل شعبا واحدا. ان التاريخ والقانون يجمعاننا ابدا»(١٠). فمن الواضح ان بيريس يرد، بهذا، على موجة الاتهامات المتبادلة التي عمت الاوساط السياسية في الدولة والمنظمة الصهيونية من جهة، وعلى كل ما قيل ويقال عن العنصرية الصهيونية، وما الى ذلك من جهة ثانية.

عملية موسى

من المعروف ان القانون الاسرائيلي يعتبر ان موضوع الهجرة وما يتعلق بها من هجرة مضادة... الخ، هو من الموضوعات التي تمس امن الدولة ومصالحها العليا؛ ولذلك، فان نشر المعلومات المتعلقة به، من ارقام وتفصيلات، يعرض فاعله للعقوبة التي نص عليها القانون بصراحة.

بلغة ثانية، ليس لدى الباحث، عمليا، سوى المعلومات التي تعمد السلطات الرسمية الى نشرها بين الحين والاخر. والحال كذلك، فليس امامه سوى الاجتهاد والتحليل والمقارنة بين مجموعة المعلومات والارقام التي يستطيع ان يحصل عليها للقيام بالاستنتاجات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها.

هذه الصعوبة تصبح مضاعفة حين يتعلق الامر بالفالاشا، ليس لعدم توفر معلومات كافية بشأنهم في اسرائيل نفسها فحسب، بل وحتى عنهم بشكل عام. وهي تصبح مضاعفة اكثر لدى تتبعنا لما اوردته المصادر الرسمية الصهيونية خلال الايام الستة التي رافقت الضجة الاعلامية التي تلت الاعلان عن العملية، لما فيها من تناقضات تبعث على الحيرة، اذا لم يتم اعادة ترتيب الصورة اعتمادا على تحليل نفس المعلومات التي وردت، هنا وهناك.

ففي ١٩٨٥/١/٣، طلعت صحيفتان اسرائيليتان واسعتا الانتشار، هما يديعوت احرونوت ومعاريف، بنبأ مفاده ان معظم يهود الفالاشا صاروا الان في اسرائيل «تحدثوا في البداية عن عشرات الالاف ثم عن بضعة الاف»، وان العملية تم تنظيمها منذ ثلاثة اشهر، وان جسرا جويا اقيم لهذه الغاية لنقل هؤلاء الفالاشا من بلد مجاور لاثيوبيا. وتعمدت الصحيفتان الاشارة الى ضلوع السودان واثيوبيا في المسألة.

حتى ان بعض الصحف الغربية، المعروفة باطلاعها وبرصانتها، وصفت ما يمكن تسميته بسيناريو عملية موسى، وبدور لعبته الولايات المتحدة الاميركية والسودان وشركة «خطوط عبر اوروبا الجوية» البلجيكية، التي قالوا انها ذات علاقة حسنة بالحكومة السودانية، وانها مختصة بنقل الحجاج المسلمين من افريقيا الى المملكة السعودية.

كما طالت الاتهامات الحكومة البلجيكية، ومنظمة الصحة والتغذية العالمية (اليونيسيف) التي نفت، فورا، اية علاقة لها بالمسألة واكدت في بيانها الذي وزعته على الصحافة، ان العملية تتنافى مع مبادىء المنظمة وسياستها القائمة على الحفاظ على الناس في بيئاتهم وتراثهم وحضارتهم ووجودهم الطبيعي الذي يعيشون فيه ويتكيفون معه.

وتفاوتت الارقام بعد ذلك[١١]. فقد جرى الحديث في ٤/١/١٩٨٥ عن ٢٥ الفا من الفالاشا وصلوا الى اسرائيل، بينما نشرت جيروزاليم بوست، في ٥/١/١٩٨٥، ان عددهم يبلغ حوالي ١٢٥٠٠، ثم ذكر للمراسلين الصحافيين ان عدد الذين وصلوا في اطار عملية موسى بلغ عشرة الاف، فيما قيل في ٨/١/١٩٨٥ انهم ٧٣٥٤. وآخر الارقام التي رويت، قبل اعداد هذه المادة، ما ذكره مئير شامير، المدير العام لوزارة استيعاب الهجرة، من ان عدد من وصلوا في اطار العملية بلغ ٦٠٠٠ وان مثلهم سبق ان وصولوا خلال الاعوام الماضية على شكل مجموعات صغيرة[١٢]. وذكر ايضا، ان ٣٠٠٠ من الفالاشا ماتوا في اطار عملية موسى[١٣].

وفي غضون ذلك، اخذت الانباء تتحدث عن موجة عاصفة من الاتهامات المتبادلة في الاوساط النافذة في اسرائيل. فبينما تتهم الاوساط المتطرفة والدينية (هاتحياه، الحزب القومي الديني... الخ) الحكومة بأنها وراء كشف العملية بقصد ايقافها، تؤكد الاوساط اليسارية مسؤولية الجهات المتدينة في كشف العملية ونشر اسرارها على الملأ بهدف وحيد هو ايقافها لاسباب تتعلق بموقف هذه الجهات من الفالاشا. وصار الجميع يتسابقون في تأييد العملية وفي تأكيدهم رفضهم لايقافها وتحميل الخصوم السياسيين مسؤولية الايقاف. بلغة ثانية، ادخلت عملية موسى «الانسانية الهدف» في اللعبة الديماغوجية «للطبقة» السياسية الاسرائيلية ثم اعلن عن «توقف» العملية ريثما تهدأ العاصفة وتتوقف الضجة بحسب تصريح مسؤول في الوكالة اليهودية، وبعد مظاهرة قام بها بعض الفالاشا امام حائط المبكى تعبيرا عن سخطهم.

الحقيقة والقناع

حسب رواية صحافية[١٤]، اتخذ شمعون بيريس قرار العملية في اجتماع حكومي سري عقد لهذه الغاية في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، اي بعد وقت قصير من وصوله الى السلطة. ومنذ ذلك الوقت، نظمت حملة تبرعات لهذا الغرض، جرت، بشكل خاص، في الولايات المتحدة الاميركية وكندا. وفي خلال هذه الحملة، قام مندوبو الوكالة اليهودية بالابلاغ عن الغرض، وعرف فيما بعد ان يهودا دومينتس، رئيس دائرة الهجرة في المنظمة الصهيونية العالمية، هو الذي اعلن النبأ امام يهود اميركيين. وعرف، كذلك، ان رئيس الوكالة اليهودية، ارييه دولتسين، كشف السر في اجتماع لصناديق الجباية في الولايات المتحدة. واحدى النشرات اليهودية الاميركية كتبت حول الموضوع نفسه، وفعلت ذلك نيويورك تايمز في مقال نشر قبل اسابيع عديدة. ثم أتت المعلومات لتقول ان اسحق شامير، زعيم الليكود والقائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، يتهم مدير المكتب الصحافي لرئيس الحكومة المعراخي بأنه هو الذي كشف سرّ عملية نقل الفالاشا في مؤتمر صحافي. بعد ذلك، جاءت اخبار اخرى لتقول ان «فيكودا»، وهي دورية صغيرة لمستوطني الضفة الغربية اليهود، هي التي نشرت المعلومات عن العملية منذ وقت طويل. ثم طلع بيريس نفسه بخطاب امام الكنيست، مساء ١٨/١/١٩٨٥، ليعلن فيه على الملأ انه هو الذي سمح بالاعلان عن العملية

«بهدف تركيز انتباه وسائل الاعلام حول مسائل الدمج ولكي تبتعد عن الموضوعات الحساسة وتضع الاشياء في مكانها الصحيح»[١٥].

وصرح ناطق رسمي باسم الوكالة اليهودية بان عملية خروج اليهود من اثيوبيا قد انقطعت فجأة بسبب الاعلان عنها. اما رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، فوعد بأن العملية ستستمر حالما يعود الصمت.

بلغة ثانية، هم الذين اعلنوا عن العملية وهم الذين ارادوا ايقافها. فمنذ اسابيع عديدة كتبت عنها الصحف، وجرى الحديث عنها في اجتماعات علنية، وكان ثمة الآف من الرجال في تورنتو ونيويورك وباريس على علم بالامر. ومع ذلك، فالحكومة اعربت عن ضيقها بسبب كشف السر. حتى ان حاييم هيرتزوغ، رئيس الدولة العبرية، طالب بفتح تحقيق للكشف عن المسؤول عن فضح العملية!.

ما القضية اذن؟

برأينا، ثلاثة عوامل تدفع الحكومة الاسرائيلية الى التظاهر بالاهتمام بالفالاشا:

١ ـ هناك موضوع نضب معين الهجرة الى اسرائيل. فاذا كانت هجرة الفالاشا رفعت نسبة الهجرة لعام ١٩٨٤ بنسبة ١٣ بالمئة، وان ٧٣٥٤ فالاشا قد وصلوا في اطار عملية موسى، نصفهم وصل في (ديسمبر) كانون الاول ١٩٨٤، فهذا يعني ان الدولة الصهيونية، مع تزداد الهجرة المضادة، اخذت حاجتها الى المهاجرين تزداد الحاحا وراحت تفتش عنهم بشكل ملحّ واخذت تضغط على المنظمات الصهيونية في «الدياسبورا» لهذا الغرض، الامر الذي دفع المنظمات الصهيونية، وخاصة في اميركا، الى ان تعلن عن استعدادها لتمويل عملية هجرة الفالاشا (التي يجري الحديث عنها منذ ١٩٧٧ ولذلك قصة اخرى) وان تضغط، بدورها، على حكومة تل ابيب بهذا الاتجاه، وهو امر وفر للحكومة، في وقت الازمة الاقتصادية الخانقة، ان تؤمن مبالغ كبيرة من المال. يمكن ان نضيف: مع الضغط الصهيوني العالمي على اسرائيل التي تطلب المهاجرين ولا تجد من يلبي (فالهجرة في انحدار بشكل عام، ومتوقفة في كثير من البلدان) اجابها هؤلاء بضرورة استقدام الفالاشا. ومع الحاجة اليهم، والنفور منهم في آن (كما سنبين بعد قليل)، اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى اعلان العملية والى ايقافها في الوقت نفسه.

٢ ـ هناك الجانب الدعائي ـ السياسي في المسألة. فالصهيونية، المتهمة بالعنصرية والتي اخذ بريقها يبهت منذ اواخر السبعينات وخاصة بعد اجتياح لبنان وحصار بيروت ومجازر صبرا وشاتيلا وغير ذلك من ازمة اقتصادية وفضائح..الخ، كشفت ان مشروعها ليس جذّابا وان وطنها ليس حلا لما يسمونه بـ «المسألة اليهودية»، فأصبحت بحاجة الى عملية تجذب الابصار. ثمة، كذلك، المكاسب التي يعوّل عليها شمعون بيريس على مستوى شعبية حزبه وآماله في ان يحقق بواسطتها سبقا سياسيا قد يفيده في تحسين صورته وتقوية مراكزه الضعيفة، وبهدف تشويه صورة خصومه، من المتدينين الذين يعارضون الفالاشا. هذا يفسر جملته «لا فرق بين يهودي اسود ويهودي ابيض». كما يفسر تأكيده على ان اسرائيل ستبقى الملجأ الوحيد لليهود. بكلمات ثانية، لقد اراد شمعون بيريس تجديد الخطاب الهرتزلي والبن غوريوني فأعاد طرح «جوهر الصهيونية» من جديد.

وهناك ايضا تغطية «الانسحاب» الجزئي من لبنان. وفي هذه الحالة حققت عملية الفالاشا اغراضها.

٣ ـ تبقى تلك النقطة التي كنا ذكرناها قبل قليل. فلقد أوقع نشر العملية النظام في اثيوبيا والنظام في السودان في مواضع هي الى الشك والاتهام اقرب. ومازال الطرفان، بالرغم من نفيهما القاطع، بحاجة الى تبرئة ذمتهما ومسؤوليتهما بواسطة تقديم الادلة القاطعة على عدم اشتراكهما فعلا. وفي هذه الحالة، فقد حققت العملية غرضا من اغراضها، هو ايقاع البلبلة والهرج والمرج في صفوف الخصوم العرب.

مرفوضون في اسرائيل

يمكن ان نستكمل عناصر الصورة، وان نفهم على نحو افضل قصة عملية موسى والاسباب التي دفعت الى الاعلان عنها، من خلال البدء بما قاله بيريس نفسه، وهو القول الذي ذكرناه قبل قليل، من انه امر بنشر الخبر بهدف تركيز انتباه وسائل الاعلام حول مشكلات الدمج، فنتساءل: دمج من وفي ماذا؟. وكذلك قول بيريس «لكي تبتعد عن الموضوعات الحساسة وتضع الاشياء في مكانها الصحيح» فاية موضوعات هي هذه؟ ان ما تشير اليه كلمات بيريس هذه يؤكد ان ثمة مشكلات رافقت وصول الفالاشا ونجمت عنها فدفعت بيريس الى ايقاف العملية، ولكن بدبلوماسية وذكاء يكفلان للحكومة الاسرائيلية ان تخرج رابحة من العملية من جهة، وتسمح لبيريس ولحزبه بأن يحرجا الخصوم السياسيين في اللعبة السياسية الداخلية من جهة ثانية، وغير ذلك.

ان هذا هو ما يمكن فهمه من كلمات بيريس اذا اعدنا ترتيب عناصر الصورة؛ فغداة الاعلان عن العملية، انتقد رئيس بلديات الجليل، في سياق تصريح صحافي، الحكومة لانها سعت الى استقدام الفالاشا، اذ كيف سنتعامل مع القادمين الجدد بينما السكان القدماء يعانون الصعوبات في الحصول على عمل.

وذكر صاحب الانتقاد ان المشاكل المطروحة كبيرة في مدن التطوير بشكل خاص، حيث تتركز الاغلبية العظمى من الـ ٨٥ الف عاطل عن العمل في البلاد. وهذا يعني ان بلديات الجليل، على سبيل المثال، لم ترحب بعودة الفالاشا الى «بلاد اليهود كلهم»[١٦].

تتضح الصورة اكثر اذا اضفنا ان استقبال الفالاشا لم يكن حسنا في مدن التطوير، فمنذ سنة حاول يهود اورثوذوكس متدينون مسلحون بالهراوات ان يمنعوا اقامة ١٥ عائلة من الفالاشا في مجمع سكني، وقال شاب من الفالاشا انه عرف لاول مرة في حياته، بعد وصوله الى اسرائيل، انه اسود. بل ان بعض الفالاشا، ممن وصولوا قبل العملية الاخيرة، لم يتحملوا وضعهم، وكذلك فان منهم من انتحر، كما وجد جسد واحد منهم مشنوقا في حديقة بلدية عسقلان، في مطلع العام ١٩٨٤، واثيرت بشأنه ضجة كبيرة في اسرائيل[١٧].

يضاف الى ذلك ما كان صرّح به مسؤولو الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية من ان استيعاب ودمج الفالاشا عملية صعبة للغاية وانها ستكلف ٣٠٠ مليون دولار يأملون بأن يحصلوا عليها من يهود اميركا ومن خلال الصندوق الاميركي الخاص باللاجئين. ولأن عملية ادماجهم صعبة، فأن السلطات منحت الفالاشا حق البقاء ضعف المدة المقررة في مراكز الاستيعاب، اي سنة بدل ستة اشهر. بل ان ٤٠٠ منهم بقوا في مركز الاستيعاب في كريات غات منذ ١٩٨٢ حتى الان[١٨].

وتكتمل الصورة حين نعرف ان الفالاشا انفسهم غاضبون. ففي ١٩٨٥/١/٦ رفض الفالاشا مقابلة المئات من الصحافيين الذين يحضرهم رجال الوكالة اليهودية، وذلك، لان الغضب يتملكهم والقلق يساورهم. وقد تظاهر الفالاشا مرتين؛ مرة بقيادة حاخامهم يوسف حداني للمطالبة بفتح تحقيق عن اسباب فضح العمليّة؛ ومرة اخرى امام الكنيست والوكالة اليهودية للاعراب عن سخطهم على قرار ايقاف العملية(١٩).

ولعله من الجائز القول ان عملية الفالاشا فتحت ملف الصهيونية من الفه الى يائه؛ فقد اريد لهذه العملية، من جملة ما اريد لها، ان تحقق ضربة اعلامية كبرى وان تنفي تهمة العرقية عن الصهيونية وتبيض صفحتها وتجدد شبابها؛ الا ان تطوراتها اللاحقة كشفت ان الاخوة الدينية المزعومة والمبادىء الايديولوجية لاتصمد امام امتحان الواقع القائم في اسرائيل، امام ميزان المصالح، بل بالاحرى ميزان الحياة. ولن تستطيع الكلمات، مهما كانت درجة حرارتها، ان تبعث الطمأنينة في النفوس القلقة التي تصدمها مرارة الواقع وجفاف العلاقات الطبقية العنصرية ما بين اشكنازي وسفاردي، وابيض واسود، ويهودي عربي... الخ.

عن عملية موسى: الرمز والدلالة

في هذه العملية، التي يبدو ان اكثر من طرف متورط فيها، تكرر الاجهزة الصهيونية تجربتها في استجلاب اليهود عن طريق صفقات تجريها مع بعض الحكومات، وتكرر فيها نفس المعزوفة، وربما بكلماتها نفسها، عن عملية انقاذ واسعة وانسانية لمجموعة بشرية مضطهدة، وان الواجب الانساني يحتم على الصهيونية، في هذه الحالة، اقتلاعهم من تربتهم وجذورهم وجوّهم الطبيعي وزرعهم في ارض الميعاد والاجداد كي يبدأوا هناك عملية اندماجهم الشاقة والمضنية، وربما المستحيلة، في التجمع البشري الذي يستوطن فلسطين العربية، والمؤلف من هويات وكيانات هي الى التناقض والتنافر اقرب. وفي حالة ما اذا كان القادمون من اليهود غير الاشكناز (كيهود اليمن او الهند)، فالمشكلة التي تنشأ امامهم كبيرة جدا. ففي حين انهم اتوا، بحسب الرواية الرسمية، ليتحرروا من الاضطهاد والعذاب والدونية الاجتماعية في مساقط رؤوسهم، لا يجدون امامهم سوى اسفل السلم الاجتماعي، لا لكي يبدأوا التسلق والصعود، بل لكي يمكثوا فيه.

انهم، بكلمات ثانية، يبدأون رحلة معاناة واستلاب مضاعفة. ففي حين يجددون ثقافتهم التقليدية ويزدادون تمسكا بها ويعملون على احيائها بطريقة مبالغ فيها، ولكن مفهومة ـ وهذا بحد ذاته دلالة على عدم اندماجهم، وعلى صعوبات هذا الاندماج، وعلى حنينهم لبلادهم التي خرجوا منها ـ كردة فعل منطقية حيال الظروف الجديدة، عليهم «الاندماج» في الكيان العام لليشيوف الصهيوني في اسرائيل: ان يتأقلموا مع نظام صلب، قليل المرونة ومنغلق لدرجة يستحيل عليهم فيها سوى ان يزدادوا تماسكا فيما بينهم وان يتحولوا تدريجيا الى طائفة او ما يشبه الطائفة المنغلقة على نفسها، اي ان يكرروا تجربة العصور الوسطى في قلب الدولة العبرية العصرية والحديثة. وهذا واضح، مثلا، لدى يهود العراق، او اليمن، وبشكل خاص لدى يهود المغرب، ان لم نتحدث عن يهود بولونيا وغيرهم...

من هنا، يتخذ الاصرار على عملية «تهويدهم» دلالة رمزية زاخرة بالمعاني. انها اشارة واضحة الى حياتهم الجديدة في «بلادهم» التي «يعودون» اليها. فهم ليسوا مقبولين. هم ليسوا

يهودا. العملية تتعدى كونها طقسا دينيا يتم دفعة واحدة في دقائق معدودة، وكفى الله المؤمنين شر القتال. انها عملية اسرأة Israelization . انها رمز لبداية اذعانهم وخضوعهم، بل هي رمز لكل الحياة الاجتماعية/ السياسية الاسرائيلية، ولموقعهم ومساحتهم التي يحتلونها في هذه الحياة. من هنا، كذلك، يتخذ رفضهم للعملية واستغرابهم واستنكارهم لها، ووصفهم اياها بالمهينة، رمزا زاخرا بالمعاني بدوره. فهو الـ «لا» الاولى، في سلسلة اللاءات التي تكبر مع الايام.

---

(١) **لوموند** (باريس) ٩/١/١٩٨٥.

(٢) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة: مركز دراسات الاهرام، ص ٢٨١.

(٣) هذه وغيرها من المعلومات التفصيلية، عن التكون الاجتماعي والثقافي لاثيوبيا في: Donald N. leving, *Greater Ethiopia : The Evolution of a Multiethnic Society* , Chicago and London: the University of Press Chicago, 1974.

انظر بشكل خاص، الصفحات ٣٢ و٤٦ و٥٣ و٥٩ و٦٧ و٧٣، وكذلك الجدولين ١ و٢.

(٤) Ibraham Lion, *L'historique des Jeuives* ,Paris: Flamarion, 1977, p. 291

(٥) المعلومات عن الوضع الحديث للفالاشا وعن معتقداتهم الدينية في: Wolt Leslau, *Coutumes et Croyances des Falashas* (Juives D'Abyssinie), Paris: 1957, Institut D'Ethnolegie

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٧) بصدد قانون الجنسية والعودة هذا، يمكن الرجوع الى: انيس فوزي القاسم، **قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيليان، دراسة في القانون المحلي والدولي**، سلسلة دراسات فلسطينية، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٢.

(٨) انظر عبد الحفيظ محارب، «العبرانيون السود» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٧٠ ـ ٨٢، وكذلك: انيس فوزي القاسم «حق الجنسية في ليبيريا واسرائيل، قضية العبرانيين السود» في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ٣٥ ـ ٤٣.

(٩) **لوموند**، ٥/١/١٩٨٥.

(١٠) **دافار**، ٩/١/١٩٨٥.

(١١) لمراقبة الاضطراب راجع اعداد **لوموند** من ٥ الى ١٠/١/١٩٨٥، وكذلك من ١٣ الى ١٦/١/١٩٨٥.

(١٢) **لوموند**، ١٦/١/١٩٨٥.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **لوموند**، ٦ و ٧/١/١٩٨٥.

(١٥) **دافار**، ٩/١/١٩٨٥.

(١٦) انظر: **لوموند**، ٥/١/١٩٨٥.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) **لوموند**، ٩/١/١٩٨٥.

(١٩) **المصدر نفسه**.

الاحتفالات الدينية والمعتقدات الشعبية في قرية «البصة» الفلسطينية

يوسف حداد

الاعياد والمناسبات الدينية

ترتبط الاحتفالات الدينية بتقاليد شعبية معينة درج سكان «البصة» على مراعاتها باستمرار، فكان لكل عيد او مناسبة دينية تقليد خاص وأكل خاص أيضاً. ومما تجدر الاشارة اليه ان أهالي البلدة كانوا يحرصون على التقيد بالتقاليد الخاصة بهذه الاعياد والمناسبات سواء كانوا يؤمنون بها أو لا يؤمنون، وهذا يعني ان الاحتفال بها لم يكن وقفاً على المتدينين، ومن هذه الاعياد والمناسبات عند المسيحيين:

١ ـ **سبت العازر**: وهو، عادة، السبت الذي يسبق احد الشعانين، وفيه ذكرى اعجوبة أحياء المسيح لعازر. وقد جرت العادة في كل سنة أن يقام احتفال يبدأ بالكنيسة، حيث يقام احتفال ديني فينام ولد على سرير وهو يمثل العازر وحوله يركع ولدان يمثلان مرتا ومريم شقيقتي العازر، ثم ينهض العازر من الموت. وبعد القداس، يقوم لفيف من الأولاد بزيارة لجميع بيوت المسيحيين في القرية، بيتاً بيتاً، ويصطحبون معهم قصة العازر مكتوبة على ورق مقوى عرضه حوالي عشرين سنتمتراً وطوله حوالي مترين، وعلى هذا الورق صور قديسين والترنيمة التي ينشدونها، ومنها:

سلم على العازر المعروف مسكينا ... وانشر مدائحه نظماً وتلحينا
طوبى لمن حضر القداس مبتكرا ... لقبر عازر والكهنة يصلونا
جاءت مريم ومرتا ساجدين له ... بحرقة القلب ودمع العين يجرينا
قلن معلمي لو كنت حاضراً ههنا ... ما كان مات أخي ما بين أيدينا
قال المسيح آمنوا تجدوا عجبا ... بقيام أخيكم عازر المسكينا
عازر عازر قم انهض وكلمني ... فقام عازر والأكفان ملفوفة

يسبح الله رب العرش والدينا

يا ما احيلى النصارى في كنائسهم اما اليهود اللعانى ما لهم دينا
راح الصيام المبارك وأتى أحد الشعانينا والله قد أورق الرمان والخوخ والتينا

وبعد تلاوة هذه الترنيمة، يقدم أصحاب البيت عدداً من البيض المسلوق الملون، فينتقل الأولاد الى بيت آخر، وينقلون ما يجمعونه من البيض الى خوري الضيعة. وبعد الفراغ من التطواف يعطيهم بعضه ويحتفظ بالباقي.

٢ ـ احد الشعانين: ويأتي بعد سبت العازر، حيث يخرج الأولاد الصغار حتى الرضع مع ذويهم بالملابس الجديدة والشعانين في ايديهم. والشعنينة عبارة عن شمعة طويلة، قد يصل طولها الى اكثر من متر ونصف، يلف حولها سعف النخيل واغصان الزيتون والورود، ويعلق على أغصان الزيتون الفول الأخضر والتمر واللوز والملبس والحلقوم. ويلتقي الجميع في كنيسة البلدة فيحضرون القداس، ثم تضاء الشموع ويقوم الجميع بالسير وراء الخوري في دار الكنيسة ثلاث دورات، ويعود الناس الى بيوتهم محتفظين بالشعانين لحرق اغصان الزيتون بعد ان تيبس في مناسبات مختلفة، منها مرض احد افراد الاسرة، ومنها منع صيبة «العين».

يرمز هذا الاحتفال الى دخول المسيح مدينة القدس وهو راكب على اتان، واستقبال جموع الفقراء والصغار له وهم يحملون سعف النخيل واغصان الزيتون ترحيباً بقدومه.

٣ ـ خميس الغسل: حيث يقوم الخوري بغسل أقدام ثلاثة عشر صبياً تقليداً لما قام به المسيح حين غسل أرجل تلاميذه، وتقام صلاة الاثني عشر انجيلا، ثم يأخذ جرس الكنيسة يقرع دقات الحزن المتقطعة كذكرى لصلب المسيح.

٤ ـ الجمعة العظيمة: تقتصر على الصلوات ذات اللحن البيزنطي الحزين، ويقرع الجرس قرعاً حزيناً متقطعاً، وتقام صلاة الجناز مساء، حيث يكون امام الهيكل السرير المغطى بالزهور والذي يرمز للتابوت الذي وضع فيه المسيح. وبعد القداس، تجري «الدورة» اي الطواف في الكنيسة و «السرير» محمول على الأيدي. وبعد الفراغ من الطواف، يبادر الصغار والكبار الى انتشال بعض الورود التي على السرير، والذي درج على حمله أربعة رجال من الوجهاء المتقدمين في السن.

٥ ـ سبت النور: وهو ذكرى قيامة المسيح، حيث يقام قداس قبل الظهر ايذاناً بقيام المسيح من الموت. ويبدأ الناس بأكل الكعك والبيض المسلوق وتناول الأطعمة التي كانت محرمة في شهر الصيام مثل اللحوم والألبان والبيض. وتتبدل دقات جرس الكنيسة فتصبح عادية غير متقطعة، وتقال اهازيج في هذه المناسبة، منها:

سبت النور وعيدنا وهذا أمر سيدنا
وسيدنا عيسى المسيح والمسيح فدانا
بدمه اشترانا واليهود حزانى

٦ ـ الهجمة: وهي قداس يقام في الليلة التي تفصل بين سبت النور وأحد الفصح، ويكون حوالي الساعة الرابعة بعد منتصف الليل. وبعد الصلاة، تخرج الجموع من الكنيسة الى ساحتها، ويتخلف عن الخروج واحد يمثل الشيطان. وبعد صلاة قصيرة في ساحة الكنيسة، يقرع

الخـوري على باب الكنيسة قائلاً: افتحي ايتها الأبواب الدهرية ليدخل ملك المجد. ويردد هذا القول ثلاث مرات، ثم يفتح الباب ويدخل الخوري وهو يرنم: المسيح قام من بين الأموات ووطىء الموت بالموت ووهب الحياة للذين في القبور. ويجري، بعد ذلك، قداس وينصرف الناس الى بيوتهم. وقد جرت العادة ان يقام قداس بعد الظهر لثلاثة أيام ابتداء من يوم عيد الفصح في كنيسة البلدة.

٧ ـ **عيد الفصح**: تقام عادة صلاة صباحية يوم العيد ويكون عادة يوم احد، كما تقام صلاة صبـاحية يومي الاثنين والثلاثاء، كما تقام صلاة بعد الظهر. ويأتي الى الصلاة الكبار والصغار بملابس جديدة أنيقة. لكن الفرحة تكون، في الغالب، للصغار وللشباب؛ اما الصغار فيفـرحـون بالمـلابس الجديدة والنقود التي ينالونها من الأهل، فينصرفون الى شراء الحلويات وممارسة الألعاب المختلفة؛ واما الشباب فينصرفون الى بيادر القرية الفسيحة حيث تقام حلقات متعددة من الدبكات يشترك فيها عموم اهالي القرية بكل طوائفها، ويأتي البدو من المناطق المجاورة للمشـاركـة. والى جانب الدبكات، هناك الكثيرون من الباعة المتجولين الذين يعرضون الألعاب والحلويات والمرطبات، كما ينصرف الصغار الى مشاهدة «صندوق الفرجة»، حيث يجلسون امامه تباعاً على مقعد، في حين ينصرف قسم آخر الى «المراجيح» و «الشقلابي»، ويستمر الجمهور في جو الحبور والمرح هذا الى المساء، ويعودون الى دار الكنيسة لمتابعة الدبكة ليلاً لبعض الوقت وهم يهزجون «محوربة»:

يا صايحـن الجـنـا يصـيح ما بين الـعـرب واسـتريح
باب الـكـنـيسـة مسـكـرة ومـفـتـاحـهـا ذكـر المـسـيح

ومن الأمور اللافتة للنظر أكل الكعك الأصفر مع البيض واللبنة والكعك الأبيض المحشي بالجوز وبالعجوة والذي تقوم النسوة بتحضيره قبل بضعة أيام من العيد، حيث يساعد بعضهن بعضاً في صنعه. اما الأمر الآخر الذي يسترعي الانتباه فهو «مفاقسة البيض» بطرق مختلفة يسمي بعضها «الندب»، والذي تكسر بيضته المسلوقة البيضة الأخرى يكون رابحاً والبعض كان ماهراً اذ كان «يذوق» البيضة المسلوقة على أسنانه بضربها ضرباً خفيفاً ليعرف مقدار صلابتها فينتقي الأصلب للمفاقسة.

اما المسنون، فيقومون بعد الظهر بزيارات متبادلة. وعندما تدخل عائلة بيت عائلة أخرى للمعايدة ينهض اهل البيت فيقول الداخلون «المسيح قام» فيرد أهل البيت «حقاً قام»، ثم يقولون وهم يتصافحون «كل عام وانتم بخير» فيرد أهل البيت «وانتم بخير». وبعد احاديث قصيرة، تقدم الحلويات والكعك والبيض. وتستمر المعايدات التي يشترك فيها الرجال والنساء لمدة ثلاثة أيام. ويقوم، أحياناً، وجيه العائلة بدعوة ابناء عائلته لتناول الطعام على مائدته كمظهر للمباهاة ولترسيخ مركز وجاهته وزعامته امام العائلات الأخرى. واحياناً، تقوم الحاملة بكاملها بزيارات المعايدة كمظهر لتماسكها واظهار قوتها امام ابناء البلدة.

٨ ـ **خميس الصعود واثنين العنصرة**: يمثل الأول ذكرى صعود المسيح الى السماء بعد اربعين يوماً من احد القيامة. وفي اعتقاد المسيحيين ان المسيح صعد من جبل الطور او الزيتون الى السماء. اما اثنين العنصرة الذي يصادف يوم الاثنين بعد خمسين يوماً من عيد الفصح فيمثل حادثة حلول الروح القدس على تلامذة المسيح. وفي المناسبتين، تقام احتفالات دينية خاصة وطبخ أكلات خاصة كالهيطلية يوم خميس الصعود.

٩ ـ **عيد الصليب**: يمثل هذا العيد ذكرى عثور الملك قسطنطين وهيلانة على الصليب الذي

يعتقد ان المسيح صلب عليه. وقد جرت العادة ان يقوم الشباب في المساء قبل يوم العيد بسرقة الحطب من جوار بيوت الفلاحين، حيث يكدس كوقود للغسيل والتدفئة، الى اطراف القرية ويقومون باشعاله والقفز فوق النار. وفي يوم العيد، يحضر جميع الناس أكلة «المحمر» ويتوجهون، قبل الظهر، الى منتزه المشيرفة، حيث تقام حلقات الدبكات، ويجري سباق الخيل وتناول الطعام وشرب الخمر، وحيث يكثر الباعة المتجولون الذين يحضرون من عكا. ويقضي الناس نهارهم في اللهو ويعودون مساء الى بيوتهم. كما جرت العادة ان يتوجه لفيف من الناس من مختلف الأعمار، قبل يوم العيد، الى دير المخلص في لبنان على ظهور الجمال «الهوادج» والخيول ويقطعون الطريق بالاهازيج المختلفة، فيحضرون قداس العيد في الدير ويعودون في المساء الى البصة بالغناء والحبور.

١٠ـ مار الياس: يصادف عيد مار الياس في العشرين من تموز (يوليو) على الحساب الشرقي. ويتوجه الناس، في هذه المناسبة، اما الى المشيرفة واما لزيارة دير مار الياس الكائن على سفح الكرمل في حيفا. وقد جرت العادة ان يقوم السكان باعداد «الهوادج»، وذلك بتزيين الجمال بوضع المرايا على ركابها والمحارم الملونة على رؤوسها، ويسير الذاهبون على دوابهم مساء السبت وهم يهزجون ويغنون على الطريق، ومن هذه الاغاني:

يا جمال جمالك حلبية مقودها حرير وشلبيه
يا جمال جمالك بتنطحني ع فراش الحرير بتلحقني
وانا رايح ومروح على بلادي لاقوني الصبايا بالوادي

قالوا لي العوافي يا جمال

ومن المألوف ان يكون بين الذاهبين المحبون والمحبوبات، والشباب والصبايا. وفي الطريق، تجري بعض اللفتات والاشارات التي تنم عن العواطف. وعند الوصول، صباح الأحد، الى دير مار الياس حيث تتقاطر وفود من قرى عديدة، يشارك أهل البصة، هناك، بحضور القداس وبحفلات الدبكة والرقص. ويعودون في المساء الى البلدة وهم يهزجون ويغنون على الطريق وسط موجة عارمة من السرور وغياب كلي للمتاعب والهموم.

١١ـ عيد الغطاس: وهو يمثل ذكرى اعتماد المسيح في نهر الاردن. وقد جرت العادة ان يسهر الناس حتى منتصف الليل اعتقاداً منهم ان باب السماء يكون مفتوحاً وان طلباتهم تستجاب. ومن الأكلات التي تحضر في المناسبة، الزلابية. ويوم العيد، يحمل الناس زجاجات لتعبئتها بالمياه المقدسة التي يصلي عليها الخوري، وترش هذه المياه للتبريك في البيوت في مناسبات مختلفة. كما ان الخوري يقوم بزيارة البيوت ومعه صبي يحمل سطل الماء، فيعمد عند دخول البيت الى قول الترنيمة «باعتمادك يا رب في نهر الاردن»، ويرش ماء في زوايا البيت فيضع الناس نقودا معدنية في السطل.

١٢ـ عيد الميلاد: يصادف عادة الخامس والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) حسب التقويم الغربي، وهو ذكرى ميلاد المسيح. تجري، في يوم العيد، معايدات وصلاة. اما اكلة العيد فهي الدجاج، ولا تقام فيه دبكات كيوم عيد الفصح.

١٣ـ رأس السنة: يبدأ الاحتفال بها في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) كل عام، حيث يأتي رب العائلة مصحوباً «بالبستريني» وهي عبارة عن كيس مليء بالجوز واللوز

والسنيـورة والملبس والحلقـوم والكستنـة. وتجري، يوم رأس السنة، معايدات. ومن العادات، انتشار لعب القمار في فترة هذا العيد على نطاق واسع، ويتذرع المقامرون بأنهم يريدون معرفة حظهم في العام الجديد. أما أكلة العيد الرئيسية، عند كل الناس، فهي الكبة.

١٤ـ عيد البربارة: وهو عيد يجري فيه تقنيع الصغار بألبسة ووجوه مستعارة، ويقومون بالتجوال، ليلاً، على البيوت وهم يقرعون على الطبلة ويهزجون. وقد جرت العادة فيه على تحضير أكلة «البليلة»، وهي عبارة عن قمح «مسلوق» يضاف اليه السكر والجوز واللوز والسمسم.

١٥ـ استقبال المطران: كانت تجري احتفالات كبيرة عند زيارة المطران للبلدة. فلا يذهب المزارعون للعمل، ويحتشد معظم سكان البلدة خارج القرية لاستقباله يتقدمهم الخوري وولدان يحملان شمعتين وآخر يحمل صليباً. وكان مسلمو القرية يشاركون في استقباله، ويحمل بعضهم «السناجق». وكان يجري، في الاستقبال، سباق خيول وانشاد اهازيج، منها:

أهـلا وسـهـلاً بسـيدنـا يـا تـاج المـسـيحـية

ومنها:

رب الحمية فخر الرعية
لازال مجد الشعب والأوطان
زال الطروس
احيا النفوس
باعثاً فيها الأمان
الفاظه در علومه بحر
رب البيان بالمبدأ الصحيح
يقضي الحياة دينا وجاه
صانه الاله
نور الكنائس فخر المدارس
روح التقى والبر والاحسان
واجب واجب كل احترام
تاهت به الديار واشرقت انوار
غنى الهزار ورنم الصغار
يا ربنا احفظ لنا «حجّارنا» [اشارة الى المطران غريغوريوس حجار]

كما كان الأهلون يشاركون بحضور القداس الذي يترأسه المطران ويسمونه «قداس حبروي».

هذا ما يتعلق بالاحتفالات الدينية عند المسيحيين، اما عند المسلمين فيمكن حصر هذه الاحتفالات بالاعياد والمناسبات الدينية. وهنالك في البصة مزار «الخضر» والمسجد، ولا يزالان الى

اليوم رغم تهديم اليهود للبصة ورغم عدم وجود أي فلسطيني. والخضر اقدم من المسجد الذي بني في اوائل الانتداب البريطاني، بيد ان المسجد الجديد اصبح المكان الرئيسي للصلاة للشيعة والسنيين على السواء. اما الخضر، فقد بقي بمثابة مكان مقدس، اذ يتوافد اليه المسيحيون والمسلمون لتأدية النذور من جهة، ومن جهة ثانية لايواء الغرباء، ومن جهة ثالثة لعقد اجتماعات عامة للتداول في أمور اجتماعية تتعلق بأمور البلدة. على ان «ديوان» عائلة آل الشيخ اصبح المقر الرئيسي للاجتماعات العامة. بقي ان نشير الى انه كان رجل دين واحد «الشيخ» في البلدة، ومن المناسبات التي يحتفل بها المسلمون:

١ ـ **ليالي رمضان**: عند اقتراب نهاية شهر شعبان، كان اهالي البصة يقومون بالتحضير لشهر رمضان، اذ يسارعون الى شراء حاجيات خاصة مثل الأرز والسكر والشاي والحلاوة وقمر الدين. اما موعد بداية الصيام فيعلنه صوت المدفع الذي يطلق في عكا، والذي يكون مسموعاً في اغلب قضائها.

وقد جرت العادة ان يكون الصيام شبه تام، وقلما يجرؤ احد على المجاهرة بافطاره. كما جرت العادة ان يقوم «المسحر» بالتجوال على جميع بيوت القرية وهو يقرع على طبلته للنهوض من اجل السحور وهو يردد:

يا نايمين قوموا وحدوا الله
يا نايم وحد الدايم
يا نايمين قوموا على سحوركم اجا النبي يزوركم

ووقت السحور كان يعرف من صوت المدفع في عكا. وفي شهر رمضان، يقوم معظم الرجال بتأدية فريضة الصلاة في المسجد في اوقاتها، ويكثرون من تلاوة القرآن الكريم. وتكثر، في هذا الشهر، الولائم وتزداد النفقات. ومن هذه الولائم ما يخصص لارواح الموتى.

وفي ليلة القدر، يذهب قسم كبير من الناس للصلاة في المسجد، حيث يعتقدون ان الدعاء مقبول في هذه الليلة، اذ تفتح أبواب السماء وتكون الدعوات مستجابة. وتجري، في آخر أسبوع من شهر رمضان، أدعية «التوحيش» ليلاً، ومنها:

لا اوحش الله منك يا رمضان
لا اوحش الله منك يا شهر القرآن
لا اوحش الله منك يا شهر الغفران
لا اوحش الله منك يا شهر الاحسان

وفي اليوم الاخير من شهر رمضان وهو يوم «الوقفة»، يقوم الناس بشراء الاغراض والحلويات والملابس للأطفال، وذلك تحضيراً للعيد.

٢ ـ **عيد الفطر**: في صباح العيد، يذهب الرجال الى المسجد لتأدية صلاة العيد في حين ينصرف الصغار الى لبس الثياب الجديدة واخذ النقود من الأهل. وبعد الصلاة، يأخذ الرجال بمعايدة بعضهم في دار المسجد، فيقول الواحد للآخر «كل عام وانت بخير، كل سنة وانت سالم» ويأتي الجواب «وانت بخير». وتكون مناسبة الأعياد ظرفاً مهماً في حياة البلدة لانهاء مشاحنات

او عداوات بين بعض الأهلين.

ويكثر الناس، في هذا العيد وسواه، من زيارة المقابر وتقديم الأطعمة عن أرواح الموتى، كما يقومون بزيارة مقامات الأولياء لتقديم النذور.

اما اكل العيد، فيكون من الدجاج المحشي واللحم المشوي والحلويات المتعددة، والتي منها الكعك الأبيض والأصفر والمعمول، وتحشى بالتمر أو بالجوز، والمهلبية والزلابية.

ومن اجمل العادات التي كانت متبعة في البصة، ان يقوم المسلمون، في اعيادهم، بزيارة الأصدقاء من المسيحيين وتقديم الكعك وسواه من الحلويات. كما يقوم المسيحيون بزيارات مماثلة في اعيادهم مقدمين الكعك وسواه، وتتم المعايدات.

وتعقد، أيام العيد، حلقات الدبكة. كما تتم المعايدات بزيارات متبادلة بين العائلات، وتكون عادة كلمات المعايدة. «كل عام وانتم بخير، كل سنة وانتم سالمين عيد الجاي بالحج» ويأتي الجواب «وانتم بخير انشاء الله بهداة البال».

٣ ـ عيد الأضحى: لا توجد فروق بين الاحتفالات بعيدي الفطر والأضحى على صعيدي الصلاة والأكل، كذلك بالنسبة للمعايدات والدبكات. فالأكل يكون من الدجاج واللحوم، والحلويات من الكعك. وتنصب «الشقلابة» والأراجيح للصغار. وينصرف الأولاد، بالملابس الجديدة، للعب وشراء الحلويات والتفرج على «صندوق الفرجة» مقابل بعض النقود في حين يكون صاحبه يردد قولاً معيناً وملحناً يتعلق بالمشاهد التي تظهر امام الأولاد، ومن ذلك:

اما تفرج يا سلام
ع العجيبة بالتمام
ع أبو زيد الهلالي
قوم تفرج ع بو زيد
صاحب الحيل والكيد
والدنيا كلها احلام
قوم تفرج يا سلام

٤ ـ الحج: يبدأ الراغبون بالحج والمتمكنون في تحضير المعاملات بعد عيد الفطر. وعند اقتراب موعد السفر الى مكة يبدأ الأقارب والأصدقاء بتقديم الدعوات للغداء او العشاء للراغبين بالحج. وتجري، في آخر ليلة، قبل السفر، سهرة وداعية يتم فيها توديع الحاج بغناء يسمى «التحنين»، ومن ذلك:

حننوا حننوا عساه يسمح الله
والحجة مقبوله والعودة من الله
يا جمّال يا أبو الهداجه
رايح تزور مكة وبلاد الحجاز
يا زايرين النبي خذونا بمحاملكم
ما في حديد ولا بولاد بتقلّكم

وان كان زادي وزوادي ما بتقلكم
لاخذ زادي وزوادي واروح معكم
يا زايرين النبي معكم جمل هدار
زيدوا عليقه كرامة للنبي المختار

وتنتهي السهرة بالقول للحجاج «ان شاء الله تحجوا وترجعوا بالسلامة».

٥ ـ **عودة الحجاج**: يأخذ الأهلون بانتظار عودة الحجاج سالمين بعد عيد الأضحى ويهيئون بيوتهم لاستقبالهم، ولكنهم لا يقدمون على الغناء الا بعد التأكد من عودة الحجاج سالمين. وحال وصولهم تتعالى الزغاريد واطلاق الرصاص والهاهات، ومنها:

والعرس ما هو فرحة ولا طهور الصبيان
ما فرحة الا طلوع الجبل والطوف بين العمدان

يا ناس صلوا عالنبي حتى تلين الحجاره
ريتها حجة مباركة مكسب ما فيه خساره

يا ناس صلوا على النبي حتى يلين الحديد
ريتها حجة مباركة يطعمها لكل حبيب

ثم تبدأ وفود المهنئين بالتوافد على بيوت الحجاج للسلام عليهم والترحيب بهم ويقبلونهم قائلين «حج مبرور وسعي مشكور وذنب مغفور»، ويأتي الجواب «عقبال عندكم». ويقولون «مبروك الحج» ويأتي الجواب «الله يبارك فيكم». ويقوم الحجاج بتقديم التمر الحجازي والسبحات ويقدمون لهم، في فناجين القهوة، ماء من بئر زمزم أحضروه معهم. كما يقدم اهل الحاج القهوة والمرطبات. ويعود اقارب الحجاج لتقديم الدعوات لهم الى حفلات غداء او عشاء وقد تستمر لشهر كامل.

٦ ـ **المولد النبوي الشريف**: لا تجري في هذا العيد احتفالات رسمية، وتكثر فيه قراءة قصة المولد النبوي التي تستغرق حوالي الساعة، والتي يبدأها الشيخ بقوله:

صلوا عليه وسلموا تسليماً الله زاد محمداً تعظيماً
ولد الحبيب ومثله لا يولد والنور من وجناته يتوقد

٧ ـ **رأس السنة الهجرية**: لا تجري فيه احتفالات رسمية، بل تقام فيه الصلاة ويكثر الدعاء.

٨ ـ **يوم عاشوراء**: وهو ذكرى استشهاد الحسين بن علي. تتم فيه تلاوة سيرة الحسين ومصرعه وسط جو حزين. ومن تقاليد القرية، في هذه الذكرى، ان يلتقي الرجال والنساء في بيت

احد وجهاء الشيعة، وغالباً ما كان بيت المرحوم يوسف ابو علي مرتضى، خلال الأيام العشرة الأول من شهر محرم، في جو يتصف بالحزن. وخلال هذه الفترة، كان المدعو سليم محسن وابنه محمد يتناوبان على تلاوة سيرة الامام الحسين حتى استشهاده، وسط لطم الخدود وضرب الصدور وترديد الجمهور لبعض ما كان ينشد من اقوال ندب.

وفي الليلة العاشرة والاخيرة، كانت تقدم الحلوى المصنوعة محلياً والمسماة «بالوزا» عن روح الشهيدين الحسن والحسين، وينصرف بعد ذلك الجمهور على اثر تقديم التعازي.

٩ ـ احتفالات ختم القرآن: كانت تقام احتفالات للذين ينهون قراءة القرآن الكريم، وذلك بزفة وطواف في البلدة على فرس مزينة وسط الزغاريد والغناء، ومن الهاهات:

العرس ما هو فرحة ولا طهور الصبيان
ما فرحة الا زيارة النبي وختامة القرآن

كما جرت العادة ان يحضر أكل وحلويات ويأتي الاقارب والأصدقاء للمباركة والتهنئة.

المعتقدات الشعبية

تنشأ معتقدات خاصة لكل شعب. وتشكل هذه المعتقدات جانباً مهماً من حياة هذا الشعب وتفكيره، كما انها تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في حياة الأفراد والجماعات، من الناحيتين النفسية والروحية، لعلاقة بعض هذه المعتقدات بالدين(١).

من المؤكد ان للأديان علومها المستقلة «ولكن هذا لا يعني ادخال تلك الطقوس والتصورات والمعتقدات التي تبدو وكأنها طقوس ومعتقدات وتصورات دينية في حين أنها بعيدة عن جوهر الدين، كالنذور وحرق البخور واضاءة مقامات الأولياء والتبرك بشجرة معينة»(٢).

وكما يأخذ الانسان عقيدته الدينية عن أهله دون تمحيص وتدقيق، يأخذ الى جانبها معتقدات أخرى متشعبة يحسب الكثير منها جزءاً من العقيدة الدينية وهي في الحقيقة ليست كذلك، وتصبح عنده قناعة غير قابلة للمناقشة حول هذه المعتقدات؛ حتى انه يكفر، احياناً، من يحاول المساس بهذه المعتقدات. ويعود ذلك الى الجهل المتفشي والمرتفعة نسبته، خاصة في العهد التركي.

ومن الملاحظ، ان الكثير من هذه المعتقدات التي كانت منتشرة في البصة قبل نكبة عام ١٩٤٨ كانت هي نفسها منتشرة في العديد من المناطق الفلسطينية ومنها ما هو منتشر في لبنان. ولا يزال قسم منها باقياً حتى اليوم. ولقد وجدت تطابقاً في الكثير من المعتقدات التي كانت شائعة في البصة والمعتقدات التي في قرية ترمسعيا على سبيل المثال(٣). مع ان هذه الأخيرة تبعد مسافة كبيرة عن البصة.

أما أبرز تلك المعتقدات وما تدور حوله فيمكن حصرها بالأمور التالية:

١ ـ مقامات الأولياء

في البصة وجوارها مقامات للأولياء، كما ان أهل البلدة يؤمنون بأولياء خارج نطاق البلدة.

أما الأولياء الذين كان لهم مسحة من التقديس في البصة فهم:

(أ) الخضر: وهو خاص بالمسلمين، وكان المسيحيون يتبركون به.

(ب) ابو طالب: وهو خاص بالمسلمين، خاصة البدو الذين كانوا يستقرون في جوار البصة.

(جـ) الغرّيب: وهو خاص بالمسلمين، خاصة البدو الذين كانوا يستقرون في جوار البصة.

(د) العمري: وهو خاص بالمسيحيين، وكان بعض المسلمين يقومون بتقديم النذور لهذا المقام الكائن في كنيسة صغيرة بعيدة عن البلدة. وهذا المقام خاص بمار جريس.

وكان الاعتقاد السائد بأن لهذه المقامات الأربعة شفاعة عند الله. وكانوا يتقربون اليها عبر عدة أمور، منها:

(أ) تقديم النذور.

(ب) تنظيف مكان الولي أي «تكنيسه».

(جـ) فرش أرض المقام بالحصر.

(د) لف جزء من المقام بالقماش ووضع مناديل ملونة حول اطار صور القديس جريس عند المسيحيين في العمري.

أما زيارة هذه المقامات فهي في الحالات التالية:

(أ) تأدية اليمين: وذلك عند توجيه أحد الناس تهمة لسواه وتكون عادة السرقة، فتجري تأدية اليمن بقول المدعي: حلفتك بالغريب، او بالعمري.

(ب) الدعوة بالضرر: خاصة عند النساء، اذ تتوجه امرأة ناقمة على جارتها أو قريبتها الى مقام الولي كاشفة ثدييها وطالبة إليه أن يساعدها على تحصيل حقها المهضوم مرددة: يا ربي تضر فلانة بشفاعة صاحب هذا المقام.

(جـ) النذور: في حال مرض طفل أو زوج أو أخ أو أي عزيز على إمرأة، تقول «نذر علي ان أفرش أرض المقام وأقدم كذا من المال إذا شفي فلان أو خرج من شدة أو عاد من السفر أو نجح في عمل». وعند حدوث ما تطلب تقوم بتأدية النذور واشعال البخور واضاءة السراج أو الشموع.

ومن الطرائف أن أهل البصة درجوا على الاعتقاد بأن فلاناً سرق النذور وقد يبست يده، وآخر سرق النذور فمرض أو مرض ابنه أو أخوه. لكن تلك الاعتقادات قل شيوعها عندما أخذ بعض الفتيان يروون سرقتهم لمال النذور ويتباهون بأنه لم يحدث لهم سوء. ومن وطأة الاعتقاد بالأولياء، كان بعض الناس يتداولون اقوالاً مؤداها: ان الولي الفلاني ظهر لفلان في الحلم وأحياناً في اليقظة، ويتحدثون عن أوصافه وأحاديثه مع الذين ظهر لهم.

٢ ـ معتقدات حول الأطفال

(أ) تبديل الاسنان: جرت العادة عند تبديل أسنان الحليب بالأسنان الدائمة أن يمسك الطفل سنه وينظر الى الشمس ويردد «يا شميسة يا شميسة خذي سن الحمار واعطيني سن الغزال» ثم يرمي السن الى اعلى. والغرض من ذلك أن تكون الأسنان الدائمة صغيرة وليست كبيرة كأسنان الحمار.

(ب) جمع غسيل الطفل عن الحبل قبل طلوع النجم: لاعتقادهم أن طلوع النجم والغسيل منشور يعرض الطفل للمرض.

(جـ) عدم اخراج الطفل قبل اليوم الأربعين من ولادته: جرت العادة أن لا تخرج الأم بطفلها قبل مضي أربعين يوماً على ولادته، الى درجة انها لا تذهب به الى الكنيسة، على اعتبار انها

لا تزال غير «نظيفة» من جراء الوضع.

(د) عدم المرور فوق الطفل: خاصة اذا كانت المرأة في فترة «العادة الشهرية». وفي اعتقادهم، ان ذلك يحول دون نمو الطفل «بعدش يطول» وينتج عنه حبوب في جسم الطفل.

(هـ) الرقية: كان الاعتقاد السائد بأن «صيبة العين» تتأتي من نظرة حاسد أو حاسدة الى الصبي، الأمر الذي يلحق ضرراً به. وتتم معالجة «صيبة العين» اما بحرق أغصان الشعنينة حوله والبخور، أو بوضع رصاصة صغيرة في النار الى ان تذوب، ثم تمسك الام وعاء فوق رأس الطفل فيه ماء وتصب الرصاص الذائب فيه. ومن المعروف، ان الناس كانوا لا يحبون أن يتهموا بأنهم وراء «صيبة العين»، والمثل يقول « لا عيوني زرق ولا أسناني فرق حتى أصيب بالعين».

(و) عدم عد نجوم الليل: وفي اعتقاد الناس، ان ذلك يؤدي الى بروز ثآليل في جسم الولد الذي يقوم بعدّها.

(ز) عدم اضاعة ملابس الطفل: وذلك لاعتقادهم أنه اذا ضاع منها شيء ولم ترجعه التي اخذته وكانت تعرف صاحبه، فإن ذلك يؤدي الى مرض الطفل.

(حـ) شياطين الماء: كان الناس يتوهمون ان هناك شياطين في عين ماء البلدة التي كانت النساء يذهبن اليها لملء الجرار، ويروون قصصاً كثيرة، منها ان احد الناس سمع ثغاء والآخر خواراً مصدرهما العين. وأكثر من كان يخاف من هذه الشياطين الصغار.

٣ ـ معتقدات حول الجن والغول والعفريت

كان الاعتقاد السائد بأن هناك أرواحاً شريرة وأرواحاً خيرة. أما الشريرة، فتتمثل في الغيلان والجن والعفاريت، ويزعم البعض أنه شاهدها بأشكال مختلفة، منها ذكور ومنها اناث، وأحياناً تشاهد في الليل وأحياناً أخرى في النهار. أما إقامة هذه الأرواح فأكثر ما تكون في المغاور القديمة. ويذهب أهالي البصة الى أن هناك مناطق «مسكونة»، اي فيها الجن والغيلان والعفاريت، ومنها:

(أ) مغارة الجان.

(ب) أرض معصوب.

(جـ) أرض عبده.

(د) أرض الحريقة.

وكان الناس يتخوفون، خاصة في الليل، من المرور فرادى في هذه المناطق. فكان البعض «يتزاول»، أي يرى شبح هذه الأرواح فيسارع الى ذكر اسم الله ويعتريه الخوف ويشجع نفسه بالغناء بصوت مرتفع، ويركض من ذلك المكان. وعندما يصل الى البيت يسقونه من «طاسة الرعبة».

والغول، في اعتقاد الناس، مصدر خوف. وهو قادر على تغيير شكله. ويمكن، بالملاطفة، جعله عنصراً خيراً وصديقاً. ومن عادة الأمهات تخويف الأولاد به. فإذا بكى الطفل، تقول له امه «اسكت أسا بيجي الغول بوكلك»، وساد الوهم بأن الجن قد يكون في البيت. ولقد جرت العادة ان تذكر المرأة اسم الله عندما تمد يدها الى «الخلية» لاستخراج الطحين أو الى «الخابية» لاستخراج الزيت، اعتقاداً منها أن ذلك يحول دون تمكن الجن من أخذ شيء من المؤونة. على ان رقصات السيف المعتادة تطرد الأرواح الشريرة، في اعتقاد البعض.

ومن المعتقدات المتعلقة بالجن «فتح المندل»:

والغاية منه جلب المنفعة مثل شفاء مريض أو لرد العين او لمعرفة مدفون أو مسروقات مخبأة. وفتح المندل يتوقف على اختيار شخص «يطلع المندل على وجهه» وعارف بأمر هذا الفتح.

وقد جرت العادة أن يحضر فنجان فيه زيت وان يحرق بخور حول الفنجان، ثم يقوم العارف بتلاوة أقوال معينة تسمى «تعزيم» في حين ينظر الذي يظهر المندل على وجهه الى الزيت في الفنجان. وفي الاعتقاد، ان الذي يقوم بالتعزيم يستحضر الجان، وهذا يحقق المطلوب ويظهر على صفحة فنجان الزيت. و «السحر»، الغاية منه المنفعة أيضاً، كالحصول على كنز أو رد العين أو شفاء مريض. والاعتقاد السائد، أن هناك كتباً خاصة ومعرفة وأصولاً للسحر، والعالمون بأمره قلة. وهم قادرون ان ينتقموا اذا ارادوا. ومن ذلك «ربط العريس»، اي القيام بعملية سحر معينة تؤدي الى افتقاد العريس فحولته فيصبح عاجزاً عن ممارسة الجنس في ليلة العرس. وهذا ما يجعل ام العريس «تخيـط» ثياب العريس والعروس وقت الاكليل. وعند حصول «الربط»، على العريس أن يذهب ويستحصل على حجاب.

٤ ـ معتقدات حول الاحلام

هناك معتقدات متعددة حول الأحلام وتفسيرات كثيرة، منها، أنه إذا رأى أحد في الحلم دماً فإن الحلم يفسد، وإذا رأى حية فخير، وإذا رأى ذهباً أو مالاً فشر، واذا حلم بموت شخص فيعني ذلك زيادة في عمر الشخص «اجاه عمر جديد»، وإذا حلم بماء فشر، وإذا اعطاه الميت شيئاً فخير، وان اخذ منه فشر؛ ومنها اذا حلم أنه يأكل لحماً أبيض فشر، أما السمك فخير، واذا حلم بخلع السن فشر، واذا حلم بالفضة فخير، اما الحلم بالتين فشر.

٥ ـ معتقدات تتعلق بالخوف والمرض والبركة

كانت «طاسة الرعبة» هي الأداة الصالحة لدفع الخوف. فبمجرد ان يشرب منها الخائف يزول خوفه. أما المريض، فيمكن أن يقف تحت الانجيل في الكنيسة، فيما الخوري يقرأ فصلاً منه، ثم يقبله بعد الفراغ من القراءة، أما البركة فتقوم برش البيت الجديد بالمياه المقدسة، وبرش البيت الذي يخرج منه ميت، وبوضع شارة الصليب على العجين وعلى الكبة وعلى «صبة» القمح.

٦ ـ معتقدات حول التشاؤم والتفاؤل

اعتاد اهل البصة ان يتشاءموا من امور، منها:

(أ) الغراب: منظره وصوته.

(ب) البوم: منظرها وصوتها.

(جـ) الاجرد والاعور: اذ ان الالتقاء باحدهما، خاصة في الصباح، دليل شؤم على اعتبار ان هذا اللقاء يعقبه ضرر. لذلك، يقولون «انتزع صباحنا» و«صباح القرود ولا صباح الجرود».

(د) عواء الكلب: بشكل متقطع، وهذا عندهم دليل شؤم، ويسمون صوته «جواح».

(هـ) رفة العين اليمنى: تعود على صاحبها بالضرر.

(و) الخروج من البيت للسفر ونسيان حاجة والعودة لتناولها: «الرجعة مش منيحة».

(ز) القط الاسود دليل شؤم.

(حـ) البيع بالدين صباحا.

(ط) الطنين في الاذن اليسرى، وهذا يعني ان شخصاً يذكره بالسوء.

اما مظاهر التفاؤل فتتجلى في عدة امور:

(أ) «رعية» الكف، اي شعور الانسان بالحاجة لحكها، وهذا يعني انه سيقبض مالا.

(ب) وجود «رغوة» على سطح فنجان القهوة يعني قبض المال، والبعض «يفتح بالفنجان» لمعرفة الحظ.

(جـ) طنين الاذن اليمنى يعني ان احداً يذكره بالخير.

(د) رفة العين اليسرى، تعني ان صاحبها سيلاقي خيرا.

(هـ) دخول فراشة الى البيت، يعني مجيء ضيوف اعزاء.

(و) انكسار وعاء يعني «انكسر الشر».

٧ ـ معتقدات حول استنزال الغيث

جرت العادة، عند تأخر الأمطار والتخوف من القحط، ان تسير جموع القرية، صغاراً وكباراً يتقدمهم رجال الدين، في طواف داخل البلدة وخارجها يصلون صلوات الاستسقاء. وحدث مرة ان اخذت الأمطار تهطل اثر صلاة مما عمق الاعتقاد بصحة هذه الصلاة. ومن أقوال الاستسقاء:

يا الله الغوش (المطر) يا ربي ... من شمال ومن قبلي
دلوا الكوز ع الجرة ... يا الله رحمتك يا الله
رشوا باب داركم ... ليحرث فدانكم
رشوا للبقر طرحه ... ليحرث لنصف الليل
يا الله الشتا يا الله الغوش ... تسقي زرع عيوش

٨ ـ الخسوف والكسوف

كان الاعتقاد السائد ان العتمة التي تحدث بسبب الخسوف او الكسوف انما هي ناتجة عن ابتلاع الحوت للقمر. وعند حدوث احدهما، كان جمهور من الناس، غالبيته من الصغار، يسير في الشوارع ويقرع على الطبليات والتنك في حين يطلق الكبار الرصاص في الفضاء ويقرعون أجراس الكنائس ويرددون:

دشر قمرنا يا حوت ... احسن ما نلحقك بالنبوت

---

(١) نبيل علقم، **مدخل لدراسة الفولكلور**، البيرة: بلا ناشر، ص ٣٨.

(٢) **دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني**، قرية ترمسعيا، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ص ١٥٩ ـ ١٦٣.

(٣) نمر سرحان، **الحكاية الشعبية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤.

فهد القواسمي : سيرة ملهمة باقية

فهد القواسمي رجل شديد التواضع، وهو قليل الكلام، واذا تكلم فلكي يقول خيرا او يعرض رأيا مفيدا او يدافع عن حق. وهو كذلك حين يتصرف اقداما او احجاما. دخل القواسمي ميدان حمل المسؤوليات الوطنية العام ١٩٧٦؛ ففي هذا العام انتقل من مكتبه الهندسي الى رئاسة بلدية مدينة الخليل. وكان لنجاح القواسمي والقائمة التي يقودها وقع خاص تجاوز وقع النجاح الذي حققته، ذلك العام، بقية القوائم الوطنية في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية المحتلة. والسبب ان القواسمي تمكن من ان يهزم في الانتخابات رئيسا مزمنا لبلدية الخليل هو الشيخ محمد علي الجعبري الذي استغل نفوذه العائلي وسطوته الشخصية ودعم السلطات له فأمعن في اهانة مدينة الخليل لكثرة ما استكان امام محتليها. فكان انتخاب القواسمي، اذن، تبييضا لوجه المدينة البطلة، ومدخلا الى انخراطها، اكثر فاكثر، في معمعان النضال الوطني وفي المعارك الكبرى للحفاظ على عروبتها ومقدساتها وعلى وجهها الملتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية وباهدافها ومطالبها الوطنية.

ومن موقعه في رئاسة المدينة الى عضوية لجنة التوجيه الوطني التي نظمت وقادت الانتفاضات الباسلة في الضفة الغربية، توطدت شخصية القواسمي القيادية وكفاءاته.

ولكثرة ما اتعب هذا المناضل المثابر اعداءه المحتلين، لجأوا الى ابعاده عنوة عن ارض الوطن. لكنه لم يسترح لحظة واحدة بعد ابعاده، بل راح يستغل كل دقيقة ليقول خيرا او ليفعل خيرا، واتسعت مسؤولياته اذ، الى جانب استمراره في الدفاع عن مدينة الخليل ومصالحها وعن الضفة الغربية والاراضي المحتلة، تولى الدفاع، ايضا، عن قضية وطنه باسرها، واستخدم، من اجل ذلك، كل السبل التي هيأتها له امكانياته ومنزلته وعلاقاته التي اخذت في الاتساع. واخيرا، تولى القواسمي رئاسة اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني عندما عقد دورته السابعة عشرة حيث تجلت نزاهته الفائقة كما تجلى حرصه على الوحدة الوطنية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اختاره المجلس، دون تردد، لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فتولى فيها مسؤولية العمل في الوطن المحتل. وكان القواسمي، يوم اغتياله يتهيأ للشروع في جولة على الدول الاشتراكية لشرح نتائج اعمال المجلس الوطني.

والآن، غيبت يد الاغتيال المجرمة هذا القائد الوطني الكبير وهو في إبّان عطائه. وإذا تساءلنا عمن له مصلحة في تغييبه فان قائمة خصوم الشعب الفلسطيني الطويلة ترد كلها في الاجابة، فمن العدو الذي يغتصب ارض الوطن الى الشقيق الذي يسعى لاغتصاب الارادة المستقلة، الى ادوات هذا وذاك ممن اعماهم الجهل والضغينة فاستسهلوا الولوغ في الجريمة.

نعم، لقد غاب فهد القواسمي عن الصفوف لكن سيرته الملهمة باقية حية.

تأريخ غربي لمرحلة فلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب والقوة والسياسات

Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics,* Cambridge: Cambridge University Press, 1984. 305 p.

في الوقت الذي انفجر فيه الصراع الداخلي الفلسطيني حول اعادة كتابة وتفسير التاريخ السياسي المعاصر للشعب الفلسطيني وللتنظيمات المسلحة التي انبثقت عنه وانصهرت في اطار ممثل هو منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، صدر هذا الكتاب ليبدأ بعملية تأريخ التجربة، تلك العملية التي لم يقم بها حقيقة اي طرف فلسطيني قبل ان ينتقل الى اعادة التأريخ. فاذا كانت الاطراف الفلسطينية تتصارع فيما بينها اليوم، فيما تتصارع عليه، حول تصوير الماضي وما يعنيه، فلا بأس ان تقوم صحافية بريطانية بتسجيل شيء من ظروف وشخصيات وانجازات المسيرة الصعبة لفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣.

يتركز جهد هيلينا كوبان، رغم عنوان الكتاب، على تتبع قصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» منذ نشأتها وحتى ربيع ١٩٨٣، اي بعد انعقاد دورة المجلس الوطني السادسة عشرة في الجزائر وبعد تجميد عضوية نمر صالح (ابو صالح) في اللجنة المركزية لـ «فتح». لكن لا يعني تركيز المؤلفة على سيرة «فتح» تجاهلا للتنظيمات الاخرى او لمنظمة التحرير نفسها، بل يعكس حقيقة تداخل تاريخ «فتح» وتاريخ م.ت.ف. بعد ١٩٦٨، وحقيقة الحجم السياسي والمعنوي والعسكري الكاسح لـ «فتح» ضمن الميزان الداخلي الفلسطيني. واذ تمسك كوبان بخيط رئيسي هو التاريخ المترابط عضويا لـ «فتح» ـ الاشخاص و لـ «فتح» ـ الكيان فانها بذلك تسحب معه الخيوط الاخرى، الفلسطينية والعربية والدولية، التي تشكل بمجموعها وبمجموع تداخلاتها وتشابكاتها، القصة الفلسطينية المعاصرة.

يتوزع كتاب **منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب والقوة والسياسات** على احد عشر فصلا، ترافقها خمسة ملاحق وببيلوغرافيا منتقاة. كما تتوزع الفصول، من الثاني حتى العاشر، على ثلاثة اجزاء رئيسية تتناول «تاريخ التيار الرئيسي داخل م.ت.ف.» و «العلاقات الداخلية» و «العلاقات الخارجية»، عدا المقدمة والخلاصة.

تفتتح كوبان كتابها بالتعبير عن ثلاث مسائل هامة، هي:

١ ـ ان ثمة تساؤلا جوهريا مطروحا امام حركة مقاومة الشعب الفلسطيني حول التوازن الذي اعتمدت عليه التنظيمات المسلحة فيما بين النشاط السياسي والنشاط العسكري، وبين العمل داخل فلسطين المحتلة والعمل خارجها.

٢ ـ ان قيادة «فتح» التاريخية، وقيادة م.ت.ف. كذلك، كانت وما زالت مستعدة للقبول بالحلول الوسط او بالاستراتيجية «المرحلية» (وهي الاستراتيجية التي التزمت بها مختلف الفصائل الفلسطينية تدريجيا منذ العام ١٩٧٤) لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لكن يوجد، ثمة، حد ادنى لم تتجاوزه هذه القيادة او تلك ولن تتجاوزه

اي قيادة. ويتمثل ذلك الحد الادنى بالدولة الفلسطينية، مما يفسر رفض مشروع ريغان او قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢.

٣ ـ ان القيادات الفلسطينية الاخرى (ويمكن القول ايضا القيادات العربية) توصلت، في نهاية المطاف، الى قناعة اساسية تتلخص باستحالة تحقق التغيرات داخل الحركة الفلسطينية العريضة الا عبر التأثير على تصرفات قادة «فتح» من داخل تنظيمهم.

ثم تقدم كوبان موجزاً عن أهم المعالم في قيام حركة «فتح» وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية، مضيفة نبذة عن حياة مؤسسي «فتح» وعن تطور نظرتهم الى واقع شعبهم والحلول الناجعة والمقبولة لبدء تقرير المصير.

هذا الموجز ليس سوى تقديم للقصة التفصيلية التي ترويها المؤلفة في الجزء الاول من الكتاب. ففي الفصل الثاني، يبدأ حبك الخيوط، حيث تستعرض كوبان بدايات «فتح»، واساليب التنظيم وعناصر الفكر السياسي الاول خلال مرحلة السرية الاولى في الخمسينات والنصف الاول من عقد الستينات. ولعل هذا الفصل هو الافضل في الكتاب كله، اذ يمثل المحاورة الاولى والانجح لسرد وتحليل عناصر تلك الفترة التأسيسية الخصبة. فقد ظهرت عدة كتابات تروي السير الشخصية لبعض القادة، او ترسم الاتجاهات والهموم الاساسية عند بناء التنظيم السري وإقرار اتجاهات العمل. لكن ايا من هذه الروايات لم يتناول العناصر كافة، ليربطها ببعضها البعض وليحلل مغزى المقولات المتباينة التي طرحت، آنذاك، حول تبني استراتيجية الكفاح المسلح.

تقف عشرون سنة بيننا اليوم وبين انطلاقة «فتح» العلنية الاولى في ١/١/١٩٦٥. وربما لا يقدِّر الكثيرون، الآن، مدى تعقيد الظروف ومدى صعوبة تحقيق الرؤية الواضحة واتخاذ القرار السليم في الفترة الممتدة بين انشاء خلية «فتح» الاولى وتنفيذ العملية العسكرية الاولى بعد عشر سنوات. ولعل البعض يعتقد، اليوم، ان قرار البدء بالكفاح المسلح كان سهلا او منطقيا او حتميا، أو انه، حتى، اتخذ بالاجماع. بل تستعيد كوبان الظروف العربية والفلسطينية التي احاطت بمؤسسي «فتح» وعرقلت مسيرتهم، وتنقل، بقوة، الصراع النفسي والفكري الداخلي الذي داهم المؤسسين قبل ان يجازفوا، في مواجهة كافة الموازين والتقديرات، بالرهان على اسلوب الكفاح المسلح وشعار اولوية فلسطين.

ان كوبان، بقيامها باستعراض هذا التاريخ، تحقق غرضين: فهي تقدم نموذجا معينا لكتابة تاريخ حركة سياسية ما، حيث تظهر الرابط فيما بين العنصر الذاتي، اي دور الافراد وشخصية الافراد، وبين العنصر الموضوعي، اي مختلف الظروف والمعطيات والامكانيات التي يتعامل معها اولئك الافراد. وثانيا، فهي تبني اساسا لفهم التاريخ اللاحق لحركة المقاومة الفلسطينية، عبر شرح اساليب العمل والدوافع الفكرية والخصائص النفسية لمن صاروا قادة وكوادر المرحلة اللاحقة.

تخصص المؤلفة بقية الجزء الاول لدراسة تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية عموما، مع ذكر خاص لموقف «فتح»، خلال فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣. لذلك، يعنى الفصل الثالث بمرحلة «شهر العسل» كما تعرف في الاوساط الفلسطينية، او «بهجة التحليق» كما تلقبها كوبان، والتي امتدت، بنظرها، من العام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣. وتشمل هذه الحقبة التاريخية الهامة تجربة الاردن وعملية اعادة البناء في لبنان. كما تستعرض المؤلفة اندراج التنظيمات المسلحة داخل اطار م.ت.ف. في اواخر الستينات وتوليها لتلك المؤسسة، لتتبع، بعد ذلك، مرحلة «العمليات الخارجية» من ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ التي دخلتها «فتح» عبر منظمة ايلول الاسود لتغطي اعادة بناء القوة الذاتية في اعقاب مغادرة الاردن، وصولا الى اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

لعل كوبان تبتعد، عند هذه النقطة، عن النظرة الشائعة التي تتطلع الى مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣ على انها مرحلة الانجاز الدبلوماسي والتغير السياسي نحو القبول باقل من كامل التراب الفلسطيني، اذ تنظر، في فصلها الرابع، الى فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ على انها «الوقوع في شراك لبنان». فهي لا تتجاهل على الاطلاق حقيقة الاختراق الدبلوماسي الذي حققته م.ت.ف. واهميته، بل انها هي التي شددت، سابقا، على بُعد الرؤية والجهود المضنية لقيادة «فتح» في اواخر الستينات واوائل السبعينات توقعا لمثل هذا الخرق بالتحديد. لكنها ترى ايضا شبكة العلاقات والموازين العربية التي عملت م.ت.ف. في وسطها، وترى كيف تحقق الانجاز وبأي ثمن، نظرا الى اشتداد الصعوبات واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

ويفسر شرح كوبان لبروز الاختلافات الحادة داخل الصف الفلسطيني وبين المحاور العربية بعد حرب ١٩٧٣، ازاء الموقف من فكرة واشكال التسوية السياسية المطروحة، يفسر ذلك اعتقادها ان الموازين اخذت تتكالب

على م.ت.ف. في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠. فهي تناقش، في الفصل الخامس تحت عنوان «اشتداد الخناق»، آثار السياسة الاسرائيلية داخل لبنان وسياسة السادات المتمثلة بزيارة القدس وعقد اتفاقي كامب ديفيد، على وضع م.ت.ف. في لبنان. كما تعيد الى الذاكرة طبيعة الاوضاع الاقليمية والتي اخذت تنقلب في مصلحتها ضد مصلحة م.ت.ف.، رغم هزة ايران ونجاح «فتح» اخيرا في عقد مؤتمرها الرابع في ربيع ١٩٨٠.

ويستمر المنطق في الفصل السادس، «الجناح المكسور»، حيث تتعقب المؤلفة التطورات على مستويين، هما: السياسة الاقليمية والعلائق الدبلوماسية الناشئة، والمتمثلة في تولي رونالد ريغان لرئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة وطرح مشروع فهد وعقد دورة المجلس الوطني الخامسة عشرة، وثانيا، تصاعد اجواء الحرب في لبنان اثر ازمة الصواريخ السورية ووساطة فيليب حبيب، وصولا الى غزو ١٩٨٢ وحصار بيروت وما تبعه من اخلاء ومجازر ومبادرات دبلوماسية (مبادرة ريغان ومؤتمر فاس)، فترى كوبان انه في الوقت الذي خرجت فيه م.ت.ف. من حرب ١٩٨٢ محتفظة بجوهر عناصر قوتها وحيويتها، فان مرحلة تاريخية متكاملة قد انتهت مع ابتعاد القوات الفلسطينية خاصة، والقيادات والمؤسسات الفلسطينية، عن آخر حدود «مفتوحة» للمجابهة مع العدو الصهيوني. واذا كانت ثمة ثمار ومكاسب سياسية تحققت في الضفة الغربية والارض المحتلة عموما، فان الجناح الآخر لحركة مقاومة الشعب الفلسطيني المعاصرة، اي جناح «الخارج»، قد كُسر ويحتاج الى علاج.

تنتقل المؤلفة، في الجزء الثاني من كتابها، الى معالجة العلاقات الداخلية الفلسطينية، وتقصد بذلك علاقات التنظيمات المسلحة الشريكة لحركة «فتح»، وجموع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال المنقسمين الى سكان الضفة الغربية وسكان قطاع غزة ومواطني ارض ١٩٤٨.

ويتمحور الفصل السابع، حول تاريخ نشوء وتطور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وطلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، مع موجز عن بقية الفصائل. وقد خصصت المؤلفة حيزا واسعا للجبهة الشعبية، ولدورها في العمليات الخارجية وفي «جبهة الرفض». هذا، وبعد مناقشة اهم مواقف هذه الفصائل، تقدم كوبان لمحة عن المحاور او الافراد في داخل «فتح» ممن اعتبروا انفسهم مناهضين لقيادتها، لتنتهي بمناقشة حول علاقات مختلف الفصائل الفلسطينية ببعضها البعض، وحول الجدال الدائر داخل «فتح» حيال اهم القضايا خلال مسيرتها الحديثة.

ثم تلقي كوبان نظرة ثاقبة على تطور مقاومة الارض المحتلة للاحتلال، في الفصل الثامن، وتنجح في التقاط اهم سمات تلك المقاومة واستيعاب اهمية التفاعل العضوي بين صمود اهل «الداخل» وبين استمرار مقدرة م.ت.ف. في «الخارج» على تحدي الموازين الاقليمية والدولية واللعب عليها. اذ يندر في الكتابة الغربية، وحتى في العربية، ان يدرك كاتب حقيقة اعتماد كل جناح على الآخر، رغم الانفصال العملي بينهما من حيث الاطر التنظيمية والاعتبارات المادية والقيود الفعلية. اي ان كل جناح يستمد القوة المعنوية والتشجيع من الآخر، دون ان يتجاوز ذلك حدود التنسيق السياسي العام ليبلغ مستوى توزيع المهام ووضع البرامج الميدانية لتخطيط وتوجيه العمل العسكري او الجماهيري في كل من الداخل والخارج. واذا كان هذا الواقع يمثل تقصيرا او فشلا من قبل م.ت.ف. التي كان يفترض فيها ان ترقّي درجة ادارتها وتنظيمها لوضع الداخل، فان المؤلفة تظهر، ايضا، كم عوَّض نضال اهل الداخل عن ذلك النقص، بل وكم هي درجة الثقة بين قيادة الخارج واهل الداخل، مما اشاع جو الثقة والوفاء بين الجناحين.

وثم تنتقل كوبان، في الجزء الثالث، الى العلاقات العربية الدولية لحركة «فتح» وم.ت.ف.، في الفصلين التاسع والعاشر. ويشكل الفصل المتعلق بالعلاقة الفلسطينية بالمحيط العربي احد اهم فصول الكتاب، نظرا الى الدور الجوهري لهذه العلاقة ووضوح رؤية كوبان لها. فتتناول المؤلفة الفترة الصعبة التي مرت بها «فتح» قبل حرب ١٩٦٧ ومعركة الكرامة، موضحة اهمية العلاقة الباكرة بالجزائر وسوريا، مقارنة بسوء الوضع في الاردن ولبنان، واهمية مقولة «فتح» حول عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية. لكنها تتعقب تغير الموازين وتحول آلية العلاقة مع تعاظم قوة الفدائيين، الى حين التوصل الى صيغة جديدة لاقت اساسها في احداث الاردن ١٩٧٠ وتتويجها في الفرص الجديدة التي قدمتها حرب ١٩٧٣. علما ان المساومة التي تم التوصل اليها بين ما مثله الفدائيون وبين واقع الدول العربية، من خلال الشكل المؤسسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما كانت ستنجح لولا تعرض المقاومة لهزة الاردن ولولا قبولها بمنطق النظام الاقليمي العربي الذي حمل وعداً، بعد ١٩٧٣، بتحقيق ما لم تحققه البندقية.

لكن كوبان ترى، ايضا، وسط التطور والتواصل المستمرين في موقف «فتح» من الدول العربية ومن التسوية السياسية خلال السبعينات، ان التحولات في رؤية «فتح» لم تلغ حالة التناقض مع الدول العربية، بل ادخلت

م.ت.ف. الى آلية الصراعات الداخلية العربية، والى موازينها وقيودها. واذا لعبت م.ت.ف. و «فتح» على تلك الموازين، فان هامش الحرية قد ضاق وصعبت المناورة. ورافقت هذا التطور حركة العلاقات الخارجية لـ «فتح» وم.ت.ف. بالصين الشعبية والاتحاد السوفياتي والامم المتحدة واوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية. فتستعرض المؤلفة تطور موقف الدول الاشتراكية حتى مستوى الدعم الثابت، مقارنة بالتقدم البطيء في اوروبا الغربية وبالسقف المفروض على دور الامم المتحدة، نظرا الى استمرار التجاهل الاميركي للفلسطينيين على رغم الحقائق على الارض واقتراب الرؤساء الاميركيين، بين الحين والآخر، من فتح الحوار مع منظمة التحرير.

* * *

امام الانجاز الذي يمثله هذا الكتاب بحد ذاته، لا بد للقارىء الفلسطيني والعربي ان يواجه امرين: الاول، ثمة مجموعة ملاحظات واستنتاجات يجب استنباطها من هذا التاريخ، كما فعلت كوبان جزئيا، والثاني، لا بد من الانتقال الى كتابة ودراسة تاريخنا الخاص اذا كان لنا ان نستفيد من التجربة وان ننتقل الى مستويات ارقى ونجاحات اكبر. ويعني ما سبق، ان نتناول استنتاجات هيلينا كوبان، المراقبة الاجنبية، وان نحدد الثغرات التي لا يمكن لغيرنا ان يحددها ويسدها.

يبدو، بعد مطالعة هذا الكتاب، ان كوبان ترى وجود استمرارية وتواصل منطقي في كافة مواقف «فتح» وم.ت.ف. عبر مراحل تطورهما. ومع انها تقرّ بوجود علامات مميزة ونقاط فاصلة، الا انها تصور تاريخ «فتح» وم.ت.ف. على انه مسار مستقيم. بينما يصح القول ان ثمة مفترقا اساسيا وصلت اليه «فتح»، في ١٩٦٥، و١٩٦٧، و١٩٧٠، و١٩٧٣، و ١٩٨٢. وفي كل حالة من الحالات، كان هناك اختيار بين خطين معروضين تاريخيا. ومما يدل على ذلك وجود الصراع السياسي والمحوري داخل «فتح» منذ ١٩٧٠، وهو الامر الذي اعتبرته كوبان مجرد توزيع ادوار. حتى انها تغفل حقيقة وجود نقاش حاد داخل «فتح» قبل البدء بالنشاط العسكري حول ضرورة وطبيعة ذلك النشاط.

كذلك، تخطىء المؤلفة بعض الشيء في تقدير مدى اهمية تأثير الحرب الاهلية اللبنانية على واقع وفكر المقاومة ومدى تراجع او ترهل الدعم الفعلي الذي قدمته القاعدة الجماهيرية والتنظيمية للقيادة رغم استمرار الولاء والتأييد السياسي لتلك القيادة. ويرافق هذا الخطأ، عدم ادراك اهمية مؤتمر «فتح» في ربيع ١٩٨٠ ومدى تعرض «فتح» لضغوط الاطراف العربية بواسطة افراد في داخلها.

الا ان هيلينا كوبان تقدم في الفصل الختامي عدة ملاحظات جوهرية لا بد لها ان تؤثر على رؤيتنا لتاريخنا الخاص. فتؤكد، اولاً، ان اهم ما انجزته حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة هو اعادة الهوية الفلسطينية. وبذلك، تمسك المؤلفة بعنصر استمرارية حركة «فتح» و م.ت.ف. وبقائهما على قيد الحياة، وهو ايضا العنصر الذي ضمن استمرار تأييد الشعب الفلسطيني في شتاته لقيادته التاريخية رغم اعمق التحفظات على بعض الاتجاهات الخلقية او السياسية.

وتؤكد، ثانيا، ان قيادة الصف الاول في «فتح» تتألف، كليا، من اشخاص شاركوا بتأسيس «فتح» او بطفولتها قبل ١٩٦٥. وتضيف الى ذلك ان كوادر الصف الثاني جاؤوا جميعا قبل معركة الكرامة في آذار ١٩٧٨، وان الذين ترقوا الى مراتب قريبة من هذا الصف بعد ١٩٧٠ في لبنان، كانوا قد اتوا اليه من الاردن. وتشير هذه الحقائق الى استمرارية هامة في حياة اية حركة سياسية تمر بموازين وظروف صعبة كظروف الفلسطينيين من جهة، والى احد العناصر التاريخية المؤثرة في مدى انسجام او تنافر القاعدة الجماهيرية وقواعد فصائل المقاومة مع القيادات السياسية، حيثما تواجد الشعب الفلسطيني ضمن ظروفه السياسية والمعيشية والامنية المتنوعة من جهة اخرى.

وثالثا، تلاحظ كوبان ان العمود الفقري للدعم الثابت الذي تلقته «فتح» عبر السنوات من الشعب الفلسطيني، كمن في المخيمات وفي مدن وقرى الضفة الغربية ـ اذ جاء المقاتلون والمتطوعون من تلك القطاعات باعداد غفيرة ـ دون ان يعني ذلك تقليل اهمية الدعم المادي والمعنوي الذي اخذت تتلقاه «فتح» بشكل متنام منذ الستينات.

ان الشيء الوحيد الذي أثر سلبا على تضافر هذه العناصر الثلاثة، كان اشتعال الاقتتال الفلسطيني الذي هدد، للمرة الاولى، منجزات «فتح» عبر تهديدها من الداخل. وانه لمن سخرية القدر ان ما يثبت صحة رأي هيلينا كوبان بالتزاوج الاساسي بين مصير م.ت.ف. ووضع «فتح»، هو مدى تهديد مكانة م.ت.ف. اليوم بسبب تمزق

«فتح». ومما يزيد من تلك السخرية ان من يحاول تهديد ذلك التاريخ يكون، في الواقع، كمن لا يعرفه: لم يدرسه او لم يفهمه ولم يقرّ بموقعه فيه. كما انه لم يمسك بجوهر قوة «فتح» وبجوهر الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

يزيد صايغ

وفد فلسطيني برئاسة عرفات يزور عدن، والنتائج ايجابية

في اطار جولة عربية واسعة، قام الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، يرافقه الاخوان خليل الوزير «ابو جهاد» وصلاح خلف «ابو اياد»، عضوا اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بزيارة رسمية الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، تلبية لدعوة سبق ان وجهت من قبل الرئيس علي ناصر محمد، الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، امتدت ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤.

يتفق مضمون هذه الزيارة مع ما توخته القيادة الفلسطينية من جولة الاخ ياسر عرفات على عدد من العواصم العربية عقب اختتام اعمال الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني؛ فالقصد هو احاطة القادة العرب بظروف عقد هذه الدورة ونتائج اعمالها، ووضعهم في صورة التحرك الفلسطيني المقبل المؤسس على ما تبناه المجلس الوطني من مقررات وتوصيات، ومحاولة استقطاب دعمهم وتأييدهم في مواجهة شروط سيئة اربكت الوضع الفلسطيني وهزّت معادلاته الدقيقة.

لكن زيارة عدن هذه تتميز بكونها تعنى بالعلاقة مع طرف عربي اصبح، بحكم اعتبارات عدة، احد الجسور الرئيسية التي لا بد من عبورها اذا ما قُدّر لحوار الاطراف الفلسطينية المختلفة الاستمرار والنجاح، وإذا ما قُيّض للوحدة الوطنية الفلسطينية ان تلتئم مجددا. ولا بأس من القول، ايضا، ان عدن ما زالت تمسك بخيط نحيل، ودقيق للغاية، يؤدي الى دمشق.

وتتميز الزيارة بكونها تأتي في اعقاب فترة من البرود الملحوظ في العلاقات بين الطرفين، افضت اليه عوامل متعددة، لعل اهمها ان عدن ليست وسيطا، بالمعنى الرائج، بين القيادة الفلسطينية من جهة ومعارضيها ومناوئيها الفلسطينيين والعرب من الجهة المقابلة. فالقيادة اليمنية تعتبر نفسها طرفاً معنيا باعادة رسم التحالفات العربية، واعادة رسم الخارطة الفلسطينية بما يكفل صياغة وضع فلسطيني سليم على علاقة وثيقة بسوريا، اساسها التصدي للمشروع الاميركي ـ الاسرائيلي في المنطقة. وعلى ذلك، لم تن عدن توجه الانتقادات المرة لمحاولات شق منظمة التحرير الفلسطينية واختلاق البدائل عنها، لكنها اظهرت ملاحظات معينة على التوجه السياسي الفلسطيني، اعلنتها وسائل الاعلام اليمنية الديمقراطية غير مرة، وكان من شأنها ان تبث البرود في العلاقة بين الطرفين رغم اقتناعهما بضرورة التمسك بهذه العلاقة الخاصة واهمية رفدها بعناصر القوة والثبات على الدوام.

حسن ان تفتقر عدن الى حد من المجاملة يغطي ما يطرأ على علاقاتها مع الخارج من تطورات: فللمراقب ان يقارن بين استقبال القيادة الفلسطينية في عدن وتوديعها ليكتشف، بيسر، ان نقلة جدية قد باشرها الطرفان نحو كسر الجمود واحياء الخصوصية في علاقاتهما. فاذا كان الاستقبال قد لخص المرحلة السابقة، المتسمة بالبرود، فان التوديع أشّر الى مرحلة جديدة تُبنى على التفاهم بين الطرفين حول الشؤون الرئيسية التي كانت محل تباين في وجهات النظر بينهما، وان كان هذا التفاهم لن يخلو من تفاوت في تناول هذا الموقف او ذاك من جانب هذا الطرف او

ذاك.

والزيارة رسمية في الشكل، لكن مضمونها يبدو ذا طابع حواري ودّي، تمثل بطرح كل شؤون الوضع الفلسطيني والعربي محل النقاش، دون تحفظ، بين الوفد الفلسطيني الزائر، الذي انضم اليه الاخ عباس زكي ممثل م.ت.ف. في عدن، وعدد كبير من المسؤولين اليمنيين، وفي مقدمتهم الرئيس علي ناصر محمد. وقد عقد الجانبان ثلاثة لقاءات، اولها مساء يوم ١٩٨٤/١٢/٢٧، وثانيها اليوم التالي، وثالثها يوم ١٩٨٤/١٢/٢٩، وذلك، فضلا عن لقائين آخرين، تم أحدهما على مائدة غذاء بدعوة من الاخ عباس زكي والثاني اثناء زيارة قام بها الرئيس علي ناصر محمد لتقديم العزاء باستشهاد الاخ فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان طبيعياً، بل ضرورياً، ان يكشف اللقاء الاول حجم التباين في مواقف الطرفين: فالجانب اليمني انطلق من فيض تساؤلات شُغلت القيادة الفلسطينية عن الاجابة عليها في المرحلة السابقة، اما الجانب الفلسطيني فقد رد بتساؤلات معاكسة يبررها الحذر ازاء ثقة عربية رجراجة بقدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تجاوز ازمتها. لكن استعداد الطرفين المبدئي للتفاهم وجرأتهما في طرح تساؤلاتهما افضيا الى ان يسود اللقاءين التاليين ود واضح، يغلف جدية عالية كانت نتيجتها التوصل الى الاتفاق.

لقد تساءل الجانب اليمني عما إذا كانت المنظمة تضمر انتهاج خط سياسي محدد يقود الى علاقة مفتوحة مع النظام المصري، وعما اذا كان ذلك يشكل مدخلاً لتأسيس محور جديد في المنطقة قوامه مصر والاردن والعراق حسبما اشاعت الاوساط الدمشقية. واستفهم الجانب اليمني حول الموقف الفلسطيني مما ورد في خطاب الملك حسين، عاهل الاردن، امام الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني من صيغة مشروع سياسي سلامي مشترك مع م.ت.ف. مؤسس على القرار ٢٤٢، واستفهم، ايضا، حول ما إذا كانت القيادة الفلسطينية مستعدة لمتابعة الحوار مع التحالف الديمقراطي في ضوء اتفاق عدن ـ الجزائر. وثمة اسئلة عديدة اخرى: سوريا، السوفيات، الموقف الاوروبي.

ورد الجانب الفلسطيني باسئلة عن معنى المخاوف ازاء عقد المجلس في عمان قبل ان يتساءل عن مسؤولية عقده في هذه العاصمة تحديداً، واسئلة اخرى حول تعيين هوية من احبط اتفاق عدن ـ الجزائر، وحول التشكيك بالتزام القيادة الفلسطينية بالخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعما إذا لم تكن سوريا مسؤولة بشكل مباشر عن تعميق الخلاف وتصعيده الى مستواه الراهن.

لقد اوضح الجانب الفلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية ليس بوسعها، بحكم ضمها لعناصر فكرية وسياسية وتنظيمية متعددة، صياغة خط سياسي يؤدي الى علاقة مفتوحة مع مصر، وبالتالي ليس ثمة داع وجيه للمخاوف بهذا الصدد، وبيّن الوفد ان آثار زيارة الاخ ياسر عرفات الى القاهرة كانت محدودة بشروط الزيارة وتوقيتها، ولم تستثمر فلسطينياً بقدر ما استغلت، عربيا، في وجه قيادة منظمة التحرير. لكن الجانب الفلسطيني دعا نظيره اليمني الى التفكير ملياً في آثار غياب الدور المصري، والى صياغة مشروع يطرح على العرب، هدفه الاسهام مع الشعب المصري في محاولة التخلص من اثار اتفاقات كامب ديفيد واستعادة مصر دورها في الصراع العربي ـ الصهيوني.

وعرض الجانب الفلسطيني رؤيته لمجرى الحوار مع التحالف الديمقراطي، منذ بدئه الى حين توقيع اتفاق عدن ـ الجزائر، وما تلا ذلك من تطورات افشلت الاتفاق وتجاوزته، مؤكداً ان حركة «فتح» قد التزمت بالاتفاق نصاً وروحاً واجلت عقد المجلس الوطني مدة تنوف عن الشهرين املا بوضع حد للماطلة والتسويف من الجانب الآخر، ولم تجد بداً من حسم امرها عندما اتضحت مواقف بعض اطراف التحالف الديمقراطي المبنية على رفض عقد المجلس من حيث المبدأ. ودعا الجانب الفلسطيني نظيره اليمني الى التدخل ثانية من اجل متابعة الحوار وانجاحه، بل فوّضه امر التحدث باسم «فتح» واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مع اطراف التحالف الديمقراطي تدليلا على الاستعداد الكامل للحوار والاتفاق.

وفيما تعلق بالتحرك السياسي الفلسطيني العام، اوضح الجانب الفلسطيني نقطتين هامتين: اولاهما، ان الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني كانت اكثر حسما من سابقتها في رفض مشروع ريغان واي مشروع سلامي لا يتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة؛ وثانيتهما، ان منظمة التحرير الفلسطينية، اعلنت، بلسان رئيس الدائرة السياسية فيها، رفضها اي مشروع سلامي يستند الى القرار ٢٤٢. واذا كانت خطة العاهل الاردني تتضمن مثل

هذه الركيزة، فان منظمة التحرير الفلسطينية اذ تحاور الاردن ستضع، نصب اعينها، ضرورة تجاوز، بل الغاء هذه الركيزة تمهيداً للتحرك المشترك مع الاردن، دونما مس بوحدانية م.ت.ف. في تمثيلها الشرعي للشعب الفلسطيني.

ولم يكن عسيرا على الجانب الفلسطيني ايضاح وتحديد المسؤولية في تدهور العلاقات مع سوريا، اذ لعبت عدن دوراً لا يستهان به كوسيط بين الطرفين، وبذلت من الجهود ما يكفي لاقناع المسؤولين اليمنيين بان دمشق قد تورطت في تصعيد الخلاف بحيث اصبح التراجع امرا ميؤوساً منه. وهذا ما ألمح اليه الجانب اليمني خلال اللقاءات التي تخللت هذه الزيارة. لكن الجانب الفلسطيني اكد ضرورة مواجهة الخطوات السورية المغامرة المقبلة، سيما ما تعلق منها بالمساعي الجارية لانشاء تشكيل سياسي فلسطيني عميل جديد.

من جهته، عرض الجانب اليمني رؤيته لمجمل هذه الشؤون، مؤكداً على ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لا تعترف بغير م.ت.ف. ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وترفض اي محاولة لشقها او ضربها او التخريب فيها، وتقف إلى جانبها في نضالها من اجل انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

واوضح الجانب اليمني ان لوحدة الفصائل الفلسطينية دورا رئيسيا في وحدة الشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، مقابل ان غياب هذه الوحدة قد يؤدي الى توزع الانتماءات السياسية، بما يفضي الى اضعاف نفوذ م.ت.ف. واخلاء مواقعها لصالح الاطراف المتآمرة عليها. وان حركة «فتح»، باعتبارها كبرى الفصائل والعمود الفقري لمنظمة التحرير، مسؤولة، تاريخيا وسياسيا، عن استعادة هذه الوحدة وتقديم كل ما يمكن تقديمه لنزع الحذر من صفوف الفصائل الاخرى وتشجيعها على الانضمام الى مؤسسات م.ت.ف. على اساس اتفاق عدن ـ الجزائر وما يؤدي اليه الحوار الفلسطيني لاحقا. واكد المسؤولون اليمنيون استعدادهم لمتابعة جهودهم من اجل انجاح هذا الحوار.

كما عرض الجانب اليمني رؤيته للوضع العربي، محذراً من ان التدهور في هذا الوضع قد يشجع اطرافا عربية على الاستجابة للمشاريع الاميركية ـ الاسرائيلية دونما اعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني ودور م.ت.ف. ممثله الشرعي الوحيد. واكد ان لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في انتهاج تاكتيكات تفتح امامها ابواب التحرك السياسي، لكن هذا الحق، في رؤيته، مرتبط بمقدار ما يسهم في تعديل الخلل الماثل في الوضع العربي.

والمح الجانب اليمني الى انه لا يعتزم القيام بمحاولة جديدة للتوسط مع سوريا، فهو يائس من احتمال تراجع دمشق عن خطها التصعيدي مع م.ت.ف.، واكد ان جمهورية اليمن الديمقراطية سوف تقاوم اي تشكيل فلسطيني جديد يطرح نفسه بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية. وعرض موقفه ازاء الوضع الدولي مشدداً على ان الصداقة القوية الثابتة مع الاتحاد السوفيتي تمثل شرطا لا غنى عنه لمنظمة التحرير كيما تواجه تلك الجبهة الواسعة من الاعداء، التي انتقلت اليها بعض دول السوق الاوروبية المشتركة مؤخراً.

وبعد هذا العرض الواسع من الجانبين، تأكد ان ثمة اتفاقا ضمنيا بينهما ازاء عدد من الشؤون الرئيسية المطروحة، وتوج هذا باتفاق سياسي غير مكتوب يتضمن اصرارهما على العمل المشترك، فيما تعلق بما بينهما وفيما يتناول الوضع العربي، وتنسيق المواقف، والتبادل المستمر للآراء، وتكثيف حجم الاتصال بما يكفل نزع البرود عن العلاقة اليمنية ـ الفلسطينية وتجنيبها اي هزات قد تكتنفها. واتفق الجانبان على خطوات محددة ينبغي اتخاذها لاعادة الحوار الفلسطيني الى مجراه واحياء اتفاق عدن ـ الجزائر وتكميله، في ضوء مقررات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. واتفقا، ايضا، على التحضير للقمة العربية المقبلة بصياغة مقترحات سياسية مشتركة، تشمل موضوع العلاقة مع النظام المصري اضافة الى مشاريع السلام المطروحة في المنطقة والموقف العربي البديل.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان العلاقات الفلسطينية ـ اليمنية الديمقراطية لا تنحصر في الجانب السياسي فقط، فثمة علاقة متنوعة، تقوم على التعاون في شتى المجالات، وتفرضها عدة اعتبارات اهمها التواجد الفلسطيني في ساحة اليمن، كقوات وفصائل ومؤسسات، فضلا عن تعاون الطرفين في مشاريع اقتصادية وعمرانية مختلفة. وقد شغلت هذه العلاقات حيزا في مباحثات الجانبين.

وعبرت وسائل الاعلام في اليمن الديمقراطية عن النقلة الجدية في العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، اذ لاحظ المراقب، بسهولة، ان ما ساد

اللغة الاعلامية في المرحلة السابقة من تحفظ وبرود عند عرض الخبر الفلسطيني، المتعلق منه خاصة بالدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني وباللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد بدأ بالانحسار لصالح لغة اكثر حميمية واعتناءً بالشأن الفلسطيني. فليس ثمة حذر، بعد، في الحديث الطليق حول م.ت.ف. وانشطتها ومؤسساتها القيادية، ولم يعد ثمة تحفظ في تأكيد الموقف اليمني الداعم للمنظمة والمؤيد لمواقفها في إطار الرؤية اليمنية العامة للوضع الفلسطيني، وان كان الجانب اليمني يتمسك باعتقاده بان هناك نقصا في م.ت.ف. ناجما عن غياب التحالف الديمقراطي عن مؤسساتها.

وثمة سؤال يُطرح الآن: هل ان الحوار الفلسطيني ـ اليمني الديمقراطي الذي تخلل زيارة الوفد الفلسطيني الى عدن هو وحده ما أدى إلى هذا التحسن الملموس في العلاقات بين الطرفين؟

قطعا لا، فالحوار شرط ضروري لكنه غير كاف، واذا كان قد أدى الى هذا التحسن فلانه تم على تخوم مرحلة سابقة تخللتها تطورات انضجت مواقف الطرفين وأزالت بعض السحب عن طريقهما. اذ ليس من شك في ان مقررات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بخلوها مما كان البعض يخشاه من انعطافات سياسية فلسطينية حادة، قد اشعرت الاطراف العربية المعنية بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست بصدد الدخول في شبكة علاقات جديدة على الصعيدين العربي والدولي، كما انها ليست في وارد ترسيخ الواقع الانقسامي في الساحة الفلسطينية، وهو ما يشكل ضمانة لهذه الاطراف كان لها تأثيرها في ازاحة جزء كبير من الشكوك.

ثم ان المسؤولية المباشرة لبعض اطراف التحالف الديمقراطي في افشال عقد المجلس الوطني في الجزائر والمسؤولية المباشرة لسوريا ولجماعة «التحالف الوطني» في تكريس الانشقاق والخلاف داخل الساحة الفلسطينية، وبينها وبين سوريا، قد خفف عن كاهل القيادة الفلسطينية وزر وضع شاذ مازال سائداً ويفرض على الاصدقاء من العرب التردد كثيراً قبل وضع م.ت.ف. ومناوئيها على قدم المساواة في انشاء هذا الوضع. ثم ان التهور الذي يسم السياسة الانشقاقية، وما يحمله من تدابير هوجاء، يلعب دورا في اقناع الجميع بان اصحاب هذه السياسة ليسوا اهلا لاعتبارهم اطرافا مسؤولة عن الشعب الفلسطيني ومستقبل نضاله الوطني. وببساطة، فقد دفع اغتيال الشهيد فهد القواسمي المسؤولين اليمنيين الى ابداء اكبر قدر من التعاطف مع م.ت.ف. وقيادتها، مقابل اعلان السخط على مدبري الجريمة المعروفين تماما في عدن.

غسان حسام الدين

ندوة «الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني»
تونس ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤

بناء على قرار الاجتماع التاسع لمجلس امناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية بعقد ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني، فقد تم عقد هذه الندوة في مقر جامعة الدول العربية، في تونس، في الفترة الواقعة ما بين ١٣ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وقد شارك فيها مندوبون من الدول

العربية، والمنظمات الدولية، وعدد من الخبراء العرب المختصين في المجال الديمغرافي.

افتتح الندوة ابراهيم سعيد الابراهيم، الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية، فأشار الى ان الشعب الفلسطيني تعرض خلال العقود الاربعة الماضية لشتى انواع التعسف والتهجير القسري، مؤكداً على ان موضوع الندوة يمكن ان يشكل بداية لمشروع عربي متكامل لدراسة كافة الجوانب التي تمس الشعب الفلسطيني، وان الهدف المركزي الكامن وراء انعقادها هو وضع استراتيجية نوعية للتعامل مع الشعب الفلسطيني.

كما القى الدكتور سامي مسلم، مندوب م.ت.ف. في الندوة، كلمة تمنى فيها على المشاركين ان تتمخض المداولات والمناقشات عن نتائج علمية ايجابية من اجل تسهيل مهمة صنع القرار الفلسطيني، والتوصل الى صيغ رقمية تسهم في وضع التقديرات الصحيحة خدمة لمتطلبات الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

كما القى عبد الرحمن الجبوري، مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، كلمة رحب فيها بالمشاركين في الندوة مذكرا بأن المعهد يؤمن ايمانا جازما برسالته العلمية ويسعى إلى تطويرها تجاوزا لحالة التخلف والتبعية، وان الدراسة العلمية للقضية الفلسطينية هي من اهم الاسلحة الرئيسية في عملية التصدي للعدو الصهيوني. وطرح الجبوري النقاط التالية، تحديدا للنهج المقترح للجلسات:

(١) المسح الاحصائي للشعب العربي الفلسطيني، للتعرف بصورة رقمية واضحة على ما هو قائم وموجود من الموارد البشرية.

(٢) تحليل البيانات الناتجة عن هذه المسوحات واستخدام المقاييس وصولا الى تحديد الخصائص، والتعرف على مكامن القوة والضعف.

(٣) رصد المتغيرات، وتحديد اتجاهاتها.

(٤) رسم السياسات المستندة الى خلفية علمية من خلال عملية التحليل، وبشكل متلازم مع استراتيجية التحرير الشمولية.

الملامح العامة للوضع الديمغرافي الفلسطيني

ركزت الدعاية الصهيونية ودعوتها للاستيطان في فلسطين، على مقولة طالما رددتها «ارض بلا شعب، لشعب بلا ارض»، وذلك بادعاء فراغ فلسطين من السكان في ظل تخلف الرقم الفلسطيني وغياب الوعي الديمغرافي. وغداة سنة ١٩٤٨ تشرد معظم السكان الاساسيين من فلسطين وبقي الطموح الوطني للعودة الى الارض، بينما عانت بقية الشعب الفلسطيني، في ظل الاحتلال، انواعا شتى من ممارسات التهجير القسري والاستيطان. وقد قاوم الشعب الفلسطيني، منذ سنة ١٩٤٨، سياسة فرض الامر الواقع وتمكن من المحافظة على ذاته الوطنية؛ بل انه حمل السلاح دفاعا عن كيانه الوطني منذ سنة ١٩٦٥.

الا ان الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧، نتج عنها توسع اسرائيلي كبير، ادى الى احتلال كامل الاراضي الفلسطينية وسيناء والجولان السورية، كما ادى الى تشريد مئات الالوف من الفلسطينيين وتهجيرهم للمرة الثانية.

وخلال هذه المفاصل التاريخية الهامة، كان الرقم الفلسطيني الدقيق غائباً عن خارطة التحليل السياسي ـ الاجتماعي، مما اسهم في عدم توضيح الصورة الحقيقية لفعاليات الشعب الفلسطيني وطاقاته. وبقيت الامور كذلك حتى فترة قريبة للغاية من هذا التاريخ.

وكانت مصادر الرقم الفلسطيني تنحصر فيما توردة الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية (Statistical Abstract of Israel) من جهة، وما نقلته وكالة هيئة الامم المتحدة الخاصة بغوث اللاجئين من جهة أخرى. وتجدر الاشارة إلى أن ارقام الوكالة المذكورة لا تتمتع باية دقة لانها، بالاساس، تستند على تسجيل الاشخاص وفقا للوائح الاعاشة فقط. ولمحاولة تقريب الصورة الديمغرافية، لابد من العودة الى الاحصاءات السابقة للشعب الفلسطيني، وخصائص هذه الاحصاءات ديمغرافيا.

سكان فلسطين قبل قيام اسرائيل

انجز تعدادان للسكان في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. التعداد الاول بتاريخ ٢١/١٠/١٩٢٢ والثاني بتاريخ ١٨/١١/١٩٣١. ولقد قامت دائرة الاحصاء، خلال الفترة الممتدة ما بين تعداد السكان الثاني وسنة ١٩٤٦، بنشر تقارير شهرية وسنوية لعدد السكان المقيمين والمصنفين بحسب الطوائف.

وتجدر الاشارة، هنا، الى نقطة مهمة تتعلق بنوعية المعطيات الكمية الموجودة. فبالاضافة الى التقدير الناقص لمعطيات مقدار ١٩٢٢، هناك قصور في تسجيل الواقعات الحيوية، كالولادات، ونقص كبير في الاحصاءات المتعلقة بالهجرة. ويبين الجدول رقم (١) عدد المقيمين في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ حسب توزيعهم الطائفي.

الفلسطينيون بعد العام ١٩٤٨

يقدر عدد السكان العام في اواخر ١٩٤٨ بمليون واربعمائة وسبعة وعشرين الف نسمة، منهم ١٥١ الف نسمة ظلوا في الارض التي قامت عليها اسرائيل العام ١٩٤٨، وقد اصطلح على تسميتهم باسم عرب ١٩٤٨، وتوزعت البقية على مناطق اللجوء داخل فلسطين وخارجها، كما يبين الجدول رقم ٢.

يبين هذا الجدول ان ٤٩٪ من الفلسطينيين اللاجئين استقروا في الضفة الغربية أو الضفة الشرقية لنهر الاردن، و٢٦٪ في غزة، و١٤٪ في لبنان، و١٥٪ في سوريا.

التطور الزمني لعدد الفلسطينين

عرب الـ ١٩٤٨

تضاعف عدد فلسطيني ١٩٤٨ حوالي الأربع مرات منذ بداية اغتصاب فلسطين العام ١٩٤٨ وحتى الان. فبعد ان كان عددهم، حسب ما تنشره المصادر الاسرائيلية، حوالي ١٥٦,٠٠٠ نسمة في نهاية العام ١٩٤٨، وصل هذا الرقم، في نهاية العام ١٩٧٨، الى حوالي ٦٠٠,٠٠٠ نسمة.

وتبين الجداول اللاحقة توزيع هؤلاء السكان من ناحية الفئات العاملة في المجتمع والفئات الاخرى التي توصف بأنها تعتمد، في معاشها، على غيرها؛ وهذه الفئات هي:

(١) الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة، وهم يمثلون، في نهاية العام ١٩٧٧، حوالي ٤٩٪ من مجموع فلسطينيي العام ١٩٤٨.

(٢) الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ ـ ٦٤ سنة، ويمثلون ٤٧,٧٪ من المجموع.

(٣) الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة، ويمثلون فقط ٣,٣٪ من المجموع.

التركيب السكاني، حسب الجنس والعمر

للتركيب السكاني، حسب الجنس والعمر، تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد. فهو يحدد، مثلا، نسبة السكان في سن الدراسة ونسبة من هم في سن العمل. وهو، فوق ذلك، يحمل في طياته اتجاهات التطور الديموغرافي في المستقبل.

ان معدل الخصوبة المرتفع الذي يتمتع به فلسطينيو ١٩٤٨ يعطي هرم الاعمار الشكل العام الذى نجده في معظم دول العالم الثالث، ومنها البلاد العربية: قاعدة واسعة وقمة ضيقة نسبيا.

ولو استعرضنا تركيب الفلسطينيين، حسب نوعهم كما تبرزه ارقام الجدول رقم (٣)، لوجدنا ان عدد الذكور منذ العام ١٩٤٨ وحتى الان قريب من عدد الاناث مع زيادة طفيفة للذكور على الاناث. والواقع، ان نسبة الذكور الى الاناث متقاربة باستمرار في كل فئات العمر. وتنتقل الزيادة، من جانب الى اخر وبين فئة عمرية واخرى، متخذة، دائما، جانبا معينا هو جانب الذكور. وهذه الظاهرة واضحة في معظم البلاد العربية وتختلف، في ذلك، عن معظم البلاد الغربية التي تزيد فيها نسبة الاناث على الذكور.

الحقيقة الاولى التي تظهر من دراسة الجدول رقم (٣) وهرم الاعمار اللاحق، هو الاعتدال الواضح بين عدد الذكور وعدد الاناث، مما يجعلهم اكثر ملاءمة من ناحية الخصوبة عما لو اختل هذا التوازن بين النوعية، سواء كان الاختلال ناشئا عن زيادة الذكور على الاناث أو الاناث على الذكور، وذلك لان اختلال التوازن من شأنه انقاص الخصوبة بسبب احتمال عدم زواج جميع الاناث كما هو حاصل في بعض البلاد الغربية في الوقت الحاضر. كما ان زيادة الذكور على الاناث زيادة واضحة تقلل من احتمالات الخصوبة ايضا (الجدول رقم ٤).

الحالة الزوجية بين الفلسطينيين

يحتل فلسطينيو ١٩٤٨، مركزا مرموقا في المنطقة العربية من ناحية انتشار ظاهرة الزواج بين صفوفهم.

ولا يتميز هؤلاء الفلسطينيون بظاهرة انتشار الزواج فقط، بل تبين ارقام الجدول رقم (٥) ان ظاهرة الطلاق بينهم متدنية جدا، وان ظاهرة العزوبية النهائية تكاد ان لا تكون موجودة، وان ظاهرة الزواج تتم في سن مبكرة نسبيا، سواء للذكور او للاناث. والسبب في هذا الزواج المبكر، فيما نظن، هو غلبة دوافع التحدي السياسية على العوائق الاقتصادية الواقعية.

وهذا المعدل المرتفع لنسبة المتزوجين والتبكير بالزواج ينعكس، ايجابيا، على معدل الخصوبة الكلية للفلسطينيات. فالجدول رقم (٦) يشير الى ان معدل هذه النسبة بقي، منذ بدء اغتصاب فلسطين حتى الان، مرتفعاً، وهو، بالاجمال، أعلى من مثيله بين اليهود في فلسطين المحتلة، واعلى من مثيله في الاردن مثلا. فبينما كان في الاردن ٦,٤٢٪ العام ١٩٦٥ كان ٨,٤٢ في نفس العام عند فلسطيني ١٩٤٨.

الجدول الرقم (١)
توزيع السكان بحسب الطائفة

التاريخ / الطائفة	مسلمون	مسيحيون	يهود	دروز	المجموع
١٩٢٢/١٠/٢٣	٧٤,٩	١١,٠١	١٢,٩١	١,١٨	١٠٠,٠٠
١٩٢٦/٧/١	٧١,٠٥	٩,٤٣	١٨,٤٤	١,٠٨	١٠٠,٠٠
١٩٣١/١١/١٨	٧١,٧٠	٩,٢٠	١٨,٠٦	١,٠٤	١٠٠,٠٠
١٩٣٦/١٢/٣١	٦١,٢٤	٨,٣٥	٢٩,٥٤	٠,٨٧	١٠٠,٠٠
١٩٤٠/١٢/٣١	٥٩,٦٣	٨,١٦	٣١,٣٦	٠,٨٥	١٠٠,٠٠
١٩٤٥/١٢/٣١	٥٩,٣٧	٧,٩٩	٧,٧٩	٠,٨٥	١٠٠,٠٠

السكان والتنمية في فلسطين، مركز التخطيط، م.ت.ف.، بلا تاريخ، ص ٩.

الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية بين الفلسطينيين

تؤكد ارقام الجدول رقم (٧) ما سبق أن ذهبنا اليه، حين اشرنا الى سياسات الابادة والاقتلاع، المباشرة وغير المباشرة، التي تتبعها السلطات الاسرائيلية لضبط الخلل الديموغرافي الذي بدأ يتلمس مخاطره مبكرا.

ان تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين وحرمانهم من تطوير الكثير من الخدمات، منها الصحية، هو احدى هذه السياسات غير المباشرة؛ فمعدل وفيات الاطفال بين الفلسطينيين لم يتغير منذ العام ١٩٤٨ حتى الان، وهو اعلى مما هو عليه بين اليهود. ولولا ارتفاع معدل الخصوبة لدى الفلسطينيين، لاثر معدل الوفاة بشكل اكبر، بمرور الزمن، على معدل الزيادة الطبيعية لديهم.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فالارقام السابقة تشير الى حقيقة اخرى، وهي التفاوت الواضح بين الزيادة الطبيعية للفلسطينيين (الولادات ـ الوفيات، جدول رقم ٧) بين التطور الفعلي لعدد الفلسطينيين كما تظهره ارقام الجدول رقم (٣). ومرد ذلك، فيما نظن، هو وجود وفيات غير مصرح عنها، أذ أن ارقام الوفيات بين فلسطيني ١٩٤٨ هو اعلى من الارقام الواردة في الجدول رقم (٧)؛ وهذا، بالطبع، انعكاس واضح لسياسات اسرائيل الوقائية في المجال الديموغرافي. فنحن نستبعد، على الاطلاق، أن يكون هذا الفارق ناجماً عن هجرة من باقي تجمعات

الجدول الرقم (٢)
التوزيع الجغرافي للفلسطينيين
في ١٩٤٨/١٢/٣١

البلد او المنطقة	عدد السكان	النسبة المئوية
الضفة الغربية	٢٨٠ ٠٠٠	٣٨,٦
غزة	١٩٠ ٠٠٠	٢٦,٢
لبنان	١٠٠ ٠٠٠	١٣,٨
سوريا	٧٥ ٠٠٠	١٠,٣
الضفة الشرقية	٧٠ ٠٠٠	٩,٦
مصر	٧٠٠٠	١,٠
العراق	٤٠٠٠	٠,٥
المجموع	٧٢٦ ٠٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر نفسه، ص ١٥.

الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية او غزة او غيرهما، الى المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨ لأن سياسات اسرائيل وفلسفتها تتعارض، كلياً، مع مثل هكذا هجرة.

الفلسطينيون حسب التجمعات السكانية ـ حضر وريف

تشير ارقام الجدول رقم (٨) الى ان سياسة العدو الوقائية تجاه الحقائق الديموغرافية للفلسطينيين قد

الجدول الرقم (٣)
عدد فلسطينيي ١٩٤٨، بالالوف، ونسبة الجنس بينهم (١٩٥٥ ـ ١٩٧٧)

السنة	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الجنس ٪
١٩٤٨	-	-	١٥٦,٠	-
١٩٥٥	١٠٤,٢	٩٤,٤	١٩٨,٦	١٠٤,٩
١٩٥٦	١٠٨,٠	٩٦,٩	٢٠٤,٩	١٠٥,٤
١٩٥٧	١١١,٧	١٠١,٥	٢١٣,٢	١٠٤,٨
١٩٥٨	١١٦,١	١٠٥,٤	٢٢١,٥	١٠٤,٨
١٩٥٩	١٢٠,٦	١٠٩,٢	٢٢٩,٨	١٠٥,٠
١٩٦٠	١٢٥,٧	١١٣,٥	٢٣٩,٢	١٠٥,١
١٩٦١	١٣٢,٢	١٢٠,٣	٢٥٢,٥	١٠٤,٧
١٩٦٢	١٣٧,٨	١٢٥,١	٢٦٢,٩	١٠٤,٨
١٩٦٣	١٤٤,٠	١٣٠,٥	٢٧٤,٥	١٠٤,٩
١٩٦٤	١٥٠,٢	١٣٦,٢	٢٨٦,٤	١٠٤,٩
١٩٦٥	١٥٧,٣	١٤٢,٠	٢٩٩,٣	١٠٥,١
١٩٦٦	١٦٤,٢	١٤٨,٣	٣١٢,٥	١٠٥,١
١٩٦٧	٢٠٦,٨	١٨٥,٩	٣٩٢,٧	١٠٥,٣
١٩٦٨	٢١٣,٧	١٩٢,٦	٤٠٦,٣	١٠٥,٢
١٩٦٩	٢٢١,٧	٢٠١,٠	٤٢٢,٧	١٠٤,٩
١٩٧٠	٢٣٠,٢	٢٠٩,٩	٤٤٠,١	١٠٤,٦
١٩٧١	٢٣٩,٠	٢١٩,٧	٤٥٨,٧	١٠٤,٢
١٩٧٢	٢٤٨,٢	٢٢٩,١	٤٧٧,٣	١٠٤,٠
١٩٧٣	٢٥٨,٠	٢٣٩,٦	٤٩٧,٦	١٠٣,٧
١٩٧٤	٢٦٨,٢	٢٥٠,٥	٥١٨,٧	١٠٣,٤
١٩٧٥	٢٧٦,٥	٢٥٧,٣	٥٣٣,٨	١٠٦,٦
١٩٧٦	٢٨٦,٧	٢٦٨,٣	٥٥٥,٠	١٠٣,٣
١٩٧٧	٢٧٨,٧	٢٧٨,٧	٥٧٥,٩	١٠٣,٢
١٩٧٨	-	-	(٢)٥٩٦,٤	-

المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، العدد الاول، دمشق،١٩٧٩، ص ٩٧ ـ ١٠٢ .

مست، فيما مست، الطابع الريفي ،والحضري، لحياتهم. فبعد ان كانت نسبة سكان المدن بين الفلسطينيين ٢٥,٧٪ فقط من مجموعهم العام ١٩٦١، ارتفعت هذه النسبة باستمرار حتى وصلت، في نهاية العام ١٩٧٧، الى ٦٣,٨٪، واستمر انخفاض نسبة سكان الريف منهم من ٧٤,٣٪ العام ١٩٦١ الى ٣٦,٢٪ في نهاية العام ١٩٧٧.

لقد انخفض عدد سكان الريف خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة الى اكثر من النصف. والملاحظ ان الانخفاض شمل، بنفس القدر تقريبا، سكان القرى الفلسطينية الكبيرة والصغيرة على السواء. وفي هذا دلالة واضحة على السياسة الوقائية في هذا الشأن. فعملية نهب الاراضي ومصادرتها وافقار الفلاح الفلسطيني، كلها عوامل طاردة، بلغت ضراوتها معدلا لا يفوق بكثير معدل جذب المدينة لهم. ان ارتفاع معدل سكان المدن، او التجمعات الحضرية التي تضاعفت عشرات المرات لا يعود لسبب اجتماعي جغرافي ارادي لدى الفلسطينيين، بل هو ناتج، بوضوح وبصورة رئيسية، عن زحف سياسة تهويد الاماكن العربية، وعن عمليات الافقار والتخريب والاقتلاع ومصادرة

الجدول الرقم (٤)
الفلسطينيون حسب فئات العمر (بالنسبة المئوية) من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٧.

السنة	٠ ـ ٤	٥ ـ ٩	١٠ ـ ١٤	١٥ ـ ١٩	٢٠ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	٦٥ +	المجموع
١٩٥٥	١٨,٧	١٣,٦	١٣,٤	١٠,٥	١٤,٨	١٢,٧	١٠,٩	٥,٤	١٠٠
١٩٦٠	١٩,١	١٥,٣	١١,٢	١١,٠	١٥,٢	١٣,٣	١٠,٤	٤,٥	١٠٠
١٩٦٥	٢١,٤	١٦,٢	١٢,٤	٨,٨	١٥,٤	١٣,٠	٨,٦	٤,٣	١٠٠
١٩٧٠	١٩,٥	١٧,١	١٣,١	١٠,١	١٤,١	١٣,٦	٨,٦	٣,٩	١٠٠
١٩٧٥	١٩,٥	١٦,٠	١٤,١	١٠,٩	١٤,٥	١٣,٣	٨,٢	٣,٦	١٠٠
١٩٧٦	١٩,٣	١٦,٠	١٤,١	١١,١	١٤,٦	١٢,٤	٨,١	٣,٤	١٠٠
١٩٧٧	١٩,١	١٦,١	١٣,٨	١١,٣	١٤,٩	١٢,٣	٨,٢	٣,٣	١٠٠

المصدر نفسه.

الأراضي التي لا يزال يتعرض لها الفلاح الفلسطيني، وخاصة بعد حملات التخويف المحمومة التي يشنها قادة اسرائيل الصهيونيون ضد تزايد حجم الفلسطينيين هناك.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه نسبة سكان الريف من اليهود، نجد ان هذه النسبة تتناقص بين الفلسطينيين. والأمر معكوس بالنسبة للسكان الحضر، إذ ان الفلسطينيين يزدادون واليهود يتناقصون.

طبعاً، لا يفوت سلطات اسرائيل الظن بان عملية التحضر تؤدي، في العادة، الى انخفاض في معدل المواليد وارتفاع متوسط العمر عند الزواج بين اهل المدن عنه بين اهل الريف، وإلى تحطيم العلاقات الاسرية والعائلية التي تكرسها القرية عادة. وفي المدن، تكاد تذوب الاقلية الفلسطينية في بحر المهاجرين اليهود. وفي ذلك، يظن مخططو سياسة التذويب انهم سينجحون في تفتيت التجمعات الفلسطينية وقهر ارادة البقاء والتحدي لدى عرب ١٩٤٨. ولكننا من خلال المعطيات السياسية اليومية المتوفرة لنا نعتقد بفشل نتائج هذه السياسة حتى الان.

خطوة اولى لرسم سياسة سكانية فلسطينية صحيحة

ازاء هذا الواقع الديمغرافي الفلسطيني، تأتي اهمية عقد ندوة متخصصة للبحث في شؤون الرقم الفلسطيني ومعالجاته العملية، يشارك فيها خبراء عرب على مستوى المديرين العامين للاحصاء في الدول العربية، وتعالج فيها ابحاث ذات مستوى دقيق. بل ان بعض هذه المعالجات يمكن اعتباره نظرة جديدة في البحث الديمغرافي الفلسطيني. ولعل ابرز تلك الدراسات الدراسة التي تقدم بها منصور الراوي، الاستاذ في جامعة بغداد، بعنوان «المالتوسية الجديدة: السياسة السكانية لاسرائيل تجاه الشعب العربي الفلسطيني».

وقد تضمنت هذه الدراسة قسماً اولا نظرياً، عالج مفهوم المالتوسية عبر تطور مراحلها، واستند الى متابعات تبدأ مع اوائل القرن التاسع عشر، حتى اوائل القرن العشرين، ثم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى وقتنا الراهن. كما ان هذا القسم النظري من الدراسة تطرق الى الطرق المالتوسية الجديدة المتركزة في الطرق الصناعية، الاجهاض القانوني، العقم، الهجر، والتهجير.

اما القسم الثاني، والذي قدم دليلا مبرهناً عليه لتطبيقات النظرة الجديدة للمالتوسية الجديدة، فقد تطرق لتطوير حجم السكان في فلسطين والزيادة السكانية ومصادرها في الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة اليهودية، وكذلك للتهكيل السكاني حسب الاعمار. كما تطرقت الدراسة للاساليب المالتوسية الجديدة لاسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، عبر النقاط التالية:

- التهجير: سياسة التهجير الاقتصادي والاجتماعي واسلوب الدمج والانضواء.

الجدول الرقم (٥)
واقعات الزواج والطلاق للفلسطينيين
١٩٥١ ـ ١٩٧٧

السنة	زواج	طلاق
١٩٥١	١٢٩٣	١٤٤
١٩٥٥	١٢١٢	١٠٦
١٩٦٠	٢٠٦٥	١١٩
١٩٦٥	٢١٨٦	١٠٦
١٩٧٠	٢١٦٠	١٨٦
١٩٧١	٢٧٧٨	١٥١
١٩٧٢	٢٧٢٨	١٩٤
١٩٧٣	٣٢٨٨	١٩٥
١٩٧٤	٣٨٩٠	٢٢٢
١٩٧٥	٣٧٥٢	٢٤٣
١٩٧٦	٣٤٦٥	٢٢١
١٩٧٧	٣٩٧٩	٢٨١

المجموعة الاحصائية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

الجدول الرقم (٦)
معدلات الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات خلال ١٩٥٥ ـ ١٩٧٧ لكل امرأة.

العام	معدل الخصوبة الكلية
١٩٥٥	٧,٠٧
١٩٦٠	٧,٩٩
١٩٦٥	٨,٤٢
١٩٧٠	٧,٦٥
١٩٧٢	٧,٢٨
١٩٧٣	٧,٣٤
١٩٧٤	٧,٢٣
١٩٧٥	٦,٨٣
١٩٧٦	٦,٨٦
١٩٧٧	٦,٥١

المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الجدول الرقم (٧)
الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية بين فلسطينيي ١٩٤٨، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧

العام	الولادات	الوفيات	الزيادة الطبيعية	الزيادة في الجدول رقم (١)
١٩٧٠	١٦,١٣٠	٣,٠٩٤	١٤,٠٣٦	
١٩٧٢	٢١,٠٥٤	٢,٨٢٨	١٨,٢٢٦	
١٩٧٣	٢١,٧٥٩	٢,٧٣٣	١٩,٠٢٦	٢٠,٤٠٠
١٩٧٤	٢٢,٦٢١	٢,٧٣٤	١٩,٨٨٧	٢١,٦٠٠
١٩٧٥	٢٢,٣٨٠	٣,٠٠١	١٩,٣٧٩	١٥,١٠٠
١٩٧٦	٢٣,٦٩٧	٢,٧٧٤	٢٠,٩٢٣	٢١,٢٠٠
١٩٧٧	٢٣,٥٠٦	٢,٩٥٧	٢٠,٥٤٩	٢٠,٨٠٠

المصدر نفسه.

ـ اسلوب التهديد: اسلوب الاستيطان الاستعماري والاستيلاء على الارض.

ـ الاسلوب التقليدي للمالتوسية الجديدة لاسرائيل، ويتمثل هذا الاسلوب في جملة اجراءات لا تتردد السلطات الاسرائيلية في الاعلان عنها. ومن بين هذه الاساليب التي تمت الاشارة اليها في دراسة الراوي:

ـ تشجيع النساء العربيات على استعمال محددات النسل، عن طريق تشجيعهن على الانخراط في سوق العمل وتحويلهن الى عاملات.

ـ تشجيع الشباب العرب ولا سيما الطلاب والمثقفين منهم وذلك بالاغراء والتهديد، على الهجرة الى

الجدول الرقم (٨)

الفلسطينيون حسب التجمعات السكانية، حضر ـ ريف (بالالوف) ١٩٦١ ـ ١٩٧٧.

العام	المجموع بالالوف		النسبة المئوية	
	حضر	ريف	حضر	ريف
١٩٦١	٦٣,٤	١٨٣,٧	٢٥,٧	٧٤,٣
١٩٧٠	١٨٨,٤	٢٥١,٦	٤٢,٨	٥٧,٢
١٩٧٥	٣١٦,٢	٢١٧,٦	٥٩,٢	٤٠,٨
١٩٧٦	٣٣٩,٣	٢١٥,٦	٦١,١	٣٨,٩
١٩٧٧	٣٦٧,٦	٢٠٨,٢	٦٣,٨	٣٦,٢

المصدر السابق، ص ١٠٣

خارج فلسطين المحتلة. وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاج التالي:

الفرق الشاسع بين حجم السكان العرب واليهود، سواء من وجهة النظر الساكنة (١٨٠ مليون عربي مقابل ٣ ملايين يهودي في فلسطين) أم من وجهة النظر الدانيمية (يبلغ معدل النمو الطبيعي للسكان العرب في فلسطين ٤٪ سنويا مقابل ١,٥٪ لليهود)، هذا الفرق الشاسع يمثل التحدي الاكبر للكيان الصهيوني سواء في الحاضر ام في المستقبل. لقد املى هذا الواقع على اسرائيل سياسة سكانية متناقضة: تكاثرية لليهود وتحديدية مالتوسية للعرب، وبسبب ان المجتمع الصهيوني هو مجتمع راكد ديمغرافيا، لعوامل معروفة، فان الكيان الصهيوني يحاول، مرحليا، التعويض عن ذلك بنوعين من الاجراءات؛ الأول: التركيز على النوعية الديمغرافية، والثاني: الاعتماد على الهجرة الخارجية لليهود.

غير ان اسرائيل لم تسقط من اعتبارها احتمالات نضوب المصدر الخارجي (الهجرة). من هنا، لجأت الى جملة اساليب (استراتيجية) مختلفة في طبيعتها واشكالها، ولكنها تحقق هدفا واحدا بعيد المدى وهو التفوق الديمغرافي على العرب.

ابرز هذه الوسائل والاساليب واكثرها خطورة هي التالية:

١ ـ مساعي اسرائيل، المدعومة من قبل الامبريالية العالمية، لتفتيت السكان العرب، والنظر الى العالم العربي، والتعامل معه، قطريا وليس قوميا. فالمقارنة تتم بين سكان اسرائيل، وهم في المنظور الصهيوني كل اليهود في العالم، وبين سكان كل قطر عربي على انفراد. وفي نهاية الامر، فان اسرائيل تخطط لكي تقنع العالم بأن صراعها هو ليس بينها وبين العرب بل بينها وبين الفلسطينيين.

٢ ـ العمل على دعم وتطوير سياسة اسرائيل الديمغرافية الازدواجية: سياسة تكاثرية لليهود، تحديدية للعرب الفلسطينيين.

٣ ـ التركيز على النوعية الديمغرافية كمعوض ـ جزئي ـ للنقض في الحكم الديمغرافي.

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي المحتلة، تأثير سياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي عليها.

وفيما يتعلق بالاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية لعرب الارض المحتلة، فقد ناقشت الندوة جملة ابحاث متعلقة بها، ابرزها ما تقدم به فتحي العاروري، الاستاذ في الجامعة الاردنية، قسم الاقتصاد والاحصاء، في دراسة عنوانها «بعض الخصائص الديمغرافية للعرب الفلسطينيين في فلسطين (فلسطين المحتلة قبل العام ١٩٦٧، وفي الاراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة) في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨١». ومن ابرز الابحاث المقدمة، ايضاً، دراسة موسى سمحة «التغيرات السكانية، دراسة في النمو السكاني والصراع الديمغرافي». وذلك اضافة إلى ورقة تصور عام طرحتها جامعة الدول العربية ـ الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، قام باعدادها فريق الباحثين ضمن مشروع دراسة امتدت طوال

عامين قامت بها مؤسسة الخبراء العرب ـ تيم انترناشونال لحساب اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للامم المتحدة. كما تمت مناقشة دراسة د. بشارة خضر ـ مركز دراسات الشرق الاوسط، بلجيكا، بعنوان «القدرات المستقبلية لتطور الديمغرافيا الفلسطينية». اضافة إلى العديد من الدراسات والمداخلات التي تعاطت، في معلوماتها ونتائجها، مع ما اوردته الدراسات المشار إليها، والتي تناولت الموضوع من كافة جوانبه وخلفياته واستشراف مستقبله.

وقد تركزت هذه الدراسات، بالاساس، على ما افرزته السياسات الاسرائيلية ازاء الشعب الفلسطيني واراضيه، وبشكل خاص غداة حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها من اخضاع الضفة الغربية وغزة للاحتلال، مما أدى الى سلسلة من الاجراءات والقوانين الاسرائيلية تحكمت بمسار النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي. وقد خضعت هاتان المنطقتان، للمرة الاولى منذ ١٩٤٨، لأنظمة وقوانين تصل الى حد التطابق. وهذه اثرت، بدورها، على التركيب السكاني وسوق العمل، وانماط التشغيل، والاوضاع الصحية والخدمات التعليمية، ومعدلات نمو الولادات والوفيات.

ولعل ابرز المتغيرات التي طرأت على الضفة الغربية وقطاع غزة هي تلك المرتبطة بتركيبتهما السكانية؛ فنتيجة لمختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية والامنية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، اصبح النمو غير اعتيادي، بل اصبح فريداً بتميزه بمعدلات منخفضة للنمو السكاني الصافي. وقد تم ذلك في نفس الوقت الذي تحافظ فيه معدلات الولادات الحية على مستوياتها المرتفعة. وعلى سبيل المثال، نلاحظ ان الضفة الغربية استطاعت، في العام ١٩٧٩، ان تصل بعدد سكانها الى ما كانت عليه في العام ١٩٦١. كما تشير التقديرات المتعلقة بسكان قطاع غزة الى ان عددهم في العام ١٩٦٠ كان يزيد على ٣٧٤ الف شخص، مما يعني ان عددهم عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان يمكن ان يكون ٤٦٤ الف شخص، الا ان نتائج تعداد السكان، الذى اجرته سلطات الاحتلال في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧، اظهر ان عدد سكان غزة ٣٥٤ الف شخص. علاوة على ذلك، فان عدد سكان القطاع في العام ١٩٧٩، اصبح حوالي ٤٣٣ الف شخص، بنقصان ملحوظ عما كان عليه قبل الاحتلال الاسرائيلي.

اما دراسة د. موسى سمحه «أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠»، فقد تعرضت، بشيء من الشمول، للهجرة الفلسطينية وارتباطها العضوي الوثيق بنوعية الهجرة. وتطرقت معالجتها الى عوامل الهجرة من اجل وضع اسس معقولة لهجرة الفلسطينيين، وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال، لا سيما وانه قد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة القسرية، والهجرة الطوعية، اى ان هنالك تداخلا بين النوعين، غير ان الاخيرة لم تأت مصادفة بل كانت نتيجة للنوع الاول. لذا، يمكن اعتبار أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليست سبباً. وقد عالجت الدراسة، بتركيز وايجاز، الهجرة منذ سنة ١٩٤٨. ويمكن الاستنتاج، من خلال الحقائق الرقمية التي اوردتها الدراسة والمتعلقة بتوزع الفلسطينيين وهجرانهم الوطن، أن هذه الهجرة كانت نتيجة عوامل تشريد ونتيجة سياسة الاستيطان الصهيونية. كما ان الانتقال الى الدول العربية الاخرى، وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين، كان انتقالا ليس ببعيد عن الوطن الفلسطيني، وان حق العودة كان مطلبا اجتماعيا وسياسيا مستمرا يجسد الانتماء والشخصية الوطنية مع الاشارة الى اتجاهات الهجرة داخل الدول المضيفة، كما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية تبعا لظروف العمل، والهجرة الى الدول العربية المضيفة التي احتاجت الى اعداد كبيرة من القوى العاملة، والهجرة الى الاميركتين. هذا، وقد بلغ حجم اللاجئين الفلسطينيين والنازحين في العام ١٩٦٧ ما يقارب الـ ٤٠٠٠٠٠ نازح ولاجيء، وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزارية لاغاثة النازحين في الاردن. وتوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨، حيث قدرت الحكومة الاردنية عدد اللاجئين بـ ٤٨٠٠٠٠ نسمة، كان بينهم ٣٦٠٠٠٠ من الضفة الغربية، والباقي من قطاع غزة. واستمرت الهجرة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بتأثير الضغط الاسرائيلي على السكان واعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان على الهجرة. وقد مارست اسرائيل هذا العنف داخل الضفة الغربية، وكذلك خارجها، حينما اجبرت السلطات العديد من السكان على مغادرة البلاد، ثم قامت بهجماتها العدوانية على الضفة الشرقية في العام ١٩٦٨ حيث دمرت الكرامة، ونزح، نتيجة لذلك، عدد كبير من اللاجئين الى المرتفعات. وكان اللاجئون قد استقروا، في بادىء الامر، في مخيمات في منطقة الغور، الا ان الاعتداءات الاسرائيلية لم تبق امامهم اي خيار، فانتقلوا الى المرتفعات في الشرق، وقد استقر حوالي ١٩٠٠٠٠ نسمة من اللاجئين والنازحين في مدن الضفة الشرقية على النحو التالي: ١٢٨٧٢٩ نسمة في عمان، ٣٢٦٤٤ نسمة في الزرقاء، ١٠٤٤٨ نسمة في اربد، ١٣٧٢٩ نسمة في السلط، ٣٦٧٣ نسمة في

مأدبا.

وبينت احدى الدراسات ان اسباب ودوافع الهجرة للسكان من الضفة الى العاصمة الاردنية تمثلت في الاتي:

التهجير القسري للسكان اثر حرب ١٩٦٧	٥٦,٩٪
البحث عن عمل	١٠,٦٪
فرص افضل للعمل	١٥.٥٪
انتقال بسبب الوظيفة	٧,٨٪
الانضمام للاسرة	٤,٣٪
الابعاد والطرد بعد حرب ١٩٦٧	١,٨٪
اسباب اخرى	٣,١٪

وكانت تلك النسب للفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧.

وتخلص الدراسة الى القول أن سلطات الاحتلال تطمع في ارض بلا سكان. وقد اتخذت تلك السلطات خطة لابتلاع الارض وتشريد جميع سكان فلسطين، وهي ماضية في تنفيذ مخططها، الامر الذى يحتم وضع خطة سكانية مضادة تهدف الى دعم صمود المواطنين العرب وتشبثهم بارضهم كي لا تخلو الارض من سكانها ويحل محلهم المهاجرون اليهود من شتى بقاع العالم.

اما دراسة فتحي العاروري، فقد تضمنت مجموعة غزيرة من احصاءات النمو والزيادات والوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء معظمها مقتبسا من Statistical Abstract of Israel ومن المجموعة الاحصائية الفلسطينية التي تصدرها الدائرة الاقتصادية في م.ت.ف.، وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

١ ـ ان السكان العرب الفلسطينيين في داخل فلسطين المحتلة، قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها، يشكلون مجتمعا شابا تبلغ فيه نسبة السكان الذين اعمارهم دون الـ ١٥ سنة ٤٦,٣٪، ونسبة من يزيدون عن الـ ٦٥ سنة ٢,٢٪. وبذلك، فإن هذا المجتمع يتصف بارتفاع معدلات الاعالة وانخفاض معدلات المساهمة في القوى العاملة وارتفاع معدلات الطلب على التعليم الالزامي .. الخ. وهو، من هذه الناحية، يختلف عن المجتمعات العربية في بقية الاقطار العربية الاخرى.

٢ ـ يتضح من الجداول الاحصائية المتوافرة ان الزيادة الفعلية للسكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هي أقل بكثير من معدل الزيادة الطبيعية للسكان. ويرجع السبب في ذلك الى الهجرة المستمرة من هاتين المنطقتين الى الدول العربية المجاورة، وخاصة للعمل في دول الخليج العربي، وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية في المناطق العربية المحتلة. ولكن لوحظ اخيرا أن الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول العربية اخذ ينعكس على حركة الهجرة هذه فأدى الى هبوط في تيارات الهجرة السكانية الى خارج هذه المناطق.

٣ ـ يتضح من الجداول المتعلقة بالاعمار ونسبها، أن معدلات الخصوبة العمرية ومعدلات المواليد الخام كلها مرتفعة، وان هذه المعدلات قد اظهرت استقرارا خلال الفترة منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الان، وذلك على الرغم من ان هذه المعدلات قد اخذت، مؤخراً، تظهر ميلا طفيفا نحو الانخفاض. وبصورة عامة، فان جميع المؤشرات تشير الى ان معدلات الخصوبة هذه سوف تبقى مرتفعة لفترة طويلة قادمة، وان مؤشرات انخفاض الخصوبة هذه سوف تحتاج الى فترة حتى تصبح مؤثرة في معدلات نمو السكان.

٤ ـ تشير جميع الدلائل الى ان معدلات الوفيات في انخفاض مستمر بين العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة بعد سنة ١٩٦٧. وبالرغم من عدم توفر البيانات اللازمة عن الاراضي العربية المحتلة لقياس مثل هذه التغيرات بصورة دقيقة، فان من المتوقع ان يستمر الانخفاض في هذه المعدلات خلال الفترة القادمة، وذلك بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة، مما سيؤثر على الحياة المتوقعة ووفيات الاطفال الرضع في هذه المناطق بصورة ايجابية.

اما بالنسبة للسكان العرب في فلسطين المحتلة قبل سنة ١٩٦٧، فان البيانات المتوافرة تشير الى ان معدلات الوفيات بينهم قد انخفضت بصورة ملموسة، ووصلت الى مستويات متدنية، تقترب من المستويات في الدول المتطورة، وذلك على الرغم من كل ما تمارسه سلطات الاحتلال ضدهم من تمييز في كل ما تقدمه من خدمات.

٥ ـ واخيراً، فانه لابد من الاشارة الى ان ميل معدلات الخصوبة الى الاستقرار على مستويات عالية مع استمرار معدلات الوفيات في الانخفاض سوف يؤدي، بالضرورة، الى ارتفاع في معدلات النمو الطبيعي، وذلك على الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الذي اخذت تشهده السنوات الاخيرة. واذا انخفضت معدلات الهجرة الى خارج الاراضي العربية المحتلة فان السنوات القادمة سوف تشهد تحسنا ملموسا في الوضع الديموغرافي للسكان العرب الفلسطينيين داخل فلسطين.

وفي ظل صافي معدل النمو بفعل الهجرة، تم اجراء تعديلات على اسقاط السكان في الضفة الغربية لعام ٢٠٠١ وهذا ما يوضحه الجدولان (١١ ـ ١٢)، حيث سيصل عدد السكان في الضفة الغربية سنة ٢٠٠١ الى ١,٨٩٠,٧٥٠ مليون نسمة.

ويمكن ايجاز الاستنتاجات التي توصلت اليها

دراسة د. سمحة. بأنه مما لاشك فيه أن ارتفاع معدلات الخصوبة هو سلاح ديمغرافي يمكن استخدامه في مقاومة الاحتلال، وهذا أمر يشغل، بالفعل، بال سلطات الاحتلال حاليا، فكيف يمكن معالجة هذا الوضع؟. يقول صاحب الدراسة: ان كسب الصراع الديمغرافي على المدى البعيد ضرورة وطنية ملحة تفرضها الظروف التي تجتازها المناطق المحتلة، وعليه فان تشجيع الخصوبة المرتفعة يلعب دورا ايجابيا ومهما في كسب الصراع. وهو يرى أن هنالك طريقتين رئيسيتين للمحافظة على معدلات الخصوبة المرتفعة.

الاولى: دعم الجهاز الصحي في المناطق المحتلة لتقديم الخدمات الصحية المجانية للمواطنين كافة، وبخاصة الاطفال والامهات الحوامل والنساء العاملات قبل الولادة وبعدها، مع تقديم العلاوات للاطفال والامهات العاملات حسب نظام يعد لهذه الغاية. وبهذا يتم تخفيض الاعالة عن الاسرة الى ان يصبح المعال قادرا على العمل بعد ان ينال قسطا من التعليم حسب امكانياته وقدراته وميوله ومواهبه الذاتية.

الثانية: دعم التنظيم الاجتماعي الاسري وتماسكه وارتباطه، فهو اقوى ترابط يمكن ان يبقي على زيادة معدلات الانجاب في المناطق المحتلة وهو، في الوقت نفسه، يدعم قوة الاسرة والعشيرة في مواجهة سلطات الاحتلال ويزيد من اهميتها لدى تلك السلطات، شريطة ان يتم بالطرق الصحيحة وان يرافقه توجيه وارشاد للسكان يبين لهم الاهداف المرجوة من ذلك، بحيث لا يستغل في احداث النزاعات العشائرية.

الهجرة الفلسطينية من فلسطين، وتطوراتها

كما تناولت الندوة، بعمق وتركيز، انماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها ودواعيها. ولعل ابرز الدراسات التي تعرضت لهذه الهجرة، بالاضافة لدراسة د. موسى سمحة، هي دراسة جورج القصيفي الباحث في شعبة التنمية الاجتماعية والسكان التابعة للامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. وقد جاءت دراسته بعنوان «الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣، الحجم، الخصائص والسياسات». وقد تعرضت هذه الدراسة الديمغرافية لحجم السكان في مرحلة ما قبل وما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والى اسقاط السكان المقيمين في الضفة الغربية ١٩٦٧/١٢/٣١ ـ ١٩٨٢/١٢/٣١. اما فيما يتعلق بالخصائص، فقد تم التطرق الى تهجير الاسرة، مكان الاقامة، حق العودة، المستوى التعليمي، التوزيع المهني. كما قام البحث بعرض السياسات العربية، والسياسات الاسرائيلية المتعلقة بالموضوع، وفصل أن السياسات الاسرائيلية تنحصر في مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات. اما السياسات العربية، فقد تم التعرض الى:

- اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة.
- المحاور الرئيسية للصمود الاقتصادي.
- الوجه السياسي للصمود الاقتصادي.

وترجع الاهمية البارزة لدراسة القصيفي الى انها جاءت مبنية، وعلى اسس غاية في الدقة، على المحصلات الرقمية وايراد لائحة بـ ١٤ جدولا تغطي كافة الاوجه الديمغرافية للشعب الفلسطيني (انظر الجدول رقم ٩ الخاص بالمستوطنات والجدول رقم ١٠ الخاص بالاراضي المصادرة).

ولاكتمال صورة البحث، فقد ناقشت الندوة بحث د. بشارة خضر، الذي استشرف آفاق المستقبل الديمغرافي بالاستناد الى دراسة معدلات الولادات والنمو الفلسطيني العام. وفي رأي د. خضر، أن في العام ٢٠٠٠ سيبلغ عدد الفلسطينيين، في داخل الاراضي المحتلة وخارجها ما مقداره ٦,٨ مليون. وقد توقف الباحثون في الندوة امام هذه النقطة مطولا، لانها تظهر بأن هنالك تفوقا ديمغرافيا فلسطينيا سيحصل في الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه ان يسقط مقولة يهودية الدولة اليهودية، مما سيؤدي الى نزوع اسرائيل للعنف لتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين، ومن الممكن ان يؤدي الى ازدياد حدة العنف الاسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة الخارجية، مما يتطلب صموداً فلسطينياً وعربياً للتصدي لنتائج الزيادة الديمغرافية الفلسطينية.

ابرز التوصيات

اما التوصيات التي صدرت بعد الندوة، فإنا نورد ابرزها فيما يلي:

اولا: حول البيانات والاحصاءات:

(١) حث الدول العربية على توفير اكبر قدر ممكن من البيانات عن الشعب الفلسطيني المتواجد فيها.

(٢) ان تتضمن بيانات التعدادات والمسوحات في الدول العربية الفلسطينيين لتساعد على تقدير خصائص الشعب الفلسطيني المتواجد فيها، مثل

الجدول الرقم (٩) / المستوطنات والمستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣

المنطقة	التقدير الاول		التقدير الثاني			التقدير الثالث			
	المستوطنات ١٩٧٩ـ١٩٨٢		المستوطنات، المستوطنون ١٩٨٣		النمط	العدد	وحدات سكنية ١٩٨٣	اسر	مستوطنون
رام الله والبيرة	١٤	١٨							
الخليل وبيت لحم	١٣	٣١			حضر	١٨	٨٨٠٨	٢٩١١	٢٧٥٠٠
نابلس، جنين، طولكرم	١٨	٥٠			ريف / شبه حضر	٦٥	٣٤٧٨	٢١٤٤	
وادي الاردن	٢٠	٢٣			عسكرية	١٥	١٤١	٧٥	
الضفة باستثناء القدس	٦٥	١٢٢			الضفة باستثناء القدس	٩٨	١٢٤٢٧	٥١٣٠	٢٧٥٠٠
منطقة القدس	١٨	٣١	١٢	٩٠ الى ١٠٠ الف					
مجموع الضفة الغربية	٨٣	١٥٣	١٥٠	١٢٥ الفا					
مجموع غزة	-	-	١٢	١ الف	مجموع غزة	٨	٣٠٤	٢٠٠	٩٠٠

ـ القصيفي، جورج، **الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣، الحجم ـ الخصائص ـ السياسات**، جامعة الدول العربية، تونس، ص ٣٩

الجدول الرقم (١٠)
الاراضي المصادرة لاغراض استيطان ولاسباب امنية في الضفة الغربية، حسب المنطقة، ١٨٧٩ ـ ١٩٨٢
(المساحة بالدونم)

المنطقة	ايار/مايو	آب/اغسطس	نهاية ١٩٨٢
القدس	٩٧٨٦٤	٣٧٥٩٤٩	٤٤٩٩٧٤
رام الله	٣٦٠٠٠	٧٤٢٣٠	٩٥١٣٥
الخليل وبيت لحم	١٢٣٥٠٠	١٧١٥٧٨	٢٢٨٦٧٨
نابلس، جنين وطولكرم	٢٦٨٥٠	١٧٧٢٣٠	٢٦٢٣٠٠
وادي الاردن	٨٣٧٠٠	١١٨٦٠٠	٢٦٢٣٠٠
المجموع	٣٧٦٩١٤	٩١٧٥٨٧	١٢٦٩٢٤١

القصيفي، **المصدر السابق**، ص ٣٨. مأخوذه من Saket, Amerah and Assaf, 1983, p. 22.

الجدول الرقم (١١)
الاسقاط السكاني للضفة الغربية بالاستناد الى معدلات الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة

منتصف السنة	اسقاط الاناث		اسقاط الذكور	
	الزيادة الطبيعية	الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة	الزيادة الطبيعية	الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة
١٩٨١	٤١٧٢٧٥	٤١٠٥٩٩	٤١٩٤٠٥	٤١٢٦٩٥
١٩٨٦	٥١٧٢٦٤	٥١٨٩٨٨	٥٢٠٨٣٥	٥١٢٥٠١
١٩٩١	٦٣٨٥٤٩	٦٢٨٣٣٢	٦٤٤٦٦٦	٦٣٤٣٥١
١٩٩٦	٧٨٨٢٦٤	٧٧٥٦٥٢	٧٩٨٢٢٤	٧٨٥٤٥١
٢٠٠١	٩٧٩٣٧٣	٩٦٣٧٠٣	٩٩٥٣٦٦	٩٧٩٤٤٠

المصدر: سمحة، موسى، **التغيرات السكانية في فلسطين**، جامعة الدول العربية، ص ١٢. قام الباحث د. موسى سمحة بعمل هذا الجدول باستخدام الحياة النموذجية ـ نموذج جنوب.

مكان ميلاد الجد.

(٣) تسهيل مهمة المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني لجمع البيانات عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

ثانيا: الدراسات والبحوث السكانية:

(١) دعم المؤسسات والمراكز العلمية في الاراضي المحتلة لعمل دراسات وبحوث ديمغرافية واقتصادية واجتماعية عن الشعب الفلسطيني في الداخل.

(٢) الاهتمام بعمل دراسات حول الهجرة اليهودية، من والى فلسطين، وحول تهجير الفلسطينيين من اراضيهم مع دعوة المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية للتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني لتنفيذ مثل هذه الدراسات.

ثالثا: حول الخصوبة والوفيات والصحة:

(١) اعطاء الحوافز اللازمة داخل المناطق المحتلة لتشجيع المرأة على الانجاب.

(٢) دعم الاجهزة الصحية الفلسطينية في الاراضي المحتلة والمخيمات وتوفير خدمات رعاية الامومة والطفولة بما يؤدي الى خفض معدلات وفيات الاطفال في حالات الاجهاض.

وضع خطة لتنمية الخدمات الصحية في الاراضي المحتلة والاستفادة من مساعدات منظمة الصحة

العالمية واليونيسف وغوث اللاجئين في هذا المجال.

(٣) احداث كلية للطب البشري في الضفة الغربية، وكذلك معاهد طبية لتخريج مساعدي اطباء وممرضين لتغطية حاجات الاراضي المحتلة المتزايدة للخدمات الصحية.

رابعا: حول السكن والمساكن:

(١) تحسين الظروف السكنية وتوفير السكن الصحي المناسب، خاصة لسكان المخيمات.

(٢) احداث مؤسسة او صندوق عربي لتمويل العمليات السكنية في الاراضي المحتلة.

خامسا: حول السياسات السكانية:

(١) اقامة ندوة الفنيين والمسؤولين العرب لبحث الاجراءات العملية التي يمكن ان تساعد على دعم صمود الشعب الفلسطيني والتصدي لمحاولات اقتلاعه من ارضه.

(٢) دعم اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة لتعظيم دورها في دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

(٣) تشكيل مجلس اعلى للسكان يتابع كل ما يطرأ على الاوضاع السكانية للشعب العربي الفلسطيني، في الاراضي المحتلة وخارجها.

(٤) يجب ان تتخذ سياسة عربية موحدة للحد من هجرة ونزوح الشباب الفلسطيني من الاراضي المحتلة، ثم دفع مجهودات التنمية في الضفة والقطاع بما يحقق الاستقرار السكاني مع توفير الشروط الكفيلة بتحسين صورة العمالة الفلسطينية، وتوظيف العلاقات العربية الدولية للضغط على دول المنشأ للمهاجرين اليهود للحد من هجرتهم الى فلسطين.

العمل على ربط الفلاح في ارضه عن طريق التوسع في تقديم الدعم المادي له وتقديم الخدمات الصحية والثقافية واقامة العديد من الصناعات الزراعية، وتأمين شبكة مواصلات لكافة المناطق الريفية وتعميم كهربة هذه المناطق.

دعم اقتصاديات الضفة والقطاع بما يساعد على الاستقرار السكاني وعدم التشابك مع الاقتصاد الاسرائيلي.

(٥) التوسع بالتعليم الفني والتقني مع خلق فرص عمل للخريجين.

(٦) توجيه العناية الى مدارس الريف والتوسع في بناء المدارس في الاراضي المحتلة.

(٧) دعوة وسائل الاعلام الموجهة للداخل للاهتمام بتوعية سكان الاراضي المحتلة بأهمية المسائل السكانية وقضايا التنمية في مواجهة الاحتلال.

(٨) صياغة سياسة سكانية متكاملة على المستوى القومي لمواجهة الاساليب التي يستخدمها الكيان الصهيوني لفرض الهجرة القسرية على عرب الاراضي المحتلة.

(٩) تعزيز وتقوية المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني.

ملاحظات عامة

وأخيراً، لابد من الاشارة الى بعض الملاحظات العامة حول «ندوة الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني» على ضوء المناقشات المنهجية للابحاث،

الجدول الرقم (١٢) ١٩٥٢ ـ ١٩٨١

المعدلات بالاف الفترة	معدل النمو السنوي	معدل الزيادة الطبيعية السنوي المقدر	صافي الهجرة السنوي
١٩٥٢ ـ ١٩٦١	٠,٠٠٩	٠,٠٣٠	ـ٠,٠٢١
١٩٦٧ ١٩٦١	ـ٠,٠٣٧	٠,٠٣٢	ـ٠,٠٦٩
١٩٨١ ـ ١٩٦٧	٠,٠١٦	٠,٠٣٢	ـ٠,٠١٦

ـ المصدر نفسه، ص ١٢. قام الباحث بعمل هذه المعدلات باستثناء معدل الزيادة الطبيعية السنوي المقدر والذي تم الحصول عليه من المصادر التالية: ١ ـ دائرة الاحصاء العامة، مقدار السكان والمساكن لعام ١٩٦١، الحلة رقم ١. مطبعة دائرة الاحصاءات العامة عمان ١٩٦٤، ص ٢٨. ٢ ـ جامعة النجاح، النشرة الاحصائية للمناطق المحتلة، مركز الدراسات الريفية ١٩٨٢، ص ٣٠٦ ـ دائرة الاحصاءات العامة، الهجرة الداخلية والبعد الشامل لدن: عمان، الزرقاء، الصينة، القدس ١٩٦٧، دائرة الاحصاءات العامة عمان، نشر دون تاريخ، ص ٤٠٩ ـ 8 Israel Deffence, census. 1967. Table. 8

وابرزها:

- شكلت النـدوة خطوة على طريق رسم سيـاسة رقمية صحيحة للشعب الفلسطيني.
- اكدت مناقشة الابحاث المختلفة ضرورة التعاون الاردني - الفلسـطيني والمصري - الفلسطيني فيما يختص بالرقم الفلسـطيني، نظرا للتـرابط الشديد، الاجتماعي والديمغرافي، ما بين الضفة والقطاع وبين الاردن ومصر.
- ضرورة اعتبار الديمغرافيا الفلسطينية من التزام المكتب المـركـزي للاحصـاء الفلسـطيني الدائـرة الاقتصادية، بالخصوص ومركز الاهتمام.
- يمكن اعتبـار الابحـاث الخـاصة بالديمغرافيا الفلسـطينيـة والمقدمة من المعاهد العربية، فيما اذا قورنت بالبحث المقـدم من منـدوب المكتب المـركزي للاحصاء الفلسطيني يوسف الماضي بعنوان «التركيب الديمغـرافي للسكان العرب الفلسطينيين في مخيمات سوريا ولبنان» متفوقة للغاية، لا سيما وان هذا البحث كاد يفتقر لابسط المفاهيم المنهجية والعلمية في علم الديمغرافيا.
- نظرا لعـدم التنسيق المسبق للنـدوة، فقد جاء العديد من الابحاث ليكرر الاخر مما اقتضى الاختصار في هذا التقرير الموجز مع التنوية بقيمة الابحاث المقدمة.

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

١ ـ الحوار الوطني قبل، وبعد، الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

الحوار السياسي والتنظيمي بين حركة «فتح» ومنظمات التحالف الديمقراطي (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير الفلسطينية، الحزب الشيوعي الفلسطيني) كان ومازال الحدث الرئيسي المثير للاهتمام على الساحة الفلسطينية. وقد توخى المتحاورون ان تكون نتائج الحوار اتفاقاً، يناقش في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من اجل اقراره من قبل اعلى سلطة تشريعية فلسطينية ليحكم علاقات التنظيمات والقوى كافة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم ان التحالف الديمقراطي شاطر «فتح» الرغبة في هذا الهدف، فانه قاطع اجتماعات المجلس الوطني فالتقى، في محصلة مواقفه، مع منظمات التحالف الوطني (الجبهة الشعبية «القيادة العامة» الصاعقة، جبهة النضال الشعبي، المنشقين عن فتح) حيث اصرت هذه التنظيمات على مقاطعة اعمال المجلس، ما لم تتحقق شروطها وعلى رأسها اسقاط ما اسمته بنهج عرفات.

بداية الحوار

بعد مرور ما يزيد على عشرة اشهر من وقوع الحركة الانشقاقية داخل «فتح» في شهر مايو (ايار) ١٩٨٣، اعلنت اربعة فصائل فلسطينية، هي: الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، في ختام اجتماعاتها يوم ١٩٨٤/٣/٢٨، في عدن، عن قيام جبهة وطنية فلسطينية موسعة اطلقت عليها اسم التحالف الديمقراطي. وتحددت اهداف هذا التحالف بالفعل على حماية وحدة م.ت.ف وتعزيز دور مؤسساتها، وقطع الطريق على اية محاولة لتقسيم المنظمة نتيجة الانقسام الذي حدث في «فتح» وما يمكن ان يعكسه هذا الانقسام من تأثيرات ومخاطر على الساحة الفلسطينية. واكدت هذه الفصائل، في بيان اصدرته في اليوم نفسه، تمسكها بوحدة منظمة التحرير ورفضها لقيام اية منظمة بديلة او مؤسسات اخرى تمس وحدانية وشرعية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني. واوضحت، ان دعوتها مفتوحة وموجهة الى جميع فصائل الثورة الفلسطينية لبدء حوار وطني شامل (**الشرق الاوسط**، لندن ١٩٨٤/٣/٢٩).

وفي اليوم التالي، بادرت اللجنة المركزية لحركة «فتح» بارسال وفد يمثلها الى عدن، بناء على دعوة تلقتها من حكومة اليمن الديمقراطية لبدء حوار مع المنظمات الاربع لتحديد مواقف مشتركة من كافة القضايا المطروحة، ونقلها الى الرئيس علي ناصر محمد (**وفا**، ١٩٨٤/٣/٣١).

في البداية، عقد اجتماع ضم قادة المنظمات الاربع، بحضور مبعوث خاص من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وممثل عن حكومة اليمن الديمقراطية. اثر ذلك، قدم قادة المنظمات الاربع، التي عرفت منذ ذلك الوقت بالتحالف الديمقراطي، ورقة عمل الى وفد اللجنة المركزية لحركة «فتح» تسلمها

رئيس الوفد الاخ خليل الوزير «ابو جهاد» تحت عنوان «الحوار من اجل الوحدة الوطنية بين كافة فصائل الثورة الفلسطينية بلا استثناء». وتضمنت الورقة بنوداً عدة، ابرزها: الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني؛ والالتزام بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والكفاح المسلح؛ ورفض مشروع ريغان؛ وعدم تجاهل المنشقين عن «فتح» في جولات الحوار القادمة (**وكالة الانباء الكويتية**، ٢٦/٤/١٩٨٤).

ونشطت المساعي اليمنية الديمقراطية والجزائرية لتقليص الخلافات بين «فتح» والتحالف الديمقراطي؛ فقد رفض وفد «فتح» شرطاً تقدمت به القيادة المشتركة للجبهتين، الديمقراطية والشعبية، يقضي باستبعاد الاخ ياسر عرفات عن المشاركة في جولات الحوار القادمة. ومقابل تنازل القيادة المشتركة عن هذا الشرط، الغى وفد «فتح» تحفظه على مشاركة المنشقين عن «فتح» في لقاءات الحوار الشامل عندما تتم. وانصبت المساعي الجزائرية واليمنية للاسراع بعقد اجتماع ثلاثي يضم قيادة «فتح» والديمقراطية والشعبية للخروج بصيغة وفاق وطني قبل نهاية شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٤، ولاستكمال الحوار على اساس الصيغة العتيدة.

حوار الجزائر: الجولة الاولى

بدأ الحوار بين «فتح» والقيادة المشتركة للديمقراطية والشعبية يوم ١٨/٤/١٩٨٤، في الجزائر. ومثل «فتح» في اجتماعات الحوار هذا خليل الوزير «ابو جهاد» وهاني الحسن وصخر حبش وعباس زكي. ومثل الديمقراطية، ياسر عبد ربه وابو ليلى وجميل هلال. اما الشعبية فمثلها ابو علي مصطفى وصلاح صلاح وعبد الرحيم ملوحي. كما شارك مراقبان، احدهما عن الجزائر والاخر عن اليمن الديمقراطية. في اللقاء الاول، طرحت ورقتا عمل؛ الاولى تقدمت بها «فتح»؛ والثانية تقدمت بها الجبهتان الديمقراطية والشعبية. والتقت مواقف الجانبين كما وردت في ورقتي عملهما على اعتبار مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر العام ١٩٨٣ اساساً للعمل الفلسطيني، كما اتفق الجانبان على رفض مشروع ريغان، والحكم الذاتي، وعلى توطيد العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، ودعم صمود ابناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة ولبنان. وتضمنت ورقة «فتح» بنداً يؤكد على اعتبار مقررات قمة فاس اساساً للتسوية في المنطقة، في حين تجاهلت ورقة الديمقراطية والشعبية هذا البند.

دعت «فتح»، في ورقة العمل التي قدمتها، الى عدم الزج بالقضية الفلسطينية في اي خلافات عربية او دولية، والى تحديد العلاقات مع الاردن على اساس البيان الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي اعقب زيارة ياسر عرفات للاردن في مطلع ١٩٨٣، وتحديدها مع سوريا على ارضية القرار الفلسطيني المستقل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومع مصر على اساس ابتعادها عن كامب ديفيد والتنسيق مع القوى الوطنية المصرية. اما ورقة عمل الديمقراطية والشعبية فدعت الى توطيد التحالف مع سوريا والى اقامة جبهة وطنية عريضة داخل اطار منظمة التحرير لحماية خطها الوطني وصيانته بالتصدي لنهج الانحراف والاستسلام (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٦/٤/١٩٨٤).

وصدر بيان صحفي، بعد هذه الجولة من الحوار، عكس خلاصة المناقشات بين وفد التحالف الديمقراطي وحركة «فتح» فابرز اهمية استمرار الحوار بين الفصائل الاساسية في منظمة التحرير وتوسيعه بمشاركة فصائل اخرى على قاعدة البرنامج السياسي للمنظمة والذي حدده البيان الختامي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة. كما تم الاتفاق على عدم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني الا بعد الاتفاق التنظيمي الشامل بين فصائل المقاومة الفلسطينية (**وكالة الانباء الجزائرية**، ٢٣/٤/١٩٨٤).

عقب انتهاء جولة الحوار الاولى، عقدت فصائل التحالف الديمقراطي اجتماعاً في دمشق مع فصائل التحالف الوطني، حيث جرى استعراض ما دار في حوار الجزائر بين «فتح» وممثلي التحالف الديمقراطي. وتوصل المجتمعون الى اتجاه مؤداه الاستمرار بالحوار على قاعدة اوسع لكي يشارك فيه التحالف الوطني، وجبهة التحرير العربية (**النهار**، بيروت، ٥/٤/١٩٨٤).

حوار الجزائر ـ الجولة الثانية

بدأت الجولة الثانية من الحوار بين «فتح» والتحالف الديمقراطي في الجزائر يوم ١٢/٥/١٩٨٤، وبحضور ممثلين عن الجزائر واليمن الديمقراطية، لمتابعة بحث العديد من القضايا السياسية والتنظيمة التي استمر الخلاف حولها.

في غضون ذلك، قامت الجزائر واليمن الديمقراطية بمبادرة مشتركة لحل الخلافات السياسية بين حركة «فتح» وسوريا. فقد وصل الى دمشق وفد مشترك من

البلدين يحمل معه ورقة عمل تتضمن ست نقاط جرى الاتفاق عليها باعتبارها تشكل قاعدة سياسية مشتركة بين سوريا والمنظمة، وملخصها: رفض مشروع ريغان واتفاقات كامب ديفيد والادارة المدنية والحكم الذاتي؛ ورفض اية مشاريع سياسية تمس حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني؛ والالتزام بقرارات قمة بغداد بشأن العلاقة مع مصر؛ والالتزام بقرارات القمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ والاحترام المتبادل للقرار الوطني المستقل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف؛ وحل جميع المشاكل العالقة بما يمكن الثورة الفلسطينية من استعادة دورها واماكن تواجدها في سبيل تعزيز النضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية (**وكالة الانباء الفرنسية**، ١٥/٥/١٩٨٤).

ولم تقتصر الوساطات الجارية على ما تقوم به هاتان الدولتان العربيتان، فقد بذل الاتحاد السوفياتي، ايضاً، مساعي متكررة بهذا الصدد. وقد اعلنت مصادر التحالف الديمقراطي في العاصمة السورية عن توقعها بأن يقوم الاتحاد السوفياتي بدور مهم في بلورة مبادرة مشتركة مع اليمن الديمقراطية والجزائر لتصحيح مسار العلاقات السورية ـ الفلسطينية (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٢/٥/١٩٨٤).

غير ان الوساطة العربية مع سوريا قد فشلت ولم تحقق اغراضها لجهة ازالة الخلافات بين الجانبين، الفلسطيني والسوري. فقد صرح الأخ فاروق القدومي «ابو اللطف»، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. وامين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بان الوساطة بين دمشق والمنظمة لم تحقق اية نتائج ايجابية ملموسة. وكشف القدومي، لاول مرة، عن وجود وساطة سوفياتية، فقال «حتى وساطة موسكو مع عدن والجزائر تعثرت لازالة الخلاف القائم بين سوريا والمنظمة وان كانت موسكو وقد وعدت بمواصلة مساعيها» (**وفا**، نقلاً عن حديث القدومي لصحيفة الشرق الاوسط، ٢٣/٥/١٩٨٤).

وقد اشار القدومي الى زيارته لدمشق واجتماعه مع الرئيس السوري، موضحاً انه لم يلمس لدى المسؤولين السوريين استعداداً كاملاً لمناقشة مسألة عودة العلاقات بشكل موسع مع منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الاجواء، قيم بعض القادة الفلسطينيين نتائج الجولة الثانية من الحوار؛ فوصفها خليل الوزير، رئيس وفد «فتح» في المفاوضات مع التحالف الديمقراطي، بانها متميزة، وبأن البحث فيها تركز حول ايجاد قواسم مشتركة في المواقف السياسية، وتحديد موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. كما نفى ان تكون جولة الحوار قد فشلت (**الرأي**، عمان، ٢٥/٥/٨٤).

اما السيد جميل هلال، عضو وفد القيادة المشتركة للجبهتين، الديمقراطية والشعبية، فقد نفى ان يكون قد تم الاتفاق على عقد المجلس الوطني خلال جولتي الحوار في الجزائر في شهر تموز (يوليو) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٩/٥/١٩٨٤).

حوار عدن ـ الجولة الثالثة

بدأت هذه الجولة يوم ٨/٨/١٩٨٤ في عدن. وقد رأس وفد «فتح» خليل الوزير، ومثل الجبهة الديمقراطية ياسر عبد ربه، والشعبية ابو علي مصطفى، والحزب الشيوعي سليمان النجاب. وتوقعت الدوائر الفلسطينية ان تكون هذه الجولة هي الاخيرة، كما حث وفد اليمن الديمقراطية ووفد الجزائر، المراقبان، المتحاورين على الخروج باتفاق شامل بينهم.

وعرضت حركة «فتح» ورقة عمل تنظيمية جديدة امام التحالف الديمقراطي، تضمنت اقتراحات بتوسيع اللجنة التنفيذية وزيادة عضوين للشعبية والديمقراطية وعضو لكل فصيل شارك في الحوار وتقليص عدد الاعضاء المستقلين في اللجنة بحيث لا يزيد على اربعة. كما تضمنت ورقة «فتح» اقتراحات بانتخاب مجلس مركزي في المجلس الوطني، وباعتماد الأسس الجبهوية للمحافظة على دوائر ومؤسسات منظمة التحرير، وبتعيين نائب او نواب لرئيسي المجلسين، الوطني والمركزي. اما بالنسبة للحركة الانشقاقية، فان ورقة «فتح» رفضت امكانية الوحدة معها. واتضح من سير مباحثات الحوار ان «فتح» ارادت من طرح ورقة عملها اتاحة المجال امام اطراف الحوار لتحديد ردودهم. واتفق على ابقاء الاجتماعات مدة اسبوع اخر. ورغم الجهود التي بذلت للتوفيق بين وجهات النظر، فان بعض العقبات ظل عالقاً بانتظار اجوبة القيادات المتحاورة من دمشق (**القبس**، الكويت، ١٦/٨/١٩٨٤).

وبعد اجتماعات متصلة في دمشق بين التحالفين، الديمقراطي والوطني، حضرتها قيادات الصف الاول، اتفق الجانبان على مواصلة الحوار مع اللجنة المركزية لحركة «فتح» (**السفير**، بيروت، ١٧/٦/١٩٨٤).

واعلن ياسر عبد ربه عن التحالف الديمقراطي، عقب الاجتماعات المتوالية في دمشق مع التحالف الوطني، ان بيان عدن الذي سيصدر عن جولة الحوار القادمة هو بيان تاريخي سيفتح المجال واسعاً لبدء

مرحلة جديدة لاعادة الوحدة الى منظمة التحرير. واكد ان الاتفاق بين المتحاورين سيكون تاريخياً، كما اعرب الامين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، باسم القيادة المشتركة للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، عن ثقته بنجاح الحوار ومباحثات التفاهم في عدن (**الحرية**، ١٧/٦/١٩٨٤).

ولخص رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، الذي حضر اجتماعات التحالفين في دمشق مع بعض اعضاء اللجنة التنفيذية ما دار في الاجتماعات، وذلك في بيان صحافي جاء فيه: هناك اتفاق على مواصلة النضال لاستعادة وحدة منظمة التحرير ورفض الحلول الاستسلامية وعقد المجلس الوطني بعد الاتفاق السياسي والتنظيمي الشامل (**رويتر**، ١٩/٦/١٩٨٤). وعبر عن موقف الجبهة الشعبية امينها العام الدكتور جورج حبش بقوله «ان حوار عدن سجل بعض التقدم، ونحن نصر على استمرارية الحوار رغم انه مازال بعيداً عن التطابق» (**الهدف**، دمشق، ٢١/٦/١٩٨٤). وفي معرض الحديث عما دار في اجتماعات عدن، تحدث خليل الوزير عن نقاط الاتفاق والاختلاف بين المتحاورين، فقال: اتفقنا على ان يكون القرار جماعياً، وعلى تعيين نواب لرئيس اللجنة التنفيذية، وانتخاب مجلس مركزي. اما نقاط الاختلاف فتمثلت باحداث طرابلس وزيارة ابو عمار للقاهرة وتحديد موعد انعقاد المجلس الوطني ورفض ادانة ابو عمار شخصياً (**القبس**، ٢١/٦/١٩٨٤).

ورغم هذه الاختلافات، تواصلت مباحثات الحوار في عدن يوم ٢٢/٦/١٩٨٤، وتميزت بتدخل الرئيس اليمني الديمقراطي علي ناصر محمد لتذليل الصعوبات بين المتحاورين، مما سرع في الاتفاق على اصدار بيان مشترك تضمن وثيقة سياسية وتنظيمية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية (**١٤ اكتوبر**، عدن، ٢٦/٦/١٩٨٤). وبعد ثلاثة اسابيع من الوصول لهذا الاتفاق في عدن جرى التوقيع عليه واقراره في الجزائر من جانب المشاركين في الحوار وبحضور ممثلي الجزائر واليمن الديمقراطية، وكان ذلك يوم ١٣/٧/١٩٨٤. واشتهر هذا الاتفاق، منذ ذلك الوقت، باسم اتفاق عدن ـ الجزائر (نصه في **فلسطين الثورة**، العدد ٥٣١، ٣/١١/١٩٨٤).

مضمون اتفاق عدن ـ الجزائر

تضمن الاتفاق وثائق سياسية وتنظيمية، ووثيقة حول عقد المجلس الوطني الفلسطيني، ودعوة الموقعين للحوار الشامل بين كافة التنظيمات الفلسطينية. اما الوثيقة السياسية فتضمنت، على صعيد الارض المحتلة:

ـ دعم نضال شعبنا ضد الاحتلال الاسرائيلي، واحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة على قاعدة مقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ـ التأكيد على وحدة جميع القوى الفلسطينية والديمقراطية والتقدمية في المناطق المحتلة العام ١٩٨٤.

ـ تصعيد الكفاح المسلح من اجل تحرير ارضنا وانتزاع حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ـ التصدي للمحاولات المشبوهة التي تستهدف الالتفاف على منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولاحتواء شعبنا، ومواجهة الممارسات الهادفة الى ضرب المؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق بزيارة ياسر عرفات للقاهرة والعلاقات الفلسطينية ـ المصرية، اكدت الوثيقة ان زيارة ابو عمار للقاهرة مثلت تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني. وقد اعتمدت الوثيقة السياسية مقررات الدورة ١٦ للمجلس الوطني فيما يتعلق بالعلاقات مع الاردن، ومحاصرة كامب ديفيد، ورفض مشروع ريغان، والحكم الذاتي، وتنظيم العلاقة مع القوى الوطنية اللبنانية.

اما العلاقات مع سوريا، فطالبت الوثيقة بارساء علاقات سورية ـ فلسطينية على اسس وطنية وقومية تحدد العمل المشترك في النضال ضد العدو الصهيوني والمخططات الامبريالية من اجل انتزاع حقوق شعبنا وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرت البيان السوري ـ السوفياتي، الذي اكد على وحدة منظمة التحرير على اسس وطنية وتقدمية وضرورة الحل العاجل للخلافات داخل الثورة، احد القواعد الرئيسية للتغلب على ازمة منظمة التحرير وتصحيح علاقاتها مع سوريا.

اما الوثيقة التنظيمية، فتناولت وضع المؤسسات العليا لمنظمة التحرير، فنصت على توسيع مكتب المجلس الوطني، وتعديل النظام الاساسي للمنظمة، والاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل ممثل، رسمياً، في المجلس الوطني. كما اقرت الوثيقة التنظيمية انتخاب المجلس المركزي، مباشرة، من قبل المجلس الوطني، ومنحه صلاحيات تقريرية وصلاحيات محاسبة اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني، والحق في تجميد اعضاء من

اللجنة التنفيذية بما لا يتجاوز ثلث عدد اعضائها، وتشكيل لجانه الفاعلة على اسس جبهوية. اما بشأن اللجنة التنفيذية، فأقرت الوثيقة مشاركة كافة الفصائل والقوى المعترف بها في المجلس في عضوية اللجنة التنفيذية، وانتخاب نواب للرئيس وامانة عامة تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية، وتشكيل لجان للاشراف على الشؤون السياسية والعسكرية وشؤون الوطن المحتل ودعم صمود الاهل في لبنان. ودعت الوثيقة التنظيمية، ايضاً، الى وضع لائحة داخلية من المجلس الوطني لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية. كما دعت الى المحافظة على وحدة التنظيمات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع الجماهير والالتزام باسس العمل الجبهوي داخل صفوفها. واقرت الوثيقة اعادة النظر في تنظيم دوائر ومكاتب ومؤسسات المنظمة على اسس جبهوية تراعي الكفاءة، وتشكيل لجنة خاصة لدراسة اوضاع الدوائر والمكاتب والمؤسسات الفلسطينية، بما يضمن تطوير فعاليتها وتقديم التوصيات بهذا الشأن للجنة التنفيذية.

اما الوثيقة المتعلقة بالمجلس الوطني الفلسطيني التي وقعت عليها اطراف الاتفاق، فدعت الاطراف المجتمعة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني في امد اقصاه ١٥/٩/١٩٨٤، على ان تقوم هيئة الحوار الوطني الشامل بتحديد واعلان تاريخ انعقاد المجلس خلال الفترة المقترحة. واذا تعذر ذلك، فستجتمع الاطراف الخمسة لتنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بوثيقة الحوار الشامل، اقرت الاطراف الموقعة الدعوة الى حوار وطني شامل بين كافة التنظيمات الفلسطينية، لتعزيز وحدة منظمة التحرير وتنشيط مؤسساتها الشرعية، وارتأت ان يعقد اجتماع فوري للجنة التنفيذية والامناء العامين للفصائل ورئاسة المجلس الوطني كاطار مناسب لهذا الحوار.

وقد جاء في بيان مشترك للتحالف الديمقراطي، صدر عقب اقرار الاتفاق، ان اتفاق عدن مثّل انتصاراً للخط الوطني لصيانة وحدة منظمة التحرير. ودعا هذا البيان الى مباشرة الحوار الوطني الشامل للتوصل الى اتفاق يصون وحدة المنظمة، مؤكداً الحرص على استمرار الحوار مع التحالف الوطني (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣١، ٣/١١/١٩٨٤).

ووصفت حركة «فتح»، على لسان فاروق القدومي، اقرار الاتفاق بانه انجاز تاريخي للشعب الفلسطيني بتكريس وحدة منظمة التحرير ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (**وكالة الانباء الفرنسية**، ٢٣/٧/١٩٨٤).

اما رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، فوصف اتفاق عدن بانه الاساس الصالح بالفعل على طريق تكريس وحدة الفصائل في اطار منظمة التحرير، مؤكداً ان الحركة الفلسطينية تنصب الان لدعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد لاجراء مناقشة عميقة للوضع الفلسطيني برمته، وعلى كل مستوياته، كما ان المجلس سيحدد الخطوط الرئيسية لسياسة منظمة التحرير وتطوير نضالها على كل الصعد (**المصور**، القاهرة، ٢١/٨/١٩٨٤).

اما التحالف الوطني، فقد اعلن رفضه لاتفاق عدن، وبرر ذلك بان الاتفاق المذكور لم يتضمن بنوداً لاسقاط ياسر عرفات ونهجه. وفي مذكرة رفعها الى خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني، اكد التحالف الوطني، تمسكه بادانة زيارة عرفات للقاهرة وباسقاط نهجه، وان الحوار مع اي طرف يتحدد على ضوء موقفه من اسقاط عرفات ونهجه (**الهدف**، ٢٢/٧/١٩٨٤).

وعلى قاعدة الاتفاق، بدأ تحرك الاطراف الفلسطينية المتحاورة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني؛ ففي الاسبوع الثاني من شهر آب (اغسطس) ١٩٨٤، شهدت الجزائر اجتماعاً بين «فتح» والتحالف الديمقراطي للاتفاق على انعقاد المجلس الوطني وتحديد موعده بشكل نهائي. ورغم صدور بيان عن الاجتماع يؤكد على ضرورة عقد المجلس، الا انه لم يحدد الموعد النهائي ولا المكان الخاص بعقده. (**الحرية**، ١٨/٨/١٩٨٤).

وقد بدا للمراقبين ان الخلاف مازال قائماً حول عقد المجلس الوطني بالرغم من تحديد وثيقة عدن لتاريخ انعقاده. فقد صدرت عن بعض اطراف الحوار مواقف جديدة فُهم منها معارضتها لانعقاد المجلس وطلب تأجيله. ففي بيان للجبهة الشعبية، صدر في دمشق، جاء ان تحقيق الحوار الوطني الشامل هو اساس لعقد المجلس الوطني. وقد اشار هذا البيان، ولاول مرة، الى ضرورة موافقة سوريا واليمن الديمقراطية والجزائر على اتفاق عدن، حين ذكر ان موافقة هذه الدول على اتفاق عدن هي قاعدة لاستمرار الحوار وانقاذ وحدة منظمة التحرير الفلسطينية (**الهدف**، ٢٤/٨/١٩٨٤).

وفي دمشق، اعتبر التحالف الوطني انعقاد المجلس بعد منتصف شهر ايلول (سبتمبر) عملاً انشقاقياً خطيراً، كما جاء في مؤتمر صحفي عقده بعض قادته في دمشق يوم ٢٥/٨/١٩٨٤ (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٤).

ونفى خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني ان يكون لديه علم بانعقاد المجلس. واضاف الفاهوم، في تصريح صحفي، انه لا مجلس قبل الاتفاق الشامل، وان من شأن عقد المجلس في موعده انشاء منظمتي تحرير،

حيث يمكن لعدد من الدول العربية الاعتراف بالمنظمة الجديدة (**الوطن**، الكويت، ٢٧/٨/١٩٨٤).

وفي صنعاء، اعلن نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية في مؤتمر صحفي، ان الدورة ١٧ للمجلس الوطني ستعقد قريباً... وان الجهود الفلسطينية منصبة، الان، لتوحيد الثورة بكل فصائلها وقواها، وفي المجلس الوطني سيتم اقرار اتفاق عدن ـ الجزائر ليكون برنامج عمل اصلاحياً شاملاً في اطار منظمة التحرير (**وكالة انباء سبأ**، صنعاء، ٢٥/٨/١٩٨٤). ولحسم قضية انعقاد المجلس الوطني نهائياً، عقد اجتماع بتاريخ ١/٩/١٩٨٤ في الجزائر بين اطراف اتفاق عدن. وكانت المفاجأة ان مندوبي الجزائر واليمن الديمقراطية وضعا المجتمعين في اجواء تطورات الوساطة الجزائرية ـ اليمنية مع دمشق، وطلبا التروي في تحديد توقيت انعقاد المجلس ريثما يذهب الرئيسان الشاذلي بن جديد وعلي ناصر محمد الى دمشق للقاء الرئيس السوري هناك. والحقيقة، ان الرئيس السوري زار الجزائر يوم ٢٧/آب (اغسطس)، واتفق مع الرئيس الجزائري على تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ريثما يتم الحوار الشامل بين الاطراف الفلسطينية. وقبل منتصف شهر ايلول (سبتمبر) بقليل، اجرى الرئيس علي ناصر محمد مباحثات مع الرئيس السوري في دمشق، ثم عاد الى الجزائر يوم ١٧/٩/١٩٨٤ لينقل الى الرئيس الجزائري نتائج اللقاء ويتداول معه بشأنها. وكان واضحاً ان الرئيس اليمني الديمقراطي فشل في اقناع الرئيس الاسد بالضغط على التنظيمات الفلسطينية المتواجدة في دمشق للبدء بالحوار الشامل (**كل العرب**، باريس، العدد ١١٠، ٤/٩/١٩٨٤).

وفيما تواصلت المباحثات بين القيادات الفلسطينية والرئيسين الجزائري واليمني الديمقراطي، لاحظ المراقبون ان لا تغيير في الموقف السوري لجهة الموافقة على عقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٢٥، ٢٢/٩/١٩٨٤).

في هذه الاثناء، كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد عاد الى تونس بعد ان قام بجولة عربية شملت الجمهورية العربية اليمنية والسعودية والعراق والكويت. وقد تركزت مباحثاته مع قادة هذه الدول على الوضع في الساحة الفلسطينية ومسألة عقد المجلس الوطني الفلسطيني. وبالنسبة للوضع الفلسطيني، قال عرفات ان قضية تأجيل عقد المجلس الوطني تمت لاعطاء فرصة اخيرة للوساطة التي تقوم بها الجزائر وعدن من اجل اقناع الحكومة السورية بالموافقة على عقد المجلس والسماح للاعضاء المتواجدين في سوريا بالاشتراك في جلساته. وكان عرفات قد صرح لدى وصوله الى عمان يوم ٢٦/١٠/١٩٨٤ بانه سيبحث مع المسؤولين الاردنيين احتمال عقد دورة المجلس في العاصمة الاردنية (**صوت الشعب**، عمان، ٢٧/١٠/١٩٨٤).

وقد برزت ازمة مكان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بعد ان لمست القيادة الفلسطينية ان هنالك ضغوطاً عربية تمارس على الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لتأجيل انعقاد المجلس الوطني او لجعله متعذراً، لا سيما ان قيادة منظمة التحرير كانت تعلق اماالً كبيرة على انعقاد المجلس على ارض الجزائر في الفترة التي حددها الاتفاق الذي شاركت الجزائر في الاشراف على ابرامه. وازمة المكان الخاص لعقد المجلس برزت جدية وحقيقية بحيث إن صلاح خلف قال «اجرينا اتصالات باليونان وقلنا للمسؤولين هناك أجرونا سفينة في البحر بجانب جزيرة من جزركم لنعقد عليها المجلس الوطني الفلسطيني، اذ اصبحت الارض العربية ممنوعة علينا وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في البحر هو موقف منا، وسندعو صحافة العالم كله للمشاركة كي تقف على حقيقة المأساة العربية (**كل العرب**، العدد ١١١، ١١/٩/١٩٨٤).

ومع بداية شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤ دخلت قضية عقد المجلس الوطني مرحلة جديدة وخطيرة اثر عدم تمكن فصائل المقاومة المتحاورة من تحديد موعد لانعقاده. ويبدو ان حركة «فتح» قررت حسم موقفها باتجاه الاصرار على عقد المجلس في نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر)؛ فبعد اجتماع عقدته لجنتها المركزية في تونس، اصدرت «فتح» بياناً اكدت فيه التزامها باتفاق عدن ـ الجزائر نصاً وروحاً، ووجهت من خلاله الدعوة الى اطراف الاتفاق وجبهة التحرير العربية والاتحادات الشعبية للقاء في الاسبوع القادم لابلاغهم قرار «فتح» بعقد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، ارسلت قيادة «فتح» وفدين من قبلها الى الجزائر وعدن لابلاغهما قرار اللجنة المركزية، مهما كانت نتائج الاتصالات والمشاورات الجارية (**وفا**، ١/١٠/١٩٨٤).

وفي الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول (اكتوبر)، عقدت اللجنة المركزية لحركة «فتح» دورة اجتماعات لها، ناقشت خلالها تطورات الحوار الفلسطيني، وجولة ياسر عرفات ومباحثاته مع المسؤولين في الاردن والكويت وقطر وابو ظبي، حيث كان الغرض من جولته وضع قادة تلك الدول في صورة ونتائج الوساطة الجزائرية واليمنية مع سوريا، وموقف الاخيرة من عقد المجلس الوطني. وفي هذه الاجتماعات، التي جرى توسيعها وحضرها اعضاء

المجلس الثوري ومسؤولو الاجهزة والمؤسسات وكوادر عديدة، اصدرت «فتح» بياناً هاماً ذكرت فيه انها تضمن حضور ثلثي اعضاء المجلس الذي تدعو لعقده كل المؤسسات الشعبية الفلسطينية والقوى الوطنية والديمقراطية (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٢٨، ١٣/١٠/١٩٨٤).

وفي تطور متصل بالاسراع في عقد المجلس الوطني، اكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان اصدرته في ختام دورة اجتماعات عقدتها قيادتها في دمشق، تمسكها باتفاق عدن بكامل بنوده. ودعت الديمقراطية جميع القوى الشقيقة والصديقة الى بذل الجهود لضمان التعجيل بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، بهدف انهاء حالة الشلل في مؤسسات منظمة التحرير (**الحرية**، ١٨/١٠/١٩٨٤).

وكان الامينان العامان للديمقراطية والشعبية، الرفيقان نايف حواتمة وجورج حبش، قد اجريا مباحثات مع المسؤولين في عدن حول الخلافات بينهما فيما يتعلق بموقف كل منهما من عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، قبل وقت قصير من وصول وفد من التحالف الوطني الى اليمن الديمقراطية لاجراء محادثات حول الوضع الفلسطيني. ولم تفلح جهود التحالف الديمقراطي في اقناع قادة التحالف الوطني بمباشرة الحوار الوطني الشامل (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٧/١٠/١٩٨٤). وفي وقت لاحق، اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيادة «فتح» بالسعي الى عقد مجلس وطني بلون واحد وبدون نصاب قانوني، واكدت، في بيان لها، انها لن تحضر الدورة ١٧ للمجلس الوطني (**الهدف**، ٢٩/١٠/١٩٨٤).

وفي دمشق، اعلن ناطق باسم المنشقين ان حواراً فلسطينياً سيجري في الجزائر بين التحالفين الوطني والديمقراطي، بهدف التوصل الى تصور مشترك وترتيب الوضع الفلسطيني في المرحلة المقبلة (**رويتر**، ٢٩/١٠/١٩٨٤).

وفي اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) واوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، شهدت تونس اجتماعات فلسطينية عالية المستوى حضرتها شخصيات فلسطينية مستقلة وعدد من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» وممثلون عن التنظيمات والاتحادات والنقابات الفلسطينية. وصدر عن المجتمعين بيان هام دعا الى ضرورة التحضير الكامل لعقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني وضرورة التزام اطراف اتفاق عدن بتنفيذ بنوده (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢/١١/١٩٨٤).

وشهد الاسبوع الاول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) جولة اخرى من محادثات الحوار الفلسطيني في الجزائر عقدت على هامش المشاركة الفلسطينية في احتفالات الجزائر بالذكرى السنوية الثلاثين لانتصار ثورتها. وقد انتظر الوفد الفلسطيني الذي شارك في الاحتفالات، وضم الاخوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية وعبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية وصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، جواب الحكومة الجزائرية حول عقد الدورة ١٧ للمجلس على ارض الجزائر.

وبهذا الصدد قال صلاح خلف: لقد اخبرنا الجزائريون انهم لا يوافقون على عقد المجلس الوطني على ارض الجزائر، واضاف ان مسؤولاً جزائرياً هو محمد شريف مساعدية سمع جواب الجبهة الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي برفض المشاركة في اعمال المجلس (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣٣، ١٧/١١/١٩٨٤).

اثر ذلك، تقدمت قيادة «فتح» بطلب اخر الى حكومة اليمن الديمقراطية بشأن امكانية عقد المجلس في عدن، وكان جواب الحكومة الاعتذار لصعوبة الموقف ووجود ظروف تحول دون تجاوبهم مع هذا الطلب. وصرح خليل الوزير بان العاصمة الاكثر ترشيحاً لعقد المجلس هي عمّان (**الشرق الاوسط**، ٩/١١/١٩٨٤).

وفيما اكد خليل الوزير ان قرار «فتح» بعقد المجلس قبل نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) هو قرار نهائي، اطلع ياسر عرفات اعضاء المجلس العسكري، في تونس، على قرار «فتح» بعقد المجلس في عمّان يوم ٢٢/١١/١٩٨٤ (**وكالة الانباء الكويتية**، ١٤/١١/١٩٨٤).

ويوم الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)، اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالاستناد الى رأي اللجنة التحضيرية الخاصة، قراراً نهائياً بالدعوة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني. ووجه رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة اشعاراً الى رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، دعاه فيه الى توجيه الدعوة لجميع اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع يوم الخميس الموافق ٢٢/١١/١٩٨٤ في مدينة عمّان. وفي الحقيقة، فانه يتعين على رئيس اللجنة التنفيذية اشعار رئيس المجلس بالدعوة لعقده استناداً لاحكام المادة الثامنة من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣٤، ٢٤/١١/١٩٨٤).

وانطلاقاً من ذلك، استمرت الجهود الفلسطينية لعقد المجلس الوطني في المكان والزمان المحددين. وفي الوقت الذي بدا فيه ان «فتح» تتحمل، بشكل رئيسي، اعباء هذا القرار، فان الباب ظل مفتوحاً لمن يريدون ان يحضروا، وبالشكل الذي يرونه مناسباً لأوضاعهم.

انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان-الدورة الـ ١٧

يوم ١٩٨٤/١١/٢٢، افتتحت الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في قصر الثقافة بالمدينة الرياضية في عمّان، بحضور الملك حسين عاهل الاردن واركان حكومته. وذكرت المصادر الفلسطينية المختلفة ان دورة المجلس السابعة عشرة هي اهم دورات المجالس الوطنية، كونها جاءت بعد معارك سياسية حادة دفاعاً عن منظمة التحرير وقرارها الوطني المستقل، وما سيترتب عليها من قرارات على الصعد السياسية والتنظيمية وازالة آثار تعطيل مؤسساتها، وخاصة المؤسسة التشريعية ذات الاهمية الاولى، وكذلك المؤسسة التنفيذية وهي اللجنة التنفيذية. وتأتي اهمية هذه الدورة من كونها مثلت انتصاراً للشرعية على قاعدة ان الاغلبية هي التي تقرر وان على الاقلية الالتزام. كذلك، فان انعقاد المجلس الوطني اخرج المنظمة من حالة البلبلة التي سادت الساحة الفلسطينية منذ رهان البعض، في هذه الساحة وفي الساحة العربية، على شل مؤسسات المنظمة بتعطيل عقد اعلى سلطة تشريعية فيها وهي المجلس الوطني الفلسطيني. وقد القى الملك حسين خطاباً في جلسة الافتتاح، استغرق القاؤه ٣٥ دقيقة في قاعة المجلس التي تتسع لنحو ٢٥٠٠ مقعد لم يبق منها مقعد شاغر، بحيث إن ٩٠ بالمئة من الصحفيين الاجانب والعرب لم تسنح لهم فرصة الحضور وتابعوا الافتتاح من قاعة اخرى على شاشات التلفزيون.

كان خطاب الملك حسين على غاية من الاهمية والخطورة، وملخصه اعتبار قرار ٢٤٢ «اساساً لتسوية سلمية عادلة»، وطرح مبدأ الارض مقابل السلام. ومع ذلك، اكد الملك حسين ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان حسابات اسرائيل قد خابت، فالمنظمة لم تنته والعالم يتعامل مع المنظمة على اساس انها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. كما تضمن الخطاب التأكيد على العلاقة الخاصة بين الاردن والاردنيين وفلسطين والفلسطينيين. (نص الخطاب في **الرأي**، عمّان، ١٩٨٤/١١/٢٣). واجمع المراقبون، في تقويمهم لخطاب العاهل الاردني، على انه كان محكماً وصريحاً ومتوازناً.

بعد ذلك، القى الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خطاباً في افتتاح المجلس، اكد فيه تمسك منظمة التحرير بالقرارات الدولية في تحركها السياسي، وعبر عن تأكيد م.ت.ف. لعقد مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف وتحت رعاية الامم المتحدة لحل القضية الفلسطينية. واضاف عرفات ان قرارات قمة فاس هي قاعدة التحرك السياسي الفلسطيني، وهي القاعدة التي اتفق العرب عليها في تحركاتهم الدولية تجاه القضية الفلسطينية. واشار رئيس اللجنة التنفيذية الى اهمية وقوف منظمة التحرير مع الاردن للرد على تهديدات شارون الخطيرة ضد الاردن.

واشار عرفات بصداقة منظمة التحرير مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ودول آسيا وافريقيا وسائر دول عدم الانحياز وفي مقدمتها الهند ويوغسلافيا. وشدد عرفات على اهمية متابعة النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي من اجل تحرير الارض الفلسطينية والارض السورية واللبنانية المحتلة،، وقال ان الشعب الفلسطيني يقاتل من اجل كل ارض عربية محتلة. ووجه الزعيم الفلسطيني التحية الى جماهير الشعب الاردني وجماهير الشعب الفلسطيني حيثما تواجدت، واكد ان للمجلس الوطني الفلسطيني ان يحاسب القيادة على اي قرار تتخذه (**المصدر نفسه**).

وبعد خطاب عرفات عقدت جلسة النصاب القانوني لعقد المجلس. وقد باشر نائبا رئيس المجلس، وهما سليم الزعنون ومحمود يتيم بقراءة اسماء الاعضاء، فتبين ان عدد الحضور بلغ ٢٥٧ عضواً من اصل ٣٧٤ يشكلون كامل عضوية المجلس، وبذلك يكون عدد الحضور قد زاد على نصاب الثلثين والبالغ ٢٤٩ عضواً. والقى رئيس الجلسة سليم الزعنون كلمة عقب الاعلان عن اكتمال النصاب اكد فيها ان اكتمال النصاب القانوني لدورة المجلس الوطني هو انتصار لمنظمة التحرير. وفي السياق نفسه قال عرفات ان اكتمال النصاب هو انتصار لارادة الشعب الفلسطيني ورفضه للوصاية والاحتواء والتبعية (**المصدر نفسه**).

ولاحظ المراقبون ان عدداً من اعضاء المجلس الوطني قد خالفوا آراء منظماتهم وشاركوا في اعماله ومن هؤلاء محمود يتيم، نائب رئيس المجلس، وهو من ممثلي الصاعقة، ومثله محمد دغمان المسؤول العسكري للصاعقة؛ ومصطفى خنيفس من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة؛ وعبله طه من الجبهة الشعبية.

كما حضر عدد من اعضاء الجبهة الديمقراطية ممن نالوا عضوية المجلس كممثلين للتنظيمات الشعبية وكذلك من الحزب الشيوعي الفلسطيني. وبلغ عدد الاعضاء المستقلين الذين حضروا جلسة النصاب ٩٣ عضواً. وبلغ عدد الاعضاء الذين على قائمة ممثلي «فتح» ٣٦ حضروا بالكامل، واعضاء

جبهة التحرير العربية ٩ اعضاء حضروا، ايضاً، بالكامل. كما حضر اعضاء جبهة التحرير الفلسطينية وعددهم اربعة.

وبعد جلسة النصاب وتثبيت العضوية، جرى انتخاب رئيس جديد للمجلس الوطني الفلسطيني. وكانت هذه المهمة احدى ابرز المهام التي كان على الدورة انجازها، خاصة بعد الموقف الذي اتخذه خالد الفاهوم الرئيس السابق ورفضه دعوة المجلس للانعقاد. وحيث ان اللائحة الداخلية للمجلس تحتم ان تجري المناقشات في ظل وجود رئيس للمجلس، فقد تم انتخاب الشيخ عبد الحميد السائح رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني بتأييد ١٨٨ صوتاً ومعارضة ٧ اصوات وامتناع ١١ اخرين، في حين اعتبرت ٦ اوراق باطلة لمخالفتها الشروط القانونية، وكل ذلك من اصل اصوات ٢١٢ عضواً شاركوا في عملية الاقتراع. واستقبل فوز الشيخ السائح بالمنصب بارتياح شديد من جانب القيادة الفلسطينية واعضاء المجلس الوطني نظراً للخبرة والكفاءة والتاريخ النضالي الذي يتميز به. وقد اطلق على دورة المجلس «دورة شهداء المجلس الوطني الفلسطيني».

وخلال ايام انعقاده، القى عدد من الوفود العربية والصديقة كلمات بلدانهم او احزابهم او منظماتهم امام المجلس الوطني الفلسطيني، ومنها كلمات منظمة الدول الاسلامية، الجامعة العربية، الهند، انغولا، غينيا، تنزانيا، الحزب الحاكم في تركيا، حزب ميني غيل في ايرلندا، وكلمة المحامين السود في الولايات المتحدة الاميركية. كما القيت كلمة المعارضة السورية من قبل السيد جاسم علوان وكلمة وفد مصر الرسمي القاها محمود دبور، نائب رئيس مجلس الشعب المصري. ولفت انتباه المراقبين ان الاحزاب المصرية كلها كانت ممثلة في المجلس الوطني وقد تحدث ممثلوها تباعاً، وبلغ عدد الضيوف المصريين ١٦٥ شخصاً. كما كان الوفد الاردني مميزاً من حيث العدد والنوعية فترأسه رئيس الوزراء السيد احمد عبيدات وضم في عضويته كبار رجال الدولة والمستشارين. وقد مثل الصين الشعبية سفيرها في العاصمة الاردنية والقى كلمة باسم بلاده امام اعضاء المؤتمر.

وبعد القاء الكلمات من جانب الضيوف والاعضاء، قرر المجلس تشكيل لجانه المتخصصة. وقد وافق على اضافة لجنة قانونية الى لجانه السياسية والعسكرية والمالية ولجنة الوطن المحتل واللجنة الاعلامية ولجنة العضوية، في حين رفض تشكيل لجنة خاصة بالوحدة الوطنية كما اقترح بعض الاعضاء باعتبار ان مسألة الوحدة الوطنية تشكل صلب عمل المجلس ودورته الحالية، وان اللجنة السياسية واللجان الاخرى ستفسح وقتاً طويلاً من اعمالها لتناول هذه المسألة.

وقد وافقت لجنة العضوية على قبول الاخوين فهد القواسمي ومحمد ملحم، واعتمد المجلس هذه الموافقة التي اقترحها عرفات. كما وافق على قبول ١٣ عضواً جديداً في المجلس يمثلون الجاليات الفلسطينية في الاميركتين، اللاتينية والشمالية. كما وافق المجلس على اقتراح عرفات بقبول ١٣ عضواً اخر يدخلون المجلس لاول مرة.

وخلال جلساته، تسلم المؤتمر مذكرة مقدمة من طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة ـ الانتفاضة الى الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني في عمّان. ابرز ما جاء في المذكرة انها تقف مع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية.

كما تحدث امام المجلس «ابو جابر»، احد كوادر الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ـ اللجنة القيادية الذين انشقوا عن قيادة احمد جبريل. واكد في كلمته وقوف حركة الانتفاضة في القيادة العامة مع القيادة الشرعية لمنظمة التحرير.

ولاحظ المراقبون ان منظمة «ابطال العودة» اعلنت انشقاقها عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقامت بتوزيع بيان في المجلس الوطني اكدت فيه التفافها حول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وتليت امام المجلس تقارير اللجنة التنفيذية، واهمها التقرير السياسي الذي القاه الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائر السياسية لمنظمة التحرير (انظر نصه في العدد السابق من شؤون فلسطينية) والتقرير المالي القاه الاخ حنا ناصر، رئيس الصندوق القومي.

وعلى ضوء البيان الختامي الصادر عن المجلس (نصه في : **المصدر نفسه**)، يمكن الوقوف على توجهات منظمة التحرير في المرحلة القادمة. ففي بيان المجلس الخاص بالوحدة الوطنية تأكيد على ان الوحدة الوطنية هي وحدة الشعب ووحدة التنظيمات الشعبية والمنظمات المسلحة الى جانب الشخصيات الوطنية. وقد وضع المجلس ضوابط للحوار الوطني، هي: الالتزام بالقرار المستقل، والالتزام بالميثاق ومقررات المجالس، والالتزام بالمؤسسات الشرعية والحوار الديمقراطي كاسلوب وحيد لمعالجة كافة القضايا التي تواجهها الثورة الفلسطينية مع ادانة استخدام السلاح كوسيلة بديلة للحوار الديمقراطي ومحاسبة كل الذين يخرجون عن هذه المبادىء من خلال المؤسسات الشرعية.

وتعهد المجلس الوطني ومكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة من اعضائه تشارك في متابعة الحوار الوطني الشامل من اجل اغنائه وضمان

استمراره، وخاصة في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها.

التركيب الجديد للجنة التنفيذية

انتخب المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة رئيس واعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين هؤلاء خمسة من الاعضاء السابقين وهم ياسر عرفات وفاروق القدومي ومحمود عباس وعبد الرحيم احمد وجمال الصوراني، اما الاعضاء الجدد فهم محمد عباس «ابو العباس»، الامين العام المساعد لجبهة التحرير الفلسطينية، والاب ايليا خوري، المبعد من الارض المحتلة، وفهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل المبعد، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول المبعد، وعبد الرزاق اليحيى، مدير عام الدائرة السياسية وممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في المملكة الاردنية الهاشمية. وترك المجلس ثلاثة مقاعد شاغرة في اللجنة ليشغلها ممثلون عن الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والصاعقة حين يتم الاتفاق على عودتهم الى مؤسسات منظمة التحرير. وانتخب المجلس رجل الاعمال الفلسطيني جويد الغصين رئيساً للصندوق القومي الذي يؤهله منصبه هذا ليكون عضواً في اللجنة التنفيذية. وبهذا، فقد عضويته في اللجنة التنفيذية كل من محمد زهدي النشاشيبي وعبد المحسن ابو ميزر وحامد ابو ستة والدكتور احمد صدقي الدجاني وحنا ناصر من المستقلين، وكذلك طلال ناجي، الامين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة. وظلت معلقة مسألة تمثيل الجبهة الديمقراطية والشعبية والصاعقة، وكان يمثلها في اللجنة، على التوالي، ياسر عبد ربه، واحمد اليماني، ومحمد خليفة.

وبعد انتخابها، عقدت اللجنة التنفيذية الجديدة اجتماعين لها في عمّان، احدهما بروتوكولي مع الملك حسين والاخر اجتماع عمل تدارست خلاله توزيع المهام والمسؤوليات في اللجنة التنفيذية وبرمجة مقررات المجلس الوطني، ولجانه وتوصياتها.

مساعي الحوار بعد انعقاد المجلس الوطني

تعهد المجلس الوطني الفلسطيني ومكتب رئاسته واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل لجنة من اعضاء المجلس لمتابعة الحوار الوطني الشامل واستمراره بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها.

وفي الوقت نفسه، اعلن المتحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بسام ابو شريف، ان التحالف الديمقراطي الفلسطيني سيقترح، قريباً، خطة تستهدف اجراء مصالحة بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية، واضاف ان التحالف سيناقش الخطة ثم يضع اللمسات الاخيرة عليها، مشيراً الى ان الخطة ستؤمن بدء حوار شامل بين جميع الفصائل تمهيداً لعقد اجتماع جديد للمجلس الوطني الفلسطيني (**القبس**، ١٩٨٤/١٢/٩).

وذكر في الكويت ان السيد ياسر عبد ربه حمل معه خلال زيارته للكويت، اواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، تصوراً لعرضه امام اعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» في الكويت، يهدف الى بحث الدعوة لانعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في اقرب وقت ممكن في تونس، على ان يحضره ممثلو الفصائل كافة، وسيقدم التحالف الديمقراطي، في الاجتماع، اقتراحاً بتشكيل لجنة سباعية من ممثلين عن مختلف الفرقاء تقدم تصوراً لحل الخلافات الى اجتماع ثان للمجلس المركزي الفلسطيني (**القبس**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

وفي تطور اكد استمرار الوساطة اليمنية الديمقراطية، استقبل الرئيس علي ناصر محمد، رئيس اليمن الديمقراطية، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات اواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وخلال الزيارة، اكد الجانبان على اهمية التغلب على كل المصاعب والعقبات لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني في اطار منظمة التحرير وعلى قاعدة اتفاق عدن ـ الجزائر بين التحالف الديمقراطي وحركة «فتح». واشاد عرفات بدور اليمن الديمقراطية في التواصل الى اتفاق عدن ـ الجزائر (**وكالة انباء عدن**، ١٩٨٤/١٢/٢٦) انظر، ايضاً، التقرير حول هذه الزيارة في هذا العدد من **شؤون فلسطينية**).

واوضحت مصادر فلسطينية ان النقاط التي يلتقي حولها كافة الفرقاء، والتي سيرتكز عليها الحوار الجديد، تنطلق من البرنامج الذي طرحته شخصيات فلسطينية تواجدت في الاردن خلال الفترة الاخيرة وبعد انعقاد المجلس الوطني. وتلتقي هذه النقاط مع الاسس التي اعلنت عنها اللجنة الوطنية المستقلة للحوار الوطني الفلسطيني والقائمة على القواعد التالية:

ـ رفض قيام اي منظمة تحرير بديلة، واي تكتل موازٍ، يقصد منه ان يكون اطاراً سياسياً لصيغة من صيغ التنظيم او التمثيل الفلسطيني بشكل مباشر او غير مباشر.

ـ التمسك باتفاق عدن ـ الجزائر بين «فتح» والتحالف الديمقراطي نصاً وروحاً، ورفض التخلي عن

هذا الاتفاق من قبل اي طرف من الاطراف الموقعة عليه.

- بدء حوار فوري بين حركة «فتح» والتحالف الديمقراطي على ارضية اتفاق عدن - الجزائر.

- التأكيد على اهمية الاجماع الوطني الشامل اذا امكن تحقيقه لعقد الدورة القادمة للمجلس الوطني، واذا تعذر ذلك تتحمل الاطراف الموقعة على اتفاق عدن - الجزائر مسؤولية عقد الدورة المقبلة للمجلس الوطني حفاظاً على المكاسب الوطنية للشعب الفلسطيني وتدعيماً لها.

- رفض اسلوب الاغتيالات وادانته، ورفض كافة اشكال العنف من اية جهة اتت بديلاً عن الحوار الديمقراطي بين الفصائل والقوى السياسية في الساحة الفلسطينية.

ولاحظ المراقبون ان هذا البند اضيف بعد اغتيال الشهيد فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في عمّان. وقد رحبت اللجنة بأي جهد فلسطيني وعربي يدعم اتجاه انجاح الحوار بين التنظيمات الفلسطينية (**السفير**، ١٢/١/١٩٨٤).

وكشف فاروق القدومي عن استمرار الاتصالات بين «فتح» واطراف اتفاق عدن - الجزائر واكد ان العلاقات معهم جيدة وان قيادة منظمة التحرير كانت حريصة، اثناء عقد المجلس الوطني وبعده، على الوحدة الوطنية سواء من خلال القرارات التي اتخذت في المجلس او من خلال تحركها بعد عقد المجلس (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣٩، ٥/١١/١٩٨٤.

وفي دمشق، وجه امين عام الجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، نداء الى جميع فصائل المقاومة الفلسطينية كي تبدأ حواراً جاداً، يمكن ان يؤدي الى عقد جلسة جديدة لتوحيد المجلس الوطني الفلسطيني. واوضح حواتمة، في بيان له صدر في العاصمة السورية، ان الحوار يجب ان يرتكز على اساس قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر العام ١٩٨٣، وعلى اتفاق عدن - الجزائر بين «فتح» والتحالف الديمقراطي (**السفير**، ١١/١/١٩٨٥).

واثر عودته من جولة شملت موسكو وبراغ، واجرائه محادثات مع المسؤولين السوفيات والتشيكيين، صرح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمود عباس «ابو مازن» بأنه تجري حالياً ترتيبات لعقد جولة جديدة من الحوار بين التحالف الديمقراطي وحركة «فتح». واكد عباس ان الدول الاشتراكية تتفهم جيداً موقف منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة ما يتعلق بقرارات الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في عمّان (**وكالة الانباء القطرية**، ١٦/١/١٩٨٥).

ولتأكيد حركة «فتح» على تجاوز الخلافات مع سوريا للمساعدة في انجاح الحوار الوطني الشامل بين الفصائل الفلسطينية، قال الاخ سليم الزعنون، «ابو الاديب»، عضو لجنة «فتح» المركزية ونائب رئيس المجلس الوطني، ان حركة «فتح» مستعدة لنسيان الخلافات والماضي، ولفتح صفحة جديدة من العلاقات مع سوريا (**القبس**، ١٨/١/١٩٨٥).

يوسف حسن

---

٢ - مرحلة ما بعد المجلس الوطني الفلسطيني

تميزت الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني بانها كانت دورة التحدي بالنسبة للقيادة السياسية الفلسطينية؛ فقد سبق هذه الدورة معركة سياسية وتنظيمية، كان الهدف منها اسقاط الشرعية الفلسطينية لحسابات عربية. وقد اعتبرت القيادة السياسية انعقاد هذه الدورة انتصارا للشرعية الفلسطينية على خصومها، من عرب وخلافهم.

وقد انتصرت الشرعية في عقد دورة المجلس الوطني

الفلسطيني، رغما عن الصغوط كافة، وفي مقدمتها الضغوط السورية. وقد اعرب ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام للثورة الفلسطينية، عن ذلك بوضوح عندما قال «لقد راهن السوريون على عدم انعقاد المجلس الوطني مثلما راهن الاخرون من رفاقنا الفلسطينيين الذين تنكبوا الطريق على ابتزازنا بدعوى الوحدة الوطنية، او وحدة الصف الفلسطيني، التي لم يرعوها في اي تصرفاتهم. وانه لا ينبغي ان تكون السلسلة الفلسطينية محكومة بأضعف حلقاتها. لقد شلوا فاعلية المنظمة ومؤسساتها وهم الاقلية، ومن ثم يكون طبيعيا ان تأخذ الاغلبية زمام المبادرة، وان تعود 'فتح' ، مرة اخرى، لكي تقود المسيرة» (**المصور**، القاهرة، ٣٠/١١/١٩٨٤). وبذلك، فان انعقاد المجلس ونجاحه في اعماله قد عززا دور القيادة السياسية الفلسطينية مجددا، وقد قام المجلس بتفويت الفرصة التاريخية على أعداء هذه القيادة السياسيين، وان يكن قد قام بالتالي بتعميق الخلاف السوري ـ الفلسطيني. رغم الحرص الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية على سلامة علاقاتها العربية، وعدم الرغبة في افتعال مشكلات مع أي بلد عربي، حين لا يكون هذا البلد طرفا في قضية كبيرة تمس اهداف النضال الفلسطيني وغاياته. وتم، بذلك، نقل القرار الفلسطيني الى مرحلة الفعل مجددا، وبآفاق منهجية جديدة، رغما عن «حالة الهجران» بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين النظام السوري، على حد تعبير خالد الحسن «أبو السعيد»، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، الذي قال: «ان سوريا بخلافها مع المنظمة، ومع الاردن، بهذا الشكل الذي وصلنا اليه، اصبحت خارج اطار القضية عملياً، ولم تعد تملك الا الاعلام والرفض. وما اجتماع المجلس الوطني في عمان الا نهاية مرحلة رد الفعل والانتقال الى مرحلة الفعل. كان نهاية مرحلة وجود القوات والمكاتب في حالة الرهينة وبداية مرحلة التحرر من الرهينة. كانت القيادة اليومية الممثلة باللجنة التنفيذية في حالة الشلل المفروض من الخارج، لتصبح، بعد عمان، متحررة من كل انواع الشلل» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١/١٢/١٩٨٤).

الموقف الفلسطيني المعارض، موقف المنظمات الفلسطينية

وقد تميز موقف المنظمات الفلسطينية، التي تتخذ من دمشق مقرا لها، بالحدة البالغة والتهديد الشديد للمجلس الوطني الفلسطيني وما سينتج عنه. وقد اصدر «التحالف الوطني» بيانا سياسيا بدمشق اكد فيه على:

«١ ـ الرفض القاطع لمجلس عمان وما ينبثق عنه من نتائج.

«٢ ـ التمسك بـ م.ت.ف. وميثاقها الوطني ومقررات مجالسها الوطنية بما لا يتعارض مع الميثاق، لان عرفات ومن معه في عمان هم الخارجون على المنظمة وخطها الوطني.

«٣ ـ الدعوة الى رص الصفوف الوطنية، للوصول الى اتفاق وطني شامل ينقذ م.ت.ف. من السقوط في قبضة الجناح المنحرف بقيادة عرفات، فهذا الجناح قد سقط، لكن الثورة باقية بفصائلها المقاتلة وقواها الوطنية» (نشرة **فتح**، دمشق، ٣/١٢/١٩٨٤).

وصرح سعيد موسى «ابو موسى»، عضو ما يسمى «القيادة المؤقتة لفتح»، بقوله: «ان المجتمعين في عمان لا يمثلون الشعب الفلسطيني، وهم ليسوا الشرعية، وان الخلاف مع تيار المجتمعين ليس جديدا، وهو خلاف مع منهج الانحراف منذ ما قبل مجازر ايلول، وان مجلس عرفات حين عُقد فلاعطاء شرعية للنهج التآمري في تسوية استسلامية مع العدو الصهيوني» (**المصدر نفسه**).

كما اصدرت اللجنة المركزية لمجموعة عبد الفتاح غانم المنشقة عن جبهة التحرير الفلسطينية بيانا قالت فيه: «ان عرفات ولجنته المركزية والتنفيذية، ملاحقون من الجبهة وكل الشرفاء في العالم»، وحذر البيان من «ان كل من يؤيدهم ويساعدهم سيتحمل كل اساليب العقاب المتاحة والمناسبة في اي مكان، وزمان» (**النهار**، بيروت، ٣/١٢/١٩٨٤).

كما اصدرت «القيادة المؤقتة للحزب الشيوعي الفلسطيني»، وهي تشكل بقيادة عربي عواد انشقاقا عن الحزب، ببيانا، دعت فيه «الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني لحماية م.ت.ف.، والقضية الفلسطينية، وتجريد عرفات من كل مواقعه داخل منظمة التحرير» (**السفير**، بيروت، ٥/١٢/١٩٨٤).

اما «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة»، فقد عبر فرحان ابو الهيجاء، الناطق الرسمي باسمها، عن موقفها المعادي لانعقاد المجلس الوطني، ونتائجه، بقوله: «إنتهت مسرحية ياسر عرفات، بوثيقة استسلام اصدرها اجتماع عمان الفئوي، ذو اللون الواحد، الذى كرس الانشقاق داخل صفوف م.ت.ف. في محاولة للانخراط في التسوية الاميركية على ارضية مبادرة حسين ومشروع ريغان، والبديل الاردني الذي يطرحه حزب العمل الصهيوني. لقد تخطى عرفات المنحرف واجتماعه في عمان، عاصمة

جزار ايلول، حدود الشرعية الفلسطينية التي سطرتها البندقية الفلسطينية ودماء الشهداء، وتجاوز مع لجنته المركزية وازلامه ومحاسيبه، القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، ممثلة برئيسها الشرعي المناضل خالد الفاهوم» (**الطلائع**، دمشق، ١٢/٤/١٩٨٤).

موقف التحالف الديمقراطي

اما موقف اطراف التحالف الديمقراطي من انعقاد المجلس، ونتائجه، فقد تباينت، وبوضوح، عن الموقف الذى اتخذته اطراف التحالف الوطني. وقد تبلور هذا الموقف بالبيان السياسي الصادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والمتضمن حرص الجبهة الديمقراطية، رغم امتناعها عن المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني، على متابعة النضال، جنبا الى جنب مع القوى الفلسطينية الاخرى، من اجل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية، كاطار عريض لوحدة الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وصيانة الخط الوطني، وتكريس المنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. ودعا بيان الجبهة الديمقراطية كافة فصائل الثورة والفعاليات والشخصيات الوطنية الى «ان تصب اهتمامها وجهودها على المخاطر الكبيرة والاساسية التى تواجه الثورة و م.ت.ف.، والمتمثلة في محاولات الجذب المستمرة باتجاه المبادرة السياسية التى اطلقها الملك حسين في الجلسة الافتتاحية للمجلس، هذه المبادرة التى رفضتها الجبهة الديمقراطية، والقوى الأوسع من شعبنا، لما تحمله من مخاطر جدية على وحدانية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا وحقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير» (**الحرية**، نيقوسيا، ٢/١٢/١٩٨٤).

وتمثل موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تصريحات الامين العام للجبهة، جورج حبش، المتركزة في النقاط التالية:

«ان انعقاد المجلس الوطني في عمان هو أمر خطير، لانه يعني الاعلان من قبل ياسر عرفات، بشكل مباشر، عن انه يسير في طريق التحالف مع نظام كامب ديفيد والنظام الاردني، وفي نفس الوقت معاداة سوريا. وهذا دليل آخر يريد عرفات، من خلاله، أن يقول لاميركا انه معها، ويريد ان يسير في طريقها حتى وان لم تفتح هي الباب امامه بشكل مباشر. وانه يقول، من خلال تحالفه مع الاردن، انه مع الامبريالية الاميركية بشكل غير مباشر.

«ان الحلف الذي يمكن ان يقدم لنا شيئا، هو الحلف الذي يتم مع الانظمة الوطنية العربية، بما فيها اليمن الديمقراطي والجزائر وسوريا وليبيا ودول المنظومة الاشتراكية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي. اما حلف حسني مبارك والملك حسين وصدام حسين وعرفات فلا يمكن ان ينجز لنا شيئا وطنيا.

«القصد الحقيقي مما هو حاصل الآن في عمان، هو تطويق سوريا وارباكها، اكثر فأكثر، لان الملك حسين وحسني مبارك وصدام حسين يعرفون انه طالما بقيت سوريا ترفض السير في المشروع الاميركي، والقبول به كما هو مطروح، فانهم لا يستطيعون السير في مخططه. واعتقد ان ياسر عرفات ينفذ هذا المخطط عن وعي» (**الهدف**، دمشق، ٣/١٢/١٩٨٤).

استمرار الحوار

وبالرغم من حدة مواقف المنظمات الفلسطينية وتشدد الموقف الرسمي السوري من انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، فقد تمكن المجلس من الخروج بنتائج تضمنت ضرورة استمرار الحوار مع الاطراف الفلسطينية الاخرى، والعمل مجددا على تصحيح العلاقات مع النظام السوري.

وقد حدد الشيخ عبد الحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، النتائج السياسية التي حققها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة بالنقاط التالية:

- «ان م.ت.ف.، استعادت زمام المبادرة فيما يتصل بمؤسساتها وتحركاتها. تأكيد استقلالية الشخصية الفلسطينية والقرار الوطني الفلسطيني، وعدم قبول التدخل في الشؤون الفلسطينية.
- «تأكيد العلاقة المميزة بين الشعبين، الفلسطيني والاردني، على قاعدة وطنية تصون حقوق الشعبين، وتمهيدا لتحرك عربي يستهدف المصلحة العامة للشعبين بعيدا عن مشاريع الاستسلام والتفريط بالحقوق الشعبية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- «التأكيد على الاهمية الجغرافية والسياسية للشقيقة سوريا، وتقدير تاريخها النضالي وقدرتها العسكرية، والعمل على تصحيح العلاقة بيننا وبينها على اسس واضحة وصريحة تضمن حرية الارادة والقرار الفلسطيني والتعامل المتكافىء، من اجل حشد كل الطاقات في مواجهة التحالف الاميركي - الاسرائيلي ومخططاته» (**اليوم السابع**، باريس، ١٧/١٢/١٩٨٤).

واكد صلاح خلف «ابو إياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ان منظمة التحرير الفلسطينية

اصبحت اقوى بكثير، بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الاخيرة. ونفى وجود اية خلافات بين قادة الحركة حول اي موضوع. واضاف: «ان المؤسسات الفلسطينية ستبدأ اعمالها في مختلف الاتجاهات بروح جديدة، وان الحوار مع التحالف الديمقراطي لن ينقطع» (**السفير**، بيروت، ٥/١٢/١٩٨٤).

وقد طالبت الجبهة الديمقراطية بضرورة عقد مجلس وطني فلسطيني، توحيدي، يسبقه حوار فلسطيني شامل، وذلك في اعقاب اغتيال فهد القواسمي (**اذاعة الكتائب**، بيروت، ٣٠/١٢/١٩٨٤).

كما اعلن احمد عبد الرحمن، وهو متحدث صحافي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، «ان زعماء فلسطينيين شكلوا لجنة خاصة بهدف التغلب على الخلافات مع المنشقين» **الشرق الاوسط**، لندن، ٣/١٢/١٩٨٤).

واكد خالد الحسن رفض فكرة الاقتراب من مصر والابتعاد عن سوريا وايمانه «بأن الخصوصية الدولية للقضية الفلسطينية تفرض علينا العمل لتحقيق التضامن العربي. اننا نقف مع، او ضد الموقف السياسي المصري، وفق متطلبات قضيتنا ومصلحتنا» (**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٨٤).

كما اوضح فاروق القدومي «أبو اللطف»، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، «ان المنظمة مصممة على رأب الصدع مع سوريا، واننا لن ندخر وسعا لاصلاح ذات البين مع سوريا الشقيقة». واضاف القدومي: «ان سوريا دولة من دول خط المواجهة في النضال ضد العدو الاسرائيلي، ومن ثم ينبغي ان تكون لنا علاقة وثيقة معها» (**العمل**، بيروت، ٢٢/١٢/١٩٨٤).

وبذات المعنى اعلن هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، «ان عودة العلاقات الطبيعية بين م.ت.ف. وسوريا ستنتظر حتى الربيع المقبل، لان سوريا لا تريد التفاهم معنا الان»، واضاف: «من نتائج دورة المجلس الوطني الاخيرة، ان الحوار من اجل الوحدة الوطنية سيكون مباشرا، وبلا وساطة، من الان فصاعدا، وان المقاتلين الفلسطينيين قد يلجأون الى تنفيذ الهجمات الانتحارية من اجل تحسين الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية» (**السفير**، بيروت، ٤/١٢/١٩٨٤).

واعلن ايليا خوري، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، انه سيزور سوريا قريبا على رأس وفد فلسطيني في مهمة مصالحة، مشددا على «ان الموقع المركزي لسوريا، في جبهة المواجهة مع اسرائيل، يجعلها حليفا طبيعيا للفلسطينيين» (**النهار**، بيروت، ١٩/١٢/١٩٨٤).

وبالرغم من حرص الشرعية الفلسطينية على استمرار الحوار وضرورة تصحيح العلاقات السورية ـ الفلسطينية، فان تصريحات الأطراف المتمردة والمنشقة لم تنقطع. ولم تقابل الدعوة التوحيدية للمجلس الوطني الا بالتحركات والتصريحات المعادية لهذا التوجه. وقد عبر عن ذلك كافة اطراف التحالف الوطني من جهة، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة اخرى، اضافة إلى خالد الفاهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عزلته الدورة السابعة عشرة من رئاسة المجلس والذي اعلن، بعد وصوله الى الجماهيرية الليبية، «اننا جئنا للتشاور واتخاذ التدابير الكفيلة باحباط المحور الجديد، بين عمان ومصر وعرفات». وقد اتهم الفاهوم دورة المجلس الوطني في عمان بانها لا شرعية، مؤكداً ان هذا الاجتماع مزور لان النصاب لم يتحقق» (**النهار**، بيروت، ٩/١٢/١٩٨٤).

اغتيال فهد القواسمي

بعد شهر واحد، فقط، من انفضاض الدورة السابعة عشرة، اغتيل فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي انتخبته هذه الدورة، قرب منزله في عمان، وذلك ظهر يوم ٢٩/١٢/١٩٨٤، عندما اطلق ارهابيان النار عليه مما ادى الى استشهاده.

وقد شجبت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الحادث، وجاء في بيانها «ان الذين نفذوا جريمة الاغتيال، والذين لن يفلتوا من يد العدالة، انما ارادوا بفعلتهم النكراء ما عجز العدو عن تحقيقه من ضرب القيادات والكوادر الرئيسية في العمل النضالي الفلسطيني، في اطار المؤامرة الكبرى الهادفة الى تصفية الثورة الفلسطينية، والقضية الفلسطينية». (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣٠/١٢/١٩٨٤).

وقد شيع جثمان القواسمي بعد ظهر ٣١/١٢/١٩٨٤، في موكب تصدره رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، وشارك في التشييع، الذى بدأ من مسجد الجامعة الاردنية، ممثل الملك حسين رعد بن زيد، كبير الامناء، واحمد عبيدات، رئيس الوزراء الاردني، ورئيس مجلس النواب والاعيان، والوزراء، وعبد الحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وحشد كبير قدر بحوالي خمسة الاف شخص (**السفير**، بيروت، ١/١/١٩٨٥).

وقد اتهم ياسر عرفات النظام السوري بتدبير عملية الأغتيال، وذكر في تصريح له «ان المرتزقة الذين قتلوا

رئيس بلدية الخليل السابق، هم انفسهم الذين حاولوا منع انعقاد الدورة الـ ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، والاساءة الى منظمة التحرير الفلسطينية»، واضاف: «ليعلم هؤلاء القتلة المأجورون، ومعهم حماتهم حكام دمشق، انهم لن يستطيعوا النيل من ارادة شعبنا، ولن يستطيعوا ان ينالوا من عزيمته ولن يوقفوا مسيرة الثورة» (**النهار**، بيروت، ٣١/١٢/١٩٨٤).

وذكر في تصريح اخر له، أن فهد القواسمي ناضل من اجل فلسطين ولم يقو العدو على اغتياله فابعدوه، الا ان حكام دمشق نفذوا ما عجز عن تنفيذه الصهاينة باغتيال الشهيد قواسمي». (**النهار**، بيروت، ١/١/١٩٨٥).

وكذلك، فقد حمل خليل الوزير «ابو جهاد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حادث الاغتيال للسلطات السورية. وقال: «ان اليد التي نفذت عملية الاغتيال، ايا كانت، تم تحريكها بأمر مباشر من دمشق» (**النهار**، بيروت، ٣١/١٢/١٩٨٤).

وقد شدد عرفات هجومه على قادة دمشق، على اثر اغتيال فهد القواسمي واعلن «ان الصهيونية العربية الممثلة بدمشق، هي المسؤولة عن اغتيال فهد القواسمي» (**العمل**، بيروت، ١/١/١٩٨٥)، في وقت ذكر فيه خليل الوزير ان القواسمي قتل بأمر مباشر من الرئيس السوري حافظ الاسد، وان جريمة اغتيال الشهيد فهد القواسمي، تم الاعداد لها في دمشق، واضاف «ان هناك قائمة تصفيات لقادة الثورة الفلسطينية، بهدف استمرار سياسة الشلل، والتجميد لفعاليات منظمة التحرير الفلسطينية، ولتحطيم انتصار المنظمة الذي تحقق بعقد المجلس الوطني في عمان» (**المصدر نفسه**).

وترى مصادر فلسطينية موثوقة الاطلاع، أن مخطط التصفيات الجسدية سيستمر، وان محاولات جادة لجر الساحة الفلسطينية الى حمامات دم داخلية، هي من الامور المخطط لها من جهة النظام السوري، وأن خط التصفيات الجسدية يهدف الى الاقتتال الداخلي اولا، ومحاولة مصادرة نتائج الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ثانياً.

وقد صرح صلاح خلف «ابو إياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، «ان منظمة التحرير الفلسطينية لن ترد بالارهاب والاغتيالات المضادة بالنسبة لعملية اغتيال القواسمي، الا اننا سنحارب حربا لا هداوة فيها ولا سلام في الميدان السياسي» (**إذاعة حوض البحر المتوسط**، مالطا، ٦/١٢/١٩٨٤).

ورداً على ماقاله الرئيس السوري حافظ الاسد، في افتتاح المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق، صرح مصدر فلسطيني مسؤول «بان ما وصف بإصرار الرئيس السوري، ونظامه، على تصفية قيادة العمل الفلسطيني لم يكن مفاجأة لنا في منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك ان نظام دمشق، وبعد ان اشترك مع العدو الصهيوني وبشكل مباشر في حصار مخيماتنا وثوارنا وضربهم في وضح النهار وتجاوز بذلك كل حدود المحرمات القومية والاخلاقية، لن يكون غريبا عليه ان يقدم على خطوة يائسة كهذه» (**وفا**، ٧/١/١٩٨٥).

وتأكيدا على خط الكفاح المسلح، كخيار فلسطيني مستمر، اعلن خليل الوزير «ان الكفاح المسلح سيبقى الاستراتيجية الاولى للعمل الفلسطيني». ووصف الوزير محاولات شق الثورة الفلسطينية بانها عملية «فتنمة» داخل الساحة الفلسطينية، ونفى ان تكون قد اندلعت حرب اهلية في الساحة الفلسطينية، واضاف: «ان استراتيجيتنا تعتمد على مبدأ رئيسي وهو ان الارض المحتلة هي ميدان المعركة ضد العدو الصهيوني، ومنها ينطلق النضال الفلسطيني لمواجهة ارهاب وتعسف الاحتلال العسكري، ولشعبنا الحق في الكفاح بواسطة السلاح فوق كل شبر من الارض المحتلة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣/١/١٩٨٥).

كما اكد رفيق النتشة «ابو شاكر»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة العربية السعودية، انه لا توجد اية حلول او مبادرات سلمية مطروحة على الساحة الفلسطينية، وان وجدت حلول «فاننا سنبقى متمسكين بالبندقية اساسا لحل قضيتنا». وحذر النتشة من مؤامرات الصهاينة العرب التي هي اخطر بكثير من مؤامرة الصهاينة انفسهم» (**وفا**، ٣/١/١٩٨٥).

س. ش.

١ ـ اسرائيل والمجلس الوطني الفلسطيني
ارتباك وجمود في الموقف

فرضت القضية الفلسطينية نفسها على المسرح السياسي الاسرائيلي مع انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبعثت فيه جدلا لم تخف حدته حتى اليوم، بالرغم من محاولة المؤسسة الحاكمة، في البداية، تجاهل هذا التطور الهام وما رافقه. وكان الارتباك سيد الموقف في اسرائيل، لا سيما على الصعيد الرسمي، نتيجة الحضور القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية والظهور بمظهر القادر على الامساك بزمام المبادرة.

يستعرض هذا التقرير المواقف الاسرائيلية الرسمية والشعبية من المبادرات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، كما تجلت في الردود على خطاب الملك حسين في جلسة افتتاح المجلس، وردود الفعل الاسرائيلية على دورة المجلس وقراراته، والجدل الذي نشب حول منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية على اثره داخل المجتمع الاسرائيلي.

ردود الفعل الرسمية على مبادرة حسين

جاء رد الفعل الرسمي الاول على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وخطاب الملك حسين بعد ٧٢ ساعة من جلسة الافتتاح، حيث وجه شمعون بيريس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في بيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة، دعوة الى الملك حسين للقدوم الى طاولة المفاوضات للتفاوض مع اسرائيل دون شروط مسبقة. واعرب البيان عن الاعتقاد بان م.ت.ف. لن تقبل دعوة الملك حسين للمضي في الطريق السياسي (**دافار**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

وفي بيان سياسي قصير القاه بيريس امام الكنيست، رفض اقتراح الملك حسين عقد مؤتمر دولي، وكذلك طرح قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ كاساس للمفاوضات، قائلا «ان فكرة المؤتمر الدولي تهدف، في الواقع، الى ممارسة الضغط على اسرائيل، بدلا من ادارة مفاوضات معها». واضاف بيريس في بيانه «اننا مستعدون لاجراء مفاوضات مع الاردن، او مع وفد مشترك غير تابع لـ م.ت.ف. وغير ارهابي». والمح بيريس الى الحل الذي تفضله اسرائيل، حين توجه الى سكان المناطق المحتلة قائلا لهم: «ان الحكم الذاتي الاداري سيضمن مستقبلهم وسيبحث لهم عن حياة اكثر ملاءمة في المرحلة الحالية». واضاف «نحن، كالعرب، علينا التطلع الى السلام مقابل الحرب، وتبادل الكلمات بدلا من تبادل النيران» (**دافار**، ٤/١٢/١٩٨٤). ويعتقد بيريس، ان التطورات الاخيرة هي، اساساً، احداث داخل العالم العربي اكثر مما هي منافذ للعلاقات مع اسرائيل» (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٤).

اما اسحق شامير، وزير الخارجية والقائم باعمال رئيس الحكومة، فرد قائلا: «لا جديد في المجلس الوطني الفلسطيني سوى مكان انعقاده الجغرافي لاول مرة في عمان. واقتراح الملك حسين بشأن «اراضي مقابل السلام» ليس الا مطالبة بالانسحاب التام الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. اما عرفات،

فانه يعتبر هذا الانسحاب مرحلة اولى على طريق تصفية دولة اسرائيل» (**هآرتس**، ٢٥/١١/١٩٨٤ و **دافار**، ٤/١٢/١٩٨٤). واضاف شامير «لا اعتقد ان اي طرف يستطيع اقتراح حل اقليمي اليوم. اما اذا طُرح اقتراح كهذا فسينشب في البلاد جدل جدي حول مصيرها، حول مستقبل ارض ـ اسرائيل، ومن المحتمل ان يؤدي جدل كهذا الى تفكيك حكومة الوحدة القومية... لقد دعونا، وما زلنا ندعو، الملك حسين الى التفاوض اننا لا نعارض المبادرات السياسية بل بالعكس، ولكن لماذا ينبغي ان يكون معنى المبادرة السياسية دائما تنازلات اسرائيلية (**المصدر نفسه**).

الى جانب ذلك، كانت هناك ردود فعل اسرائيلية ومواقف من مبادرة الملك حسين و غيرها من المبادرات السياسية. وقد بدا واضحا من ردود الفعل الرسمية على مبادرة حسين ان الحكومة الاسرائيلية لا تملك ردا على اية مبادرة سياسية حقيقية تسعى الى حل للمشكلة الفلسطينية، بالرغم من تبجحها المستمر بالسلام والدعوات التي تطلقها في مختلف الاتجاهات مطالبة بالمفاوضات السلمية. ولعل هذا كان أهم الاسباب لسيطرة الارتباك على الزعامة الاسرائيلية. فدعوة الملك حسين الى «السلام مقابل الاراضي» قوبلت بدعوة بيريس الى «السلام مقابل الحرب»، بما تتضمنه هذه العبارة من تلويح بالقوة، او بدعوة شامير الى «السلام مقابل السلام»، اي مقابل لا شيء.

وكان وزير الاتصالات امنون روبنشتاين، من حركة شينوي، هو الوحيد الذي ابدى استعدادا للرد على اقوال الملك حسين بالايجاب، حين قال: «يترتب على اسرائيل الترحيب باي تصريح يتضمن اعرابا عن الاستعداد للسلام» (**هآرتس**، ٢٥/١١/١٩٨٤). واقترح روبنشتاين توكيل الولايات المتحدة بتفحص ما اذا كان ثمة اساس لعقد مباحثات مع الاردن، ومع جهة فلسطينية مستعدة للاعتراف بالتعايش السلمي والامن ووقف الارهاب في ظل وساطة الولايات المتحدة. واستدرك قائلا: «... حتى اذا لم تعط هذه المبادرة السياسية ثمارا، فمن الافضل ان تلقي اسرائيل المسؤولية على الطرف الآخر، والا تظهر بمظهر من ضيَّع الفرصة لدفع مسار السلام الى الامام» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست اهرون هرئيل (معراخ) على الموقف الرسمي الاسرائيلي تجاه مبادرة الملك حسين قائلا: «انه لامر عجيب ذلك الخوف الذي سيطر على اسحق شامير، وزير الخارجية والقائم باعمال رئيس الحكومة، من شعار المناطق مقابل السلام». واضاف: «... ان كافة الردود الرسمية هي نتيجة الخوف الكبير من ان الملك حسين جاد في اقواله، الخوف من مسار اضافي تكون نهايته السلام والتسوية» (**عل همشمار**، ٢٥ و ٢٧/١١/١٩٨٤). وردا على هذه المواقف، قال هرئيل: «هذا هو الوقت المناسب لاخذ زمام المبادرة، لانه اذا لم تأتِ المبادرة من قبلنا واستمرينا بقذف الشعارات الجوفاء، فاننا، بايدينا، سنشق الطريق امام شعوب العالم لفرض تسوية علينا ستكون اسوأ مما يمكن الحصول عليه في مفاوضات حرة. لقد بدأ الملك حسين بمسار ويجب علينا اعطاءه زخما وقوة. هذا واجب الحكومة، هذا واجب حركة العمل (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، عبّرت عضو الكنيست غيئولاه كوهين (حركة هاتحياه تسوميت) عن خشيتها من سير كل من رئيس الحكومة شمعون بيريس ووزير الدفاع اسحق رابين بالحكومة نحو التنازل عن اريحا كمبادرة حسن نية في الطريق الى مفاوضات حول السلام مع الاردن» (**المصدر نفسه**).

كذلك، علق البروفسور يوفال نئمان، عضو الكنيست وزعيم حركة هتحياه ـ تسوميت، على مبادرة الملك حسين قائلا: «اخشى ان يعتقد الفلسطينيون والملك حسين انهم اذا انتظروا قليلا سيزداد عدد اليهود المقتنعين بامكانية الحصول على انجازات بدون حرب مثلما فعل السادات» (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

كذلك القى عضو الكنيست عوزي لنداو (حيروت) كلمة امام الكنيست، كرر فيها صيغة عدم التنازل: «ولا شبر»، قائلا: «ليس هناك اي تغيير في سياسة م.ت.ف.، والرد المناسب لاعطاء الملك حسين دليلا على نوايانا هو زيادة وتيرة بناء المستوطنات (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٤).

ردود فعل المعارضة

اتهمت المعارضة الحكومة الاسرائيلية بانها لا تسمع بما يجري في العالم العربي، وبأنها غير قادرة على ايجاد ردود على التطورات الحاصلة فيه. وكان حزب مبام (٦ مقاعد في الكنيست) من اشد المنتقدين الصهيونيين لسلبية الحكومة ازاء مبادرة حسين؛ فقد قال عضو الكنيست، اليعيزر غرانوت (مبام): «شيء ما يحدث في الشرق الاوسط، غير ان رئيس الحكومة يعتقد

ان تلك مسألة عربية داخلية. اننا نتصرف وكأننا خارج المنطقة في برجنا العاجي» (**دافار**، ٢٤/١٢/١٩٨٤).

وفي الاتجاه نفسه، قال سكرتير عام مبام عضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فكتور شمطوف: «ان مبادرة الملك حسين تعتبر خطوة للبدء في مسار سياسي. وينبغي على رئيس الحكومة شمعون بيريس القيام بمبادرة مقابلة ووضع الملك حسين امام الامتحان ودعوة الاطراف ذات العلاقة بالقضية، بشكل صريح وعلني، الى الدخول في مفاوضات على اساس القرار ٢٤٢ ودون شروط مسبقة، والموافقة مبدئيا، في مرحلة معينة، على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» (**عل همشمار**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

اما عضو الكنيست يائير تسبّان (مبام)، فقد طالب بيريس باجراء مناقشة عاجلة في الكنيست حول تبلور مبادرة عربية جديدة من جهة و «شلل الدماغ» الذي اصاب الحكومة الاسرائيلية من جهة اخرى، قائلا: «ان الردود المرتبكة التي صدرت عن بعض الوزراء بصدد التطورات الاخيرة ومحاولة التقليل من شأنها تشهد على ضعف حكومة بيريس وشللها» (**عل همشمار**، ٢/١٢/١٩٨٤).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست محمد وتد (مبام) على مبادرة الملك حسين قائلا: «ينبغي على حزب مبام العمل في هذا المجال من اجل عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية بمشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة، ومن بينها م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي، الذي بدونه لن يسود السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط. واضاف انه ينبغي على حزب مبام، ايضا، اعطاء رد ايجابي على رسائل رجال م.ت.ف. في اوروبا، التي تدعو اوساط اليسار الاسرائيلي الى اجراء حوار مفتوح للتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ومن ثم عاد فكتور شمطوف وكتب مقالة في صحيفة عل همشمار قال فيها: «اننا نشهد، مرة اخرى، مسارين متوازيين: تراكم عوامل قد تؤدي الى حرب من جهة، وتراكم تحولات قد تؤدي الى استئناف المسار السياسي من جهة اخرى. ومن هذه الناحية، يمكن القول ان التاريخ يكرر نفسه» (**عل همشمار**، ٧/١٢/١٩٨٤). واتهم شمطوف حزب العمل بتكرار اخطائه السابقة وتفويت فرصة استئناف المسار السياسي.

وفي الاطار نفسه، هاجم عضو الكنيست يوسي ساريد (الذي كان قد ترك حزب العمل وانضم الى قائمة حقوق المواطن ـ راتس، احتجاجا على اقامة حكومة الوحدة القومية) حزب العمل، قائلا: «في حينه، لم يقبل الفلسطينيون القرار ٢٤٢ الذي يعرفهم كلاجئين لا ككيان سياسي، والآن يتوجه اليهم الملك حسين لقبول هذا القرار. لكن رابين يصم اذنيه، وابا ايبن يجزم بانه ليس ثمة انطلاقة او تغيير، وبيريس يصرح ان الاردن لم يعط اشارة للتقدم. ان حزب العمل يكشف عن وجهه الحقيقي» (**المصدر نفسه**، ٢/١٢/١٩٨٤).

كذلك، احتجت حركة «السلام الآن»، في رسالة بعثت بها الى رئيس الحكومة، على تجاهل حكومة اسرائيل لمبادرة الملك حسين والتيارات المعتدلة داخل م.ت.ف. خلال مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمان (**المصدر نفسه**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ومن جهة اخرى، قال المعلق السياسي في صحيفة هآرتس، فولص: «ان خطاب الملك حسين، الذي ناشد فيه اعضاء مجلس م.ت.ف. بلهجة أبوية ـ واقعية، قائلا لهم: ان امامهم الفرصة الاخيرة لانقاذ ما تبقى، قد اثار تعاطفا بين اوساط عريضة من الجمهور الاسرائيلي، وعن حق. ذلك لانه لا يمكن رفض صيغة «اراضي مقابل سلام» لان اسرائيل قبلت بها في معاهدة السلام مع مصر، الا من قبل مؤيدي تكامل البلاد الاكثر تشدداً (عدم تقسيم ارض ـ اسرائيل الغربية)، الذين من شبه المؤكد انهم يشكلون اقلية فقط بين ناخبي الكنيست» (**هآرتس**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

وكتب دان مرغليت مقالا في صحيفة هآرتس، رد فيه على بيان بيريس امام الكنيست، فقال: «صحيح ان مجلس م.ت.ف. لم يقبل اقتراح الملك حسين لربط المفاوضات بقرار مجلس الامن ٢٤٢، لكنه صحيح ايضا ان حكومة اسرائيل غير مستعدة لحوار يقوم على ذلك الاساس. ومن الناحية المنطقية، فان موقفها اضعف من موقف المنظمات [الفدائية]. ذلك ان مناحيم بيغن قد وقع على القرار ٢٤٢، المشمول في اتفاقيتي كامب ديفيد. اما ياسر فقد رفضه دائما.

«ان رئيس الحكومة يعلم جيدا ان دعوته لاجراء مفاوضات مع وفد اردني ـ فلسطيني، شرط الا يضم م.ت.ف.، ليس لها حظ في الواقع، وفي كتابه 'الدبلوماسية الجديدة'، اقتبس ابا ايبن قول يوسف ستاليه: 'ان تتحدث عن سياسي عادل فكأنك تتحدث عن مياه جافة'. ان وفدا فلسطينيا حقيقيا دون

م.ت.ف. سيكون مياها جافة» (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٤).

ردود الفعل على دورة المجلس وقرارته

ادى الاقتضاب في ردود الفعل الرسمية على دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة الى نقاش ساخن في وسائط الاعلام الاسرائيلية، انتقد الحكومة على قصورها في ادراك التطورات المستجدة من ناحية، واسهب في الحديث عن القوة والتأثير اللذين تتمتع بهما منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية اخرى.

وكانت وسائط الاعلام الاسرائيلية قد بدأت التعليق على دورة المجلس بعد الاعلان رسمياً عن تاريخ عقدها. وفي هذا المجال، كتبت مجلة هاعولام هازيه، المتعاطفة مع مجلس السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني قائلة: «ان الخيار الذي بقي امام عرفات هو اما الخنوع لسوريا وليبيا وتحويل الحركة الفلسطينية الى 'عجلة خامسة' (احتياط) في عربة الرفض العربي، او القيام بخطوة جريئة تضمن استقلال القرار الوطني الفلسطيني من خلال المخاطرة بحدوث انقسام. لكن عرفات ورفاقه اختاروا الخيار الثاني وحددوا موعدا لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، هو ٢٢/١١/١٩٨٤، في عمان.

«لقد كان، حقا، قرارا مؤلما بالنسبة لقيادة م.ت.ف.، ولكن كان لا بد منه. لا توجد اي حركة قومية في التاريخ لم تمر بمثل هذا المسار ـ الانقسام، فهذا مسار طبيعي. ففي البداية تكون القوى موحدة تسيطر عليها النغمة العسكرية، ولكن عندما تصل الى موقف قوة يسمح لها بتحقيق انجازات سياسية يحدث الانقسام بين القوى المستعدة للتسوية وانجاز الهدف الواقعي وبين القوى المعارضة التي تطالب بكل شيء او لا شيء.

«ومثل هذا المسار مرت به الحركة الصهيونية في الثلاثينات عندما شق زائيف جابوتينسكي المنظمة الصهيونية واقام 'المنظمة الصهيونية الجديدة'. غير انها كانت منظمة طرحا لم تحظ بأي تأثير سياسي، باستثناء قيامها بدور معين كمنظمة سياسية عليا لمنظمة 'اتسل'.

«بعد الخروج من طرابلس، اصيبت م.ت.ف. بشلل سياسي شبه كامل في كافة مؤسساتها، وكذلك تعرض القرار الفلسطيني المستقل للخطر، واصطدمت كل خطوة فلسطينية باتجاه السلام بـ«فيتو» سوري وافشلت.

«وفي هذه المعركة، وقفت الى جانب سوريا حكومة اسرائيل، عبر قيام جنود الجيش الاسرائيلي بالحؤول دون عقد اجتماع تضامني في جامعة بيرزيت تأييدا لعقد المجلس والشرعية الفلسطينية. وقام جنودها بالاعتداء على المتظاهرين وقتل وجرح البعض منهم. وفي الاتجاه نفسه، منعت السلطات الاسرائيلية اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في المناطق المحتلة من السفر الى عمان. وقد اصدر هذه الاوامر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، العدو اللدود للاستقلال الفلسطيني. واسحق رابين هذا هو الذي وافق في العام ١٩٧٦ على دخول السوريين الى لبنان من اجل تحطيم م.ت.ف.، وهو الذي ارسل سلاح البحرية الاسرائيلي لحصار مدينة صور عام ١٩٧٨. وقد عادت حكومة الليكود الى هذه المناورة عام ١٩٨٣، عندما انقض السوريون على قوات م.ت.ف. في طرابلس وشمال لبنان (**هاعولام هازيه**، ٢١/١١/١٩٨٤).

ومن جهة اخرى، علق الباحث في شؤون م.ت.ف.، في معهد ترومان في القدس، ماتي شتاينبرغ، على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان قائلا: «ان عرفات يعقد المجلس الوطني في عمان للتسبب بانقسام م.ت.ف.، لان هذا الانقسام يمنحه حرية مناورة اكبر». واضاف: «لقد تحول هذا الانقسام الى حقيقة قائمة قبل قرار عقد المجلس في عمان، غير ان بيان فصائل م.ت.ف. الخاضعة للسيطرة السورية، الذي اعلن عدم قانونية عقد المجلس ومقاطعتهم له ودعوتهم الى اقامة مجلس وطني جديد في دمشق عزز الانقسام. كذلك ساهم في هذا الانقسام موقف رئيس المجلس خالد الفاهوم، الخاضع للسيطرة السورية، الذي عارض عقد المجلس وامتنع عن ارسال الدعوات للاعضاء» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/١١/١٩٨٤).

ويوضح شتاينبرغ وضع م.ت.ف. حاليا، فيقول: «لقد ابتعدت م.ت.ف. عن مخيمات اللاجئين في كل من سوريا ولبنان واقتربت اكثر من سكان المناطق المحتلة، وتحولت من م.ت.ف. للفلسطينيين في الشتات الى منظمة تحرير لسكان المناطق المحتلة، الجبهة الخلفية الوحيدة التي بقيت لها. لهذا اصبح من الاهمية بمكان علاقتها مع الاردن التي تمكنها من الاتصال بسكان هذه المناطق» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست الليكودي عوزي لنداو على قرارات المجلس قائلا: «ان اهداف

م.ت.ف. لم تتغير، وهي الآن تقوم بعمل تكتيكي. فهي تريد كل فلسطين من النهر الى البحر. واذا غيرت تكتيكها لن تصبح معتدلة، بل برغماتية فقط» (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٤).

ومن جهة اخرى، وفي إطار التعليق على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، اشاد عضو الكنيست توفيق طوبي، نائب السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسرائيلي، بقرارات ونتائج واعمال المجلس، قائلا: «ان هذه القرارات، بمجملها، تعتبر انتصارا للخط الوطني الوحدوي وهزيمة لطموحات وتطلعات الاستعمار الاميركي واعوانه الكبار والصغار، من ريغان حتى اوري افنيري وشلته» (**الاتحاد**، ١٩٨٤/١٢/٢).

واضاف طوبي: «اننا نسجل بارتياح قرارات ونتائج واعمال المجلس الوطني بوجه عام وبشكل خاص التمسك بالدولة الفلسطينية وبالدعوة الى مؤتمر دولي للسلام ورفض كامب ديفيد والادارة الذاتية ومشروع ريغان من جهة، والتأكيد على اهمية الحفاظ على م.ت.ف. وضرورة استمرار الحوار مع التحالف الديمقراطي على اساس وبروح اتفاق عدن ـ الجزائر من جهة اخرى» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست محمد وتد على عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني قائلا: «يجب على كل عربي فلسطيني الاعتزاز بعقد هذه الدورة. وهذه الدورة ستتخذ القرارات الصحيحة عبر ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين، وان مجرد عقد هذه الدورة هو تحول هام في سياسة القيادة الفلسطينية الشرعية» (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١١/٢٥).

من جهته، مجلس السلام الاسرائيلي ـ الفلسطيني اصدر بيانا جاء فيه ان المجلس ارسل، بوسائله الخاصة، رسالة الى ياسر عرفات جاء فيها انه «يبارك الانتصار باستقلال القرار الوطني الفلسطيني للتوصل الى سلام عادل ودائم بين الشعبين يرتكز على اعتراف متبادل وحق تقرير المصير لكلا الشعبين» (**عل همشمار**، ١٩٨٤/٢٢/٣).

وقد علق البيان على المجلس الوطني الفلسطيني بـ «ان الانتصار الساحق الذي حققه ياسر عرفات في المجلس الوطني الفلسطيني خلق فرصة كبيرة للسلام. والان، يجب على حكومة اسرائيل الرد بخطوة كبيرة من جانبها. لقد اقر المجلس استعداد م.ت.ف. لاجراء حوار مع اسرائيل بالرغم من معارضة سوريا وليبيا لسياسة عرفات» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق البروفسور اوري ديفيس على الموقف الاسرائيلي من عقد المجلس الوطني الفلسطيني والمبادرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية قائلا: «اذا اعلن ياسر عرفات و م.ت.ف. عن إعترافهم باسرائيل واستعدادهم للبدء بمفاوضات معها، فان الحكومة الاسرائيلية ستعلن ان هذه وسيلة جديدة لابادة اسرائيل، وسترفض هذا التوجه.. وليس حكومة الوحدة القومية هي التي سترفض مثل هذا التوجه [فقط]، بل كافة الحكومات في اسرائيل، ولا فرق اذا كانت معراخية او ليكودية، وليس امامنا خيار سوى الانتظار لعدّة سنوات، عشرين سنة وربما اكثر، حتى يصبح توازن استراتيجي في المنطقة، وعندها لن يكون امام اسرائيل سوى خيار واحد، هو خيار التفاوض» (**دافار**، ١٩٨٤/١١/٢٦).

اما عضو الكنيست متتياهو بيليد (الحركة التقدمية للسلام)، فقد اكد ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني يعتبر انتصارا شخصيا لعرفات وخطه. ثم اضاف بيليد: «ان ما فعله عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشه يظهر ان عرب حزب العمل يعارضون سياسته الفلسطينية» (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٣). وكان دراوشه قد اعلن عزمه على القاء كلمة امام المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في عمان، وغادر اسرائيل محاولا الوصول الى هناك، ولكنه لم يتمكن من ذلك.

وفي اطار التعليق على مبادرة دراوشه كتب الباحث إيلي ريخس قائلا: «ان دراوشه يمثل نموذجا جديدا من القيادة العربية الشابة في اسرائيل. لم تعد هنالك، فقط، طاعة سلبية من قبل عرب اسرائيل تجاه سياسة حزب العمل والحكومة، بل هناك ميل متزايد نحو الايجابية السياسية التي يطغى عليها، في بعض الاحيان، الطابع الكفاحي في الصراع لتجسيد الحقوق المدنية والقومية. وعلى سبيل المثال، تزايدت في الآونة الاخيرة، بشكل ملحوظ، نشاطات العرب المعتدلين في إطار اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية، ولجنة رؤساء المجالس المحلية العربية. هذا المعسكر يحمل عبء المشاركة في حزب صهيوني، ولكنه يقاتل من اجل استقلالية مواقفه في القضايا ذات العلاقة بعرب اسرائيل والقضية الفلسطينية»(**هآرتس**، ١٩٨٤/١١/٢٩).

واضاف ريخس ان خطوة دراو شه «تعبر عن وجود ازمة ثقة واخلاص بين حزب العمل وقاعدته الانتخابية بين السكان العرب، وفي مجال اوسع بين السلطة وبين

هذا القطاع السكاني من العرب الساعي للاندماج في حياة الدولة والتأقلم مع الواقع الخاص الذي فرض عليه كأقلية عربية في دولة ذات غالبية يهودية ـ صهيونية» **(المصدر نفسه)**.

واردف ريخس، محللا اهم اسباب فشل المعراخ في تعزيز مواقعه بين صفوف عرب اسرائيل في السنوات الاخيرة، فاوضح ان ذلك ناجم عن قوة الجذب المتعاظمة نحو المعسكر القومي ـ الفلسطيني الذي يمثله حزب راكاح (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) والقائمة التقدمية للسلام، وهو ناجم، كذلك، عن عدم وجود استجابة كافية للمسألة القومية في برنامج المعراخ السياسي. اضافة الى ذلك، هنالك مسار النهوض القومي الفلسطيني العام الذي لم يتجاوز معسكر المعتدلين ا يضا. «ان هذا المسار ليس امرا عابرا؛ لقد بدأت بوادره بعد حرب الأيام الستة، عبر تجدد الاتصال بين عرب اسرائيل وعرب المناطق المحتلة، والذي نتج عنه ارتباط سياسي وتضامن قومي بين القطاعين. وبعد ذلك، تعاظم التضامن مع م.ت.ف. كذلك فان م.ت.ف. بدأت تدرك من جانبها القيمة السياسية والقومية لعرب اسرائيل. فمنذ اوائل السبعينات، يعمل في بيروت ودمشق «لوبي» من بين عرب اسرائيل يديره صبري جريس ومحمود درويش وغيرهم. لقد استطاع هذا اللوبي ادخال اهمية الطاقة الكامنة لدى عرب اسرائيل الى وعي قادة م.ت.ف. ولقد برزت نتائج هذا الجهد بسرعة عبر اتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٧٢، قراراً كان الاول من نوعه، يدعو الى تعزيز علاقات الوحدة بين عرب اسرائيل وسكان المناطق المحتلة ومساندة عرب اسرائيل في نضالهم للمحافظة على هويتهم القومية ودمجهم في نضال التحرير» **(المصدر نفسه)**

وخلص ريخس الى القول: «على هذه الخلفية يمكن النظر الى مبادرة عضو الكنيست دراوشه. لقد اراد بمبادرته تلك اظهار الطابع الجديد لمعسكر الاعتدال العربي في اسرائيل في الثمانينات، اظهار استقلالية هذا المعسكر واستعداده للقيام بعمل غير مألوف وغير تقليدي».

ومهما تكن تفسيرات دراوشه لخطوته، فالحقيقة هي ان مشاركة عرب اسرائيل في اعمال المجلس الوطني الفلسطيني تعطي شرعية استراتيجية لـ م.ت.ف. الساعية لالحاق عرب اسرائيل في إطار الصراع القومي الفلسطيني العام» **(المصدر نفسه)**.

الصحافة الاسرائيلية والمجلس الوطني الفلسطيني

تفاوتت وجهات النظر في الصحافة الاسرائيلية، شأنها شأن التيارات السياسية المختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي، بشأن المجلس الوطني؛ فمنها من رأى في عقد المجلس وقراراته استمراراً للخط السياسي العام الذي تسير عليه م.ت.ف.، ومنها من رأى فيه تحولا ايجابيا نحومسار السلام يجب الرد عليه بخطوة ايجابية كبيرة من جانب اسرائيل.

وفي هذا الاطار، كتب شموئيل شنيشر، رئيس تحرير صحيفة معاريف، معلقا على كلمة ياسر عرفات امام المجلس الوطني الفلسطيني، فقال: «ان من توقع ـ وهؤلاء موجودون ـ سماع تصريحات معتدلة من قبل زعيم م.ت.ف. المنهار قد خاب امله. فبشكل عام استمر الحديث حول "الوطن الفلسطيني" وكأن اسرائيل لازالت ظاهرة عابرة. وباستثناء بعض الكلمات المترادفة، لم يكن في نهاية الامر فرق كبير بين كلمات عرفات في عمان وبين كلمة مؤسس م.ت.ف. احمد الشقيري تجاه مسألة القاء اليهود في البحر.

«واستنادا الى هذه الحقيقة، من الافضل ازالة الاوهام، باقصى سرعة ممكنة. ربما لا تنتظرنا حرب جديدة على المدى المنظور ـ وربما نعم. فعلى كل حال، وبالرغم من كافة المناورات الكلامية ومغامزة الاردن وبعض قادة م.ت.ف. نحو القاهرة، فطالما لا يوجد بينهم زعيم يستطيع القيام بما قام به السادات، والاعتراف، اعترافا كاملا، بحق اسرائيل ووجودها، لا يمكن تعليق الآمال على 'خيارات' لا اساس لها تنزل علينا من هنا وهناك كالمطر في ايام الشتاء القاسية» **(معاريف، ٢٥/١١/١٩٨٤)**.

وكتب ايضا اريئيل غيناي، محرر الشؤون السياسية في صحيفة يديعوت احرونوت، تعليقا على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، فقال: «حتى الآن، ادت الدورة السابعة عشرة للمجلس في عمان الى مزيد من الابتعاد للتيار المركزي في م.ت.ف. عن سوريا، واقترابه اكثر واكثر من مواقف الملك حسين المعتدلة نسبيا. وهذه المواقف غير مقبولة من جانب اسرائيل. وبالرغم من هذا التقارب الشكلي، لازالت الفوارق الاساسية كما هي بين سياسة حسين وسياسة عرفات وجماعته. ولهذا، لا يمكن لاسرائيل النظر الى دورة المجلس على انها تحول يفتح آفاقا جديدة للسلام، وكذلك ليست حدثا لا وزن له ولا

اهمية.

«ان دورة المجلس تشكل خطوة اضافية في نفس الاتجاه السائد الذي يكتل المزيد من الفلسطينيين ذوي النهج الواقعي تجاه اسرائيل والصراع معها، فمنظمة التحرير، بقيادة عرفات، لا تستطيع، في الوقت الحاضر، تنسيق مواقف كاملة مع الاردن، وهي بعيدة ايضا عن انتهاج خط يسمح بالبدء بمفاوضات بينها وبين اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ورأى يعقوب كروز «ان النجاح الاساسي للمجلس الوطني الفلسطيني، هو تأثيره المباشر على سكان المناطق المحتلة. اما من الناحية السياسية، فان كافة الكلمات التي سمعت خلال مناقشات المجلس لا تشير الى تغيير جوهري في المواقف الاساسية لهذه المنظمة. انهم يبدأون الحديث عن طرق سياسية لحل القضية وفقا لشروط غير واقعية ومن ثم يعودون الى التأكيد على نغمة استمرار الكفاح المسلح، وهذا يعني استمرار خط التطرف لدى القيادة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١١/١٩٨٤).

اما حغاي ايشد، فقد تناول الموضوع من زاوية الصراع الدولي حول القضية الفلسطينية قائلا: «مع عقد المجلس الوطني الفلسطيني اصبحت ايدي السوريين مكبلة، وياسر عرفات يحتفل بانتصاره. ان ايدي السوريين مكبلة بسبب الموقف السوفياتي، فلقد قرر السوفيات الحؤول دون السيطرة السورية على م.ت.ف. ومنحوا عرفات حصانة امام اي محاولة سورية لابعاده عن ساحة الصراع. ومن المفيد تذكر هذه الحقيقة في التطورات المستقبلية الشرق اوسطية، السوفيات هم الذين انقذوا عرفات من براثن السوريين وليس الاميركيون. وعرفات، من جانبه، لن يتنازل عن هذه الحصانة السوفياتية في المستقبل ايضا، ولن يدعم اي مسار سياسي تحت مظلة اميركية بدون موافقة السوفيات وبدون مشاركتهم. كذلك، فان عرفات لن ينحرف عن نغمة 'نعم، لا' الخاصة به، هذه النغمة التي سمعناها في عمان تجاه الملك حسين وتجاه حسني مبارك، ولسان حاله يقول: اذا كانوا يريدون التفاوض مع اسرائيل او مع الولايات المتحدة فليفعلوا ذلك على مسؤوليتهم. اما هو فسينتظر النتائج» (**دافار**، ٢٨/١١/١٩٨٤).

وفي الاطار نفسه، علق سافي غباي على قرارات المجلس قائلا: «لقد قرر المجلس تصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل على كافة الجبهات الممكنة. كذلك، برزت في قرارات المجلس ثلاث 'لاءات': لا لمشروع الحكم الذاتي، لا لمشروع ريغان، لا لقرار مجلس الامن ٢٤٢. هذه هي اهم قرارات المجلس.

«اما بقية القرارات، فهي العمل الفوري على اعادة اللحمة بين فصائل المقاومة والعمل على توحيد الصف العربي ضد 'الحلف الاميركي ـ الاسرائيلي'. وفي الحقيقة، اقر المجلس دون اي اعتراض كافة القرارات التي تعبر عن وجهة نظر الجناح المتطرف داخل حركة فتح، هذا بالرغم من عشرات الخطب الرنانة التي سمعت خلال مناقشات المجلس، والتي طالبت القيادة الفلسطينية بالكف عن قول 'لا الباتة' للمشاريع السياسية المختلفة الرامية إلى حل القضية الفلسطينية. ويبدو انه بالرغم من الانشقاق الخطير داخل م.ت.ف.، فان عرفات ورفاقه لم يغيروا من مواقفهم المعروفة تجاه استمرار الكفاح المسلح ضد اسرائيل والولايات المتحدة» (**معاريف**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

وفي الاطار نفسه، ذكرت صحيفة عل همشمار: «يتضح من القرارات الصادرة عن المجلس انها لم تحتو على اي جديد، فقد تم التأكيد على المحافظة على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني واستمرار التنسيق مع الاردن؛ وابرز البيان الختامي المحافظة على الهوية الفلسطينية؛ واويد البيان قيام مبادرات اردنية ـ فلسطينية مشتركة لحل الصراع في الشرق الاوسط» (**عل همشمار**، ٣/١٢/١٩٨٤).

اما المحرر الساسي في صحيفة هآرتس، فولص، فقد كتب مقالا تحت عنوان «م.ت.ف. تراوح الخطى» جاء فيه: «هناك من يدعي ان اجتماع المجلس الذي انهى اعماله مؤخرا في عمان، كان الاكثر اعتدالا بين سلسلة اجتماعاته كلها. لكن هذا المجلس عاد مجددا فاقر حق الكفاح المسلح حتى النهاية وعلى كافة الجبهات. لو قبل المجلس اقتراح الملك حسين الذي استضافه، دون تحفظ، او على الاقل، لو قال بدلا من ذلك : انه مستعد لاعتباره اساسا لمناقشات اللجنة التنفيذية.. لامكن الاعتقاد بانه طرأ تحول على موقف م.ت.ف.، غير ان المجلس لم يجازف حتى بالاقدام على خطوة من هاتين الخطوتين» (**هآرتس**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

اما الصحافي ايتان هابر، فقد علق على النجاح الذي احرزه المجلس الوطني الفلسطيني قائلا: «لقد اختتم المجلس اعماله بضجة صاخبة، ولديه اسباب وجيهة لذلك. فبعد سنتين من حرب لبنان، التي كان هدفها الرئيسي تصفية م.ت.ف.، يتضح انها حية،

حية وباقية» (**يديعوت احرونوت**، ٢/١٢/١٩٨٤).

واضاف هابر: «ينبغي ان يتصرف المرء كالنعامة الهرمة والمتعبة، وان يدفن رأسه عميقا جدا في الرمال، كي لا يلاحظ ان م.ت.ف. لم تتضرر تقريبا من الحرب التي بدأت بعملية 'سلام الجليل' وتطورت الى حيث تطورت. لقد خرج ياسر عرفات من هذا المجلس قويا ومعززا. والعديد من الاسرائيلين يتطلع الى هذا الانجاز باعين ملؤها الخيبة. فقد سفكت دماء اسرائيليين من اجل تصفية عرفات ومنظمته، وها هو يمتطي جواد النجاح مجددا.

«ان فتح الحالية او م.ت.ف. ببنيتها الجديدة والقديمة، تسيطر اليوم في الميدان بلا منازع تقريبا والحقائق تتحدث عن نفسها» (**المصدر نفسه**).

ويشرح هابر ذلك قائلا: «ان م.ت.ف. تتمتع بدعم العالم العربي وبدعم الكتلة الشرقية، ولديها شبكة علاقات دبلوماسية تضم اكثر من مائة مكتب في انحاء العالم، وتحظى بدعم مالي عربي مستمر، وبدعم الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والشتات الفلسطيني، وفوق ذلك كله دعم التشكيل العسكري التابع لفتح في دول الشتات» (**المصدر نفسه**).

ويوضح هابر ذلك بقوله: «اولا، ينبغي الاعتراف بالحقائق. لم يتم ضرب م.ت.ف. سياسيا نتيجة لحرب لبنان، فمن بين جميع مكاتبها المائة او اكثر في العالم تم اغلاق مكتبين فقط ـ في بيروت ودمشق. ومن الوجهة الاسرائيلية الحقيقية، ينبغي ان يكون واضحا، ان مكاتب م.ت.ف. المائة المنتشرة في ارجاء العالم، اكثر خطرا على اسرائيل من لوائين فدائيين في صور وصيدا. ولم يحدث، ابدا، ان اعتبرنا م.ت.ف. تهديدا عسكريا لوجود دولة اسرائيل، بل اعتبرناها تهديدا سياسيا لها. ومن لا يريد قيام دولة فلسطينية الى هذه الدرجة، كان عليه ان يفكر في ذلك قبل اصدار الاوامر للجيش الاسرائيلي بشن الحرب.

«ان م.ت.ف. اليوم قوية سياسيا، كما كانت، وربما اكثر من ذلك. وعرفات ازداد قوة نظرا لانه لا يواجه معارضة داخل م.ت.ف. وهو يعمل اكثر واكثر في الاتجاه الاكثر خطرا على اسرائيل، وهو الاتجاه السياسي. والافتراض الآن هو ان م.ت.ف.، بعد مجلس عمان، ستكون انشط بكثير على الخريطة السياسية الدولية، وسوف نراقب ذلك باعين ملؤها الخيبة» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، كتب عوديد زراي في صحيفة هآرتس تعليقا على قرار المجلس، فقال: «ان من يمعن النظر في تفاصيل البيان الختامي للمجلس يتضح له ان اصحاب الصيغ بذلوا كل ما في وسعهم لعدم تجاوز المواقف الاساسية، هذه المواقف جرى التعبير عنها في البيان الختامي للدورة السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر في العام ١٩٨٣، باستثناء توسيع التفسيرات المتعلقة بموضوع الحوار مع الاردن، والمواقف من الشعب المصري وعلاقات الثورة الفلسطينية معه. ان هذه الجهود تهدف، اساسا، الى ابقاء جميع الابواب مفتوحة على مصراعيها، ليس فقط في وجه حبش وحواتمة، اللذين يعتبران شريكين اساسيين في م.ت.ف.، بل في وجه سوريا ايضا. لقد توخى ياسر عرفات الحذر حتى في اكثر اللحظات غضبا، متجنبا المس بالقيادة السورية، وترك لها مخرجا محترما امام مصالحة محترمة.

«وفي الحقيقة، لم تتمخض الدورة السابعة عشرة للمجلس عن اي قرار يمكن ان يشير الى حدوث تحول في مواقف م.ت.ف. الاساسية، او الى وجود دلائل على بدايات لمثل هذا التحول. لقد بقي عرفات مخلصا لمبدأ الكفاح المسلح ومتمسكاً بتصعيده.

«كذلك، يجب ان نأخذ في الحسبان ان حركة فتح ليست اقل حماسا من المنظمات الاخرى للعودة الى اقامة البنية التحتية التخريبية في بيروت الغربية. فالتقارير الصادرة عن المصادر الموثوقة، حول ما يجري في الاسابيع الاخيرة داخل مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، ما هي الا تأكيد لهذه الحقيقة.

«ومن جهة اخرى، لا بد من الاشارة الى ان نشيطي فتح لن يقفوا موقف المتفرج من العناق الجديد بين حسين وعرفات، وسيحاولون العودة الى النشاط التقليدي شرقي الاردن، خصوصا في اوساط مخيمات اللاجئين في عمان والمدن الاردنية الاخرى.

«هذه الحقيقة واضحة جدا للسلطات الاردنية، ولكن من المشكوك فيه ان تستطيع هذه السلطات احباط بعث الحياة في الخلايا القائمة في الاردن. غير انه بالرغم من كل هذا، لا يجوز تجاهل التغييرات الكلامية أو اللفظية والشخصية التي سمعت خلال المناقشات، حتى لو كان الهدف منها عملا تكتيكيا مجردا وتصريحات اضطرارية تقال بنصف وضوح، فمن غير الجائز تجاهل تطرق عدد من الخطباء الى التسوية السياسية» (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٨٤).

وخلص زراي الى القول انه «ينبغي على اسرائيل

عدم تجاهل هذه الظواهر، وفي الاساس بسبب تأثيرها المحتمل على الغرب عموما وعلى الخطوات الاميركية المتوقعة في المنطقة بشكل خاص» (**المصدر نفسه**).

اما يهودا ليطاني، فقد كتب مقالا في صحيفة هآرتس تحت عنوان «انقلاب في عمان»، جاء فيه: «لقد كان الانجاز الاكبر لعرفات في المجلس هو الحؤول دون اقدام الاردن على خطوة سياسية جديدة، والحؤول دون تبلور سياسي جديد في المناطق المحتلة. لقد اراد عرفات ان يثبت، بشكل ملموس، انه لا يمكن بلورة مسار سياسي في الشرق الاوسط بدون م.ت.ف.، وعلى الارجح فقد نجح في ذلك. فالخيار الاردني دفن، حاليا، بصفة رسمية في عمان، لكن من شأن من يقرأون بين السطور ان يكتشفوا ان انقلابا قد حدث ولا يجوز غض الطرف عنه» (**هآرتس**، ٣/١٢/١٩٨٤).

صلاح عبد الله

---

٢ ـ الاقتصاد الاسرائيلي:
قلق عام ومحاولات لوقف التدهور

منذ بداية العام الماضي، وامام التسارع الجنوني في ارتفاع الاسعار والتضخم المالي والعجز في ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية، كان هناك شبه اجماع لدى العديد من المراقبين، وحتى لدى السياسيين على اختلاف انتماءاتهم، على ان العام ١٩٨٤ سيقود الاقتصاد الاسرائيلي الى كارثة بكل معنى الكلمة وعلى مختلف الصعد، اذا لم يتم تدارك الامر وعمل اي شيء لوقف الانهيار.

وكان في عرف البعض ان تقديم موعد الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة على اساس تحالف معظم الكتل الحزبية الصهيونية في اطار حكومة تكتل قومي، سيكون «الخطوة الاولى في مسيرة الالف ميل» لاشفاء الاقتصاد الاسرائيلي. فمعظم التحليلات الاقتصادية للوضع، كانت تتوصل الى النتيجة نفسها، وهي ان المسألة ليست اقتصادية بحتة، وانه ليس بمقدور اية حكومة ليكودية او معراخية ان تتنطح لهذه المهمة الا اذا قامت على اساس تحالف الحزبين الكبيرين لكي تتمكن من اتخاذ الاجراءات الضرورية والصعبة، دون خوف من الابتزاز السياسي من جانب المعارضة، ودون خوف من هزيمتها في الكنيست على خلفية الخطوات الاقتصادية التي قد تنفذها. فعلى امتداد سنوات من حكم الليكود، طال الحديث عن الضرورة التي لا مفر منها لاحداث تقليص كبير في الميزانية العامة لوقف مسيرة التضخم وارتفاع الاسعار ثم الاجور فالضرائب وهكذا دواليك. لكن كل الخطط والاقتراحات التي وضعت في هذا الشأن بقيت مجرد حبر على ورق، اذ لم يكن بمقدور الحكومة تنفيذها، وذلك بسبب هشاشة الوضع البرلماني لائتلاف الليكود مع عدد من الاحزاب الصغيرة وتربص المعارضة العمالية والهستدروت بالحكم لاسقاطه.

ولم يجد حكومات الليكود، تغييرها لوزراء المالية اربع مرات خلال ست سنوات ونصف. فهؤلاء فشلوا، الواحد تلو الآخر، في وقف عجلة التدهور. فالتضخم الذي كان في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ بنسبة ١٣٠ بالمئة، اخذت مؤشراته الاولى في العام ١٩٨٤ تشير الى احتمال قفز نسبته السنوية الى ما يزيد على الـ ٤٠٠ بالمئة، والبعض اشار الى اكثر من ذلك. وقيمة الشيكل هبطت بشكل مخيف ومتسارع. ففي تشرين الاول

(اكتوبر) ١٩٨٣، كان كل ٨٠ شيكلاً تساوي دولارا. ولكن بعد اقل من سنة اصبح الدولار يساوي اكثر من ٥٠٠ شيكل، هذا ناهيك عن الارتفاع المتواصل في الاسعار وتأثير ذلك على المستوى اللازم لتأمين سلة الحاجيات الضرورية للعائلة المتوسطة من حيث الدخل وعدد الانفار.

هكذا كانت صورة الوضع عند تشكيل حكومة التكتل القومي برئاسة شمعون بيريس في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وعلى هذه الحكومة، علقت آمال كبيرة وعريضة لوقف التدهور. ومبعث الامل لدى البعض، كان يستند الى ان حكومة التكتل القمي، قادرة على التوصل الى «عقد اجتماعي» او الى ما يسمى، بالمصطلحات الاسرائيلية، اتفاق «صفقة رزمة شاملة» بين اطراف النشاط الاقتصادي الثلاثة: الحكومة والهستدروت وارباب العمل، خلافا لاي حكومة اخرى. فكون المعراخ على رأس الحكومة، وكون الليكود الشريك الاساسي فيها، يتيحان لهذه الحكومة التوصل الى حلول مقبولة لدى الاطراف الثلاثة.

هذا التقرير الذي يتناول،زمنيا،الفترة الواقعة بين اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ والاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، سيتضمن بعض المعطيات الاقتصادية الاجمالية للعام ١٩٨٤، على اكثر من صعيد، اضافة الى وضع البطالة الذي اخذ ينذر بالاتساع والتفشي بشكل يصعب السيطرة عليه، واخيرا الاجراء الاقتصادي الاول لحكومة التكتل القومي، على طريق معالجة الازمة الاقتصادية، والمتمثل في التوقيع على اتفاق «صفقة الرزمة الشاملة» بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل، ذلك الاتفاق الذي حدد العمل به لمدة ثلاثة اشهر، تبدأ في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ وتنتهي في اواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥.

اولا: معطيات اقتصادية عامة

(أ) مؤشر الاسعار، الاجور، ومستوى الحياة:

على هذا الصعيد، تظهر المعطيات الاقتصادية ما يلي: بينما كانت التوقعات، من اكثر من مصدر، بينها وزارة المالية، تتحدث عن احتمال وصول مؤشر الاسعار عن شهر تشرين الاول (اكتوبر) الى نسبة قياسية (٢٨ بالمئة تقريبا)، اظهرت احصائيات المكتب المركزي للاحصاء ان معدل ارتفاع الاسعار (مؤشر الاسعار) في ذلك الشهر كان اقل من التوقعات، حيث بلغ ٢٤,٣ بالمئة فقط. ومع ذلك، فهذه النسبة من الارتفاع لم يسبق لها مثيل في تاريخ اسرائيل. وبلغة الارقام، فان هذا الارتفاع يعني ان التضخم، منذ بداية العام ١٩٨٤، وحتى اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، قد بلغ ٣٣٩,٤ بالمئة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

اما مؤشر الاسعار عن شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، فكان، ايضا، اقل من توقعات المراقبين الاقتصاديين اذ بلغ ١٩,٥ بالمئة. وهذا يعني ان نسبة التضخم خلال الاحد عشر شهرا الماضية قد بلغت ٤٢٣,٥ بالمئة (**الاتحاد**، ١٦/١٢/١٩٨٤). وسارعت اوساط وزارة المالية لشرح هذين المؤشرين بالقول ان النتائج الفعلية لاتفاق «صفقة الرزمة» لم يكن متوقعا ان تلمس بشكل ايجابي مؤشر الاسعار عن شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر)، بل مؤشر شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤ (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

ووصلت نسبة التضخم المالي خلال العام ١٩٨٤، الى نسبة ٤٥١ بالمئة، بينما كان الارتفاع في سعر الدولار، مقارنة بالشيكل، حوالي ٤٩٢ بالمئة خلال العام نفسه (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

اما الاجور في ١٩٨٤، فاختلفت التقديرات بالنسبة لقيمتها الفعلية. فالبعض يرى انها حافظت على هذه القيمة، خلافا لادعاءات الهستدروت وبعض المراسلين الاقتصاديين بانه حصل تآكل فعلي في قيمتها. فوفقا لتقديرات المراسل الاقتصادي لصحيفة يديعوت احرونوت، فان اجور المستخدمين، تآكلت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ بحوالي ١٩ بالمئة بالنسبة لمؤشر الاسعار للمستهلك، وبحوالي ٢٣,٤ بالمئة بالنسبة للدولار، بينما سجلت الاجور الفعلية ارتفاعا في النصف الاول من ١٩٨٤، بسبب الانتخابات. وتوقع المراسل المذكور ان يتفاقم التآكل في قيمة الاجور مع انتهاء فترة «صفقة الرزمة»، وان يصل الى ٢٤,٢ بالمئة بالنسبة لمؤشر الاسعار والى ٢٨,٣ بالمئة بالنسبة للدولار. فالاجر المتوسط، الذي بلغ في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٤ حوالي ٧١٢ دولارا، سيصل في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ الى ٥١٦ دولارا فقط. ولا يتوقف الامر، بموجب حسابات مراسل يديعوت احرونوت الاقتصادي، على التآكل الذي حل بالاجر الاجمالي للمستخدم، بل ان هذا التآكل حل، ايضا، باجره الصافي من جراء التآكل الذي حل في نسب درجات الضريبة ونقاط الاعفاء من الضريبة.

ويضرب مثلا على ذلك فيقول: «ان من تساوى اجره في شهر كانون الاول (ديسمبر) مع الاجر المتوسط (اي ٣٣٣٨٥٠ شيكلا) يدفع اليوم ضريبة دخل بنسبة تقارب ٢٣ بالمئة من هذا الاجر، بينما كان يتوجب عليه دفع نسبة ١٤ بالمئة من الاجر كضريبة دخل لولا التآكل الذي حل بدرجات الضريبة ونقاط الاعفاء». وبطبيعة الحال، فان الفجوة بين نسبة الضريبة التي تدفع الآن وبين التي كان يفترض دفعها لولا التآكل، تزداد كلما ازداد الاجر حيث تصل هذه النسبة على اجر يعادل ضعف الاجر المتوسط، حوالي ٥٠ بالمئة تقريبا (**المصدر نفسه**).

اما على صعيد مستوى الحياة العام، فتفيد المعطيات انه حصل انخفاض بنسبة تقارب ٧,٥ بالمئة في العام ١٩٨٤ (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٥). اما الاستهلاك الفردي للشخص فانخفض في العام ١٩٨٤ بنسبة ٥,٤ بالمئة (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

(ب) السياسة الاقتصادية والمعطيات الاحصائية لعام ١٩٨٤: كانت «صفقة الرزمة» التي تم التوقيع عليها في اوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، ابرز مؤشرات الخطة الاقتصادية الجديدة لحكومة التكتل القومي للحد من التضخم وارتفاع الاسعار في الاقتصاد. لكن معظم المراقبين، بمن فيهم اطراف حكومية، يؤكد على ان «التجميد» ليس كافيا، وحده، لكي يسترد الاقتصاد عافيته المتدهورة. ويتفق هؤلاء على انه اذا لم تمض الحكومة قدما في تنفيذ قرارها المبدئي بتقليص الميزانية بمقدار ١,٥ مليار دولار، فان كل جهودها،والتي بلغت ذروتها في صفقة الرزمة، ستذهب هدرا. وقال هؤلاء ان صفقة الرزمة هي مجرد مهلة زمنية مريحة للاقدام على خطوات اخرى اكثر حسما، وعلى رأسها التقليص.

على هذا الصعيد، كانت حكومة التكتل القومي قد اتخذت قرارا لدى تشكيلها بتقليص الميزانية بمبلغ مليار دولار. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، عادت الحكومة وقررت من حيث المبدأ تقليص الميزانية بحوالي ٥٥٠ مليون دولار ابتداء من السنة المالية المقبلة وعلى مدار عامل كامل. لكن التنفيذ على هذا الصعيد مازال مخيبا للآمال حتى الآن. فوفقا لصحيفة الاتحاد (٣/١٢/١٩٨٤) فان ما نفذ من قرارات الحكومة على صعيد تقليص ميزانيتها لم يتجاوز ٣٧٥ مليون دولار، بينما الحديث يدور عن تقليصات بحجم ١,٥ مليار دولار. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، وازاء الخلافات التي برزت بين الوزراء بشأن تقليص ميزانيات وزاراتهم، وفقا لقرار الحكومة المبدئي، قررت حكومة التكتل القومي تكليف لجنة رباعية مؤلفة من الوزراء موداعي ويقعوبي ووايزمان و آرنس بمهمة بحث حجم التقليص في الميزانية الخاصة لكل وزارة على حدة.

من ناحية اخرى، ومع اقتراب انتهاء العمل «بصفقة الرزمة»، نشرت الصحف الاسرائيلية ما اسمته بالخطوط الرئيسية لبرنامج وزارة المالية لفترة ما بعد «الرزمة». وتضمن هذا البرنامج ما يلي (**الاتحاد**، ٣٠/١٢/١٩٨٤):

١ ـ ستقلص الحكومة «السوبسيديا» (الدعم الحكومي للسلع) الى نسبة ٢٥ بالمئة من السعر للمستهلك.

٢ ـ زيادة نسبة الضرائب والرسوم المختلفة.

٣ ـ فرض قيود ورسوم جديدة على التعامل بالعملات الاجنبية، وعلى الاستيراد، بهدف الحيلولة دون تقليص احتياطي العملة الصعبة.

٤ ـ خلال فترة البرنامج (سنة كاملة) ترفع الاسعار بشكل تدريجي وبدون قفزات. وبعد انتهاء فترة الصفقة الحالية، تباشر الحكومة بتخفيض الاجور تدريجيا، بحيث تصل القيمة الحقيقية للاجر الى ما كانت عليه العام ١٩٨٢.

٥ ـ تواصل الحكومة تقليص نفقاتها وفقا لقراراتها في هذا الشأن، كما تسعى الى امتصاص مليار دولار آخر عن طريق فرض رسوم وضرائب جديدة وزيادة نسبة ما هو قائم منها.

وربطت الاتحاد (**المصدر نفسه**) بين هذا البرنامج (غير المصادق عليه رسميا) وبين المذكرة التي ارسلها وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، الى رئيس الوزراء، شمعون بيريس، وتضمنت ملاحظات وتوصيات بشأن اوضاع اسرائيل الاقتصادية والسياسة الاقتصادية المتبعة، «كشرط» للاستجابة لطلبات اسرائيل على صعيد المعونات المالية والعسكرية والاقتصادية.

وبينما كانت الحكومة تتحدث، على لسان وزير المالية، عن ان تقليص الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية امر لا مفر منه، ذكرت الصحف (**هآرتس**، ١٤/١١/١٩٨٤) ان الحكومة وعدت كبار المصدرين باضافة مبلغ ٢٥ مليار شيكل الى «الصندوق الخاص من اجل التصدير» كدعم للصادرات للحفاظ على ربحيتها. واصبح اجمالي المبلغ الموظف في هذا

الصنـدوق حوالي ٩٠ مليـار شيكـل. كذلك وعـدت الحكـومـة بشراء الدولار من المصدرين بسعر يفوق السعر الرسمي للصرف بنسبة تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة، تشجيعا لهم.

امـا المعـطيات الاحصائية للعام ١٩٨٤، حسب تقارير مكتب الاحصاء المركزي وبنك اسرائيل، فكانت كما يلي (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٥):

ـ تظهـر معـطيـات المكتب المركزي للاحصاء ان النجاح الاكبر للحكومة في العام ١٩٨٤ سُجل في مجال ميزان المدفوعات. فالعجز، في الحساب الجاري، وصل الى ٤,٨ مليار دولار، اي بمقدار ٢٥٠ مليون دولار اقل عما كان عليه في العام ١٩٨٣. لكن انخفاض العجز المذكور تلاشى نسبيا عقب ارتفاع الاستيراد الامني المباشر وبواسطة ارتفاع بمقدار ٥٠٠ مليون دولار على حسـاب دفـع الفوائد للخارج. اما العجز في حساب البضائع والخدمات دون الاستيراد الامني، فتقلص في العام ١٩٨٤ بحوالي ٧٠٠ مليون دولار، اذ بلغ ٣,٤ مليـار دولار فقـط مقـابـل ٤,٨ مليار دولار (تشمل الاستيراد الامني) قبل عام.

ـ زادت الديون الخارجية بحوالي ١,٨ مليار دولار من اجـل تحويل ذلك الجزء من العجز الذي لم يغط بواسطة الهبات والتحويلات من جانب واحد. اما في العـام ١٩٨٣ فزادت الديون الخارجية بحوالي ٢,٢ مليار دولار.

ـ سُجـل التحسن في ميزان المدفوعات في اعقاب تقليص بمقـدار ١,١ مليار دولار في فائض استيراد البضـائـع على الصادرات. هذا نتيجة لزيادة بمبلغ ٦٠٠ مليـون دولار في الصـادرات وانخفاض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في استيراد السلع.

ـ يتضح من المعطيات ان الارتفاع في الصادرات كان مرافقا بانخفاض بنسبة ٤ بالمئة في الطلب المحلي. وسجـل هذا الانخفـاض في اعقـاب انخفـاض على مستـوى الحيـاة بنسبـة ٧,٥ بالمئـة وانخفـاض في الاستثمـارات العـامة بنسبة ١٤ بالمئة وبنسبة ١٧ بالمئة في الاستثمارات في الاعتدة والتجهيزات.

ـ بالنسبة للاستهلاك العام، سُجل ارتفاع بنسبة ٣,٤ بالمئة في العام ١٩٨٤. وهذه الزيادة نجمت عن الارتفاع الحاد في الاستيراد الامني (٤١ بالمئة).

ـ وفقا للمعطيات، ازداد الناتج الاجمالي الصناعي بنسبـة ٤,٦ بالمئـة في اعقاب زيادة الصادرات. لكن سجل انخفاض معتدل في الناتج الاجمالي في القطاع الزراعي بحوالي ٠,٥ بالمئة وانخفاض حاد بحوالي ١٠ بالمئة في قطاع البناء.

ـ اما بالنسبة للناتج السنوي الاجمالي فقد ارتفع بنسبة ١,٦ بالمئة (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٥).

ثانيا: البطالة

البطالة هي الشبح الذي يلقي بظلاله الثقيلة على كل الخطوات والاجراءات الاقتصادية التي تعلن عنها وتنفذها حكومة التكتل القومي، محاولة التقليل منها (في البيانات الصادرة عن الوزراء) والحديث عن خطط لمواجهتها وهي في المهد، وعن ضرورة احداث تغيير في بنية الاقتصاد يتيح انتقال المستخدمين من الخدمات الى فروع الانتاج. فالتأهيل المهني هو الشعار الذي تحاول به الحكومة اخفاء حقيقة انتشار البطالة على نطاق جمـاهـيري واسـع كنتيجـة حتمية لسياستها السـاعيـة الى وقف الانهيـار الاقتصـادي. وبعض الوزراء، ومنهم وزير المالية، لا يخفون حقيقة الثمن المـطلوب ـ حسب وجهة نظرهم ـ لاشفاء الاقتصاد، وهـو البـطالة. فبينما يؤكد رئيس الحكومة شمعون بيريس (**معـاريف**، ٢٢/١١/١٩٨٤) على انه «ليس لدى الحكومة نية لخلق بطالة»، ويزعم ان وضع العمالة صعب، و «لكن لم يصل الى حد الكارثة»، نرى وزير ماليتـه، موداعي، يقـول: «من سيصبـح عاطلا عن العمل سيضطر هذه المرة للقبول بالعمل في الاعمال اليدوية والتخلي عن المطالبة بالعلاوات، لانه ليس لدى الحكومة ما تعطيه» (**المصدر نفسه**). وبينما تتحدث المصادر الحكومية عن ضرورة تسريح قرابة ١٨ الف مستخدم من القطاع العام (الخدمات)، وان هذا الرقم لا يشمـل التسريحـات في اطار الخـدمـة الدائمة في الجيش والمستخدمين فيه (**دافار**، ٢٢/١١/١٩٨٤)، نرى رئيس اتحاد الصناعيين، ايلي هوروفيتش، يعلن، في حديث مع صحيفـة «هـآرتس» (نقلتـه **الاتحاد**، ٣١/١٢/١٩٨٤)، انه من غير المستبعد فصل عدد يتراوح بين ١٥ ـ ٣٠ الف عامل من القطاع الصناعي اذا استمـر الانكماش الحالي في نشاط هذا القطاع. وهكذا، فبينما يتحدث المسؤولون الرسميون عن ان البطالة في قطاع الخدمات ستعالج بواسطة التأهيل المدني لهؤلاء، وان الحكومة رصدت الاموال الخاصة لذلك، حيث حرّرت مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل لحساب مصلحة التأهيل المهني لاستيعاب العاطلين عن العمل في مهن اخـرى في القطاع الصناعي والانتاج، تظهر

الاحصائيات ان هذا القطاع بدأ بتسريح عماله قبل قطاع الخدمات، وخاصة المصانع الصغيرة التي بدأ بعضها باغلاق ابوابه نهائيا (**الاتحاد**، ١٠/١/١٩٨٥).

ويقول المراسل الاقتصادي لصحيفة يديعوت احرونوت (١/١/١٩٨٥)، يوفال اليتسور، في مقال نشره عن الخطر الكامن في حدوث بطالة في القطاع الانتاجي، انه اذا جاز القياس على تجارب الماضي في هذا الشأن، فان اجراءات الحكومة الاقتصادية الجديدة لاشفاء الاقتصاد (صفقة الرزمة وغيرها) تأتي للمرة الثانية متأخرة، حيث انه في وضع الانكماش الاقتصادي، فان النتائج المتوخاة من الاجراءات الاقتصادية تؤدي الى عكس الهدف. فالبطالة، المخطط لها ان تصيب قطاع الخدمات وبالتالي احداث تغيير في بنية الاقتصاد وتركيبة فروعه المختلفة، تصيب، اول ماتصيب في وضع الانكماش الاقتصادي، قطاع الانتاج بالذات، وهو المفترض به ان يستوعب العاطلين عن العمل في قطاع الخدمات. ويخلص اليتسور الى القول (**المصدر نفسه**): «لا يمكن اشفاء الاقتصاد دون تغيير في بنية العمالة في اسرائيل. واذا كان الهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات، فليس هناك خيار سوى تقليل عدد اولئك الذين يتقاضون اجورهم من خزينة الدولة وزيادة عدد العاملين في المرافق الانتاجية. لكن التجربة البائسة التي امتلكناها في العام ١٩٦٦، تثبت ان التغيير في مبنى العمالة غير ممكن، عندما يكون القطاع الانتاجي هو القطاع الاكثر تضررا من الانكماش الاقتصادي. وفقط في فترات الازدهار، عندما يكون بامكان المسرحين من الدوائر الحكومية والسلطات المحلية والوكالة اليهودية والهستدروت ان يستوعبوا في المرافق الانتاجية ـ فقط في هذا الوضع يمكن احداث التغيير».

وماذا عن الوضع الحالي على صعيد البطالة؟ المعطيات متضاربة جدا حسب مصادرها. لكن التلخيص النهائي لمكتب الاحصاء المركزي للعام ١٩٨٤ (**الاتحاد**، ١٦/١/١٩٨٥) يشير الى ان عدد العاطلين عن العمل، حتى نهاية العام المذكور، بلغ ١٣١٣٥٠ عاملا. وهذا يشكل نسبة ٩,٣٨ بالمئة من قوة العمل البالغة ١,٤ مليون عامل، مما يعني، من ناحية اخرى، ان الوضع قد تجاوز ما يسمى بالخط الاحمر (٦ ـ ٧ بالمئة) على هذا الصعيد.

هذا الجيش من العاطلين عن العمل فاق توقعات بعض المصادر الحكومية والهستدروتية التي ذكرت ان الحد الاقصى المتوقع هو ١٢٠ الف عامل عاطل عن العمل حتى نهاية العام ١٩٨٥، وبذلك ثبتت صحة تقديرات بعض المراقبين الاقتصاديين الذين صرحوا باحتمال وصول البطالة الى حجم ٢٠٠ الف عامل في نهاية العام ١٩٨٥ (**الاتحاد**، ١٠/١/١٩٨٥).

لكن الاكثر خطورة في الامر، هو ان البطالة المتفشية بدأت تأخذ ابعادا قد تكون لها انعكاسات خطيرة على صعيد البنية الاجتماعية ـ الطائفية وتوزيع السكان. فالاحصائيات عن البطالة تشير الى انها بدأت تتفشى، وبنسب عالية جدا، في مدن الاعمار والمستوطنات الحدودية في الشمال والجنوب، المسكونة بكثافة شبه مطلقة باليهود الشرقيين. فالاحصائيات تتحدث عن ان البطالة في هذه الاماكن وصلت نسبة مرتفعة جدا (٤٠ بالمئة)، مع العلم ان عدد سكان هذه المدن والمستوطنات يشكل ١٣ بالمئة من عدد سكان اسرائيل عموما (**هآرتس**، ١٥/١١/١٩٨٤).

اما العمال العرب داخل اسرائيل وفي المناطق المحتلة، فيعتبرون ـ وفقا لتقديرات العديد من المراقبين ـ الضحايا الاكثر احتمالا لخطر البطالة، خاصة اذا علمنا، بالنسبة لعمال المناطق المحتلة، ان اعدادا كبيرة منهم تقدر بحوالي ٣٠ الف عامل يعتبرون عمالا غير منظمين، اي غير مسجلين في مكاتب العمل. وتفيد المعلومات ان مصلحة الاستخدام بدأت بعملية هدفها احصاء عمال المناطق غير المنظمين تمهيدا لارغام مستخدميهم على فصلهم واستبدالهم بعمال يهود (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١١/١٩٨٤ و **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨٤).

ثالثا: «صفقة الرزمة»

بعد مفاوضات طويلة، تمكنت حكومة التكتل القومي من التوصل الى اتفاق مع الهستدروت وارباب العمل، لوقف التدهور في الاقتصاد، نص على ما يلي:

ـ يتم تجميد اسعار السلع والخدمات والاجور، ولن يحدث ارتفاع في الارباح والضرائب.

ـ علاوة الغلاء المستحقة في الاول من كانون الاول (ديسمبر) تحسب للمستخدمين على النحو التالي: يتحمل ارباب العمل الثلثين فيما يتحمل المستخدمون الثلث الباقي.

ـ علاوة الغلاء المستحقة في ١/١/١٩٨٥، ومن خلال الافتراض بانها لن تتجاوز ١٥ بالمئة، يتحمل

ارباب العمل ١٠ بالمئة والمستخدمون ٥ بالمئة.

ـ تقوم الحكومة بالتعويض عن الغلاء، وبالطريقة التي تحددها هي، لذوي الاجور والدخل المنخفض ولمن يتلقون راتبا تقاعديا.

ـ ابتداء من شباط (فبراير) ١٩٨٥ وعلى مدى ثلاثة اشهر، يحصل المستخدمون على تخفيض بنسبة ٥ بالمئة من ضريبة الدخل.

ـ يتم تجميد ذلك الجزء من الارباح التي يتقاسمها الشركاء، في اي شركة، او ارباح الاسهم في الشركات التجارية لمدة ثلاثة اشهر بالنسبة لكل السكان.

ـ توضع خطة لمكافحة رأس المال الاسود ولزيادة جباية الضرائب الفعلية.

ـ يحافظ على ربحية التصدير وتقوم الحكومة فورا بدفع الدفعات المستحقة وفقا للصيغة والمستوى اللذين جرى تحديدهما بموافقة وزارتي المالية والتجارة والصناعة وبنك اسرائيل والصناعيين للسنة المالية ١٩٨٤ /١٩٨٥.

ـ يتم تحديث حجم تمويل الصادرات والفائدة على اساس الوضع في ١/١٢/١٩٨٤.

ـ تنفذ الحكومة عملية اصلاح عامة في الضرائب.

وفي هذا الاطار يتم تخفيض نسب ضريبة الدخل (الهستدروت طالبت بان يكون التخفيض بنسبة ٥ بالمئة بمثابة تسوية دائمة) وهذا يشمل الاجراء وذلك من خلال الحوار مع اطراف هذا الاتفاق.

ـ تعلن الحكومة عن ضمان العمالة الكاملة وتتخذ خطوات ملائمة لمنع البطالة. وتكون الهستدروت وارباب العمل شركاء في تطبيق هذه السياسة.

ـ تشكل لجنة متابعة مشتركة مهمتها متابعة تنفيذ الاتفاق وتخطيط الخطوات المطلوبة لفترة ما بعد الاتفاق.

ـ تعمل اطراف الاتفاق سويا من اجل زيادة انتاجية العمل والانتاج.

ـ ستفرض اعباء، بنسب مماثلة لتلك المفروضة على الاجراء وفقا للاتفاق، على اصحاب المداخيل من غير الاجراء.

هذه هي النقاط التي تضمنتها «صفقة الرزمة» التي تم التوقيع عليها بالاحرف الاولى يوم الجمعة ١٩٨٤/١١/٢ من جانب الحكومة والهستدروت وارباب العمل، ثم تمت المصادقة عليها من جانب الاطراف الثلاثة يومي ٢ و ١٩٨٤/١١/٣ (**عل همشمار**، و **دافار**، ١٩٨٤/١١/٤). لكن صحيفة دافار (**المصدر نفسه**) اشارت الى ثلاث نقاط اخرى قالت انها تشكل الملحق السري للصفقة. وهذه النقاط هي:

١ ـ تتم ملاءمة سعر الصرف مع جدول غلاء المعيشة منذ بداية العمل بالصفقة. وتم الاتفاق على ان يتحرك السعر الواقعي للفائدة بنسبة ١ بالمئة نحو نهاية الفترة.

٢ ـ تحرر الحكومة ارتباطاتها المجمدة في الوقت نفسه وبشكل يتلاءم مع تقليص الميزانيات.

٣ ـ في الاسبوع الاول لصفقة الرزمة تكون الفائدة، في القطاع الاقتصادي، بنسبة ١٦ بالمئة، ومن الاسبوع الثالث بنسبة ١٥ بالمئة وهذا يتضمن عمولة التحويل في اطار حصص الاعتمادات المصادق عليها.

لم يمض يوم على التوقيع على اتفاق «صفقة الرزمة» حتى بدأت الخلافات لناحية تفسير ما تضمنه. ففي تصريح لصحيفة دافار (**المصدر نفسه**)قال السكرتير العام للهستدروت، يسرائيل كيسار، ان الهستدروت تصر على ان تجميد الاسعار في اطار صفقة الرزمة ينطبق على السلع كافة، بما فيها تلك التي تتلقى الدعم الحكومي. وكان السكرتير العام للهستدروت يعقب على تصريح لوزير المالية اسحق موداعي ادلى به للتلفزيون الاسرائيلي وجاء فيه ان التجميد لا ينطبق على اسعار السلع المدعومة حكوميا، رغم ان الحكومة ستتصرف بحكمة في رفع اسعار هذه السلع، وفقا لروح اتفاق «صفقة الرزمة».

غير ان الفضيحة على هذا الصعيد تمثلت فيما نسبه بعض المراسلين، او على الاقل المح اليه، بشأن تنسيق مسبق بين المنتجين ووزارة التجارة والصناعة بالنسبة لاسعار السلع التي تضمنتها لائحة الوزارة كاسعار مجمدة وفقا لاتفاق «صفقة الرزمة». فقد تبين من مقارنة بين السعر الجديد لبعض السلع الواردة في اللائحة ان هذا السعر قد اخذ بالحسبان فترة التجميد، وجرت زيادته بنسبة قاربت الضعفين في بعض الاحيان (**هآرتس**، ١٩٨٤/١١/٩) الامر الذي جعل الحديث عن تجميد الاسعار مجرد خدعة وتضليل.

وفي خضم الجدل حول التجميد، ادلى وزير المالية، اسحق موداعي، بتصريح (**هآرتس**، ١٩٨٤/١١/١٩) قال فيه انه وبموافقة اطراف «صفقة الرزمة» ابقى الباب مفتوحا امام احداث تغييرات في الاتفاق اذا اقتضت الحاجة ذلك، من اجل تخفيف الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وبذلك، عاد الوزير موداعي الى ما سبق والمح اليه عشية الاتفاق

على «صفقة الرزمة» من ان التجميد لا يسري على «السوبسيديا»(الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية).

وكان الوزير موداعي قد حذر، في تصريح سابق (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٤)، من انه اذا لم ترفع اسعار السلع المدعومة خلال فترة «الصفقة» فان الامر سيكلف وزارة المالية مبلغا يتراوح بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار غير مرصودة في باب النفقات. ولذا، فان وزارة المالية تنوي الضغط على الشركاء في الاتفاق لرفع اسعار السلع المدعومة خلال فترة التجميد للحيلولة دون طوفان تضخمي في نهايتها، علما انه وفقا للتقديرات الحالية فان اسعار السلع المدعومة مرشحة للارتفاع في نهاية الفترة بنسبة تتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ بالمئة.

لقد كان الارتياح هو السمة الغالبة لردود الفعل الاولية لدى الاطراف الموقعة على الصفقة، على ما تم انجازه. لكن سمة الارتياح لم تخف المخاوف الخاصة لدى كل طرف، النابعة من الحرص على الصالح العام وفق فهم كل طرف له. ولذا، اعلن كل منها عن تمسكه بشيء وشدد على آخر وطالب باستكمال الانجاز بخطوات اخرى لان «الصفقة»، كما وصفتها صحيفة دافار (٣/١١/١٩٨٤)، «تعطي القائمين على بلورة السياسة الاقتصادية، في اسرائيل، مهلة زمنية من ثلاثة اشهر، ولا يجب اعتبارها نهاية المطاف.. ولكن صفقة الرزمة هذه قد تفشل اذا لم تأت في اعقابها، وبسرعة، خطوات مكملة يفرضها الواقع الصعب. فالاشهر الثلاثة، هي فترة زمنية قصيرة جدا، واذا لم تبلور الخطوات المرافقة للصفقة خلال اسبوع او اسبوعين فقد تفقد حيويتها وقد تقود المرافق الاقتصادية كافة الى جموح جديد على صعيد الاسعار يفوق ما كانت عليه».

اما ارباب العمل، فغلب على ردود فعلهم الاولية (**دافار**، ٥/١١/١٩٨٤) التأكيد على ان القطاع الصناعي سيتحمل العبء الاكبر في اطار صفقة الرزمة، لان المستخدمين والعمال سيحصلون، على الاقل، على جزء من علاوة الغلاء، على حد تقدير رئيس اتحاد الصناعيين، ايلي هوروفيتش.

ودعا هوروفيتش الحكومة الى تقليص نفقاتها من خلال عملية توازن بين التقليص في النشاط الاقتصادي، والجهاز الاداري، والخدمات الاجتماعية. فتجميد الارتباطات الحكومية مع المصانع سيكون صعبا على القطاع الصناعي في الاشهر الثلاثة التي ستلي اشهر الصفقة الاولى. اما رئيس شعبة النسيج في اتحاد الصناعيين، يورام ردوشيتسكي، فقال، في جلسة الاتحاد التي بحثت موضوع صفقة الرزمة، انه لن يكون مفر من تسريح بعض العمال في المشاريع الصناعية، خاصة تلك التي تسوق انتاجها في السوق المحلي الآخذ بالتقلص. واشار ردوشيتسكي وغيره الى ان عملية تسريح العمال في هذا القطاع، التي بدأت ملامحها في الاشهر الاخيرة، ستتسع بسبب الانخفاض الحاصل في ربحية التصدير. ففي فرع النسيج، سبق وسرّح ١٠٠٠ عامل، وفي الفترة القليلة المقبلة هناك تخطيط لتسريح ٤٠٠٠ عامل [آخر] (**المصدر نفسه**).

اما على الصعيد الحزبي، فحظيت «صفقة الرزمة» بما يسمى الاجماع المتمثل في حكومة التكتل القومي. اما احزاب المعارضة (مبام وحداش وهتحياه)، فبعضها رفض الصفقة (حداش) وبعضها انتقدها على الصعيد الحزبي وتقلبها على صعيد الهستدروت (مبام) وثالثها لم يُعرف موقف محدد له منها (هتحياه).

فحزب راكاح وكتلته في الهستدروت رفضا الصفقة رفضا قاطعا ودعت كتلة الحزب في الهستدروت الى عقد اجتماع فوري للجنة التنفيذية للهستدروت لبحث الموضوع. وقال بيان الكتلة بهذا الصدد ان كتلة حداش تعارض الصفقة وتعتبرها مؤامرة لافقار المستخدمين وابناء الاحياء الفقيرة (**عل همشمار**، ٤/١١/١٩٨٤).

اما حزب مبام فوصف صفقة الرزمة بـ «البالون المنفوخ» الذي، وفي احسن الاحوال، يخرج الهواء الذي في داخله دون ان ينفجر. «فهذه الصفقة تلقي اعباء اخرى على الاجراء دون ان تبشر بالخلاص والخروج من الازمة» (**المصدر نفسه**). اما ممثل حزب مبام في اللجنة المركزية للهستدروت (اعلى هيئة تنفيذية)، نفتالي بن موشيه، فاعلن عن موافقة كتلة مبام على الصفقة شرط ان يطبق التجميد على اسعار السلع كافة بما فيها تلك التي تتلقى دعما حكوميا.

على الصعيد العام، تفاوتت التعليقات على «صفقة الرزمة»، فالبعض اعتبرها سيئة بالنسبة للمستخدمين وللاقتصاد في آن. والبعض الأخر رأى ان الخاسر الوحيد فيها هو الحكومة. وثالث اعتبرها بمثابة «تجميد للقيم» وليس للاسعار.

تحت عنوان «صفقة الرزمة: ميزان لاسبوعين» حدد جدعون عيشت (**يديعوت احرونوت**،

١٦/١١/١٩٨٤) موعدين حاسمين للحكم على «صفقة الرزمة» اذا كانت ستنجح ام ستفشل. الموعد الاول بعد ثلاثة اسابيع من عقد الصفقة، والموعد الثاني في منتصف شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤. الموعد الاول يتعلق بالعديد من البنود في صفقة الرزمة التي لم تغلق بعد، والتي يتوجب اصدار قوانين بشأنها لتصبح نافذة ولا يمكن تجاوزها، وهذا ما يفترض بلجنة المتابعة ان تفعله. والموعد الثاني يتعلق بالصراع المحتمل حول تجميد الاسعار من جانب الصناعيين والتجار الذين تمكنوا من رفع اسعار سلعهم بمساعدة الحكومة وصمت الهستدروت في الفترة الاولى بشكل جنبهم الخسارة في ربحية سلعهم. لكن منذ اواسط كانون الاول (ديسمبر)، سيبدأ الصناعيون والتجار بتحمل عبء التجميد على الاسعار، وآنذاك يتوقع بدء الصراع.

وحدد عيشت بعض البنود التي لم تغلق بعد، فأشار الى ما يلي: الاجور: في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) يتوجب على ارباب العمل والهستدروت التوقيع على نسبة علاوة الغلاء التي ستدفع للمستخدمين وفقا لاتفاق الرزمة عن شهر تشرين الثاني (نوفمبر). والاتفاق، بحد ذاته، لا يفي بالغرض في هذا الشأن. فمن ناحية قانونية، لا يجوز للهستدروت التنازل عن كامل علاوة الغلاء نيابة عن المستخدمين، ولذا، هناك حاجة لسنّ تشريع في الكنيست بهذا الشأن، او اللجوء الى اصدار انظمة تستند الى انظمة الطوارىء وبمصادقة الحكومة.

وتناول نحمياه شطرسلر (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨٤) موضوع صفقة الرزمة معتبرا اياها مجرد خطوة نفسية لا تفي بغرض استعادة الاقتصاد لعافيته، فقال: «الاخطاء، الحذف، وانعدام الوضوح والاسعار المبالغ فيها التي ظهرت في هذا الاسبوع في لائحة السلع التي نشرتها وزارة التجارة والصناعة، اظهرت للعيان ما كان واضحا سلفا: ان تجميد الاسعار في وضع وصلت فيه وتيرة التضخم الى ١٠٠ بالمئة (!) في السنة، وبينما الحكومة تواصل تدفيق الاموال الى الاقتصاد ـ هو امر غير قابل للتنفيذ. ومن الصعب ان نلقي تبعة ذلك على عاتق المدير العام لوزارة التجارة والصناعة، يهوشواع فورر، الذي كلف بمهمة مستحيلة: تحديد سعر واحد لحوالي ٤٣٤ سلعة تباع في آلاف الحوانيت في كافة ارجاء البلاد بفوارق في الاسعار تصل الى عشرات بالمائة.

«لقد اختار فورر الطريق الاقل خطورة: فقد حدد [لهذه السلع] اسعارا عالية جدا بحيث لا يتاح لاي منتج الادعاء بانه غير قادر على البيع وفق الاسعار المحددة. ولكن من ناحية اخرى، سيتسبب قراره في ارتفاع الاسعار الامر الذي سيجد تجسيده في مؤشر الاسعار لشهر تشرين الثاني (نوفمبر)».

ويستطرد شطرسلر فيقول: «ومن اجل مناقشة صفقة الرزمة بشكل واسع سنفترض غير الممكن: فالاسعار فعلا ستبقى ثابتة طيلة الاشهر الثلاثة. ولكن عندها سيتضح ان نجاح صفقة الرزمة بالذات سيقودنا الى كارثة اقتصادية، اذا لم تتخذ، فورا، خطوات اضافية. قبل الجميع، ستساهم الحكومة في تلك الكارثة، حيث انها ستضطر الى طرح مبالغ هائلة [من العملة الورقية] في السوق خلال الاشهر الثلاثة المقبلة، بسبب استمرار الانخفاض في جباية الضرائب من المستغلين والشركات، وبسبب فقدان الضرائب والرسوم الناجم عن انخفاض الصادرات وتجميد الضرائب على الاستيراد، وايضا بسبب تحول بعض النشاط الاقتصادي الى الاقتصاد الاسود» (**المصدر نفسه**).

ويتوقع شطرسلر ايضا توقف بعض المنتجين عن الانتاج لعدم تمكنهم من الصمود في السوق دون رفع الاسعار، وكذلك انخفاض الاستيراد بسبب عدم جدواه الاقتصادي، الامر الذي سيؤدي الى تقليص كمية السلع المطروحة في السوق». وهذا، بدوره، سيقود الى ازدهار «الاقتصاد الاسود» الذي سيلحق الضرر بواردات الحكومة. واذا اضيفت، الى هذا كله، حقيقتان اخريان، حسب رأي شطرسلر، وهما «ان الاجر الفعلي لن يتآكل على الاقل في الفترة الاولى من التجميد»، و «ان رأس المال الحالي للجميع سينمو تماشيا مع مؤشر الاسعار والدولار»، و «ان الحكومة ستواصل تدفيق الاموال الى السوق في اعقاب مواصلة دعم السلع والصادارات»، عندها سيتضح انه نشأت قوة شرائية هائلة في الاقتصاد ستفتش عن مخرج لها.

ويختتم شطرسلر تحليله بالقول: «في الاحوال العادية تشكل الاسعار صمام امان ضاغطا على الطلب. والفائض في الطلب يرفع الاسعار حتى تصل الى وضع متوازن. ولكن، حسب شروط الصفقة، لا يجوز رفع الاسعار، ولذا تنشأ، في المرحلة الاولى، السوق السوداء...

«وكلما اقتربنا من شهر شباط (فبراير) كلما ازدادت ضغوطات الطلب، وعندها تواجه الحكومة اصعب القرارات. ما الذي تفعله بالنسبة للسلع

المدعومة التي سيزداد الانفاق على دعمها عشرات بالمائة؟ وما الذي تفعله بالنسبة لسياسة دعم الصادرات التي ستصل تكلفتها الى ارقام فضائية؟ الجواب الذي كان متبعا في احوال سابقة ومشابهة تمثل في احداث تخفيض كبير في قيمة العملة، مرفق بارتفاع حاد في اسعار السلع المدعومة، وهذا سيكون بالذات القرار الذي سيجعل من التضخم الشهري بنسبة ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة تضخما في مدى اسبوع فقط. وعندما نصل الى مثل هذه الوتيرة الجنونية من التضخم، قد يتعرض النظام الديمقراطي للخطر ويفقد قدرته على الصمود. وهذا السيناريو يمكن وقفه، فقط، اذا نفذت الحكومة وبشكل فوري، التقليصات الكبيرة في الميزانية التي طالما تحدثت عنها منذ اشهر (**المصدر نفسه**).

وتحت عنوان «من يدفع ثمن الصفقة»، توصل المراسل الاقتصادي لصحيفة هآرتس (١٢/١١/١٩٨٤)، ابراهام طال، الى استنتاج بان الخاسر الوحيد في الصفقة هو الحكومة. ويشرح طال كيفية ذلك فيقول: «صفقة الرزمة لم تتم على حساب الاجراء والمستخدمين... فالمعطيات المؤقتة تظهر ان الاجر الاجمالي لهؤلاء لن يتناقص بينما الاجر الفعلي الصافي قد يرتفع مقارنة بالوضع الذي كان سائدا عشية الصفقة. واذا لم يكن هذا كافيا، فانهم، وابتداء من شباط (فبراير)، سيحصلون على تخفيض خاص على ضريبة الدخل ولمدة ثلاثة اشهر بنسبة ٥ بالمئة، بينما المطالبة بالبحث في تآكل الاجور وفقا للاتفاق، تبقى قائمة.

«والمنتجون عامة، لم يتضرروا. فمن بينهم من تمكن من ان يعد لنفسه سترة واقية مالية في الاشهر الطويلة التي كان يجري الحديث خلالها عن التجميد. آخرون تمكنوا، في اللحظة الاخيرة، من تجاوز مستوى الاسعار الى مستوى اعلى في اللائحة المعروفة. وكثيرون منهم، سلعهم غير مشمولة في اللائحة، ولا يمكن مراقبتها بشكل فعال. وهؤلاء سيتمكنوا من رفع الاسعار بهذه الطريقة او تلك خلال الاشهر المقبلة. يضاف الى ذلك، ان الفائدة الفعلية انخفضت، وسعر التبادل متخلف عن السعر الفعلي، وعلاوة الغلاء سيدفع ثلثاها فقط، وآخر وليس اخيرا فبامكان المنتجين عدم بيع سلعهم ولن تعوزهم الاعذار والمبررات لذلك.

«اذن، من بقي؟ الحكومة. رسميا يدور الحديث عن صفقة يتحمل فيها كل طرف قسطا لائقا من الاعباء. لكن عمليا تتحمل الحكومة الاعباء كلها:

«فالحكومة هي الطرف الوحيد في الصفقة الذي جمدت اسعاره قولا وفعلا. فالرسوم الحكومية، بلا استثناء، لن تزداد اسعارها... وحظر خفض الدعم الحكومي للسلع الاساسية الا بموافقة الاطراف الثلاثة ومن السهل علينا ان نخمن ما سيكون عليه موقف الهستدروت.

«والحكومة تنازلت كليا، ليس فقط عن امكان فرض ضرائب او رسوم جديدة، بل ايضا عن تحديث اسعار الرسوم القائمة وفقا لما تقتضيه المتغيرات الاقتصادية. والابرز على هذا الصعيد، هو الرسم المفروض على السفر الى الخارج. فنظرا لعدم تحديثه طوال فترة الرزمة فان قيمته الفعلية ستصبح اقل بكثير.

«نظريا احتفظت الحكومة بحرية العمل بالنسبة لاحد المتغيرات الهامة في الاقتصاد وهو سعر التبادل. عمليا، ودون ان يكون لها خيار في ذلك اخذت الحكومة على عاتقها ابطاء وتيرة التخفيض في قيمة العملة الى الحد الادنى... ولكن رسميا بقي سعر التبادل متماشيا مع وتيرة التضخم. إنما هذا ليس سوى ذر للرماد في العيون، لان ١٥ بالمئة اقتطعت من الحساب بسبب تغيير اسلوب احتساب وتيرة التضخم، وعندما يحين الوقت للاءمة الامر مع الواقع ستكون هناك ضرورة لاضافة ذلك على التخفيض الجاري الذي سينفذ» (**المصدر نفسه**).

اما طوبيا مندلسون (**دافار**، ١٢/١١/١٩٨٤) فرأى في صفقة الرزمة «تجميدا لقيم حركة العمل وحزب العمل الذي سيدفع الثمن عن اخطاء الليكود في المجال الاقتصادي طوال سني حكمه. فمن صفقة الرزمة لن يأتي الشفاء للوضع الاقتصادي، ولن تهب منها رياح جديدة تغير ما يحصل في هذه البلاد في السنوات الاخيرة. ومع كل الرغبة في الانضمام الى جوقة المباركين والتوقيع بالجملة على كافة الافتتاحيات التي نشرت امس في الصحف، والتي بشرت ببداية التحول المأمول، من الصغب التحرر من الشعور المضايق بان الوضع سيكون اكثر سوءا، وليس على الصعيد الاقتصادي فقط، فالذي سيحصل في نهاية المطاف هو ان اسحق شامير سيواصل صرير الاسنان ودافيد ليفي سيواصل القول 'انه لا يفهم شيئا في الاقتصاد'، وشارون سيواصل، بهدوء، العمل لحسابه الشخصي، بينما شمعون بيرس، ومن خلال نية صادقة وحقيقية، سيكون المطالب بدفع الثمن.

«وعندها، لن يتذكر احد التفاصيل. ولن يتذكر احد لماذا وصلنا، اصلا، الى ما وصلنا اليه، ومن جرنا الى حافة الهاوية. وسيكون الليكود، بالذات، اول من سينسى 'الصفقة' وسيتذكر، فقط، 'الزمرة' التي تعمل منذ قيام الدولة ضد مواطنيها، اي حركة العمل والهستدروت.

«ليست الاسعار هي التي جمدت.. بل القيم والعقائد التي نمت عليها هذه الدولة الى حين جاءت الروح الشريرة. والخوف من النتائج على المدى الطويل يجعل الدماء الآن تتجمد في الشرايين».

هاني العبد الله

موجز الوقائع الفلسطينية

من ١٥/١١/١٩٨٤ الى ١٤/١/١٩٨٥

١٥/١١/١٩٨٤

ـ اعلن صلاح خلف «ابو اياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ان قرار عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في عمان، يجسّد حرية واستقلال الموقف الفلسطيني. وقال خلف ان القرار لا يمكن الرجوع عنه بأي حال من الاحوال (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٦/١١/١٩٨٤).

ـ عقدت في بلدة الناقورة الجولة الثانية من المفاوضات العسكرية اللبنانية ـ الاسرائيلية باشراف ومشاركة الامم المتحدة. طالب الوفد اللبناني اسرائيل بدفع عشرة مليارات دولار تعويضاً عن الاضرار التي سببها الغزو الاسرائيلي للبنان (**السفير**، بيروت، ١٦/١١/١٩٨٥). رفض عاموس غلبواع، رئيس الوفد الاسرائيلي، الطلب اللبناني رفضاً قاطعاً، بل اعرب عن دهشته ازاء الموقف اللبناني المتشدد (**عل همشمار**، ١٦/١١/١٩٨٤).

ـ أُبلغ جنود الاحتياط الاسرائيليون الذين سيخدمون في لبنان بوجوب قضاء فترة خدمتهم في صفوف «جيش لبنان الجنوبي». احتجت عضو الكنيست شولاميت آلوني على ذلك بشدّة، واقترحت إدراج هذا الموضوع على جدول اعمال الكنيست (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

ـ طالب بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، بأن يمارس الشعب الفلسطيني حقه الكامل في تقرير مصيره، وأكد أن اي تسوية سلمية شاملة وعادلة تستوجب استعادة العرب لاراضيهم المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٦/١١/١٩٨٤).

ـ يتوجه سكرتير حزب العمل الاسرائيلي، عضو الكنيست عوزي برعام، الى رومانيا صباح اليوم، حاملاً رسالة من رئيس الحكومة شمعون بيريس الى الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو. وتتضمن الرسالة موقف بيريس من مبادرات حكومة اسرائيل، ومواضيع أخرى مشتركة بين رئيس الحكومة والرئيس الروماني (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٤).

١٦/١١/١٩٨٤

ـ أجمعت الشخصيات الوطنية والهيئات والنقابات والمؤسسات الشعبية، في الأرض المحتلة، على تأييد عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الاردنية يوم ٢٢/١١/١٩٨٤ (**الشرق الاوسط**، ١٧/١١/١٩٨٤).

ـ صرح د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، بأن بلاده تتمنى النجاح لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، بعد ان حسمت المنظمة الموقف بتحديد موعد ومكان انعقاده (**الشرق الاوسط**، ١٧/١١/١٩٨٤).

ـ توجه مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، مناحيم ميرون، الى الولايات المتحدة الاميركية لاجراء محادثات بشأن زيادة المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل. من المتوقع ان يطلب ميرون مساعدة مقدارها ٢,٢ مليار دولار بدل ١,٤ مليار الحالية، اي بزيادة مقدارها ٥٠ بالمئة (**هآرتس**، ١٧/١١/١٩٨٤).

ـ طلب كينث كاوندا، رئيس زامبيا، خلال اجتماع مؤتمر القمة الافريقي، من سوريا وليبيا عدم التدخل

في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية الداخلية. (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/١٧

ـ عقد مهرجان جماهيري في بيرزيت، في الضفة الغربية المحتلة، حضره آلاف المواطنين. كان شعار المهرجان نعم للمجلس الوطني الفلسطيني في الزمان والمكان المحددين، وكل التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها ابو عمار (**الشرق الاوسط**، ١٨/١١/١٩٨٤).

ـ بدأ عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، زيارة قصيرة لايران، يرافقه فاروق الشرع، وزير الخارجية، لاجراء مباحثات مع المسؤولين الايرانيين حول التطورات الاخيرة في المنطقة. (**الثورة**، دمشق، ١٨/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/١٨

ـ طلب الصليب الأحمر الدولي من اسرائيل تقديم جنود «جيش لبنان الجنوبي» الذين ارتكبوا المجزرة في قرية سحمر الشيعية، في جنوب لبنان، قبل شهرين الى المحاكمة. مستشار الحكومة الاسرائيلية القانوني قال انه ليس من صلاحية اسرائيل محاكمة هؤلاء لأن القانون الاسرائيلي غير مطبق في جنوب لبنان (**معاريف**، ١٩/١١/١٩٨٤).

ـ سترفض اسرائيل، في جولة المباحثات الثالثة في الناقورة، مطالبة لبنان لها بدفع ١٠ مليارات دولار كتعويض عن اضرار الغزو، وسترفض، ايضا، انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، اذا لم يؤخذ «جيش لبنان الجنوبي» بالحسبان. وستعارض اسرائيل، كذلك، اجراء المحادثات في اطار لجنة الهدنة، وسيصر وفد اسرائيل على ان تدور المحادثات حول اجراء ترتيبات أمنية، فقط (**معاريف**، **ويديعوت احرونوت**، ١٩/١١/١٩٨٤).

ـ أعرب الرئيس السوري حافظ الاسد عن أمله بأن تقف الولايات المتحدة موقف الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقال الاسد، في سياق تصريحات طويلة، إن الوضع على الساحة الفلسطينية لا يؤيد الرأي القائل بأن ياسر عرفات هو قائد المقاومة الفلسطينية. ووصف الرئيس السوري علاقات بلاده بالاتحاد السوفياتي بأنها مستقرة (**تشرين**، دمشق، ١٩/١١/١٩٨٤).

ـ تقرر ان يلتقي ممثلون اسرائيليون ومصريون، في الاسابيع القادمة، لمواصلة البحث في امكانية ادخال قوات متعددة الجنسية الى طابا، كجزء من حل مؤقت، الى حين يتقرر وضع المنطقة بشكل نهائي. وبينما تطالب مصر بأن تكون المحافظة على الأمن من صلاحية هذه القوات، تتمسك اسرائيل بهذه الصلاحيات لنفسها (**معاريف**، ١٩/١١/١٩٨٤).

ـ عرض الرئيس المصري حسني مبارك مع ضيفه بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، جملة من الامور السياسية في منطقة الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/١٩

ـ اكتملت في العاصمة الاردنية عمان الاستعدادات لانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد ان تأكد ان عدد الحضور من الاعضاء سيزيد على النصاب القانوني المطلوب (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١١/١٩٨٤).

ـ استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم والدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واستعرض الاوضاع المستجدة على الساحة الفلسطينية ومن بينها انعقاد المجلس الوطني في عمان (**الثورة**، دمشق، ٢٠/١١/١٩٨٤).

ـ توجه نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على رأس وفد من التحالف الديمقراطي الى موسكو تلبية لدعوة عاجلة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ـ اعترف المتحدث العسكري الاسرائيلي بوقوع اكثر من ألف هجوم وعملية فدائية قامت بها قوات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد القوات الاسرائيلية في لبنان خلال الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وقال المتحدث ان عدد القتلى من العسكريين الاسرائيليين في لبنان بلغ ٦٠٢ (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١١/١٩٨٤).

ـ هاجم رجال المقاومة الفلسطينية سيارة عسكرية اسرائيلية قرب قرية قباطية، في منطقة جنين (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١١/١٩٨٤). ألقيت قنبلة على سيارة

رئيس بندية رام الله الاسرائيلي المعينّ موشي بيطون، ولم تقع اضرار نظرا لعدم انفجارها (**هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨٤).

- عقدت الجولة الثالثة من المحادثات العسكرية اللبنانية - الاسرائيلية في الناقورة. صدر بلاغ مشترك ذكر ان الجانبين قدما مبادىء للترتيبات الامنية ولدت بعض العناصر الايجابية في المحادثات. (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١١/١٩٨٤). بحث في الاجتماع موضوع انتشار الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة جنوبي نهر الاولي وفي صيدا. قال رئيس وفد اسرائيل ان الجيش الاسرائيلي سيبقى في لبنان لحين الوصول الى اتفاق. وقال، ايضا، ان قوات الامم المتحدة العاملة في جنوب لبنان ينبغي ان تسيطر على كل منطقة ينسحب عنها الجيش الاسرائيلي، واضاف ان «جيش لبنان الجنوبي» ينبغي ان يكون عنصرا في الترتيبات الامنية (**عل همشمار**، ٢٠/١١/١٩٨٤).

- وصل الى العاصمة السعودية، الرياض، بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، في زيارة رسمية. ستجرى محادثات تتناول العلاقات الثنائية وتطورات الوضع في الشرق الاوسط وموقف ايطاليا التي ستتولى، قريبا، رئاسة السوق الاوروبية المشتركة (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١١/١٩٨٤).

٢٠/١١/١٩٨٤

- اجتمع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، وياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الجزائر، لاجراء محادثات تتعلق بموضوع مشاركة فصائل المقاومة الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني (**الرأي**، عمان، ٢١/١١/١٩٨٤).

- اجرى القادة الفلسطينيون من حركة «فتح»، الذين وصلوا الى عمان، مشاورات مكثفة من اجل تأمين النصاب القانوني اللازم لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني (**الشرط الاوسط**، ٢١/١١/١٩٨٤).

- توجه الى موسكو الدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منضما الى وفد التحالف الديمقراطي الذي سبقه الى العاصمة السوفياتية، وذلك لاجراء مشاورات بشأن تطورات الوضع على الساحة الفلسطينية في ضوء الدعوة الى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**الشرق الاوسط**، ٢١/١١/١٩٨٤).

- قام هيوارد سكوادرون و د. ستيف كوهين، وهما من رؤساء الجماعات اليهودية التي ترغب في تشجيع الاستثمارات في الضفة الغربية، بزيارة اسرائيل مؤخرا، والتقيا برئيس الحكومة وبوزير الدفاع وبمنسق الاعمال في المناطق المحتلة. واقترح شمعون بيريس اثناء لقائه بهما ان تركز الجماعات اليهودية على الاستثمارات التي تشجع العناصر المؤيدة للاردن في الضفة وليس العناصر المؤيدة لـ م.ت.ف. اما اسحق رابين، فتحفظ على فكرة المبادرة التي تضم يهودا وعربا اميركيين. وقال رابين: من المستحسن ان توظف الاموال اليهودية في اسرائيل وليس في المناطق المحتلة، نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به اسرائيل (**معاريف**، ٢١/١١/١٩٨٤).

- التقى اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس حكومة اسرائيل، في نيويورك امس، مع زعماء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، وطلب منهم زيادة تبرعاتهم لاسرائيل بمبلغ ١٠٠ مليون شيكل (**معاريف**، ٢١/١١/١٩٨٤).

- عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي جلسة عمل ناقشوا، خلالها، مختلف المواضيع التي سيتضمنها جدول اعمال القمة الخليجية الخامسة (**القبس**، الكويت، ٢١/١١/١٩٨٤).

- غادر بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، المملكة العربية السعودية. قال كراكسي ان محادثاته مع العاهل السعودي تناولت قضايا تهم البلدين الى جانب الوضع في الشرق الاوسط وافريقيا (**الشرق الاوسط**، ٢١/١١/١٩٨٤).

٢١/١١/١٩٨٤

- تحول الاجتماع الذي عقد في جامعة بيرزيت تأييداً لياسر عرفات، بمناسبة انعقاد المجلس الوطني في عمان، الى تظاهرة قتل خلالها الطالب شريف خليل الطيبي، من خان يونس، واصيب سبعة آخرون بجراح برصاص القوات الاسرائيلية التي عملت على تفريق التظاهرة (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١١/١٩٨٤).

- اكد الرئيس المصري حسني مبارك ان توحيد كلمة الفلسطينيين والاتفاق مع العاهل الاردني الملك حسين كفيل بأن يزيح جمود القضية الفلسطينية،

حاليا، وان يدفعها نحو الحل (**الاهرام**، ٢٢/١١/١٩٨٤).

ـ ناقش المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي، المنعقد لاعداد مشروعات التوصيات للقمة الخليجية، الوضع على الساحة الفلسطينية، والخلاف حول مسألة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**القبس**، ٢٢/١١/١٩٨٤).

ـ عقدت في الناقورة الجولة الرابعة من المفاوضات العسكرية بين لبنان واسرائيل، واتهم لبنان اسرائيل بالتلكؤ في التوصل الى اتفاق أمني يضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبناني (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٢١١/١٩٨٤). وقد عرض الوفد الاسرائيلي خطة يتم بموجبها انتشار الجيش اللبناني وقوات الامم المتحدة في المنطقة الواقعة بالقرب من نهر الاولي، فرفض اللبنانيون هذه الخطة، وقال الوفد اللبناني ان اسرائيل ليست هي التي تقرر اين يتمركز الجيش اللبناني (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٢١١/١٩٨٤).

ـ اقترحت اسرائيل على مصر اجراء محادثات في بئر السبع او الاسماعيلية لتسخين السلام ولحل مشكلة طابا، لكن مصر لم ترد على هذا الاقتراح حتى الان (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١١/١٩٨٤).

٢٢/١١/١٩٨٤

ـ افتتحت في عمان اعمال الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. حضر الافتتاح الملك حسين والامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وعدد كبير من الضيوف. ألقى كل من الملك حسين وياسر عرفات والشاذلي القليبي كلمات. في جلسة الافتتاح، عرض الملك حسين، في خطابه، افكارا لمبادرة سلام تحت شعار السلام مقابل الارض. (التفاصيل والنصوص في **الرأي**، عمان، ٢٣/١١/١٩٨٤).

ـ استشهد طالب فلسطيني آخر (انظر يوميات ٢١/١١/١٩٨٤) في الضفة الغربية متأثرا بالجراح التي اوقعها به الجنود الاسرائيليون حين واجهوا مظاهرة طلابية جرت في رام الله تأييدا لياسر عرفات. الطالب الشهيد، ٢١ سنة، هو بكر علي عبدالله من قرية النبي صالح (**الشرق الاوسط**، ٢٣/١١/١٩٨٥٤).

ـ قاطعت خمس فصائل فلسطينية، من اصل الفصائل الثمانية التي تتكون منها منظمة التحرير الفلسطينية، الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ٢٣/١١/١٩٨٤). في دمشق، اصدرت فصائل الصاعقة والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بيانات نددت فيها بانعقاد المجلس الوطني في عمان ووصفت ذلك بأنه خدعة للشعب الفلسطيني (**الثورة**، ٢٣/١١/١٩٨٤). واعلن خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان الاجتماع الذي عقد في عمان، خولفت فيه جميع انظمة منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

ـ قال سكرتير حزب العمل الاسرائيلي، عضو الكنيست عوزي برعام، بعد عودته من رومانيا حيث مثل حزبه في مؤتمر الحزب الشيوعي الروماني، ان الرئيس الروماني تشاوشيسكو معني باجراء اتصالات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيريس، لتبادل المعلومات (**هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٤).

ـ قال الرئيس المصري حسني مبارك لرئيس [منظمة] بني بريت جيرالد كرافت انه على استعداد لعقد لقاء قمة مع رئيس حكومة اسرائيل شمعون بيريس بعد ان ينهي المساعدون البحث في تفاصيل الخلافات بشأن طابا. واضاف الرئيس المصري انه سيرسل مندوبا مصريا الى اسرائيل، قريبا، للبحث في جميع المواضيع المختلف عليها بين الدولتين (**هآرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٤).

٢٣/١١/١٩٨٤

ـ سيطر الاطار العام لمبادرة الملك حسين، بشأن التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك من اجل السلام، على جميع اللقاءات الفلسطينية والاردنية، سواء داخل اروقة المجلس الوطني الفلسطيني او خارجها (**الرأي**، ٢٤/١١/١٩٨٤).

ـ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قرارا باعفاء خالد الفاهوم من رئاسته، ثم انتخب الشيخ عبد الحميد السائح لرئاسة المجلس (**الرأي**، ٢٤/١١/١٩٨٤).

ـ اجمعت الاوساط الوطنية في الاراضي المحتلة، من نقابات وهيئات طلابية وقطاعات جامعية ولجان شبيبة واتحادات، على تأييد الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني الفلسطيني. وبعث المعتقلون الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية برقيات تهنئة بانعقاد المجلس

(**الشرق الاوسط** ، ٢٤/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/٢٤

ـ تلقى ياسر عرفات رسالة من العاهل السعودي الملك فهد بمناسبة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. اكد الملك السعودي تأييد بلاده لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساندتها لها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتليت الرسالة على اعضاء المجلس (**الشرق الاوسط** ، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ـ علق اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، على اقتراح الملك حسين «الارض مقابل السلام» بقوله: ان هذا الاقتراح ما هو الا مطالبة بالانسحاب التام الى خطوط ١٩٦٧، اما عرفات فيعتبر هذا الانسحاب مرحلة اولى على الطريق للقضاء على اسرائيل (**عل همشمار**، ٢٥/١١/١٩٨٤). وقال فيكتور شمطوف، السكرتير العام لحزب «مبام» وعضو لجنة الخارجية والامن في الكنيسيت، ان اقتراح الملك حسين هو خطوة لفتح العملية السياسية. وحث شمطوف رئيس الحكومة بيريس على ان يوجه دعوة للملك حسين وللفلسطينيين للتفاوض معهم على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بدون شروط مسبقة والموافقة، مبدئياً، على انعقاد مؤتمر دولي لحل قضية الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

ـ اكد تقرير اعدته اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الاميركي ان اسرائيل تسلمت من الولايات المتحدة ٨١ طائرة اف ـ ١٥ كتعويض عن بيع الولايات المتحدة للسعودية طائرات الاستطلاع والانذار المبكر من طراز اواكس. واظهر التقرير ان اسرائيل عرضت على الولايات المتحدة ان تشتري هذه جهاز رادار اسرائيليا، خفيفا ومتحركا، لتوجيه صواريخ الارض ـ جو التي تطلق من على الكتف، كما عرضت اسرائيل ان تقوم بصيانة الطوافات وطائرات الفانتوم والـ أف ـ ١٦ التابعة للقوات الاميركية في اوروبا (**دافار**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ـ نددت الجمعية العامة للامم المتحدة باسرائيل لاعتدائها على الاراضي اللبنانية، كما شجبت، في سلسلة قرارات تبنتها في ختام مناقشاتها، سياسة التفرقة العنصرية والتعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا (**الشرق الاوسط** ، ٢٥/١١/١٩٨٤).

ـ اجتمع عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، مع الرئيس اللبناني امين الجميل، بحضور اعضاء الحكومة اللبنانية. جرى، في الاجتماع، عرض مجمل نقاط الخلاف داخل الحكومة اللبنانية، وتركزت محادثات خدام مع المسؤولين اللبنانيين على مسألة انتشار الجيش اللبناني على الطريق الساحلي بين بيروت وصيدا (**تشرين**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/٢٥

ـ اعلن الناطق الرسمي باسم دورة المجلس الوطني الفلسطيني ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ستواصل الحوار مع المنظمات الفلسطينية التي قاطعت الدورة. وقال الناطق ان اللجنة لن تقفل باب الحوار مطلقا (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/١١/١٩٨٤).

ـ دخل مستوطنون من غوش عتسيون وكريات اربع الى مخيم الدهيشة للاجئين الواقع قرب بيت لحم، ووزعوا منشورات تطالب سكانه العرب بترك المخيم والانتقال الى مكان آخر (**عل همشمار**، ٢٦/١١/١٩٨٤).

ـ قال رئيس الدولة الاسرائيلية، حاييم هيرتسوغ، انه مقتنع بأن المنطقة تسير بأتجاه السلام، وبأن هذه العملية بطيئة ومتواصلة لكنها اكيدة. وكرر هيرتسوغ القول ان م.ت.ف. ليست طرفاً مناسباً في الصراع لأنها لا تعترف بالواقع (**عل همشمار**، ٢٦/١١/١٩٨٤).

ـ بدأ طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، زيارة رسمية لواشنطن. وتوقعت الاوساط السياسية الرسمية، في بغداد، ان تتوج الزيارة باعلان عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية (**الشرق الاوسط** ، ٢٦/١١/١٩٨٤).

١٩٨٤/١١/٢٦

ـ اتهم عضو الكنيست توفيق طوبي وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين بتشجيع المستوطنين اليهود، الذين قادهم الحاخام موشي ليفنغر، على دخول مخيم الدهيشة والمرابطة فيه. رد رابين بأن قوات الامن لم تنفذ بدقة الاوامر التي صدرت بشأن اغلاق المخيم، الامر الذي سهل دخول المستوطنين وتوزيع المنشورات التي تطالب سكانه بتركه (**هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨٤).

ـ استؤنفت محادثات الناقورة بين اسرائيل ولبنان. قال بلاغ مشترك صدر في اعقاب الجلسة ان الوفدين بحثا في النواحي العسكرية المتعلقة بانسحاب القوات الاسرائيلية وبالترتيبات الامنية وبدور قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان (**الشرق الاوسط**، ٢٧/١١/١٩٨٤). المصادر الاسرائيلية ذكرت ان المحادثات اصيبت بجمود عميق نظرا لتمسك اسرائيل ولبنان بمواقفهما المعروفة. عاموس غلبواع، رئيس الوفد الاسرائيلي، قال للوفد اللبناني ان اسرائيل لا تشك، فقط، في قدرة الجيش اللبناني على الحفاظ على الامن في المناطق التي ستنسحب عنها اسرائيل، بل تشك، ايضا، في صدق النوايا اللبنانية في المحادثات (**هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨٤).

ـ التقى طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، مع الرئيس ريغان في واشنطن. صدر بلاغ عن اللقاء أعلن عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة (**الشرق الاوسط**، ٢٧/١١/١٩٨٤).

ـ وصل الرئيس الفرنسي ميتران الى دمشق في اول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي الى سوريا منذ استقلالها العام ١٩٤٣ (**تشرين**، ٢٧/١١/١٩٨٤).

ـ اوضح نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ان اسرائيل تنظر بسلبية الى محاولات التدخل الاوروبية في عملية السلام عبر تقديم مبادرة اوروبية. جاء ذلك في لقائه مع خمسة من سفراء دول الاسرة الاوروبية (**دافار**، ٢٧/١١/١٩٨٤).

٢٧/١١/١٩٨٤

ـ اعلن ياسر عرفات، امام اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، تقديم استقالته من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بينما كانت اللجنة السياسية تناقش زيارته للقاهرة التي قام بها بعد خروجه من حصار طرابلس (**الرأي**، ٢٨/١١/١٩٨٤). وقد زاد المجلس الوطني الفلسطيني عدد اعضائه بموافقته على اضافات جديدة، من بينها اضافة ١٥ عضوا على حصة التنظيمات الشعبية (**الشرق الاوسط**، ٢٨/١١/١٩٨٤). في غزة، حاصرت القوات الاسرائيلية مباني الجامعة الاسلامية، وذلك إثر رفع الاعلام الفلسطينية في ساحات الحرم الجامعي وتعليق صور ياسر عرفات تأييدا لانعقاد المجلس الوطني (**المصدر نفسه**). في اسرائيل، طلب المستشار القانوني للحكومة، البروفسور اسحق زامير، من الشرطة التحقيق مع الاسرائيليين الذين حضروا جلسات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٨٤).

ـ قال اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه لا يستطيع التعهد بعدم سقوط صواريخ كاتيوشا على الاراضي الاسرائيلية في المستقبل (**عل همشمار**، ٢٨/١١/١٩٨٤).

ـ اعربت الحكومة البولندية عن استعدادها لزيادة التعاون مع اسرائيل دون استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، واشترطت، لذلك، حصول بولندا على مساعدات من قبل اليهود في العالم، وخصوصا، يهود الولايات المتحدة الاميركية (**دافار**، ٢٨/١١/١٩٨٤).

ـ بدأت اعمال قمة مجلس التعاون الخليجي بحضور ملوك وامراء الدول الاعضاء (**القبس**، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

٢٨/١١/١٩٨٤

ـ عاد ياسر عرفات عن استقالته، بعد ان رفضت اوساط المجلس الوطني هذه الاستقالة قبل مناقشتها ودون التصويت عليها. وواصل المجلس الوطني الفلسطيني اعماله في عمان، حيث كانت الاستقالة والعودة عنها من المفاجآت التي سيطرت عليه (**الرأي**، ٢٩/١١/١٩٨٤).

ـ قال القائد العسكري الاسرائيلي لمنطقة غزة المحتلة، العميد دوفي، انه تمت بعض المحاولات لنقل وسائل قتالية الى قطاع غزة عن طريق الحدود المصرية. وذكر دوفي ان ظاهرة القنابل والعبوات الناسفة عادت الى الظهور في غزة (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٤).

ـ اعلنت الحكومة اللبنانية رفضها للمقترحات التي قدمتها اسرائيل بشأن الترتيبات الامنية في جنوب لبنان، ووصفت المقترحات بأنها تشكل تجاوزا للسيادة اللبنانية، وهو امر لا يمكن لها ان تقبله (**الشرط الاوسط**، ٢٩/١١/١٩٨٤).

ـ اعلن الرئيسان، السوري والفرنسي، في ختام زيارة الاخير لدمشق، عن وجود خلافات في الرأي بينهما. وتحدث الرئيس ميتران عن علاقة بلاده بـ

م.ت.ف. فقال ان الفلسطينيين هم الذين يعينون رؤساءهم وعلاقاتنا مع المنظمة قائمة على الرغم من عدم وجود اعتراف رسمي بها (**لوموند**، باريس، ٢٩/١١/١٩٨٤).

- رحّبت اسرائيل باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية. ورحبت، خصوصا، بما قاله وزير الخارجية العراقي، في واشنطن، من ان بلاده لا ترفض اجراء محادثات بين اسرائيل واية دولة عربية (**يدعوت احرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨٤). ووجه سفير اسرائيل في الولايات المتحدة، مئير روزين، الدعوة لوزير الخارجية العراقي طارق عزيز كي يزور اسرائيل حتى يقتنع بأنها لا تريد السيطرة على العالم العربي (**معاريف**، ٢٩/١١/١٩٨٤).

٢٩/١١/١٩٨٤

- انتهت، في عمان، اعمال الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بعد ان صادقت على القرارات المتعددة التي اعدتها اللجان المتخصصة، وعلى بيان ختامي عن اعمالها، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات (لمزيد من التفاصيل انظر «شهريات: المقاومة الفلسطينية سياسيا» في هذا العدد من **شؤون فلسطينية**).

- في ضوء تكرار العمليات الفدائية الموجهة ضد اسرائيل عبر الحدود الاردنية، قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرايلي، ان اسرائيل ستحتفظ لنفسها بحق الرد اذا ازدادت النشاطات المعادية عبر الاراضي الاردنية (**دافار**، ٣٠/١/١٩٨٤).

- قال المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، اسحق زامير، انه سيأمر باجراء تحقيق مع كل عضو كنيست يحاول التوجه الى أية دولة عدوة او الالتقاء برجال م.ت.ف. في المستقبل (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

- رفض عاموس غلبواع، رئيس الوفد الاسرائيلي لمحادثات الناقورة، اقتراح لبنان بانتشار القوات الدولية على طول الحدود الدولية، وقال ان على هذه القوات الانتشار في عمق الاراضي اللبنانية لان انتشارها بالقرب من الحدود الاسرائيلية لا يمنع عمليات [الفدائيين] ضد اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

- اختتمت قمة دول مجلس التعاون الخليجي اعمالها، واكد بيانها الختامي دعم هذه الدول لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. تضمن البيان المساندة للجهود المبذولة من اجل وقف الحرب العراقية - الايرانية (**القبس**، ٣٠/١١/١٩٨٤).

٣٠/١١/١٩٨٤

- انعقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، في عمان، وذلك في اول اجتماع لها بعد انتخابها. درست اللجنة خطة عملها المستقبلي، كما قامت بتوزيع المهام والمسؤوليات عن الدوائر التابعة لها، بين اعضائها (**الشرق الاوسط**، ١/١٢/١٩٨٤).

- التقى الملك حسين مع ياسر عرفات واعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في عمان، وجرى، خلال اللقاء، تبادل وجهات النظر حول كافة الاوضاع الفلسطينية والعربية والدولية (**الرأي**، ١/١٢/١٩٨٤).

- صادقت اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار بادانة الممارسات الاسرائيلية اللامشروعة في الاراضي المحتلة، وذلك في سياق مصادقتها على مشاريع قرارات ثمانية ضد اسرائيل؛ منها إدانة اسرائيل لرفضها الانصياع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، ومنها، ايضا، اعتبار قرار اسرائيل بضم مرتفعات الجولان السورية باطلا ولاغيا (**الشرق الاوسط**، ٢١٢/١/١٩٨٤).

١/١٢/١٩٨٤

- في عمان، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعا مشتركا مع رئاسة المجلس الوطني واللجنة القانونية في المجلس. دُرس في الاجتماع تقرير اللجنة القانونية وما يتصل منه، خاصة، بتشكيل المجلس المركزي الجديد (**الرأي**، ٢/١٢/١٩٨٤).

- اغلق الجيش الاسرائيلي المداخل المؤدية الى مخيم الدهيشة في الضفة الغربية. مصادر اسرائيلية قالت ان الحكومة الاسرائيلية تريد هدم المخيم وبناء منازل افضل لسكانه (**الشرق الاوسط**، ٢/١٢/١٩٨٤). واعتقلت السلطات الاسرايئلية ٢١ شخصا من لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت اثناء التظاهرة التي قاموا بها في مخيم الدهيشة احتجاجا

على اعتصام الحاخام موشي ليفنغر على مدخله، واحتجاجا، ايضا، على تصرفات قوات الامن تجاه سكان المخيم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٢).

- دعا وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الملك حسين الى عدم السماح للهيئات التنفيذية في م.ت.ف. بالاقامة في الاردن لتخطيط العمليات ضد اهداف اسرائيلية. وعلق رابين على سير المحادثات مع لبنان فقال: لست راضيا عن سير المحادثات، لكني سأواصل المحاولات للتفاهم مع اللبنانيين (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٢).

- وصل الملك الاردني حسين الى مصر وعقد جلسة محادثات مع الجانب المصري برئاسة الرئيس حسني مبارك. صرح كمال حسن علي، رئيس الوزراء المصري، بأنه جرى خلال الجلسة استعراض الموقف في الشرق الاوسط مع التركيز على مواقف الاطراف المعنية، سواء كانت مصر او الاردن او م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٩٨٤/١٢/٢).

- تجري مفاوضات سرّية في باريس بين ممثلين اسرائيليين ومصريين، وقد تؤدي الى لقاء قمة بين الرئيس حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيريس (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٢).

- صرحت مصادر اسرائيلية ان رئيس الحكومة شمعون بيريس سيطلب، عند زيارته لباريس، من الرئيس الفرنسي ميتران ان تعمل فرنسا على توطيد العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية في المجالين، التجاري والدبلوماسي (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٢).

١٩٨٤/١٢/٢

- قتل في جنوب لبنان، منذ الواحد والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، سبعة اشخاص، وخطف اثنان آخران، بتهمة التعامل مع اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٤/١٣٢/٣). من ناحية اخرى، صرح رئيس شعبة القوى البشرية في اسرائيل، اللواء عاموس يارون، بأن ١٤ جنديا اسرائيليا قد فقدوا في السنوات الخمس الاخيرة، بينهم ثلاثة قتلوا على ايدي الفدائيين (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٣).

- حذر الملك السعودي فهد من انه اذا لم تذعن اسرائيل فتنسحب من الاراضي العربية المحتلة، فستكون هناك ازمة حقيقية اذا ما وصلت الامور الى باب مغلق. واذا حدث هذا، فان احدا لن يكون بامكانه ان يلوم العرب اذا لجأوا الى اجراءات اخرى (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٣).

- القى الملك الاردني حسين، الذي يزور القاهرة، خطابا في الجلسة الاستثنائية التي عقدها مجلس الشعب المصري لاستقباله، واعلن ان مبدأ الارض مقابل السلام هو الذي يجب ان تستند اليه اية تسوية سلمية في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٤/١٢/٣).

- انهى مجلس وزراء الداخلية العرب دورة اجتماعاته الثالثة في تونس، بعد ان حدد الاهداف العامة للخطة الامنية العربية الجديدة. اما موضوع اصدار جواز السفر الفلسطيني، فقد احاله المجلس على الامانة العامة لجامعة الدول العربية، كي تتولى الامانة، من جانبها، عرضه على مجلس الجامعة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٣).

١٩٨٤/١٢/٣

- استقبل الملك السعودي فهد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في الرياض. واكد فهد لعرفات وللوفد الفلسطيني الذي يرأسه، تأييد السعودية ومساندتها لـ م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٤).

- جدد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيريس، دعوته الى الملك الاردني حسين للشروع في مفاوضات بدون شروط مسبقة. ورفض بيريس اقتراح الملك حسين بعقد مؤتمر دولي، وطالب بأن يكون القرار ٢٤٢ اساسا، وليس شرطا، للمفاوضات (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٤). من ناحية اخرى، قال القائم بأعمال رئيس الحكومة، اسحق شامير، لاعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست، انه لم يطرأ اي جديد على الموقف الاساسي للملك حسين الذي يطالب باعادة الاراضي بما في ذلك القدس الشرقية. واضاف شامير ان الشيء الوحيد الذي تغير هو حدوث تقارب بين م.ت.ف. والاردن (**المصدر نفسه**).

- انتهت زيارة الملك حسين لمصر، وأعلن البيان الختامي المشترك ترحيب الطرفين بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشترك فيه الاطراف كافة، بما فيها م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٩٨٤/١٢/٤).

- هاجم فيكتور شمطوف، السكرتير العام لحزب العمال الاسرائيلي الموحد «مبام» المعارض، الحكومة الاسرائيلية بشدة، وذلك في ضوء ردها السلبي على

التطورات الايجابية التي جرت في العالم العربي مؤخرا. وقال شمطوف ان الحكومة تضيّع فرصة امكانية استئناف المسيرة السلمية لان رئيس الحكومة ووزراء المعراخ يخشون من ان يؤدي ذلك الى نهاية حكومة الوحدة الوطنية (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٤).

- التقى الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمن، مع القائم بالاعمال المصري في تل ابيب محمد البسيوني، وابلغه، ردا على سؤال، بأنه لا ينوي البدء بأي مبادرة سياسية تجاه مصر بدون موافقة وزير الخارجية اسحق شامير (**معاريف**، ١٩٨٤/١٢١/٤).

- بدأ موظفون رفيعو المستوى في القنصلية الاميركية في القدس باجراء اتصالات مع شخصيات في الاراضي المحتلة لتشكيل وفد فلسطيني منها للاشتراك في المفاوضات السياسية (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٤).

- بدأ مؤتمر قمة السوق الاوروبية المشتركة اعماله في دبلن. ومن المتوقع ان تكون قضية الشرق الاوسط من ابرز المواضيع التي سيتركز عليها البحث (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٤).

١٩٨٤/١٢/٤

- انهى الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات زيارته للمملكة العربية السعودية ووصل الى الكويت في سياق الجولة العربية التي يجريها بعد انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة. استقبل امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح الوفد. وصرح ياسر عرفات بقوله: «ان ما نريده هو المحور العربي الذي يجمع كل العرب المراهنين على انتصاراتنا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٥).

- صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيريس، عشية توجهه الى باريس للاجتماع بالرئيس الفرنسي ميتران، بأن فرنسا، مثل الولايات المتحدة، ترغب في لعب دور ايجابي في الشرق الاوسط. وقال بيريس انه يوجد مكان لمبادرة بناءة، نظرا لكثرة المشاكل في المنطقة (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٥).

- من المتوقع ان يقوم رئيس دولة اسرائيل، حاييم هيرتسوغ، بزيارة الى ستراسبورغ بعد شهرين، وذلك ليلقي كلمة امام اعضاء المجلس البرلماني الاوروبي، بناء على دعوة من رئيس هذا المجلس (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٥).

- اعلن في اسرائيل ان جاك شيراك، رئيس بلدية باريس، سيصل يوم السبت القادم ليحل ضيفا على رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك. ومن المتوقع ان يلتقي شيراك مع رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس الكنيست ورؤساء الكتل الحزبية في اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٤/١٢/٥).

١٩٨٤/١٢/٥.

- وصل الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات الى بغداد (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٦).

- بدأ الملك حسين، ملك الاردن، زيارة لبريطانيا تستغرق عدة ايام (**الرأي**، ١٩٨٤/١٢/٦).

- يتوجه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى بريطانيا، بناء على دعوة من الجباية اليهودية. من المتوقع ان يلتقي رابين مع وزيري الدفاع والخارجية البريطانيين. مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية قالت ان رابين لن يطلب من بريطانيا اية مساعدات اقتصادية او سياسية (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٦).

- في باريس، اجرى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيريس، محادثات مكثفة مع رئيس الحكومة الفرنسية، لوران فابيوس، ومع امين عام الحزب الاشتراكي الحاكم، ليونيل جوسبان، حول الوضع في الشرق الاوسط، والعلاقات الثنائية (**لوموند**، ١٩٨٤/١٢/٦). بيريس قال، في تصريح له، انه على استعداد للذهاب الى اية عاصمة عربية في اي وقت وبدون شروط. وعن منظمة التحرير، قال بيريس: ان المنظمة غيرت المكان لكنها لم تغير الهدف، وان عرفات يفضل الحفاظ على وحدة المنظمة على اختيار سياسة جديدة (**دافار**، ١٩٨٤/٢١٢/٦).

- قال اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية الاسرائيلي، ان على الاردن ان يزيل عقبتين من طريق السلام، وهما: التقارب مع م.ت.ف. وحلم الاردن بانسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٤٩، واضاف شامير انه يوجد في اسرائيل اجماع قومي على عدم الاتصال بـ م.ت.ف. (**معاريف**، ١٩٨٤/١٢/٦).

١٩٨٤/١٢/٦

- في الناقورة، عقدت الجولة الثامنة من المحادثات

العسكرية بين اسرائيل ولبنان باشراف الامم المتحدة. اذاع الناطق الرسمي باسم قوات الامم المتحدة بيانا عن الاجتماع جاء فيه ان الجانبين واصلا التفاوض بشأن ترتيبات الامن التي تتيح انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان (**النهار**، بيروت، ١٩٨٤/١٢/٧).

- نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الموجود في لندن، ان يكون قد التقى سرا بالملك حسين الموجود هناك ايضا. وعلق رابين على دعوة الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، فقال «لا يوجد لمؤتمر كهذا اي امل في النجاح، لأنه يتناقض والموقف الاسرائيلي» (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٧). وقال رابين، بعد التقائه بوزيري الخارجية والدفاع البريطانيين انه لا يوجد اي اتفاق بين بريطانيا واسرائيل في المجالين العسكري والتكنولوجي. وقال الوزير الاسرائيلي ان بامكان الدول الاوروبية ان تكون داعما لمبادرة اميركية في الشرق الاوسط، لكنها لا تستطيع ان تحل بدل الولايات المتحدة (**هآرتس**، ١٩٨٤/١٢/٧).

- اعرب وزراء اسرائيليون عن تخوفهم من ان الولايات المتحدة قد تمنع اسرائيل عن التوقيع على صفقة شراء المفاعلين النوويين الفرنسيين لاستخراج الكهرباء، اذ ان بعض الشركات الاميركية قد تقوم بالضغط على الادارة الاميركية لحث اسرائيل على شراء المفاعلين اللازمين من الولايات المتحدة وليس من فرنسا (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٧).

- اعتقلت الشرطة الاسرائيلية احد المحامين العرب المعروفين في منطقة المثلث بتهمة تزعّم إحدى العصابات التي نفذت بعض العمليات على ارضية سياسية في المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٧).

- استقبل الملك السعودي فهد وزير الدفاع الاميركي، كاسبار واينبرغر، وذلك للتشاور في بعض الامور المتعلقة بالشؤون العسكرية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٧).

١٩٨٤/١٢/٧

- استقبل ياسر عرفات، الذي عاد الى تونس بعد جولة على عدد من الدول العربية، بتينوكراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، وعرض معه تطورات الوضع الراهن في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٨).

١٩٨٤/١٢/٨

- وصل ياسر عرفات الى الجزائر، مستكملا الجولة العربية التي يقوم بها على رأس وفد فلسطيني منذ انتهاء اعمال الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان. سيلتقي عرفات ومرافقوه في الوفد، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٩).

- تقول مصادر عسكرية اسرائيلية ان العمليات الفدائية في الضفة الغربية انخفضت، منذ بداية هذا العام، بنسبة ٢٥بالمئة. وتعلل هذه المصادر ذلك، بتعزيز الدوريات العسكرية في الشوارع الرئيسية في مدن الضفة وقراها، وبالقاء القبض على عدد كبير من راشقي الحجارة ومحرضيهم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٩).

- قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، اثر زيارته لفرنسا، ان فرنسا وعدت اسرائيل بأنها لن تزود الدول العربية بمفاعلات نووية عسكرية. وذكر بيريس ان فرنسا وعدت بان تعمل ما باستطاعتها لاحلال السلام في الشرق الاوسط (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٩).

وقال وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شامل، ان اسرائيل ستبني مفاعلين نوويين في منطقتي بيت جبرين ونتسانيم، واضاف ان وفدا فرنسيا سيصل الى البلاد لاجراء مفاوضات مع وزارته، تتعلق بشروط بيع المفاعلات النووية الفرنسية لاستخراج الكهرباء الى اسرائيل (**المصدر نفسه**).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، في محاضرة القاها في معهد الدراسات الاسرائيلية في لندن، ان اسرائيل تشترط لانسحابها من لبنان ان تنسحب سوريا، ايضا، منه (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٩).

- طالبت الجمعية العامة للامم المتحدة اسرائيل بالتخلي عن خططها الرامية الى انشاء قناة بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت. صوت على قرار بهذا الشأن ١١٥ دولة وعارضته اسرائيل والولايات المتحدة، وحدهما (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٩).

- في الرياض، استقبل الملك فهد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٩).

١٩٨٤/١٢/٩

- غادر خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، باريس بعد زيارة استغرقت ٧٢ ساعة. قال الحسن ان محادثاته مع الفرنسيين تركزت حول التطورات المحتملة في الشرق الاوسط بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان (**الشرق الاوسط**، ١٠/٢/١٩٨٤).

- طلبت اسرائيل من لبنان تسريع سير المحادثات الجارية في الناقورة وحذرت اسرائيل، عبر وفدها العسكري، من ان عدم احراز تقدم قد يؤدي الى اتخاذ قرار اسرائيلي من جانب واحد (**يديعوت احرونوت** ١٠/١٢/١٩٨٤).

- انتقد الحزبان، الجمهوري والليبرالي، الايطاليان رئيس الحكومة بتينو كراكسي لانه التقى بياسر عرفات. قال وزير الدفاع الايطالي سبادوليني انه سيزور اسرائيل كرد على هذا اللقاء (**يديعوت احرونوت**، ١٠/١٢/١٩٨٤).

- اعلنت اسرائيل انها ستكافح ضد بيع اسلحة اميركية للاردن، لكنها لن تمانع في توقيع صفقة اسلحة اميركية للسعودية (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

- تابع ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، جولته في المنطقة. اجتمع مورفي مع رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيريس وتركزت محادثاته، في اسرائيل، على حالة الجمود التي اصابت المحادثات العسكرية بين لبنان واسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٠/١٢/١٩٨٤). ثم توجه مورفي الى بيروت ودمشق، حاملا رسالة من بيريس، يوضح فيها بيريس انه اذا رفضت طلبات الحد الادنى الاسرائيلية فان كل طرف سيكون له الحق في ان يتصرف بحرية. ومن المحتمل ان لا يرضي هذا التصرف الطرف الذي رفض الطلبات الاسرائيلية (**عل همشمار**، ١٠/١٢/١٩٨٤).

- قال جورج شولتز، وزير الخارجية الاميركي، ان على الشعب الاسرائيلي ان يشعر بالأمن، وان يعرف ان وجوده لن يكون معرضا للخطر في اي وقت (**يديعوت احرونوت**، ١٠/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/١٠

- تابع ياسر عرفات جولته العربية، فوصل الى نواكشوط عاصمة موريتانيا في زيارة استغرقت عدة ساعات. اطلع عرفات الرئيس الموريتاني، وليد حيدالله، على نتائج اعمال المجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، ١١/١٢/١٩٨٤).

- سمح الجيش الاسرائيلي لرجال غوش ايمونيم وللمستوطنين في الضفة الغربية، بالقيام بمسيرة من مخيم الدهيشة باتجاه دير كريميزات الواقع بالقرب من بيت جالا (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٨٤).

- انعقدت الجولة التاسعة من المحادثات العسكرية بين لبنان واسرائيل باشراف الامم المتحدة في الناقورة. وجهت اسرائيل انذارا للبنان، بأنها ستنسحب من المحادثات، اذا لم يتم الاتفاق بين الجانبين خلال عشرة ايام (**الشرق الاوسط**، ١١/١٢/١٩٨٤). وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قال ان انسحابا من جانب واحد لن يؤدي الى ترتيبات امنية ملائمة في جنوب لبنان (**دافار**، ١١/١٢/١٩٨٤). وقال رابين، ايضا، ان سوريا خرجت منتصرة في كل ما يتعلق بوضع المستقبل السياسي في لبنان، واضاف ان وضع خطوط جديدة يعني ان الجيش الاسرائيلي سيبقى هناك لفترة طويلة (**عل همشمار**، ١١/١٢/١٩٨٤).

- رفض رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، اقتراح جاك شيراك، رئيس بلدية باريس، الذي يزور اسرائيل، بقيام اسرائيل بمبادرة حسن نية تجاه العراق لان هذا غير كثيرا من نظرته تجاه اسرائيل (**دافار**، ١١/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/١١

- وصل ياسر عرفات الى المغرب، في سياق جولته العربية (**الشرق الاوسط**، ١٢/٢/١٩٨٤).

- وصل ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الى دمشق، والتقى مع وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في محاولة لانقاذ محادثات الناقورة (**النهار**، ١٢/١٢/١٩٨٤).

- اعلن البنتاغون الاميركي ان الولايات المتحدة واسرائيل قد بدأتا في اجراء مناورات بحرية مشتركة وفقا لاتفاق التعاون الاستراتيجي الذي وقع بين اسرائيل والولايات المتحدة قبل عامين (**يديعوت احرونوت**، ١٢/١٢/١٩٨٤).

- قال رئيس حكومة اسرائيل شمعون بيريس: لن استطيع الحفاظ على الوحدة الوطنية اذا الزمتنا

المفاوضات باستخلاص نتائج اقليمية (**دافار**، ١٢/١٢/١٩٨٤).

ـ التقى مئير روزين، سفير اسرائيل في الولايات المتحدة، مع السفير السوفياتي هناك، وبحث معه امكانية اعادة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي (**هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٤).

ـ اتضح ان المحامي العربي، الذي اعتقلته الشرطة الاسرائيلية في المثلث في الاسبوع الماضي بتهمة التخطيط للقيام بعمليات ارهابية، هو ابو حسين حسين (**معاريف**، ١٢/١٢/١٩٨٤).

١٢/١٢/١٩٨٤

ـ استقبل الملك الحسن، ملك المغرب، ياسر عرفات وعضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فهد القواسمي وجويد الغصين، المرافقين له. ودارت مباحثات بين الجانبين، الفلسطيني والمغربي، تناولت اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وتطورات القضية الفلسطينية والوضع في منطقة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٣/١٢/١٩٨٤).

ـ طالبت الجمعية العامة للامم المتحدة، باغلبية ١٢١ صوتا مقابل اصوات اسرائيل وكندا والولايات المتحدة الاميركية، بدولة فلسطينية مستقلة، وجددت دعوتها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تشترك فيه الاطراف المعنية وبضمنها م.ت.ف. امتنعت ٢٣ دولة عن التصويت (**الاهرام**، ١٣/١٢/١٩٨٤).

١٣/١٢/١٩٨٤

ـ عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، اجتماعا برئاسة ياسر عرفات لمناقشة نتائج جولة الوفد الفلسطيني العربية (**الشرق الاوسط**، ١٤/١٢/١٩٨٤).

ـ استجاب شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، للدعوة التي وجهها اليه رئيس وزراء ايطاليا، بتينو كراكسي، للقيام بزيارة رسمية لايطاليا. اما موعد الزيارة فسيحدد فيما بعد (**دافار**، ١٤/١٢/١٩٨٤).

ـ قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الذي يزور فنزويلا، ان بلاده مستعدة للبحث مع كل من فنزويلا والمكسيك وبناما وكولومبيا في تحديد مبيعات الاسلحة الاسرائيلية لدول اميركا الوسطى (**دافار**، ١٤/١٢/١٩٨٤).

ـ قال موظفون اميركيون لبعض الدبلوماسيين الاسرائيليين في القاهرة، ان مبعوثا مصريا سيصل الى القدس حاملا معه اقتراحا يدعو الى البدء في مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد تشترك فيه مصر والاردن والفلسطينيون (**هآرتس**، ١٤/١٢/١٩٨٤).

١٤/١٢/١٩٨٤

ـ قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع حضره رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عبد الحميد السائح، تشكيل لجنة من بين اعضائها سمتها لجنة الحوار الوطني، لتتولى اجراء الاتصالات مع الفصائل الفلسطينية التي قاطعت اجتماعات المجلس الوطني، ولبذل الجهود من أجل عودة هذه الفصائل الى اطار الشرعية (**الشرق الأوسط**، ١٥/١٢/١٩٨٤).

ـ توقف الملك الاردني حسين في باريس، في طريق عودته من لندن الى عمان، وأجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. تركزت المحادثات حول التطورات الاخيرة العربية والدولية، وخصوصاً بعد قمة دبلن لدول السوق الاوروبية المشتركة (**الرأي**، ١٥/١٢/١٩٨٤).

١٥/١٢/١٩٨٤

ـ في اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وزع عدد من المهام على عدد من الاعضاء، وابقيت مسؤوليات اخرى شاغرة. فأصبح جمال الصوراني أميناً للسر، ومحمد ملحم رئيساً لدائرة شؤون الوطن المحتل، بالاضافة إلى احتفاظ أعضاء اللجنة الذين كانوا في اللجنة السابقة برئاسات الدوائر التي كانوا يشغلونها، حيث ظل رئيس اللجنة ياسر عرفات رئيساً للدائرة العسكرية، وفاروق القدومي رئيساً للدائرة السياسية، وعبد الرحيم أحمد رئيساً لدائرة التنظيم الشعبي (**الشرق الأوسط**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه من الممكن ان يكون سلام مع الاردن، وذلك، فقط، بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان وتسخين السلام البارد مع مصر (**يديعون أحرونوت**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

ـ قررت سكرتارية اللجنة الاسلامية العامة التي

اجتمعت في شفاعمرو عقد مؤتمر اسلامي عام في ربيع ١٩٨٥ (**عل همشمار**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

ـ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، ريتشارد مورفي. وقال مورفي، بعد اللقاء، ان جولته في الشرق الأوسط تهدف الى تنشيط الدور الاميركي في المنطقة، زيادة على هدفها المعلن في دفع المحادثات الاسرائيلية ـ اللبنانية للوصول الى انسحاب اسرائيلي سريع في لبنان (**الاهرام**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

ـ أعلن ان رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، سيقوم بزيارة الى رومانيا في شهر آذار (مارس) المقبل كما يبدو، وذلك بناء على دعوة وجهها اليه الرئيس الروماني نيكولاي تشاشيسكو (**معاريف**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

ـ ذكر ان اسرائيل تبذل جهوداً دبلوماسية لاقناع رئيسة الحكومة البريطانية مارغريت تاتشر بزيارتها في الربيع القادم (**دافار**، ١٦/١٢/١٩٨٤).

١٦/١٢/١٩٨٤

ـ وصل ياسر عرفات الى صنعاء واجتمع مع الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، وأطلعه على نتائج اجتماعات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الأوسط** ، ١٧/١٢/١٩٨٤).

ـ طلبت مصر اشراك الولايات المتحدة الاميركية في المحادثات التي ستجرى بين مصر واسرائيل، للبحث في إمكانية إدخال القوات متعددة الجنسية الى طابا (**معاريف**، ١٧/١٢/١٩٨٤).

ـ استقبل الملك الاردني حسين مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، ريتشارد مورفي. وجرى، في اللقاء، استعراض شامل لتطورات القضايا الراهنة في المنطقة. وعرض المبعوث الاميركي جهود بلاده المبذولة مع كل من سوريا ولبنان واسرائيل، والمراحل التي قطعتها هذه الجهود لتحقيق انسحاب اسرائيلي من لبنان. ثم اجتمع مورفي مع وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، الذي اطلعه على الاقتراح الاردني لانهاء أزمة الشرق الاوسط وفق حل عادل وشامل لها (**الرأي**، ١٧/١٢/١٩٨٤).

ـ قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمن، ان مصر هي العنصر الاساسي المؤثر في الشرق الأوسط، ولا يمكن البدء في حوار مع الاردن قبل إنهاء الجمود في العلاقات مع مصر (**عل همشمار**، ١٧/١٢/١٩٨٤).

ـ وصف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، بانه منفتح ومعتدل اكثر من سابقيه. وقال ميتران عن موقف م. ت. ف. انه لم يطرأ اي تقدم من جانب عرفات (**عل همشمار**، ١٧/١٢/١٩٨٤).

ـ قال موظفون اميركيون، في وزارة الخارجية، ان مهمة مورفي في الشرق الأوسط ستنتهي بالفشل، اذا لم تغير اسرائيل سياستها بشأن انتشار قوات الامم المتحدة وبشأن الدور الذي تطالب به لقوات انطوان لحد في جنوب لبنان (**هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٨٤).

١٧/١٢/١٩٨٤

ـ ناشد ياسر عرفات الدول الاسلامية الاسراع في تشكيل المكتب العسكري الاسلامي للتنسيق مع م. ت. ف.، وتنشيط اللجنة الاسلامية لتحرير القدس والاراضي المحتلة (**الشرق الأوسط**، ١٨/١٢/١٩٨٤).

ـ قتل في جنوب لبنان الرقيب ايتان ابراهامي، وهكذا بلغ عدد قتلى الجنود الاسرائيليين في لبنان الـ ٦٠٤ (**عل همشمار**، ١٨/١٢/١٩٨٤).

ـ وصل ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، الى اسرائيل واجتمع مع وزير الدفاع اسحق رابين، الذي أبلغه ان جولة المحادثات الاسرائيلية ـ اللبنانية الأخيرة في الناقورة لم تحرز اي تقدم يذكر (**الشرق الأوسط** ، ١٨/١٢/١٩٨٤).

ـ قال ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني المختص بالشرق الأوسط، ان الدور الاوروبي في الشرق الأوسط يتمثل في المساعدة عن طريق تقديم الدعم للمقترحات التي تطرحها الاطراف الشرق أوسطية. اما زمام المبادرة فهو بأيدي هذه الاطراف (**الأهرام**، ١٨/١٢/١٩٨٤).

ـ بحث دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، مع مسؤولين في وزارة الخارجية الايطالية، في روما، أموراً تتعلق بالشرق الأوسط (**دافار**، ١٨/١٢/١٩٨٤).

١٨/١٢/١٩٨٤

ـ حضر ياسر عرفات، في صنعاء، جلسة افتتاح

المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية. في كلمته الافتتاحية، قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن على امتنا الاسلامية واجباً مقدساً هو تحرير الارض والمقدسات الاسلامية، وفي طليعتها القدس الشريف (**الشرق الأوسط** ، ١٩/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الصحة الاسرائيلي، مردخاي غور، ان المستوطنات الست التي تم الاتفاق على اقامتها في اتفاق الائتلاف الحكومي ستقام فيما بعد، وليس هناك أي خلاف بشأنها (**هآرتس**، ١٩/١٢/١٩٨٤).

ـ قال مردخاي غور، وزير الصحة الاسرائيلي، انه إذا كان عرفات يريد دولة بجانب دولة اسرائيلية فعليه ان يعترف باسرائيل ويدخل في مفاوضات معها (**عل همشمار**، ١٩/١٢/١٩٨٤).

ـ ذكر ان اسرائيل ستشتري طوافات اميركية بما قيمته نصف مليار دولار (**دافار**، ١٩/١٢/١٩٨٤).

ـ اجتمع وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، مع ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، لبحث مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. تركزت المباحثات، في اللقاء، حول الدور الذي يمكن ان تقوم به الامم المتحدة (**السفير**، ١٩/١٢/١٩٨٤).

١٩/١٢/١٩٨٤

ـ وصل ياسر عرفات وعضوا اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف، فهد القواسمي وجويد الغصين، الى قطر (**الشرق الأوسط** ، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

ـ طلبت مصر من ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط، ابلاغ الادارة الاميركية ان على الولايات المتحدة استغلال التطورات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط لتكثيف جهودها الدبلوماسية حتى تدفع جهود السلام نحو حل القضية الفلسطينية حلاً شاملاً وعادلاً (**الشرق الأوسط** ، ٢٠/١٢/١٩٨٤). في صنعاء، أدان وزير خارجية مصر، د. عصمت عبد المجيد، في كلمته امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية، كل الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وطالب الوزير المصري بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لـ م. ت. ف. (**الاهرام**، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

ـ توصل رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، ووزير دفاعه اسحق رابين، الى استنتاج بضرورة الاسراع في عملية اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان (**دافار**، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الدفاع الاميركي، كاسبار واينبرغر، ان مشروع الرئيس الاميركي ريغان للشرق الأوسط هو الشيء الوحيد الذي ينقذ اسرائيل من مشكلاتها على المدى البعيد (**عل همشمار**، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

ـ ذكرت مصادر مطلعة في روما ان شمعون بيريس سيزور ايطاليا في شهر شباط المقبل (**عل همشمار**، ٢٠/١٢/١٩٨٤).

٢٠/١٢/١٩٨٤

ـ وصل ياسر عرفات على رأس وفد فلسطيني الى دولة الامارات العربية المتحدة، واجتمع بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث اطلعه على مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (**الاتحاد**، أبوظبي، ٢٠/١٢/١٩٨٤)..

ـ استقبل فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، السفير البريطاني في تونس ودار الحديث حول آخر تطورات القضية الفلسطينية ونتائج الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (**الشرق الأوسط** ، ٢١/١٢/١٩٨٤).

ـ استقبل الرئيس اللبناني أمين الجميل ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الأوسط. أوضح مورفي ان الهدف الذي تسعى اليه بلاده، في الوقت الحاضر، هو الحيلولة دون توقف محادثات الناقورة بين اسرائيل ولبنان (**الشرق الأوسط** ، ٢١/١٢/١٩٨٤). عاموس غلبواع، رئيس الوفد الاسرائيلي، قال ان معجزة، فقط، بامكانها انجاح المحادثات (**معاريف**، ٢١/١٢/١٩٨٤).

ـ طلب عضو الكنيست أهارون هاريئل (المعراخ) من رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ان تبحث اللجنة القرار الذي اتخذته لجنة الداخلية بضم مساحات كبيرة من منطقة الخليل الى مجلس مستوطنة كريات أربع المحلي (**عل همشمار**، ٢١/١٢/١٩٨٤).

ـ قبلت اسرائيل طلب الولايات المتحدة الاميركية بوضع جهاز تقوية قوي تابع لمحطة صوت اميركا في إذاعتها الموجهة الى الاتحاد السوفياتي (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/٢١

- أكد ياسر عرفات على ضرورة ايجاد طريقة لاعادة مصر الى العالم العربي، من خلال قمة عربية مثلما حدث في القمة الاسلامية. وقال ان المستفيد الوحيد من غياب مصر عن الصف العربي هو العدو الاسرائيلي (**الشرق الأوسط** ، ٢٢/١٢/١٩٨٤).

- صرح د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، بان اتفاقيات كامب ديفيد ليست الا محاولة مصرية لتحريك القضية الفلسطينية. وقال ان لمصر تفسيراتها الخاصة بها لهذه الاتفاقيات، وانها لا تقبل التفسيرات الاسرائيلية. ثم أكد الوزير المصري ان موضوع الغاء هذه الاتفاقيات غير وارد (**الاهرام**، ٢٢/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/٢٢

- دعا مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية، في ختام جلساته في صنعاء، الى وقف الحرب العراقية - الايرانية فوراً وحل النزاع بين الطرفين على اساس عادل ومشرف، انطلاقاً من احكام الشريعة الاسلامية.

كما دعا الى عقد مؤتمر دولي ينعقد تحت رعاية الامم المتحدة وتشترك فيه م. ت. ف.، ويكون هدفه إقرار السلام في الشرق الأوسط وتأكيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، بما فيه الحق في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس. وأكد المؤتمر على تأييد استقلال لبنان وسلامة أراضيه ووحدتها، وطالب بانسحاب اسرائيلي شامل من لبنان دون قيد أو شرط (**الشرق الأوسط** ، ٢٣/١٢/١٩٨٤).

- قال حاييم بارليف، وزير الشرطة الاسرائيلي، ان التطورات التي أعقبت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان تدفع الى الامام إمكانية الشروع في مفاوضات مع الاردن (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٤).

- بلغ عدد القتلى من المتعاونين مع اسرائيل في جنوب لبنان، في الأشهر الأخيرة، ١٣ (**هآرتس**، ٢٣/١٢/١٩٨٤).

- قال غاد يعقوبي، وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، ان الدخول الاسرائيلي الى لبنان كان زائداً، وان ثمنه كان رهيباً، لذا فإن الخروج من هناك أمر ضروري (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/٢٣

- اجتمع ياسر عرفات مع الملك الاردني حسين في عمان. بحثت، خلال الاجتماع، خطة التحرك السياسي المشترك الذي يعتزم الاردن و م. ت. ف. القيام به على الساحتين، العربية والدولية (**الرأي**، ٢٤/١٢/١٩٨٤).

- طالب رؤساء المجالس المحلية العربية، في اسرائيل، بأن يكون لهم تمثيل ملائم في مركز السلطة المحلية، وقالوا ان عدم الاستجابة لطلبهم هذا قد يؤدي الى تشكيل سلطة محلية عربية منفردة (**عل همشمار**، ٢٤/١٢/١٩٨٤).

- وصف اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، وجود منطقة هادئة ومغلقة بوجه الفدائيين بأنه مصلحة مشتركة لبنانية واسرائيلية. من ناحية اخرى، تعهد شامير بالعمل على اقامة ٢٥ مستوطنة في الاراضي المحتلة (**عل همشمار** ، ٢٤/١٢/١٩٨٤).

- طلب عضو الكنيست يوسي ساريد من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيريس، عدم السماح للولايات المتحدة بوضع جهاز تقوية لمحطة إذاعة صوت أميركا (**هآرتس**، ٢٤/١٢/١٩٨٤).

١٩٨٤/١٢/٢٤

- ذكر ان شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، يعتقد بأن ياسر عرفات لن يغير موقفه السياسي، ولن ينضم الى الملك حسين، الذي اقترح إجراء مفاوضات على أساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

- أكد الرئيس المصري حسني مبارك على أهمية التضامن العربي، وقال انه إذا تم تحقيق جبهة عربية قوية، فستؤثر على الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بما يهيء مناخاً أفضل لاستعادة الحقوق العربية (**الرأي**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

- رفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية الاستئناف الذي تقدم به بعض سكان قرية دورا العربية المحتلة ضد وزير الدفاع. وكان هؤلاء قد طلبوا من الوزير أن يعلل لماذا يرفض إجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية (**عل همشمار**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

- كشف سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة، بنيامين متتياهو، النقاب عن أن اسرائيل أجرت اتصالات مع

دول عربية معادية. وقد تمت هذه الاتصالات في الولايات المتحدة اثناء انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة (**معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

ـ تذمر مبعوثو الهجرة وحركات الشباب اليهود في الولايات المتحدة من تحول مكتب الهجرة التابع للوكالة اليهودية في نيويورك الى مقر سياسي لمنظمة غوش ايمونيم (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

ـ تلقى شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، رسالة من جورج شولتس، ر الخارجية الاميركي، يقول فيها انه لا فائدة من زيادة المساعدات المدنية الاميركية لاسرائيل. ومن رأي شولتس ان الزيادة ستفاقم الأزمة الاقتصادية في اسرائيل (**يديعوت أحرونوت**، ٢٥/١٢/١٩٨٤).

٢٥/١٢/١٩٨٤

ـ قال عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان الهدف من اقتراح الملك الاردني حسين الذي تدرسه القيادة الفلسطينية هو تحريك القضية الفلسطينية لكي تبقى حية، عربياً ودولياً (**الرأي**، ٢٦/١٢/١٩٨٤).

ـ علم ان وزارة الدفاع الاسرائيلية تنوي إقامة المستوطنات الست، التي ورد الاتفاق على اقامتها في الاتفاق الائتلافي بين المعراخ والليكود، خلال العام القادم، جنوبي الخليل وفي غور الاردن وغوش عتسيون (**دافار**، ٢٦/١٢/١٩٨٤).

ـ في القاهرة، استقبل بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، رئيس قسم العلاقات الخارجية في حزب العمل الاسرائيلي أثناء زيارة الأخير للقاهرة. في اللقاء، بحث الاثنان سبل تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل (**دافار**، ٢٦/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: علينا ان نختار أحد الخيارات التالية: البقاء على الخط الحالي، او الانسحاب إلى خط وسط، أو الانسحاب الى الحدود القديمة (**يديعوت أحرونوت**، ٢٦/١٢/١٩٨٤). من ناحية اخرى، ذكر ان انسحاباً اسرائيلياً سريعاً من لبنان يلزم بإبقاء معدات ومنشآت قيمتها تقدر بمئات الملايين من الدولارات (**المصدر نفسه**).

٢٦/١٢/١٩٨٤

ـ عقدت اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. اجتماعاً في عمان، أمس، برئاسة ياسر عرفات، حضره عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة الموجودون في الاردن. بحث المجتمعون تطورات الاحداث على الساحة الفلسطينية ومسألة استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية ومسألة التنسيق والتحرك المشترك مع الاردن (**الرأي**، ٢٧/١٢/١٩٨٤).

ـ أعلن الباجي قائد السبسي، وزير خارجية تونس، ان مشكلة الشرق الأوسط وصلت الى مستوى حرج، وانه يتحتم على الفلسطينيين أن يأخذوا موقفاً موحداً وان يحددوا استراتيجية يتفاعل معها العرب ويؤيدونها. وقال انه سيأتي، بعد ذلك، دور الآخرين للتفاعل معها (**الشرق الأوسط**، ٢٧/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الدفاع الاسرائيلي السابق والوزير بلا وزارة في الحكومة الحالية، موشي أرنس، ان حكومته لن تقرر الانسحاب من لبنان من جانب واحد قبل التوصل الى ترتيبات أمنية تحمي سكان الجليل من خطر الارهاب (**عل همشمار**، ٢٧/١٢/١٩٨٤).

٢٧/١٢/١٩٨٤

ـ التقى ياسر عرفات والوفد الفلسطيني المرافق له مع علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية. وقد تباحث الجانبان في مسألة إعادة الوساطة اليمنية بين الفصائل الفلسطينية وحل الخلاف بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية (**الشرق الأوسط**، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

ـ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الوقت لا يعمل لصالحنا في لبنان، لكني على استعداد للاكتفاء بحد أدنى من الترتيبات الامنية (**يديعوت أحرونوت**، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

ـ عقد الرئيس اللبناني أمين الجميل والرئيس السوري حافظ الأسد اجتماعاً في دمشق، دار البحث فيه حول العقبات التي تعترض تنفيذ الخطة الامنية في لبنان، وحول الموقف من مفاوضات الناقورة بين لبنان واسرائيل (**النهار**، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

ـ أبلغت اسرائيل الولايات المتحدة موافقتها المبدئية على نصب أجهزة تقوية لاذاعة صوت اميركا الموجهة الى الاتحاد السوفياتي (**هآرتس**، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

ـ حكم البروفسور دانئيل عاميت، رئيس معهد الفيزياء في الجامعة العبرية، بالسجن لمدة ١٤ يوماً،

وذلك لرفضه الخدمة الاحتياطية العسكرية في لبنان. البروفسور عاميت شخصية معروفة في أوساط اليسار في القدس، ويشغل منصب القائم بأعمال رئيس رابطة حقوق المواطن في اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٣٠).

١٩٨٤/١٢/٢٨

ـ استقبل الرئيس العراقي صدام حسين الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي. وقد دار البحث بينهما حول الوضع في العالم العربي وإمكانية القيام بعمل عربي مشترك، وتناول، أيضاً، مشكلة الحرب العراقية ـ الايرانية. (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٤/١٢/٢٩).

ـ بمبادرة من وحدة الاتصال مع لبنان، عقد في بلدة المطلة لقاء واسع بين شخصيات لبنانية وبين رؤساء مجالس المستوطنات اليهودية في شمال اسرائيل، وذلك بمناسبة الاحتفال برأس السنة الميلادية. شاركت في اللقاء ٣٠٠ شخصية لبنانية، شيعية ودرزية ومسيحية، وتحدث فيه انطوان لحد، قائد «جيش لبنان الجنوبي»، والعميد ثاني شلومو ايليا، قائد وحدة الاتصال، ويوسف غولدبرغ، رئيس مجلس المطلة المحلي (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٣٠).

١٩٨٤/١٢/٢٩

ـ اغتيل في عمان فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس بلدية الخليل المبعد. وقد أطلق مجهولان النار على القواسمي بالقرب من منزله فأصيب بجراح بليغة، ثم لم يلبث ان فارق الحياة أثناء نقله الى المستشفى (**الرأي**، ١٩٨٤/١٢/٣٠).

ـ ذُكر ان رجال الأمن الاسرائيليين يعتقدون ان اغتيال فهد القواسمي تم بمبادرة سورية. هذا الافتراض الاسرائيلي يرتكز على ان اغتيال القواسمي الذي يعتبر من زعماء القيادة المعتدلة في م. ت. ف.، يحمل تلويحاً مزدوجاً لكل من الملك حسين وياسر عرفات (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٣٠). هذا، وقد تقدمت عائلة القواسمي، المقيمة في الخليل، بطلب الى السلطات الاسرائيلية للسماح بدفنه في مسقط رأسه الخليل، غير ان هذا الطلب رفض (**المصدر نفسه**).

ـ قال اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس حكومة اسرائيل ووزير خارجيتها، ان اقتراح وضع وحدة صغيرة من القوة متعددة الجنسية في منطقة طابا مقبول لدى الليكود. وأضاف، ان هذا الاقتراح منصوص عليه في الاتفاق الذي تم التوصل اليه في نيسان (ابريل) ١٩٨٢. وكانت اسرائيل، في حينه، اشترطت ان لا تعالج هذه الوحدة قضايا النظام والقانون (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٤/١٢/٣٠).

ـ أفاد باروخ مكلائي، مدير عام مكتب الاستخدام في اسرائيل، ان ١٣ بالمئة من السكان يعيشون في مدن التطوير، بينما تشكل نسبة العاطلين منهم عن العمل ٤٠ بالمئة من مجموع العاطلين عن العمل في البلاد، وقدر ان حوالي ١٠٠٠٠ عامل أجنبي يعملون في اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٤/١٢/٣٠). من ناحية اخرى، أفادت معطيات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان مستوى المعيشة في اسرائيل هبط ما بين ٦ ـ ٨ بالمئة خلال الفترة من شهر كانون الثاني (يناير) الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، وذلك بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام ١٩٨٣. وتبين من التلخيص الشامل للأشهر التسعة الاولى من العام ١٩٨٤ ان المشتريات من الحاجات الضرورية تقلصت بنسبة ٣٢ بالمئة، وانخفض استيراد السيارات بنسبة ٤٠ بالمئة (**المصدر نفسه**).

ـ قال وزير الدفاع الايطالي سبادوليني ان التعاون بين أجهزة الأمن الايطالية والاسرائيلية في كل ما يتعلق بمكافحة الارهاب العالمي قائم، وسيستمر في المستقبل (**معاريف**، ١٩٨٤/١٢/٣٠).

١٩٨٤/١٢/٣٠

ـ اتهم ياسر عرفات المنشقين عن «فتح» بانهم وراء جريمة اغتيال فهد القواسمي (**الرأي**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

ـ التقى الملك الاردني حسين مع ياسر عرفات، وحضر عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني هذا اللقاء. تناول البحث الخطوات المقبلة للعمل الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الرأي**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

ـ قال شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، ان المسارات الدبلوماسية التي جرت في نهاية الاسبوع الماضي عززت احتمال استمرار المفاوضات مع لبنان بشأن انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان (**معاريف**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

ـ قال قائد المنطقة الشمالية اللواء أوري، خلال جولة تفقدية قام بها في كريات شمونه، ليس بالمستطاع ضمان عدم سقوط أي صاروخ كاتيوشا على مستوطنات شمال اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

ـ بيّنت معطيات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان الانتاج الصناعي في اسرائيل ارتفع بنسبة ٢,٥ بالمئة، في الربع الثالث من العام ١٩٨٤، عما كان عليه في الربع الثاني من العام نفسه. وبلغ مجمل الارتفاع في الانتاج الصناعي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٨٤، ٥ بالمئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام ١٩٨٣ (**هآرتس**، ١٩٨٤/١٢/٣١).

١٩٨٤/١٢/٣١

ـ دفن جثمان الشهيد فهد القواسمي في عمان. قال ياسر عرفات، الذي شارك في التشييع، ان الشهيد القواسمي ناضل وقاتل من أجل فلسطين، ولم يقو الصهاينة على اغتياله فأبعدوه. ثم اتهم عرفات حكام دمشق بانهم نفذوا ما عجز عنه الصهيونيون (**الرأي**، ١٩٨٥/١/١). وقد عم الاضراب العام مدن وقرى الضفة الغربية احتجاجاً على اغتيال القواسمي (**المصدر نفسه**).

ـ أعلن دافيد ليفي، رئيس الاركان الاسرائيلي، انه هو الذي أوعى بعدم دفن القواسمي في الخليل (**معاريف**، ١٩٨٥/١/١).

ـ قال موشي ليفي، رئيس الاركان الاسرائيلي، امام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ان الهيئة التي يرئسها أعدت اقتراحات مختلفة، من وجهات نظر عسكرية، تجاه إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان (**معاريف**، ١٩٨٥/١/١).

ـ انتخب أعضاء اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية أحمد أبو عصبة، رئيس مجلس محلي جت، لمنصب نائب رئيس مركز السلطات المحلية في اسرائيل. ووفقاً لاتفاق التناوب، سيخلي أبو عصبة مكانه هذا لطارق عبد الحيّ، رئيس مجلس محلي الطيرة، وذلك بعد سنتين (**دافار**، ١٩٨٥/١/١).

ـ أرسل نسيم زفيلو، رئيس دائرة الاستيطان عن حزب العمل في الوكالة اليهودية، رسالة مستعجلة الى رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، طالبه فيها بعدم إقرار إقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، وذلك في ضوء المعطيات حول أوضاع المستوطنات القائمة. وأوضح زفيلو ان ديون المستوطنات تصل الى ٧٥ مليون دولار، ومعظم هذه الديون جاء نتيجة الاهمال أو تقليص الميزانيات التي خصصت للمستوطنات من قبل الحكومة. وقال زفيلو، ان في هذه المستوطنات اكثر من ٥٠٠ وحدة سكنية شاغرة بينها ٣٥٠ في الضفة الغربية (**دافار**، ١٩٨٥/١/١).

١٩٨٥/١/١

ـ أحيى مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة الذكرى العشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية بموجة من التظاهرات ورشق سيارات الجيش الاسرائيلي بالحجارة. وفي جامعات الضفة الغربية، نظمت مهرجانات خطابية جرى فيها التأكيد على استمرار النضال ضد العدوان الاسرائيلي حتى تستعاد الحقوق الفلسطينية كاملة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/١/٢).

ـ قال عضو اللجنة السكانية لمخيم الدهيشة ان ظروف المخيم تحت الاحتلال الاسرائيلي تتشابه كثيراً مع ظروف معسكرات الغيتو تحت الحكم النازي (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٥/١/٢).

ـ كشف أبا ايبان، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الاسرائيلي، النقاب عن ان اعضاء الحكومة الاسرائيلية، وخصوصاً شمعون بيريس رئيس الحكومة، يقومون بعملية تفحص وجسّ نبض لامكانية تقدم المفاوضات مع الاردن (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٥/١/٢). وقال أبا ايبان ان محادثات الحكم الذاتي سوف تتجدد قريباً لكن مع الاردن فقط، أما الفلسطينيون فسيشاركون فيها (**عل همشمار**، ١٩٨٥/١/٢).

ـ تلقى ياسر عرفات رسالة من الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، بمناسبة الذكرى العشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. في الرسالة تأكيد على تضامن باكستان مع شعب فلسطين (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/١/٢).

١٩٨٥/١/٢

ـ اختتم الملك الاردني حسين يومين من المحادثات مع الملك السعودي فهد، في الرياض. وقد تركزت

المحادثات على خطط الاردن للقيام بخطوات أردنية ـ فلسطينية مشتركة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط. وقد حث الملك الاردني نظيره السعودي على الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي لدعم هذا التحرك المشترك (**القبس**، ٣/١/١٩٨٥).

ـ أعلن الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، ان على العرب ان يتحدثوا بصوت واحد في واشنطن. وقال غالي انه لا بد ان يكون هناك تصور لحل عادل للمشكلة الفلسطينية ولاعادة الاراضي السورية المحتلة في الجولان الى سوريا (**الشرق الأوسط** ، ٣/١/١٩٨٥).

ـ قال دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الاسكان، «انني سأجسد، في الوقت المناسب عشية الانتخابات العامة، قراري النهائي بخوض المنافسة على زعامة الليكود، وسأفعل كل ما بوسعي لايصال الليكود الى انتصار في الانتخابات» (**يديعوت أحرونوت**، ٣/١/١٩٨٥).

٣/١/١٩٨٥

ـ التقى ياسر عرفات مع الملك حسين، في عمان، وبحث معه خطوات العمل المشترك الاردني ـ الفلسطيني في المرحلة المقبلة (**الرأي**، ٤/١/١٩٨٥).

ـ زار محمود عباس «أبو مازن»، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، تشيكوسلوفاكيا لاجراء مباحثات حول تطورات الوضع في الشرق الأوسط ولاطلاع المسؤولين التشيكوسلوفاكيين على القرارات الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني وخطة التحرك الفلسطيني في هذه المرحلة (**الشرق الأوسط** ، ٤/١/١٩٨٥).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي: لا أحد يستطيع ضمان عدم سقوط أي صاروخ كاتيوشا في الجليل. والبرهان على ذلك، انه خلال وجود الجيش الاسرائيلي في لبنان تمت، حتى الآن، ١٤ محاولة لاطلاق صواريخ على منطقتنا. وأضاف رابين: نحن لا نفرض مثل هذا الأمر كشرط للترتيبات الامنية (**عل همشمار**، ٤/١/١٩٨٥).

ـ أفادت مصادر موثوقة بأن مصر واسرائيل تجريان اتصالات يشترك فيها رجال أعمال من الدولتين ومن المملكة العربية السعودية لاقامة إدارة مشتركة وتطوير مشاريع سياحية على شاطىء طابا. وأضافت المصادر ان هذه الاتصالات تجري بعلم شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، والرئيس المصري حسني مبارك وأوساط حكومية كبيرة في السعودية. وقد التقى بيريس، قبل ثلاثة أشهر في نيويورك، مع رجل الاعمال السعودي عدنان الخاشقجي (**دافار**، ٣/١/١٩٨٥).

ـ وصف موشئ ساسون، سفير اسرائيل في مصر، العلاقات بين مصر واسرائيل بانها بعيدة جداً عن أيامها الحسنة كبعد القبلة والضم عن المصافحة بالأيدي. وكان ساسون قد التقى هذا الاسبوع مع وزير الاعلام المصري وطرح أمامه ادعاءات اسرائيل بشأن تهجم وسائط الاعلام المصرية على اسرائيل وعلى اتفاق السلام. أما الوزير المصري، فقد كرر رده السابق المعروف: وسائط الاعلام عندنا حرة تماماً (**يديعوت أحرونوت**، ٤/١/١٩٨٥).

ـ انخفض احتياطي العملة الصعبة في اسرائيل خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام ١٩٨٤ بما مقداره ١,٣ مليار دولار، أي بـ ١٠٠ مليون دولار اكثر من المساعدة التي استلمتها اسرائيل قبل أشهر من الولايات المتحدة الاميركية (**دافار**، ٤/١/١٩٨٥).

ـ عدد السياح الذين زاروا اسرائيل خلال العام ١٩٨٤ بلغ ١,٢٥ مليون سائح. وبلغ الدخل من السياحة في هذا العام مليار دولار، عدا أثمان تذاكر السفر (**دافار**، ٤/١/١٩٨٥).

ـ أعلن راديو الجيش الاسرائيلي ان سلاح الجو الاسرائيلي أقام جسراً لنقل الآلاف من اليهود الاثيوبيين الى اسرائيل وتجميعهم في المستوطنات الموجودة على الحدود اللبنانية (**الشرق الأوسط** ، ٤/١/١٩٨٥).

٤/١/١٩٨٥

ـ أعلن راديو اسرائيل ان قوات الجيش الاسرائيلي فتحت النار على بعض المواطنين العرب الذين كانوا موجودين في منطقة جامعة بيت لحم، مما أدى الى إصابة أحدهم، كما اعتقل عدد من المواطنين بتهمة مقاومة الاحتلال (**الشرق الأوسط** ، ٥/١/١٩٨٥).

ـ أصدرت وزارة الخارجية الاثيوبية بياناً أعلنت فيه عدم علمها بعملية تهجير اليهود من أثيوبيا التي أعلن عنها في اسرائيل أمس، وطالبت بوقف الجسر الجوي الذي وصفته بانه تدخل خطير في الشؤون الداخلية الاثيوبية، واعتبرت العملية عملية تهريب لليهود الاثيوبيين (**الشرق الأوسط**، ٥/١/١٩٨٥).

ـ بحث الملك الاردني حسين مع جوليو اندريوتي،

وزير خارجية ايطاليا، الذي يزور الاردن، تطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد أكد العاهل الاردني على أهمية الدور الاردني في الاسهام في حل القضية الفلسطينية. أما اندريوتي فأوضح ان بيان البندقية الذي سبق ان صدر عن المجموعة الاوروبية لا يزال يشكل أساساً صالحاً لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط (**الشرق الأوسط** ، ٥/١/١٩٨٥).

١٩٨٥/١/٥

ـ نددت منظمة التحرير الفلسطينية بإقدام اسرائيل على تهجير اليهود الاثيوبيين الى فلسطين المحتلة. ووجه عباس زكي، مدير مكتب م.ت.ف. في عدن، نداء الى المنظمة الدولية لوقف الجريمة المتمثلة في مشكلة الفالاشا على حساب الشعب الفلسطيني (**الشرق الأوسط** ، ٦/١/١٩٨٥). من ناحية اخرى، نفى السودان، رسمياً، اتهامات اثيوبيا له بالاشتراك في عملية نقل اليهود الأثيوبيين (الفالاشا) الى اسرائيل (**المصدر نفسه**).

ـ وصل الرئيس المصري حسني مبارك الى ميناء العقبة الاردني والتقى بالملك حسين. قالت مصادر أردنية ان المباحثات تناولت الموقف في الشرق الأوسط ونتائج المؤتمر الأخير لوزراء خارجية الدول الاسلامية (**الاهرام**، ٦/١/١٩٨٥). ومن ناحية اخرى، أعلن الرئيس حسني مبارك انه يسعى الى عقد لقاء أو مؤتمر تشترك فيه مصر واسرائيل والاردن وم.ت.ف. من أجل حل المشكلة الفلسطينية. وأوضح انه على استعداد للقاء شمعون بيريس شريطة أن يتم الاعداد الجيد لهذا اللقاء (**المصدر نفسه**).

ـ اختتمت المحادثات بين طاهر المصري، وزير الخارجية الاردني، وضيفه جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا. تركزت المحادثات على توسيع آفاق التعاون الثنائي والوقوف على تطورات الاوضاع في المنطقة واستطلاع رأي أوروبا ومساهمتها في دعم جهود السلام في الشرق الأوسط ، خاصة عقب تولي ايطاليا رئاسة الاوروبية ((**الشرق الأوسط** ، ٦/١/١٩٨٥).

١٩٨٥/١/٦

ـ اعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ٣٢٠ شاباً من أبناء مخيم الدهيشة، بينهم نحو ١٠٠ طالب و ٢٠ طفلاً (**الشرق الأوسط** ، ٧/١/١٩٨٥).

ـ كشفت صحيفة فرنسية عن ان مخطط تهجير اليهود الأثيوبيين وضعه مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، العام ١٩٧٧، وأن شمعون بيريس رئيس وزرائها الحالي أطلع الرئيسين، الأميركي والفرنسي، على تفاصيل المخطط، عندما زار مؤخراً كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا، وطلب مساعدتهما على تنفيذه (**الشرق الأوسط** ، ٧/١/١٩٨٥). من ناحية اخرى، طالبت الجماهيرية الليبية بعقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية لمناقشة مسألة تهجير اليهود الأثيوبيين الى اسرائيل. وقد بحث عبد السلام التريكي هذا الأمر مع الشاذلي القليبي، أمين عام جامعة الدول العربية، الذي زار ليبيا (**السفير**، ٧/١/١٩٨٥). على صعيد آخر، تعددت الاتهامات الموجهة الى السودان حول مشاركته في العملية، وقد استنكر السودان، رسمياً، ما وصفه بالحملات التي تروجها أجهزة الاعلام حول دوره في نقل الفالاشا الى اسرائيل. وذكرت المصادر السودانية الرسمية ان هذه الحملات ترمي الى بذر الشقاق بين السودان وشقيقاته الدول العربية (**الشرق الأوسط** ، ٧/١/١٩٨٥).

ـ أعلن شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق رابين، وزير دفاعها، عن تأييدهما لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي على خط جديد، في لبنان، كمرحلة أولى من عملية الانسحاب التدريجية للجيش الاسرائيلي في حال عدم حصول تقدم في محادثات الناقورة (**معاريف**، ٧/١/١٩٨٥). في الوقت نفسه، أبدت أوساط رفيعة المستوى، في القدس، شكّها في ان تشق محادثات الناقورة، التي تحددت اليوم، طريقاً الى التسوية بين لبنان واسرائيل. اما القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، اسحق شامير، فوصف لقاء اليوم في الناقورة بانه حاسم (**هآرتس**، ٧/١/١٩٨٥). في بيروت، دعا الرئيس اللبناني أمين الجميل اسرائيل الى تقديم برنامج شامل لانسحاب قواتها من الأراضي اللبنانية المحتلة، وأكد ان لبنان لن يقبل استعمال القوات الدولية لفصل منطقة لبنانية عن اخرى (**النهار**، ٧/١/١٩٨٥).

١٩٨٥/١/٧

ـ اعلنت اسرائيل انسحابها من المفاوضات العسكرية مع لبنان، بعد ١٢ جولة من المفاوضات شاركت فيها واشرفت عليها الامم المتحدة. قال

المتحدث الاسرائيلي ان هذه الخطوة تقررت بسبب الرد غير المناسب من الحكومة اللبنانية على المقترحات الخاصة بانتشار القوات الدولية بين نهري الزهراني والاولي وصولا الى الحدود مع سوريا (**الشرق الأوسط** ، ١٩٨٥/١/٨).

ـ قال رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، ان المفاوضات مع مصر ستستأنف في بئر السبع في الاسبوع المقبل لبحث موضوع مرابطة قوة متعددة الجنسية في طابا (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/١/٨).

ـ قرر الوزير الاسرائيلي عيزر وايزمن عزل بنيامين غور آرييه، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، من منصبه. ومن المتوقع ان يخلفه في هذا المنصب الدكتور يوسف غينات، من جامعة حيفا (**معاريف**، ١٩٨٥/١/٨).

ـ قال لطيف دوري، من مركز الشؤون العربية في حزب العمال الموحد «مبام»، ان المئات من المواطنين العرب في اسرائيل قد انضموا للحزب في العام الماضي، وخصوصا بعد انفصاله عن المعراخ (**عل همشمار**، ١٩٨٥/١/٨).

ـ اعلن ان اللواء دان شومرون سيخلف اللواء دافيد عفري في منصب نائب رئيس الاركان الاسرائيلي، وذلك في الثامن عشر من الشهر الجاري، كما سيصبح اللواء امير دروري قائد للقوات البرية في التاريخ نفسه (**عل همشمار**، ١٩٨٥/١/٨).

١٩٨٥/١/٨

ـ عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعا لبحث مسائل دعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وصرح فؤاد بسيسو، امين عام اللجنة، بأن الاولوية ستعطى للاجراءات المتعلقة بمواجهة مخطط تهويد مدينة القدس العربية (**الشرق الأوسط** ، ١٩٨٥/١/٩).

ـ دعا الملك المغربي الحسن الثاني قادة م.ت.ف. الى تشكيل حكومة في المنفى، والى اشراك فصائل المنظمة سواء كانت يسارية او يمينية فيها. وادان الحسن الثاني كل تدخل عربي، او غير عربي، في الشؤون الفلسطينية الداخلية (**السفير**، ١٩٨٥/١/٩).

ـ ذكر ان الجيش الاسرائيلي ينوي شق طريق يتجاوز مخيم الدهيشة لتجنب اعمال رشق الحجارة والقاء المواد المتفجرة من المخيم على السيارات الاسرائيلية (**دافار**، ١٩٨٥/١/٩). من ناحية اخرى، اعتقل خمسة شبان عرب من مخيم شعفاط للاجئين بتهمة القاء زجاجات حارقة على قوات الامن الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٩٨٥/١/٩).

ـ قال مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية، بنيامين غور ارييه، الذي اقيل من منصبه مؤخراً، ان الخطة التي بلورها الوزير عيزر وايزمن بشأن عرب اسرائيل هي بمثابة اعطاء حكم ذاتي للعرب في دولة اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٥/١/٩).

ـ علن رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيريس، ان الجسر الجوي لنقل يهود اثيوبيا ما زال مستمرا. وقال بيريس انه هو الذي صرح بالكشف عن العملية علانية لضمان استمرارها علانية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/١/٩).

١٩٨٥/١/٩

ـ كشف مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية الاميركية عن جهود تقوم بها الولايات المتحدة الاميركية، منذ شهر ايلول (سبتمبر) الماضي، مع اطراف اخرى للاعلان عن حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى، ليكون بداية التحرك الاميركي المقبل في البحث عن حل شامل لازمة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/١/١٠).

ـ اقترح صلاح خلف «ابو اياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، على جامعة الدول العربية تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن قضية هجرة اليهود الاثيوبيين الى فلسطين المحتلة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/١/١٠).

ـ قتل متعاونان مع اسرائيل في لنبان، وبذا بلغ عدد الذين قتلوا مؤخرا بتهمة التعاون مع اسرائيل ١٥ شخصا (**دافار**، ١٩٨٥/١/١٠).

١٩٨٥/١/١٠

ـ ذكر ان الحكومة الاردنية تسلمت، يوم الثلاثاء رد م.ت.ف. حول المبادرة الاردنية التي طرحها الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد تضمن الرد رفض م.ت.ف. للتحرك السياسي على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢

(**الشرق الاوسط**، ١١/١/١٩٨٥).

- حذر صلاح خلف «ابو اياد» من المحاولات الجارية لاقامة منظمة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير (**الشرق الاوسط**، ١١/١/١٩٨٥).

- رفعت اعلام م.ت.ف. علانية في نابلس المحتلة، وذلك اثناء توزيع الشهادات في جامعة النجاح. كما قام البعض بتعليق اعلام م.ت.ف. على صدورهم (**هاتسوفيه**، ١١/١/١٩٨٥).

- تراجعت اسرائيل عن قرارها بالانسحاب من محادثات الناقورة مع لبنان، واعلنت أنها ستحضر اجتماعات الاسبوع المقبل (**الشرق الاوسط**، ١١/١/١٩٨٥). واعلن اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، ان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من لبنان قبل التوصل الى ترتيبات امنية هناك، حتى لو استغرقت هذه العملية خمس سنوات (**هآرتس**، ١١/١/١٩٨٥).

- صادق شمعون بيريس، رئيس حكومة اسرائيل، على اقامة ست مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، اربع منها في اطار مشروع آلون (**عل همشمار**، ١١/١/١٠٩٥).

- اكتشفت قوات الامن الاسرائيلية ورشة لصناعة السلاح في بيت احد السكان العرب في وادي عارة. وقد عثرت في البيت على بندقية ومسدس من صنع ذاتي (**هاتسوفيه**، ١١/١/١٩٨٥).

- اعلن ضباط وعسكريون اسرائيليون ان عدد القتلى من عناصر الجيش الاسرائيلي في لبنان بلغ ٦٠٥، اما عدد الجرحى فزاد عن ٣٥٠٠.

- اجتمع ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، مع سفراء دول مجلس تعاون دول الخليج، في واشنطن، لاطلاعهم على نتائج زيارته الاخيرة للمنطقة، واشار مورفي الى ان مواقف الاطراف الثلاثة المعنية بموضوع انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان لم تتبدل كثيرا، خلال الفترة الاخيرة، عن مواقفها السابقة (**الشرق الاوسط**، ١١/١/١٩٨٥).

١١/١/١٩٨٥

- اعرب محمود عباس «ابو مازن»، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، عن ارتياحه لنتائج المباحثات التي اجراها مع الجانب السوفياتي خلال زيارته مؤخرا لموسكو. واثنى عباس على الجهود السوفياتية الرامية الى تطبيع العلاقات السورية - الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٥).

- في ختام زيارة عبد الحميد الابراهيمي، رئيس وزراء الجزائر، لليونان، والمحادثات التي اجراها مع نظيره اليوناني اندرياس باباندريو، صدر بيان مشترك، اكدت فيه الدولتان تأييدهما الكامل لـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وايدتا عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٢/١/١٩٨٥).

١٢/١/١٩٨٥

- رفض رئيس مجلس عرابة المحلي محمد عنبري، للمرة الثانية خلال ثلاثة اسابيع، انزال علم م.ت.ف. المرفوع فوق خطوط التوتر العالي في القرية (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٥).

- ادانت جامعة الدول العربية نقل اليهود الاثيوبيين «الفالاشا» الى اسرائيل. وندد بيان الامين العام للجامعة باسرائيل (**الاهرام**، ١٣/١/١٩٨٥).

- حدد محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، الهدف من المحادثات التي ستجرى بين الجانبين في بئر السبع بانه بحث موضوع مرابطة قوات متعددة الجنسية في طابا (**هآرتس**، ١٣/١/١٩٨٥).

- اعلن ان عميرام نير، الباحث في معهد البحوث الاستراتيجية في تل ابيب، سيخلف رفائيل ايتان في منصب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون مكافحة الارهاب. سيشغل ايتان منصبا في جهاز الامن (**هآرتس**، ١٣/١/١٩٨٥).

١٣/١/١٩٨٥

- نفى جويد الغصين، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وجود اي تحرك فلسطيني نحو تشكيل حكومة في المنفى. وقال ان اي طرح من هذا القبيل ينبغي ان يوافق عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني بكل فئاته وفصائله (**الشرق الاوسط**، ١٤/١/١٩٨٥).

- اقفلت سلطات الاحتلال مدخل مخيم الدهيشة من الجهة التي تطل على طريق القدس - الخليل، نظرا لتعرض السيارات الاسرائيلية لرشق الحجارة ولالقاء الزجاجات الحارقة عليها من هذا المدخل (**عل همشمار**، ١٤/١/١٩٨٥).

ـ قال خالد محمود، احد زعماء البدو العرب في شمال اسرائيل، ان القرى البدوية تعيش بمستوى خدمات القرن الخامس عشر بينما تعيش باقي القرى والمدن في اسرائيل بمستوى خدمات القرن العشرين (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٥).

ـ قال الرئيس المصري حسني مبارك انه لا ينوي تقديم اية تنازلات لاسرائيل بشأن قضية طابا، وان منطقة طابا كلها يجب ان تضخع للسيادة المصرية (**دافار**، ١٤/١/١٩٨٥).

١٤/١/١٩٨٥

ـ اعلن محمود عباس «ابو مازن»، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنة الحوار الفلسطيني، انه يجري ترتيب جولة جديدة من الحوار بين حركة «فتح» والتحالف الديمقراطي من اجل وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ووحدة فصائلها (**الشرق الاوسط**، ١٥/١/١٩٨٥).

ـ وصل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الى الجزائر في زيارة رسمية، يرافقه عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وصلاح خلف «ابو اياد»، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، (**الشرق الاوسط**، ١٥/١/١٩٨٥).

ـ صادقت الحكومة الاسرائيلية على توصية جهاز الامن التي تقضي ببدء انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان خلال خمسة اسابيع. وستتم عملية الانسحاب الى الحدود الدولية على مراحل (**دافار**، ١٥/١/١٩٨٥). وقال دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة ووزير الاسكان، ان اسرائيل ستحتفظ بعد انسحابها الى الحدود الدولية مع لبنان، بحزام امني اوسع من الحزام الذي كان في عهد الرائد سعد حداد (**يديعون احرونوت**، ١٥/١/١٩٨٥).

ـ اجرى الملك الاردني حسين محادثات مكثفة مع امير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، في اطار جولته الخليجية، وبحث الملك حسين والشيخ خليفة، السبل الكفيلة بتنقية الاجواء العربية، واعادة التضامن العربي لمواجهة التحديات والظروف التي تمر بها قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٥/١/١٩٨٥).

ـ كشف النقاب في نيويورك عن تفاهم بي واشنطن وموسكو، ابلغت به مصر واسرائيل، حول اشتراك الدولتين العظمين في بحث الموقف في الشرق الاوسط، ضمن جهود ستبذل لايجاد تسوية نهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي (**الشرق الاوسط**، ١٥/١/١٩٨٥).

صدر حديثا عن مركز الابحاث

فلسطين الدولة

جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف

د. عصام سخنيني

يصدر عن مركز الابحاث

المجتمع والتراث في فلسطين

قرية البصّة

تأليف

يوسف حدّاد

شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها بأية طريقة من طرق النشر،ولا تنشر موادّ مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ ـ يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب ـ في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

جـ ـ عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ ـ بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم إن اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت ، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ ـ وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ ـ بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقما المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ ـ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتنشر في نهاية الدراسة.

في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.